وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار- الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل م د)

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص نقود ومالية

بعنوان:

كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية

إعداد الطالب:

بابا أحمد عبد المجيد

إشراف:

أ.د يوسفات علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د حروشي جلول	أستاذ	جامعة أدرار	رئيسا
أ.د يوسفات علي	أستاذ	جامعة أدرار	مشرفا
أ.د عبد الرحمان عبد القادر	أستاذ	جامعة أدرار	ممتحنا
د. حاج قويدر عبد الهادي	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	ممتحنا
أ.د بن جيمة عمر	أستاذ	جامعة بشار	ممتحنا
د. بن عبد العزيز سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة بشار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020 – 2021

كلمة

يقول البيساني

" إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ

كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ:

لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أَحسن،

ولَو زِيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن،

ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل،

ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل،

وهذا مِن أعظَمِ العِبر،

وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر "

إهداء

إلى رمزُ التضحية الذي ربـاني على أسمى القيم والأخلاق، وكان معلمي الأول وقُدوتي وحافزي إلى العلم . . . . والدي العزيز أمد الله في عمره .

إلى منبع الصبر والأمل والحنان، من يسَّرت لي أمري وأضاءت لي دربي بدعواتها الخالصة . . والدتي الغالية حفظها الله وأمدها بالصحة والعافية .

إلى قمة الوفاء، رفيقة دربي، من قاسمتني الآمال والآلام . . . . . زوجتي الحبيبة .

إلى قرة عيني ومصدر سعادتي، فلذات كبدي . . عَبير، محمد إياد، إيمان

إلى سندي في الحياة، من وقفوا دائماً بجانبي ودعموني إخواني وأخواتي الأعزاء .

إلى كافة الأهل والأصدقاء والزملاء .

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع .

عبد المجيد

شكر وعرفان

الحمد لله حمد عباده الشاكرين الذاكرين، حمدا يوافي نعمه علينا، فله الحمد والشكر والفضل والمن، ويرجع الأمر كله إليه، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله الأطهار.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى أستاذي ومعلمي، الأستاذ الدكتور "علي يوسفات" الذي أنار بتوجيهاته ونصائحه القيمة طريق العلم أمامي وشرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، كما أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان إلى الأساتذة الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل وما سيقدمونه ليثروه بملاحظاتهم العلمية وآرائهم.

إلى كل أساتذتي خلال مساري الدراسي – ابتدائي، متوسطي، ثانوي، جامعي – الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طيلة فترة الدراسة.

إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور ساوس الشيخ نظير ما قدمه لي من مساعدة قيمة جزاه الله عنا كل خير.

إلى كل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو بعيد، ولم يتوان في نصحي وإرشادي لإتمام هذا العمل.

عبد المجيد

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I – III
فهرس الجداول	IV – VI
فهرس الأشكال	VII – VIII
فهرس الملاحق	IX
قائمة المختصرات والرموز	X
مقدمة عامة	أ – ك
الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر بالبنوك التجارية وكفاءتها	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية	03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية	05
المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية	07
المبحث الثاني: الكفاءة البنكية ونماذج قياسها	
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية	17
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية	19
المطلب الثالث: قياس الكفاءة البنكية	21
المبحث الثالث: متطلبات اتفاقيات لجنة بازل	
المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل الأولى	28
المطلب الثاني: مقررات اتفاقية بازل الثانية	44
المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل الثالثة	58

خلاصة الفصل.	68
الفصل الثاني: واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية	
تمهيد الفصل	70
المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التجارية	
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية	71
المطلب الثاني: القواعد والوسائل الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية	78
المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس وإدارة المخاطر البنكية	88
المبحث الثاني:أساليب وعمليات إدارة أهم المخاطر البنكية	
المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية	115
المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة	130
المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق	136
المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية وفق نموذج COSO	
المطلب الأول: ماهية نموذج COSO لإدارة المخاطر	143
المطلب الثاني: مكونات نموذج COSO لإدارة المخاطر	146
المطلب الثالث: إصدارات وتحديثات نموذج COSO لإدارة المخاطر	152
خلاصة الفصل	170
الفصل الثالث: واقع إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري	
تمهيد الفصل	172
المبحث الأول: نشأة النظام البنكي الجزائري واهم إصلاحاته	
المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلة الأولى –مرحلة التأسيس– (1962–1970)	173
المطلب الثاني: مرحلة التخطيط المالي وتثبيت مبدأ تخصص البنوك (1970–1988)	176
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات النقدية الأساسية والمعمقة للنظام البنكي بعد سنة 1990	184
المبحث الثاني: أساليب وإجراءات إدارة المخاطر في المنظومة البنكية الجزائرية	
المطلب الأول: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها النظام البنكي الجزائري حسب تنظيم	197

بنك الجزائر	
المطلب الثاني: الأساليب الرقابية المعتمدة من طرف النظام البنكي الجزائري لمواجهة المخاطر	200
المطلب الثالث: التنظيم الاحترازي في الجزائر ومدى مسايرته لاتفاقيات بازل	209
المبحث الثالث: مصالح الرقابة لبنك الجزائر على البنوك التجارية	
المطلب الأول: مركزية المخاطر (مركزية مخاطر المؤسسات والأسر)	216
المطلب الثاني: مركزية المبالغ غير المدفوعة (مركزية عوارض الدفع)	219
المطلب الثالث: مركزية الميزانيات	222
خلاصة الفصل	224
الفصل الرابع: دراسة تقييمية وتحليلية لإدارة المخاطر في عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر	
تمهيد الفصل	226
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	
المطلب الأول: منهج الدراسة	227
المطلب الثاني: تحليل البيانات	236
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة	263
المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة	273
المطلب الثالث: اختبار فروض الدراسة	285
خلاصة الفصل	291
خاتمة عامة	293
قائمة المراجع	299
الملاحق	318
الملخص	324

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1-1): أوزان المخاطرة حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية	37
الجدول رقم (1-2): الدعائم الرئيسية لاتفاقية بازل الثانية	46
الجدول رقم (1-3): التصنيفات الائتمانية الخارجية	49
الجدول رقم (1-4): قيم بيتا المختلفة لخطوط الأعمال	53
الجدول رقم (1-5): متطلبات رأس المال والاحتياطيات بالانتقال من بازل II إلى بازل III	64
الجدول رقم (1-6): تركيبة رأس المال حسب بازل الثالثة	64
الجدول رقم (2-1): النسب المالية لقياس أنواع المخاطر في البنك	89
الجدول رقم (2-2): تحليل وضعية العميل الطالب للقرض	91
الجدول رقم (2-3): تصنيف CAMELS للبنوك	95
الجدول رقم (2-4): مؤشرات التحليل المالي	121
الجدول رقم (2-5): أوزان المخاطر الترجيحية حسب درجة التصنيف الائتماني	128
الجدول رقم (2-6): بعض النسب المهمة في قياس السيولة ومستواها الأمثل	136
الجدول رقم (2-7): المبادئ الخمسة لبيئة الرقابة وجانب التركيز لكل منهما	154
الجدول رقم (2-8): المبادئ الأربعة لتقدير المخاطر وجانب التركيز لكل منهما	156
الجدول رقم (2-9): مبادئ أنشطة الرقابة ونطاق تركيزها	158
الجدول رقم (2-10): مبادئ المعلومات والاتصالات ونطاق التركيز لكل منهما	160
الجدول رقم (2-11): مبادئ المتابعة ونطاق التركيز لكل منهما	162
الجدول رقم (2-12): المكونات الخمسة والمبادئ السبعة عشر للنموذج المتكامل coso	162
الجدول رقم (3-1): ملخص المخاطر البنكية المحددة وفقا لبنك الجزائر	198
الجدول رقم (3-2): أنظمة قياس المخاطر في البنوك الجزائرية	199
الجدول رقم (3-3): العناصر المكونة للأموال الخاصة	202
الجدول رقم (3-4): معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية	206
الجدول رقم (3-5): معدلات ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية	206
الجدول رقم (3-6): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في	210

الجزائر لسنة 1991	
الجدول رقم (3-7): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر لسنة 1994	211
الجدول رقم (4-1): درجات مقياس ليكرت الخماسي	228
الجدول رقم (4-2): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	229
الجدول رقم (4-3): معامل الارتباط لفقرات الاستبيان	236
الجدول رقم (4-4): معامل الارتباط لمحاور الاستبيان	238
الجدول رقم (4-5): معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات	239
الجدول رقم (4-6): اختبار طبيعة توزيع البيانات باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov	240
الجدول رقم (4-7): اختبار طبيعة توزيع الخطأ العشوائي عند كفاءة إدارة المخاطر	241
الجدول رقم (4-8): اختبار كشف التعدد الخطي	242
الجدول رقم (4-9): الصدق التقاربي لمتغيرات نموذج الدراسة	245
الجدول رقم (4-10): الصدق التقاربي بعد التعديل لمتغيرات نموذج الدراسة	252
الجدول رقم (4-11): معيار Fornell –Larcker لبناء نموذج الدراسة	256
الجدول رقم (4-12): معاملات التحميل التقاطعية للبناء	258
الجدول رقم (4-13): نسبة سمة اللاتجانس– الأحادية أو نسبة Heterotrait-Monotrait	260
الجدول رقم (4-14): تحيز مجال الثقة لنسبة سمة اللاتجانس– سمة الأحادية	261
الجدول رقم (4-15): توزيع المستجوبين حسب اسم البنك	263
الجدول رقم (4-16): توزيع المستجوبين حسب طبيعة البنك	265
الجدول رقم (4-17): توزيع المستجوبين حسب الجنس	265
الجدول رقم (4-18): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة الحالية في البنك	266
الجدول رقم (4-19): توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة	268
الجدول رقم (4-20): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	269
الجدول رقم (4-21): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	271

الجدول رقم (4-22): توزيع المستجوبين حسب الاستفادة من التكوين في إدارة المخاطر	272
جدول رقم (4-23): المتوسطات المرجحة والاتجاه العام له	273
جدول رقم (4-24): المتوسطات المرجحة لمحاور الدراسة والاتجاه العام لها	273
جدول رقم (4-25): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الحوكمة والثقافة	274
جدول رقم (4-26): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	277
جدول رقم (4-27): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الأداء	279
الجدول رقم (4-28): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الرقابة والمراجعة	281
الجدول رقم (4-29): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	283
الجدول رقم (4-30): اختبار الفرض الأول	285
الجدول رقم (4-31): مجال الثقة لأثر الفرض الأول	286
الجدول رقم (4-32): اختبار الفرض الثاني	286
الجدول رقم (4-33): مجال الثقة لأثر الفرض الثاني	287
الجدول رقم (4-34): اختبار الفرض الثالث	287
الجدول رقم (4-35): مجال الثقة لأثر الفرض الثالث	288
الجدول رقم (4-36): اختبار الفرض الرابع	288
الجدول رقم (4-37): مجال الثقة لأثر الفرض الرابع	289
الجدول رقم (4-38): اختبار الفرض الخامس	289
الجدول رقم (4-39): مجال الثقة لأثر الفرض الخامس	290

فهرس الأشكال البيانية

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1-1): أنواع المخاطر البنكية	07
الشكل رقم (1-2): الكفاءة الفنية والتخصصية	20
الشكل رقم (1-3): مخطط توضيحي لتقسيمات كفاية رأس المال	36
الشكل رقم (1-4): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازلII	55
الشكل رقم (2-1): الإطار العام لإدارة المخاطر.	85
الشكل رقم (2-2): عناصر نموذج COSO	147
الشكل رقم (2-3): هيكل إدارة المخاطر وفق لجنة COSO	152
الشكل رقم (2-4): النموذج المحدث لإطار COSO	165
الشكل رقم (2-5): المكونات الخمسة للنموذج المحدث لإطار COSO	167
الشكل رقم (3-1): الركائز الأساسية لقانون النقد والقرض 90-10	188
الشكل رقم (4-1): نموذج الدراسة	231
الشكل رقم (4-2): أنماط نماذج المتغيرات الكامنة الهرمية	233
الشكل رقم (4-3): منحنى Q-Q اختبار طبيعة توزيع البيانات	241
الشكل رقم (4-4): نموذج المكونات الهرمية النوع II لكفاءة إدارة المخاطر البنكية	243
الشكل رقم (4-5): تقدير نموذج المكونات الهرمية النوع II لكفاءة إدارة المخاطر البنكية	244
الشكل رقم (4-6): معامل الفا كرونباخ لمتغيرات نموذج الدراسة	248
الشكل رقم (4-7): معامل rho_A لمتغير نموذج التحليل الهرمي النوع الثاني لكفاءة إدارة المخاطر	248
الشكل رقم (4-8): معامل الصدق المركب لمتغيرات نموذج الدراسة	249
الشكل رقم (4-9): مؤشر AVE لمتغيرات نموذج الدراسة	250
الشكل رقم (4-10): معامل الفا كرونباخ بعد التعديل لمتغيرات النموذج	253
الشكل رقم (4-11): معامل rho_A بعد التعديل لمتغيرات النموذج	254
الشكل رقم (4-12): معامل الصدق المركب بعد التعديل لمتغيرات النموذج	254
الشكل رقم (4-13): مؤشر AVE بعد التعديل لمتغيرات النموذج	255

الشكل رقم (4-14): نسبة سمة اللاتجانس- الأحادية أو نسبة Heterotrait-Monotrait (HTMT)	260
الشكل رقم (4-15): توزيع المستجوبين حسب اسم البنك	264
الشكل رقم (4-16): توزيع المستجوبين حسب طبيعة البنك	265
الشكل رقم (4-17): توزيع المستجوبين حسب الجنس	266
الشكل رقم (4-18): توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي	267
الشكل رقم (4-19): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	269
الشكل رقم (4-20): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	270
الشكل رقم (4-21): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	271
الشكل رقم (4-22): توزيع المستجوبين حسب الاستفادة من التكوين في إدارة المخاطر	272

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
قائمة الأساتذة المحكمين	318
استمارة الاستبانة	319

قائمة المختصرات والرموز

COSO	**C**ommittee **O**f **S**ponsoring **O**rganizations of the Treadway commission لجنة المنظمات الراعية للمؤسسات التابعة للجنة تريدواي
ERM	**E**nterprise **R**isk **M**anagement إدارة مخاطر المؤسسة
OECD	**O**rganization for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
SFA	**S**tochastic **F**rontier **A**nalysis العشوائية التكلفة حد طريقة
DMU	**D**ecision **M**aking **U**nit وحدة صنع القرار
DEA	**D**ata **E**nvelope **A**nalysis تحليل مغلف البيانات
CRS	**C**onstant **R**eturn to **S**cale
LCR	**L**iquidity **C**overage **R**atio
NSFR	**N**et **S**table **F**unding **R**atio
ASF	**A**vailable **S**table **F**unding
RSF	**R**equired **S**table **F**unding
VaR	**V**alue at **R**isk
RAROC	**R**isk **A**djusted **R**eturn **O**n **C**apital
FSAP	**F**inancial **S**ector **A**ssessment **P**rogram
HTMT	**H**ETERO**T**RAIT-**M**ONO**T**RAIT RATIO

مقدمة عامة

يعتبر القطاع البنكي الركيزة الحيوية في النظم الاقتصادية والمالية العالمية، لما له من تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية للدول، فهو يعمل على جمع المدخرات وتوظيفها على أحسن وجه، من خلال تقديم القروض الاستثمارية والسلفيات والتسهيلات الائتمانية لطالبيها، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، عمومية أو خاصة، ولذلك كان لزاما الاهتمام بهذا القطاع من أجل الرفع من كفاءته وتحسين مستواه، وهذا ما أدى بالمنظومة البنكية للعمل على تحسين أدائها في شتى الميادين، وخاصة من خلال الاستخدام الواسع للوسائل الالكترونية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة عند طرح خدماتها، سعيا للأهداف المراد تحقيقها والوصول إليها والمتمثلة في التقليل من المخاطر وتعظيم العائد وتحقيق الربحية، فتعقد العمليات البنكية وتداخلها والعمل في ظل التحول إلى اقتصاد سوق يتسم بالديناميكية وشدة المنافسة، إضافة إلى عدم التأكد والتغيرات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة، كل هذه العوامل جعلت البنوك عرضة لمخاطر متنوعة ومتعددة، أصبح من الواجب العمل على التصدي لها أو التأقلم معها وتبني إجراءات رقابية ووقائية كافية للسيطرة على الآثار السلبية لهاته المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة وبالتالي من الضروري تقييم فعالية وكفاءة إدارة المخاطر في البنوك لتجنب نقاط الضعف التي تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصا وأن العمل البنكي يشار إليه أنه فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها.

إن التحدي الذي يواجهه القطاع البنكي يظل قائما للبحث عن أفضل الطرق والأساليب لرصد ومعرفة المخاطر والتصدي لها، وتقويمها وإدارتها لتجنب حدوثها مستقبلا، بهدف الحفاظ على نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، وقد سارعت العديد من الهيئات البنكية الدولية إلى إصدار تشريعات عن هيكل إدارة للمخاطر في البنوك التجارية، وإحداث آليات ونظم جديدة تهدف إلى التحقق والتأكد من تأطير ودقة مختلف العمليات التي تقوم بها هذه البنوك، وكانت هناك العديد من التشريعات في هذا الإطار إلا أن فعاليتها كانت موضع جدل كبير، وكبداية لذلك ظهرت العديد من التنظيمات والتشريعات الخاصة بإدارة المخاطر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، خاصة مع بروز نزعة التوجهات الاقتصادية العالمية نحو العولمة المالية والبنكية، ولعل ما انبثق عن اتفاقيات بازل الثلاثة وتوصيات لجنة المنظمات الراعية للمؤسسات التابعة للجنة تريدواي أو ما يعرف اختصارا بإطار "COSO" الشامل لإدارة المخاطر، يعبر حقيقة عن سعي الحكومات والهيئات المهنية الدولية إلى العمل على إيجاد حلول سريعة لضبط

الأوضاع والتقليل من الأزمات المالية التي عرفها العالم خصوصا مع بداية الألفية الثالثة، والتي ترجع في أساسها إلى التهاون في تطبيق القواعد المحاسبية وغياب الضوابط الرقابية.

وفي إطار ما سبق، أصدرت لجنة المنظمات الراعية للمؤسسات التابعة للجنة تريدواي المعروفة اختصارا بـ COSO سنة 1992 النموذج الهيكلي لإدارة المخاطر، ليتم تطويره على مراحل متعددة، بحيث قام فريق اللجنة سنة 2013 بتحديث الإطار المتكامل لإدارة المخاطر، بهدف معالجة الاختلالات والانتقادات التي وجهت للنموذج وتعزيزه بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة.

ونتيجة للتغيرات المتسارعة في بيئة تتسم بالمخاطر، عمدت لجنة COSO في سبتمبر 2017 إلى تحديث نسختها المتعلقة بالإطار المتكامل لإدارة المخاطر الكلية، وقد تم تلخيص إدارة المخاطر حسب هذا التحديث في خمسة مكونات عملية تتعلق أساسا بمراعاة ثقافة المؤسسة والقيم الأخلاقية كعامل أساسي لإدارة المخاطر، إضافة إلى دمج إدارة المخاطر في تحديد ومراقبة تنفيذ الإستراتيجية العامة المتبعة والعمل على تناسق إدارة المخاطر مع تحديد أهداف الأداء وتحقيقها وضرورة الحاجة إلى إتباع أسلوب عالمي موحد للرقابة وأخيرا مراعاة المخاطر المصاحبة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية.

كما أن لجنة بازل من جانبها أصدرت منشورات كثيرة، شملت كل ما يتعلق بمجالات تعزيز العمل البنكي (الرقابة الداخلية، الحوكمة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، إدارة المخاطر،...) إلا أن اتفاقيات بازل I وII وIII هي الأكثر شهرة عالميا.

وبناء على كل ما سبق، فإنه سوف يتم التطرق لمعايير بازل وإطار لجنة COSO لإدارة المخاطر في هذا البحث، وإسقاطهما على واقع المنظومة البنكية الجزائرية، ومحاولة فهم مدى كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة بالجزائر وفق التصور الإطار لنموذج لجنة المنظمات الراعية للمؤسسات التابعة للجنة تريدواي المشار إليه اختصارا في دراستنا هذه بـ "COSO".

1) إشكالية الدراسة.

تتمحور مشكلة البحث حول تقييم مدى كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تحديد المكونات المؤثرة على كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة بالجزائر وفق إطار COSO.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

- **ما مدى تمتع البنوك التجارية الجزائرية بالكفاءة اللازمة التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر وفق إطار COSO ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المخاطر التي تواجه عمل البنوك التجارية ؟
- ماهي محددات الكفاءة البنكية وماهي آليات قياسها؟
- ماهي أساليب وعمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وما أهم مؤشرات ونماذج قياسها؟
- ماهو واقع إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري؟
- هل توجد كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية؟

2) فرضيات الدراسة.

بناء على ما سبق يمكن صياغة فرضية البحث الرئيسية على النحو التالي:

- **توجد كفاءة لإدارة المخاطر وفق إطار COSO في البنوك التجارية الجزائرية.**

3) منهجية الدراسة وأدواتها.

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة في العلوم الإنسانية منها:

- المنهج الوصفي كأسلوب مناسب للوصف في الجانب النظري من البحث، ولمعرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ إدارتها وتقنيات الحد منها.
- المنهج التحليلي ويتجلى في تحليل أداء البنوك التجارية للحد من المخاطر، وتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية.

- المنهج الإحصائي وتم الاعتماد عليه في دراستنا التطبيقية على الخصوص في تشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب الكمية كالتكرارات والإحصاءات، وبرنامج SPSS V23 لغرض معالجة وتحليل الاستبيان، إضافة إلى الاستعانة بحزمة برنامج التحليل الإحصائي (SmartPLS) عند اختبار الفرضيات وإجراء عملية التحليل.
- المنهج المقارن ويظهر من خلال المقارنة بين النتائج النهائية لإدارة المخاطر في البنوك العمومية والخاصة.

4) أهداف الدراسة.

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرض لمختلف أنواع المخاطر البنكية والآثار المترتبة عنها، والتعرف على مؤشرات وطرق قياسها؛
- الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر البنكية، أنواعها وأسس إدارتها وآليات تقييمها والإجراءات المتبعة للحد منها؛
- التطرق إلى معايير بازل 1 و2 و3 وواقع تطبيقها في المنظومة البنكية الجزائرية؛
- إبراز مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالهيكل الإطار لنموذج COSO عند إدارتها للمخاطر البنكية التي تواجهها؛
- تبيان أهمية تطبيق المكونات الخمسة لإطار COSO في الرفع من كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

5) أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدارسة في إبراز الدور الهام الذي تمثله إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومدى كفاءتها، كما أن محدودية الدراسات المتخصصة المتعلقة بالموضوع تكسب البحث أهمية خاصة، حيث أن موضوع إدارة المخاطر البنكية يعتبر من السياسات الداخلية التي يوليها البنك أهمية بالغة ولا يتم عادة التهاون في تطبيقها، لما لها من أثر مباشر على مردودية البنك وسلامة إجراءاته.

حيث أن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ونظرا لأن المخاطر التي تكتنف النشاطات البنكية كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها، الأمر الذي أدى إلى بروز أهمية عملية إدارة المخاطر، وهو ما سيتم تناوله في دراستنا هذه.

6) أسباب اختيار الموضوع.

تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع في الآتي:

- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية وفق توصيات الهيئات المالية الدولية؛
- إثراء موضوع إدارة المخاطر البنكية وفق إطار COSO باعتباره الإطار الحديث لإدارة المخاطر، ولكونه يتصف بشمولية الآليات والمعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والأداء الاستراتيجي.
- المساهمة في تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- أسباب ذاتية متعلقة بوجود اهتمام شخصي للموضوع، خاصة وأنه يعد امتدادا للمسار المهني للباحث.

7) عينة الدراسة.

سنركز في دراستنا هذه على البنوك التجارية العمومية والخاصة العاملة بالجزائر، مركزين في ذلك على إسقاط المعايير المتبعة في مجال إدارة المخاطر وفق مكونات إطار COSO.

8) مصادر المعطيات.

سنعتمد في دراستنا على المصادر التالية:

- استبيان كتابي موجه إلى العاملين في إدارة المخاطر لبعض البنوك التجارية الرئيسية العاملة بالجزائر؛
- المواقع الالكترونية الرسمية لمختلف البنوك التجارية محل الدراسة؛
- زيارات ميدانية لبعض الوكالات البنكية؛

9) خطة الدراسة.

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة بالإشكالية وتحقيقا لأغراض البحث سيتم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: تناول الإطار النظري للمخاطر البنكية في البنوك التجارية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول بعنوان ماهية المخاطر البنكية وتم عرضه في ثلاث مطالب، تم التطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية، وتم تعريفها من عدة أوجه مختلفة حسب آثارها والنواتج المتوقعة منها، وفي المطلب الثاني تم شرح أهم العوامل التي تؤثر في المخاطر البنكية، فتزيد أو تنقص من حدتها أثناء وقوعها، أما المطلب الثالث فقد تناول أهم تصنيفات المخاطر البنكية وأنواعها.

وجاء المبحث الثاني بعنوان الكفاءة البنكية ونماذج قياسها وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مطالب؛ حيث عرف المطلب الأول الكفاءة البنكية ومساهمتها في ترشيد الموارد والاستخدامات، وحيث أنها الاستغلال الأمثل لمدخلات البنك بغرض تعظيم المخرجات المستهدفة، والمطلب الثاني تناول أنواع الكفاءة البنكية من حيث هي الكفاءة الإنتاجية المتأتية من تقديم الخدمات البنكية، والكفاءة التخصصية التي تسمح للبنك باختيار المزيج الأمثل من الخدمات قصد الرفع من تنافسية البنوك، بينما عالج المطلب الثالث طرق ومداخل قياس الكفاءة البنكية.

أما المبحث الثالث فتناول بالتحليل اتفاقيات بازل الأولى والثانية والثالثة، حيث تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاث مطالب؛ المطلب الأول تطرق إلى اتفاقية بازل الأولى، والمطلب الثاني تناول اتفاقية بازل الثانية، في حين عرف المطلب الثالث متطلبات اتفاقية بازل الثالثة.

الفصل الثاني: كان عبارة عن دراسة لواقع عملية إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق متطلبات الهيئات المالية الدولية، حيث تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ المبحث الأول جاء بعنوان إدارة المخاطر في البنوك التجارية، وجاء في ثلاث مطالب تم التطرق إلى ماهية إدارة المخاطر البنكية، مبادئها ومتطلباتها، ومدى أهميتها والأهداف المرجوة منها، أما المطلب الثاني فقد وضح القواعد والوسائل الاحترازية لإنجاح أي عملية إدارة للمخاطر البنكية، ليعرض في المطلب الثالث أهم النماذج والمؤشرات المعتمدة لقياس وإدارة المخاطر البنكية.

أما في المبحث الثاني فقد تم التعرض إلى أساليب إدارة عينة من أهم المخاطر البنكية التي تواجهها الأنظمة البنكية، وجاء ذلك في ثلاث مطالب؛ تناول المطلب الأول أساليب إدارة المخاطر الائتمانية، وتطرق المطلب الثاني إلى إدارة مخاطر السيولة، في حين تعرض المطلب الثالث إلى أساليب إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

المبحث الثالث جاء بعنوان إدارة المخاطر البنكية وفق نموذج COSO، وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مطالب رئيسية، عالج المطلب الأول ماهية نموذج COSO لإدارة المخاطر، وهذا باستعراض الخلفية التاريخية لنشأته وأهدافه، وتطرق المطلب الثاني لمكونات النموذج وعناصره، في حين تم التناول في المطلب الثالث أهم التحديثات التي مر بها هذا النموذج لإدارة المخاطر.

الفصل الثالث: تطرق إلى واقع إدارة المخاطر في المنظومة البنكية الجزائرية، وجاء هذا الفصل هو أيضا في ثلاث مباحث، ناقش المبحث الأول مراحل تطور النظام البنكي الجزائري واهم إصلاحاته في ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول تطور الاقتصاد الجزائري في مرحلة التأسيس بعد الاستقلال، و في المطلب الثاني تم عرض إصلاحات المرحلة الثانية (1970-1988)، أما المطلب الثالث فتناول أهم الإصلاحات المالية للنظام البنكي بعد سنة 1990، وما انبثق عنها من قوانين وتشريعات أهمها قانون النقد والقرض 90-10.

المبحث الثاني استعرض مختلف الأساليب والإجراءات المتخذة لتسيير المخاطر في القطاع البنكي الجزائري، وجاء هذا المبحث هو أيضا في ثلاثة مطالب، تم الكشف في المطلب الأول عن طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية، وفي المطلب الثاني تم استظهار قواعد الحيطة والحذر لمواجهة مخاطر البنوك الجزائرية، وتناول المطلب الثالث بشيء من التفصيل التنظيم الاحترازي الجزائري لمسايرة اتفاقيات بازل.

المبحث الثالث تطرق إلى الهياكل الرقابية المساعدة لبنك الجزائر، وجاء ذلك في ثلاثة مطالب، المطلب الأول تناول مركزية مخاطر المؤسسات والأسر، وفي المطلب الثاني مركزية المبالغ غير المدفوعة، أما المطلب الثالث فتناول مركزية الميزانيات.

الفصل الرابع: هو دراسة تطبيقية وميدانية، خصص لتحليل بيانات العينة تحليلا إحصائيا وصفيا، مع إجراء اختبار فرضيات الدراسة، ومناقشتها وتفسيرها، واستعراض النتائج المتوصل إليها، واقتراح التوصيات وآفاق الدراسة.

10) الدراسات السابقة.

اهتمت العديد من الأبحاث والدراسات بموضوع إدارة المخاطر البنكية، وهذا راجع حتما لأهميتها الكبيرة في مجال الصيرفة وتطبيقاتها، ولعل أهم الدراسات السابقة مايلي:

أ- مقال للباحث سليمان ناصر منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 06 سنة 2006 بعنوان" النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل" وقد تطرق الباحث إلى بنود اتفاقيات بازل ومدى تطبيقها في النظام البنكي الجزائري وخلص في النهاية إلى أن الجزائر لم تساير بعد التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت عديد دول العالم.

ب- دراسة للباحث Ranong, Phuemngam 2009، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير بعنوان "عوامل النجاح الأساسية لإدارة المخاطر الفعالة في الصناعة المالية: دارسة على المؤسسات المالية في تايلاند" (Critical Success Factors For Effective Risk Management Procedures In Financial Industries A Study From The Perspectives Of The Financial Institutions In Thaïlande)، هدفت الدراسة إلى تحقيق فهم أفضل حول إجراءات المخاطر، وفحص عوامل النجاح الرئيسية لإجراءات إدارة المخاطر الفعالة، وقد تم جمع البيانات عن طريق إستبانة وزعت على المستوى الإداري الأعلى في عينة احتمالية من القطاع المالي في تايلاند، خلصت الدراسة إلى أن عوامل فعالية إدارة المخاطر هي: دعم الإدارة العليا، تبادل المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، الثقافة، الثقة، الهيكل التنظيمي، التدريب. هذه العوامل مجتمعة زادت من فعالية إدارة المخاطر في القطاع المالي التايلاندي.

ت- دراسة السبوع، سليمان سند، 2011، مقال بعنوان "أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة –حالة الشركات الصناعية الأردنية- " منشور بمجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد 1، 2011، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية، في ظل وجود أثر مهم لعناصر الرقابة مجتمعة وفق إطار COSO وتحقيق أهداف إدارة المخاطر بما يسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها.

ث- دراسة للباحث دهيرب، محمد سمير، 2012، بعنوان "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO، اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية، ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام" هدفت الدراسة إلى تبيان المفاهيم الحديثة لتقييم إدارة المخاطر وفق مفهوم لجنة COSO وتحديد القواعد الرئيسية لهذا المفهوم، وأنواع الضوابط الرقابية وعرض نموذج تطبيقي للتقييم الذاتي للمخاطر الرقابية الذي يتم من خلاله تحديد وتشخيص الخطر وحجمه ونوعه ودرجة تأثيره، سواء كانت هذه المخاطر داخلية أم خارجية قد تتعرض لها كل مؤسسة على اختلاف نشاطها وتنوع أعمالها، خلصت الدراسة إلى ان اغلب المؤسسات العاملة في القطاع العام تقوم بتقدير وقياس المخاطر التي تتعرض لها وبالتالي اعتمادها لنموذج التقييم الذاتي للمخاطر وفق إطار COSO، أيضاً وجدت الدراسة ان اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر يحقق مزايا ايجابية للمؤسسة من خلال تبيان المخاطر ونوعها ودرجة تأثيراتها.

ج- أطروحة دكتوراه للباحثة حياة نجار في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2014، بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية " وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية تتوقف على أعمال الرقابة المصرفية التي تخضع لها هذه البنوك، مما يؤكد حاجة النظام البنكي الجزائري إلى بنود ومشاريع قوانين جديدة تزيد من استجابته للقواعد الاحترازية الفعالة الخاصة بالتسيير البنكي، خصوصا ما تعلق منها بإدارة مخاطر الائتمان ومدى كفاية رأس المال الاقتصادي، وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

ح- دراسة جميل، إيمان ممدوح حسن، 2014، رسالة ماجستير بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة في ضوء متطلبات الحوكمة" هدفت الدراسة إلى تطبيق المفاهيم الحديثة وفق إطار COSO لإدارة المخاطر من خلال إطار إدارة المخاطر وربط أهداف الرقابة الداخلية وفق ERM بأهداف الوحدة الاقتصادية وكيفية تحديد وقياس المخاطر المحيطة بها وإجراءات الإدارة للحد من تلك المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح آلية عمل إطار ERM نحو استباق الحدث لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية من خلال تركيز إجراءاته على منع حدوث المخاطر قبل وقوعها وطرق معالجتها وفق إطار COSO، وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل إدارة مخاطر مستقلة في الهيكل التنظيمي تعمل على قراءة المتغيرات في بيئة الأعمال لتحديد الفرص والمخاطر وإدارتها لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

خ- دراسة للباحث هيا مروان إبراهيم لظن، 2016، رسالة ماجستير بعنوان "مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO – دراسة ميدانية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة-"، هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم ميداني على فاعلية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم كفاءة إدارة المخاطر وفق إطار COSO، وقد شمل البحث مجموعة من المتغيرات المتعلقة بتطبيق إطار COSO وهي: البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات) والمراقبة وبالإضافة للوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر، قام الباحث بتوزيع 81 إستبانة على العاملين في دائرة التدقيق الداخلي والدائرة المالية في القطاعات الحكومية، وخلصت الدراسة إلى غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، بالإضافة إلى عدم فاعلية إجراءات الرقابة على القطاع المالي الحكومي.

د- دراسة للباحثين عبد الناصر حميدان، رضوان العمار، بعنوان "تقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية"، 2017، هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية إدارة المخاطر البنكية في المصارف السورية من خلال اقتراح نموذج COSO لتقييم الفعالية، وتضمن النموذج ثمانية مكونات أساسية لإدارة المخاطر، تمت الاستعانة باستبانة كأداة لجمع بيانات البحث، والتي تم إعدادها بناء على معايير بازل وإطار COSO، خلصت الدراسة إلى أن بعض المكونات الأساسية لإطار COSO متوفرة في المصارف المدروسة، بينما لا توجد بعض المكونات، وهذا ما يعني أن فعالية إدارة المخاطر في المصارف السورية بناء على إطار لجنة COSO تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب.

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر البنكية، فقد تناولت بعض الدراسات موضوعات تتعلق بنوع من المخاطر وطرق إدارتها، كما تناولت الأخرى أثر اتفاقيات بازل وسياسة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء البنكي، كما تعرض البعض إلى أثر إدارة المخاطر على الثقة البنكية والعوامل المحددة لقرار منح القروض.

وفي ضوء تزايد حجم المخاطر ظهرت الحاجة لمثل هذه الدراسة في القطاع البنكي الجزائري وتطبيقها على البنوك المحلية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وضرورة تحديث الأنظمة

والتشريعات المتعلقة بالأعمال البنكية والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر البنكية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع فعالية وكفاءة إدارة المخاطر البنكية، ولعل ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، تركيزها بالبحث والتحليل على مدى احترام تطبيق المعايير المحدثة لنموذج COSO لسنة 2017 في المنظومة البنكية الجزائرية، وذلك فيما يتعلق بتحديد أهم المكونات والمتغيرات التي تؤثر على كفاءة إدارة المخاطر البنكية.

11) صعوبات البحث.

عند إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات، وأهمها الصعوبات التي تتعلق بالجانب التطبيقي، وذلك للسرية التي يفرضها العمل البنكي على مستخدميه، وبالتالي صعوبة الحصول على بيانات كافية تخدم البحث بشكل جيد، بالإضافة إلى عدم تماثل الاستجابات الخاصة بالاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، والتضارب الملاحظ في المعطيات المتحصل عليها، والتي تم استبعاد اغلبها.

الفصل الأول

الإطار النظري للمخاطر البنكية في البنوك التجارية وكفاءتها

تمهيد الفصل:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية بشكل عام، والمخاطر البنكية بشكل خاص من الموضوعات المهمة التي فرضت نفسها على المهتمين بالقطاع البنكي والمالي في هذه العقد الأول من الألفية الثانية التي عرفت الكثير من الأزمات المالية، نظرا لحجم خطورتها وتأثيرها المباشر على أداء البنوك والمؤسسات المالية، ونظرا أيضا لتطورها المستمر من مجرد آليات ومؤشرات بسيطة، إلى مؤشرات رياضية وقياسية حديثة تستعرض بالأرقام والإحصائيات البيانية واقعها وتأثيرها على البنوك، وهو ما أدى بالباحثين إلى ترشيح أفضل السبل والميكانيزمات المطروحة، قصد الرفع من كفاءة القطاع المالي والبنكي، ولعل محاولة تبني الدول ومن خلالها البنوك المركزية لتوصيات بازل هو إحدى الحلول المتوفرة لتفادي الإنزلاقات المالية والوقوع في الأزمات، وهو ما سنحاول تناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل بالتركيز على:

- المخاطر البنكية، خصائصها وأنواعها وتصنيفاتها.
- الكفاءة البنكية، تعريفها وأهمية تعزيزها.
- معايير بازل للرقابة البنكية.

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، مفهومها، العوامل المؤثرة فيها وأهم أنواعها وتصنيفاتها.

المطلب الأول – مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية.

ماهية المخاطرة البنكية:

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات المتداولة بكثرة، حيث أنه أخذ الحيز الواسع من التحليل والمعالجة، وباتت المخاطر محور القرارات الاستثمارية والدراسات الاقتصادية، وقد ازدادت أهميتها نظرا لحجم التحديات التي تواجه التعاملات المالية بشكل عام، خاصة بعد الأزمات التي عرفها القطاع البنكي والأسواق المالية.

بالنسبة للبنوك فإن الاستثمار في بيئة ذات مخاطر عالية الهدف منه الحصول على أرباح أعلى، وبالتالي فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة صحيحة قد تؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق أهداف البنك، ويجمع الخبراء والمختصون على أن أي نمو اقتصادي لا يمكن أن يتم بدون ركوب المخاطر، فلا ربح بدون مخاطرة، ذلك هو المبدأ الأول في الاستثمار مع أهمية التحوط من المخاطر في قرارات الاستثمار – باعتبارها أحد متغيري القرار الاستثماري–، لذلك كانت هناك اختلافات متنوعة في تعريفها ولا يوجد تعريف موحد وشامل لها ما يعكس وجهات نظر الباحثين حول هذا المفهوم الذي يمكن النظر إليه من زوايا متعددة كما يلي:

- تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب تحقيقها عما هو متوقع، أي توقع اختلافات في العائد بين المخطط له والمطلوب المتوقع حدوثه، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.[1]
- المخاطرة هي مجمل العقبات والصعوبات التي تواجه البنك أو قد تواجهه وهو يمارس نشاطاته اليومية مما قد ينجر عنه خسارة غير متوقعة تؤثر مباشرة على النتائج المستقبلية المتوقعة،[2]
- المخاطرة هي احتمال الخسارة، وهذا يعتمد على ثلاث عناصر هي:[1] الخطر، الحساسية والتعرض، حيث إذا ارتفع أو انخفض إي عنصر من هذه العناصر فان المخاطرة بالنتيجة سترتفع أو تنخفض.

[1] - سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك) ، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2019، ص 209.
[2]- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر-، ط4، المكتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص 44.

كما عرفت على أنها احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطر عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطر ستكون منخفضة أيضا.[2]

ولا يختلف الأمر في حالة المخاطرة البنكية، حيث تعرف بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.

وتُعرّف هذه المخاطرة أيضا بأنها حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرَضة، أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.

كما عرّفت لجنة التنظيم المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر البنكية بأنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر، من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى.[3]

فالخطر البنكي هو الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعليا إما إيجابا أو سلبا، الفرق الإيجابي في المجال المصرفي يسمى فرصة، وبالتالي فان الخطر البنكي يبقى النتيجة السلبية غير المتوقعة[4]، ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها البنك مما يعرضه لفقد جزء من أصوله، فالنتيجة السلبية تعبر عن خسارة، حيث في المجال البنكي يتم التمييز بين نوعين من الخسائر :[5]

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها، مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات مما يؤثر على أمان البنك فيتخذ الإجراءات اللازمة.

---

[1]- Ilan Kelman, Defining Risk, Flood Risk Net, News letter, Issue 2, winter 2003, p 07.

[2]- صلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد رحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص166.

[3]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 210.

[4]- Srend Reuse, The Monte Carlo Simulation in Banks, Simplified Example in MS Excel and Practical Approach in German Savings Banks, Scholarly Essay, Auflage, Norderstedt Germany, 2010, P :2.

[5]- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين – دراسة تحليلية - ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية – غزة - ، فلسطين، 2008. ص: 61.

- **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

كما يعرف أيضا على أنه التغير أو التقلب غير المتوقع في العائد أو النتيجة، ويمكن قياسه بالانحراف المعياري للنتائج السابقة المتحصل عليها.

على خلاف ذلك نجد أن المشرع الجزائري لم يشر بوضوح إلى مفهوم المخاطر البنكية، إذ لا يوجد أي نص قانوني يعرف لنا الخطر البنكي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية.

هناك خمسة عوامل تؤثر على المخاطر البنكية يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

1. **التغيرات القانونية والإشرافية:** تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة، كما ان وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تتبناها الإدارة البنكية.
2. **تذبذب العوامل الخارجية:** ان التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لان البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.
3. ان بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول والتزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل هذه النشاطات في:

- تلك النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجرا على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو ان يحصل على اجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات.
- التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهدات البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل اجر يتقاضاه.

[1] - حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر ، ص . ص .49-50

4. **الضغوط التنافسية:** ان البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة وعليه فان البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة.
5. **التطورات التكنولوجية:** إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطر، حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.

وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك، تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها والتكيف معها، وهو ما يستوجب على البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية، وتحديد مصادرها، حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية.

يمكن تقسيم المخاطر البنكية بصفة عامة إلى نوعين:[1] مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية.

- ✓ الأولى تنشأ من عوامل الاقتصاد الكلي مثل : التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، محيط الأعمال، التضخم ... الخ.
- ✓ أما المخاطر غير النظامية: هي المخاطر الخاصة بمؤسسة أو صناعة، وهناك من يصنفها إلى ثلاث أنواع: المخاطر المالية، التشغيلية، ومخاطر الصناعة.

الشكل الموالي يبين مختلف المخاطر التي تعترض المنظومة البنكية.

شكل رقم (1-1): أنواع المخاطر البنكية غير النظامية

المصدر: رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، دار وائل، الأردن، 2018، ص: 39

وعموما البنوك التجارية عرضة لعديد المخاطر حسب تنوع علاقات البنك الداخلية والخارجية، فنجد أشكالا مرتبطة بنشاط البنك الداخلي، وأخرى مرتبطة بعملاء البنك، وغيرها بالمحيط البنكي.

1- المخاطر الائتمانية (Credit Risk):

[1]- رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص: 38.

يقصد بها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة الزبون المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، تشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان، و الاعتمادات المستندية، وهناك ما يسمى باللغة الفرنسية Risque De Contre Partie أي خطر الطرف المقابل، نجده يتفق مع خطر الائتمان من حيث النتيجة وهي تعثر الزبون عن السداد، وبالتالي خسارة البنك لجزء أو كل القرض مع فوائده، ولكن أسبابه أوسع وأشمل، وهو ينتج عن إحدى هذه المسببات: [1]

- الأوضاع الاقتصادية أو السياسية في البلاد وما ينتج عنها من أزمات.
- المخاطر المرتبطة بالقطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه العميل.
- رغبة الزبائن في التماطل وعدم السداد (عامل أخلاقي).
- مخاطر مرتبطة عادة بالوضعية الاقتصادية للدولة.
- الكوارث الطبيعية.
- السياسة الإقراضية للبنك.
- طريقة معالجة البنك لملفات طلبات القروض ودراستها...الخ.

2- مخاطر سعر الصرف (Foreign Exchange Rate Risk):

وتتمثل في المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والتي قد تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في حركة أسعار الصرف الأجنبية، وتتمثل احتمالية الخسارة اثر التباينات في المكاسب بسبب إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية.[2] ويمكن أن نميز بين وضعيتين لسعر الصرف:[3]

أ- **الوضعية القصيرة:** يواجهها البنك عندما تكون الخصوم أو الديون لديه بالعملة الصعبة أكبر من المستحقات أو الأصول بالعملة نفسها، حيث تلائم هذه الوضعية البنك إذ كانت أسعار الصرف لهذه العملة في انخفاض ولا تلائمه إذ كان العكس.

[1]- سليمان ناصر،مرجع سابق، ص 211.
[2]- إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، مارس 2010، ص 43.
[3]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 212

ب-**الوضعية الطويلة:** يواجهها البنك عندما تكون المستحقات أو الأصول بالعملة الصعبة أكبر من الديون أو الخصوم بالعملة نفسها، وتكون هذه الوضعية ملائمة للبنك في الحالة التي يمكن فيها سعر الصرف في ارتفاع وغير ملائمة في الحالة المعاكسة.

وبالتالي يمكن تعريف خطر سعر الصرف على انه ذلك الخطر المرتبط بتطوّر مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب دين أو حقوق مقيّمة بالعملة الأجنبية، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحاً (فوائد أكبر على القرض)، وبالعكس فإنه يتحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به.

3- مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk):

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وتتميز أسعار الفائدة بمرونتها أي عدم استقرارها، وتبعا لذلك فان الإيرادات غير مستقرة كذلك.

ويكون عرضة لمخاطر أسعار الفائدة كل شخص مقترضا كان أو مقرضا، فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرضا لمخاطر تدني الإيرادات بتدني أسعار الفائدة، أما المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتحمل أعباء وتكاليف إضافية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنه يترتب عنهما إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين. [1]

وعليه يمكن القول بأن خطر سعر الفائدة هو الخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، وتحصل هذه المخاطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات، وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات.

وبنفس المفهوم، فإن خطر سعر الفائدة يرتبط مباشرة بتحويل آجال الخصم البنكية والذي ينشأ عندما يقوم البنك بتحويل الديون أو الخصوم القصيرة الآجال إلى حقوق أو قروض طويلة الآجال، فهو يعرض نفسه لتدهور هامش فائدته في حال ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بسرعة أكبر من ارتفاعها في الحقوق، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الموارد وبالتالي تقليص الناتج الصافي للبنك، وعلى العكس من

[1]- نبيل حشاد، دليلك إلى المخاطر المصرفية، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 30.

ذلك وفي نفس وضعية التحويل فإن انخفاض معدلات الفائدة على الودائع يكون في صالح البنك ومن الملاحظ أن عملية التحويل في حد ذاتها تنطوي على خطر مزدوج، خطر السيولة وخطر سعر الفائدة.[1]

4- مخاطر السعر (Price Risk):

وتنشأ نتيجة التغيرات المعاكسة في أسعار الأصول السوقية، وبوجه خاص في محفظة الاستثمارات المالية والتي تخص أسواق السندات، الأسهم، العملات، والبضائع، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر السعر وتتمثل العوامل الخارجية بالظروف الاقتصادية المحلية ومناخ العمل السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة أو المنشأة نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.[2]

5- مخاطر السيولة (Liquidity Risk):

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، وذلك اما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة، وهذا لمواجهة الزيادة في سحب الودائع ،أو سحب الاعتمادات الممنوحة لعملائه، مما يؤثر في ربحيته، وقد يؤدي عدم كفاية السيولة لدى البنك إلى انعدام ملاءته المالية، والذي قد تعود أسباب ذلك إلى:[3]

- التدفق غير المتوقع لودائع الزبائن إلى خارج البنك بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، مما يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة.
- إمكانية حدوث سحب مفاجئ وغير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد من قدرة البنك على التمويل.
- المخاطر التي تنشأ نتيجة نشاط البنك في سوق غير سائلة حيث يؤثر البنك على أسعار هذه السوق بشكل مباشر، وفي مثل هذه الحالة لا يمكن إجراء العمليات التي تم التخطيط لها في الوقت المحدد سلفا.

[1]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 213.
[2]- إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[3]- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 78.

فخطر عدم سيولة البنك هو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما لا يملك أموال أو سيولة كافية لمقابلة التزاماته عند استحقاقها، كطلبات السحب غير المتوقعة أو القيام بعمليات المقاصة أو بلوغ الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، الإلزامي. وبتعريف آخر، مخاطر السيولة هي ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون آجال الاستحقاق لمواردها أقصر من آجال الاستحقاق لاستخداماتها(القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين، أو غير قادرة على تلبية الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية أي منح القروض، فهذا الخطر يكون أساساً عند عدم كفاية الأصول المتداولة لدى البنك لتغطية الديون قصيرة الآجال أي الحالة أين يقوم بتمويل احتياجات طويلة الآجال عن طريق الموارد قصيرة الآجال، ويكون غير قادر في نفس الوقت على الاقتراض من السوق وهذا لضعف ثقة المقترضين فيه. وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته.[1]

إذن فمخاطر السيولة تنتج عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه الغير أو تمويل زيادة في الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وبالتالي تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[2]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات (خاصة الودائع) من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية (أي من خارج الميزانية إلى داخلها).

6- مخاطر التضخم (Inflation Risk):

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، وتعد الأوراق المالية طويلة الأجل أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه

[1]- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 243.

[2]- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و7 جوان 2005، ص 03.

المخاطر، كما يمكن لهذا الخطر أن يشمل القروض إذا ارتفعت معدلات التضخم عن معدلات الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة.[1]

7- المخاطر القانونية (Legal Risk):

وهي المخاطر المترتبة عن مخالفات إدارات البنوك للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية، مثل إجراءات مزاولة مهنة الصرف الأجنبي (عملية التحويل الخارجي) أو الإخلال بنسب كفاية رأس المال (الحد الدنيا لكفاية رأس المال) أو الإخلال بنسب السيولة والتوظيف، مما يترتب على ذلك عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع البنك تحت الحراسة القضائية أو المطالبة بالتصفية أو الاندماج، وقد يتعرض لها البنك جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.[2]

8- مخاطر البلد (Country-Risk):

يعرف خطر البلد على أنه خطر عدم الدفع والمتمثل في تأجيل دفع الديون المستحقة نتيجة أزمات اقتصادية أو نتيجة عدم إقرار بعض الدول المدينة لدونها الخارجية وإحجامها عن دفع مستحقاتها، وهذا قد يرتبط بالأحداث السياسية التي تشهدها هذه الدول أو كل دول العالم، وتنشأ عن عدم التزام السلطات بالقوانين المنظمة للعمل البنكي الدولي، أو نتيجة عدم التقييد بالسياسات النقدية والمالية التي تفرضها بعض الدول، يضاف إلى ذلك التأميم والعولمة والتي لهما بالغ الأثر في العمل البنكي، كما أن عدم قدرة المقترض المقيم في بلد آخر على دفع مستحقاته نتيجة أزمة اقتصادية، أو نتيجة عملية نقل المخاطر تؤدي إلى نفس النتيجة، والتي تنشأ عندما يكون التزام المقترض غير محدد بالعملة المحلية، فقد تكون العملة الواجب الوفاء الالتزام بها غير متوفرة للمقترض بغض النظر عن ظرفه المالي.[3]

9- مخاطر السوق (Market Risk):

يأخذ خطر السوق بالنسبة للبنك عدة أشكال فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك، كما يتمثل في خسارة الزبائن، أو فشل إطلاق أو ترويج منتوج أو خدمة بنكية جديدة، أو سوء معالجة لاحتياجات الزبائن

---

[1]- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 09.

[2] - محمد الصيرفى، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 66

[3]- رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

أو تأثيرها السلبي لإشهار خاص بالبنك، وقد يوضح درجة تخصص البنك واستقلاليته في قطاع نشاطه، فكلما استطاع البنك تنويع نشاطه في القطاع قل خطر السوق بالمقابل، والعكس صحيح، وهو يشير أيضا إلى التغيير في قيمة الأداء المالي للمحفظة المالية في ظل التقلبات غير المتوقعة في السعر والتغير المحتمل في قيمتها.[1]

10- الخطر الاستراتيجي (Strategic Risk):

يسمى هذا الخطر أيضا بخطر السياسة العامة، وهي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة من طرف المسؤولين الذين تسند إليهم مهمة توجيه السياسة الفعلية للبنك تحديد الإستراتيجية المثلى لتنمية البنك واستمراره، فقد تُرجِم في شكل سوء تحديد للأهداف أو عدم تلائمها مع ظروف البيئة المستقبلية، فهي تنشأ نتيجة غياب إستراتيجية مناسبة للبنك توضح المسار الرئيسي الذي يعتمده البنك لتحقيق أهدافه المرجوة في الأجلين القصير والمتوسط، وهذا في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين وارتكازا على تحليل القوة الذاتية للبنك.[2]

11- الخطر المعنوي أو خطر السمعة (Reputation Risk):

هو ذلك الخطر المعنوي الناتج عن عدم احترام المبادئ والقوانين الداخلية للنشاط البنكي، مثل الكشف عن السر المهني، أو انتشار إشاعة عن البنك قد تضر بصورته في السوق، كما قد يحدث هذا الخطر عند قيام البنك بالكشف عن نتائجه مثلاً وعند تغيير بعض من معالم سياسته التجارية مما قد يوفر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن.[3]

12- المخاطر النظامية (Systemic Risk):

تعتبر المخاطر النظامية بمثابة اضطراب في أداء النظام المالي ووظائفه، ناتج عن عدم انسجام بين تصرفات المتدخلين في مختلف الأنظمة (أسواق المال، القطاع البنكي، آليات الدفع) المكوّنة للنظام المالي وآليات التنظيم التي تشير إلى عدم توازن اقتصادي عام، أو هي الخطر الذي يظهر في شكل إفلاس سلسلة من المؤسسات البنكية أو سقوط السوق المالي، فالعلاقة الوطيدة الموجودة بين مختلف مؤسسات القرض تؤدّي إلى تفاقم المخاطر الناتجة عن العجز المحتمل لإحدى هذه المؤسسات، إذ أن

[1] - Abderrahmane Tahi, et al, Market risk estimation using non-parametric Value at Risk and Conditional Value at Risk: An empirical study of the Algerian stock market, Finance & Markets Review, N°01, Vol. 08, 2021, p. 2

[2]- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[3]- حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 08.

أحد أهم العناصر الرئيسية للمخاطر النظامية هو انتقال الاضطرابات (الصدمات) بين العناصر المترابطة في النظام ، والتي قد يكون لها في النهاية تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي، فداخل النظام البنكي نتكلم عن الخطر النظامي عند إفلاس مؤسسة هامّة أو مجموعة مؤسسات يؤدي بفعل انتقال العدوى إلى إفلاس مؤسسات أخرى وسط النظام البنكي والمالي، وبالتالي المجازفة في وضع كل هذا النظام في خطر، في حين هناك من يرى بأن المخاطر النظامية هي التي تمس كل أنواع القروض بغض النظر عن ظروف البنك، وهي عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية يصعب التحكم فيها، بينما يقابلها المخاطر غير النظامية، وهي خاصة بشركة أو صناعة معينة ما، وفي ظل ظروف معينة.[1]

13- المخاطر التشغيلية (Operational Risk):

هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات ونظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، فهو خطر مرتبط بالعنصر البشري وممارسة العمل البنكي بأسلوب غير ملائم، وليس له علاقة مباشرة مع ظروف الأسواق المالية. وعرف رسميا من قبل لجنة بازل (2001) كخطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة والكوارث. ويشمل هذا النوع المخاطر التالية:[2]

- ✓ **الاحتيال المالي والاختلاس؛** من خلال التحلل في الضوابط الداخلية وإجراءات الرقابة فمثل هذا التحلل قد يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة خطأ أو احتيال أو الإخفاق في الأداء بطريقة آنية أو تسبب تسوية فوائد البنك بطريقة أو بأخرى، على سبيل المثال من خلال المتعاملين معه أو مسؤولي الإقراض بتجاوز صلاحياتهم أو من خلال ممارستهم لأعمال غير أخلاقية؛
- ✓ **الجرائم الالكترونية؛**
- ✓ **المخاطر المهنية؛** كالإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية؛

14- مخاطر العسر المالي (Risk of Financial Distress):

[1] - Paweł Smaga, The concept of systemic risk, SRC Special Paper No 5, The London School of Economics and Political Science, August 2014, p.p 04-05.

[2]- رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها ، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 26/25 نوفمبر 2008، ص 05.

تنشأ حالة عدم اليسر في البنوك عندما لا تستطيع تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية وبالتالي فإن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها السلطات الرقابية والتي تقاس عادة بنسبة رأس المال حيث: [1]

نسبة رأس المال = (حقوق الملكية / مجموع الأصول) × 100 %

ويظهر من ذلك بأن ارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر في قيمة الأصول مما يعني حماية اكبر للمودعين، ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.

لذا من الضروري الموازنة بين حماية أموال المودعين والملاك وسيتم إيضاح ذلك رياضيا حيث:[2]

ROE: العائد على رأس المال.

ROA : العائد على الأصول.

Prof : الأرباح.

Eqt : حقوق الملكية.

AST : الأصول.

يعرف العائد على رأس المال كما يلي:

$$ROE = \frac{Prof}{Eqt} \quad \text{——————} (1)$$

بادخال (AST) في مقام المعادلة (1) تصبح:

$$ROE = \frac{1}{Eqt/AST}\left(\frac{Prof}{AST}\right) \quad \text{——————} (2)$$

ويعرف العائد على الأصول بـ:

$$ROA = \frac{Prof}{AST}$$

[1]- نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2]- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص 192.

ومنه المعادلة ② تصبح على الشكل التالي:

$$ROE = \frac{ROA}{Eqt/AST}$$

من خلال المعادلة ② نستنتج أن:[1]

1- ارتفاع نسبة رأس المال بهدف حماية أموال المودعين تؤدي إلى انخفاض العائد للمالكين.

2- ان فرض نسبة أعلى لرأس المال على البنوك قد يتطلب احد الأمور التالية:

- زيادة الأرباح المحتجزة أي تخفيض الأرباح الموزعة على المالكين.
- إصدار وبيع أسهم جديدة من قبل البنك بغرض تراكم رأس المال.
- اندماج البنوك الصغيرة ببنوك اكبر منها تتمتع بنسبة عالية من رأس المال.

[1]- نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المبحث الثاني:الكفاءة البنكية ونماذَج قياسها.

اتجه العمل البنكي نحو التنافسية في العقود الأخيرة, واتسع نطاق التنافس ليشمل السوق البنكية العالمية لذلك فقد أصبحت البنوك في مواجهة حقيقية مع بنوك عملاقة وهو ما دعا إلى ضرورة تطوير كفاءتها وإنتاجيتها، إذ تؤدي البنوك دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول ولاسيما تلك التي تنتهج سياسات الاقتصاد المفتوح، وبلا شك فإن كفاءة المؤسسات البنكية والمالية من ضمن أهم المتطلبات للنمو الاقتصادي، ونظراً للتغير السريع الذي يواجه المؤسسات البنكية التي تُعد من أكثر المؤسسات تعقيداً، فإنها وقعت بسبب هذا التغير تحت ضغوط تنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وكرد فعل على هذه الضغوطات فإنها تسعى لإيجاد حلول بديلة لتخفيض تكاليف تقديم خدماتها من خلال تفعيل كفاءتها الإنتاجية والاستفادة من الإنتاج الكمي والكيفي لهذه الخدمات، وعليه يكون ذا جدوى تناول مفهوم الكفاءة البنكية وأنواعها ونماذج قياسها لتحديد البنوك الكفؤة من غيرها، ولتحديد أسباب عدم كفاءتها ومعالجتها.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية:

تتمتع الكفاءة بأهمية بالغة باعتبارها آلية تنافسية تدعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية، كونها ترقى بالنشاط الاقتصادي والمالي إلى مستويات عالية، وخصوصاً في ظل التراكم التكنولوجي والمعرفي، من خلال مساهمتها في تطور الأنشطة وصولاً إلى مستوى التميز والريادة سواء في إنتاج السلع أو الخدمات.[1]

كما تعرف الكفاءة على أنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية وكذلك العمل على تقليل الهدر في الطاقة الإنتاجية.

وكذلك تعرف على أنها معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية وتحقيق الأداء الأمثل في استخدام هذه الموارد وعرفت أيضا على أنها تعبير عن مدى نجاح المنشأة في حسن استخدام المدخلات لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة.[2]

[1] - زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016، ص: 77.

[2] - معراج هواري فيصل شياد، قياس كفاءة البنوك الإسلامية التقليدية في الجزائر، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011

وتعرف المنظمة الاقتصادية للتعاون و التنمية (OECD) الكفاءة على أنها "المدى الذي تحول به الموارد –المدخلات– (من أموال وخبرة و وقت و غيرها) إلى نتائج بطريقة اقتصادية"، في حين عرفها المكتب الكندي للفحص العام على أنها "الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات) لإنتاج السلع والخدمات".[1]

وبشكل عام تعبر الكفاءة عن الاستخدام الأمثل للموارد وبمعنى أخر تعبر عن قدرة المنظمة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات لتحقق استغلال الموارد استغلالا صحيحاً لتحقق استغلال صحياً لتحقق أهدافها , وتحسب الكفاءة بقسمة المخرجات الفعلية على المدخلات الفعلية.

ويختلف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفاعلية والذي يعتبر مكمل لعمل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، إذ تعبر الفاعلية عن مقياس يوضح قدرة المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف، وتحسب بقسمة المخرجات الفعلية على المخرجات المخططة.

وعليه فإن مفهوم الكفاءة البنكية يتمحور في الآتي:

هي قدرة البنك على استخدام موارده (المدخلات) بأقصى (أعلى) درجات الكفاءة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات البنكية (المخرجات)، بحيث يفترض أن هناك بنوك كفؤة تقنيا وهذا يعود إلى نوعية تنظيمها الذي يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، وإن هذه البنوك أفضل من غيرها بسبب سيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يجعلها تقدم الحد الأقصى من الخدمات اعتمادا على مستوى معين من الموارد، إضافة إلى معرفة أسعار الموارد واختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات، وعليه فإن البنوك ذات الكفاءة التقنية والتخصصية هي التي تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيرات الأسعار واشتداد المنافسة في السوق.[2]

إذ كان للتوجهات الحديثة للبنوك أثر بالغ في تطوير الصناعة البنكية وانعكاسها بشكل مباشر على ربحية البنوك واستمرارها في السوق البنكية المحلية والعالمية حيث حققت البنوك الكفؤة أرباحا عالية في الوقت الذي تعرضت البنوك غير الكفؤة لتحديات كبيرة جعلتها تتجه نحو خيار الاندماج أو الانسحاب

[1]- عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) –دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 71.

[2]- عبد مولاه وليد، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، الكويت، 2011، ص 22.

من السوق، إذ أصبحت البنوك تواجه تحديات كبيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتسم بحدوث الأزمات المالية مما دعا خفض كلفة خدماتها وتحسين جودتها وتقديمها بسرعة فائقة.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية.

نظراً لخصوصية النشاط البنكي وانعكاساته المباشرة على اقتصاديات الدول كونه المحرك الأساسي لهذه الاقتصاديات ونموها، لذا فإن الأمر يتطلب الارتقاء بالكفاءة البنكية إلى أقصى درجاتها وتحقيق أعلى درجاتها، وذلك من أجل الوصول إلى مستويات التنافسية العالمية.

وبالإمكان النظر إلى الكفاءة البنكية من زوايا مختلفة وحسب الآتي: [1]

أولا: الكفاءة الفنية (الكفاءة الإنتاجية) Technical Efficiency:(TE)

وتعني قدرة البنك على تعظيم إنتاج الخدمات البنكية (المخرجات)Maximize Output باستخدام مدخلات محددة (المدخلات البنكية) أو القدرة على تقليل المدخلات Minimize Input مع الاحتفاظ بمستوى إنتاج الخدمات البنكية (المخرجات) وعليه يكون قياس الكفاءة الفنية ذا توجه مخرجي أو ذا توجه مدخلي.

أي أن الكفاءة الإنتاجية تعبر عن العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية وبين المستخدم من الموارد، وعند ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمصرف فان ذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض أسعار الخدمات البنكية وتعزيز المركز التنافسي للمصرف وبالتالي زيادة الأرباح ويمكن النظر للكفاءة الإنتاجية من وجهين:

الأول: كمي ويعني كمية الإنتاج النهائي.
الثاني: نوعي ويعني جودة الخدمة.

ومن الضروري أخذ الجانبين في الاعتبار عند القياس لأنه لا فائدة من إنتاج كم كبير ولكنه ذو جودة منخفضة لا يلقى الطلب الكافي عليه في السوق.

ثانيا: الكفاءة التخصصية Allocate Efficiency:(AE)

[1]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سابق. ص: 78

وتعني القدرة على استخدام المزيج الأمثل من المدخلات ضمن أسعار وتكنولوجيا الإنتاج المتاحة , بمعنى آخر تشير الكفاءة التخصصية إلى مقدرة البنك على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات آخذاً في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة.[1]

ثالثا: الكفاءة الهيكلية للحجم (SE):Structural Scale Efficiency

ويعرف هذا المؤشر أيضا بكفاءة وفورات الحجم، يتضمن قياس حجم الأنشطة (الخدمات) التي يقدمها البنك فيما إذا كانت تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية، كما أنه من خلال معرفة كفاءة الحجم يمكن تحديد الإنتاجية المفقودة بسبب عدم الكفاءة، والشكل التالي يوضح الكفاءة الفنية والكفاءة التخصصية وقدرة البنك على إنتاج Y (المخرجات) بأقصى كفاءة ممكنة وأقل كلفة، باستخدام مدخلين X1، X2 وان البنوك التي وصلت إلى الحد الكفء هي بنوك قد حققت الكفاءة الكاملة.[2]

الشكل رقم (1-2): الكفاءة الفنية والتخصصية

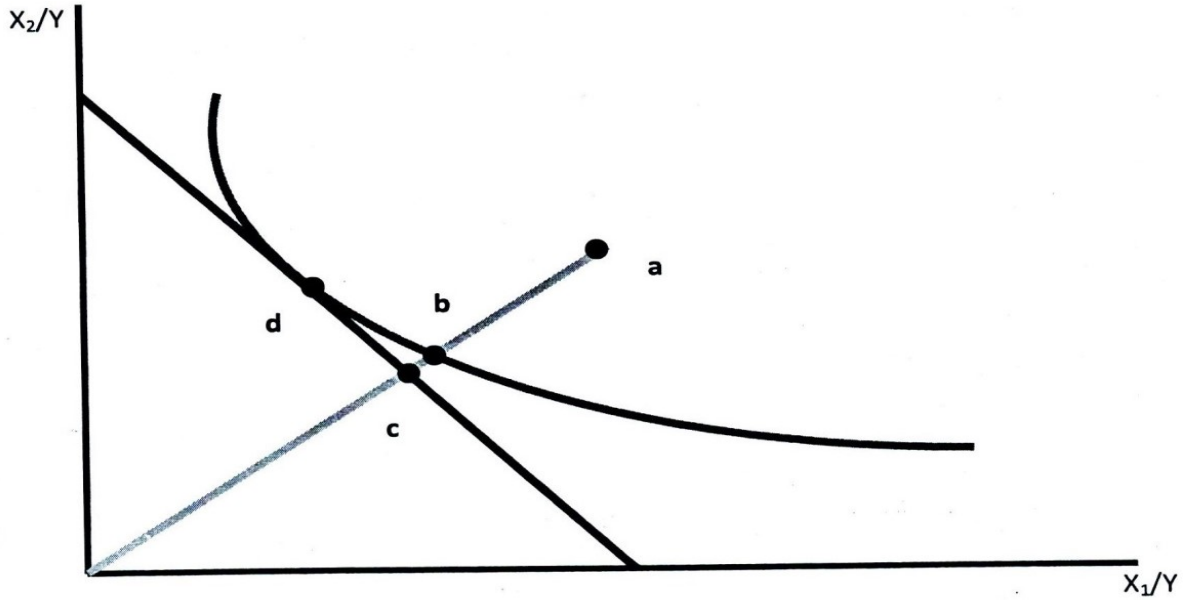

Source: Wezel, Torsten, Bank Efficiency Foreign Entry, International Monetary FUND, IMF Working Paper, v 10/95, 2010, p07.

إن الهدف الرئيس للاهتمام بموضوع الكفاءة وتحليلها يتأتى من وجود بعض البنوك تكون كفؤة والأخرى تكون غير كفؤة بالرغم من أن كليهما لهما نفس المدخلات ويعملان في نفس الظروف، بمعنى

[1]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره. ص: 79.
[2]- فريد بن ختو و محمد الجموعي قر يشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ع 2013/12، ص 140.

آخر إن مخرجات بعض البنوك تكون أقل من غيرها، وعليه فإن التفوق البنكي يتوقف على القدرة على تحديد الخدمات البنكية التي يطلبها الزبائن وإنتاج تلك الخدمات بكفاءة، وتقديمها بأسعار تنافسية إذ إنه مؤخراً قد ضاعفت الابتكارات التكنولوجية والعولمة التنافس البنكي وشكلت تحديات جديدة للبنوك مما دعا إلى ضرورة تطوير الكفاءة البنكية (كفاءة القطاع البنكي)، وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والنامية أن القطاع البنكي الكفء هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوافرة وخفض كلف التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للازمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على الاستقرار.[1]

المطلب الثالث: مداخل قياس الكفاءة البنكية:

لقد أصبح قياس الكفاءة البنكية على درجة عالية من الأهمية لأسباب عديدة تتمثل في ما يلي:[2]

- التغييرات الكبيرة في الكفاءة البنكية والناتجة عن عمليات التحرر من القيود وتغييرات البيئة الاقتصادية.
- تأثير الملكية في القطاع البنكي.
- شدة التنافسية.

هذه العوامل أدت إلى ضرورة قياس الكفاءة لتحديد البنوك الكفؤة والبنوك غير الكفؤة لمعرفة أسباب عدم الكفاءة في ظل التغييرات البيئة المالية والاقتصادية المتسارعة.

ويذخر الأدب الاقتصادي بالعديد من النماذج السلوكية والتوصيفات الجبرية للعلاقة بين المدخلات (عناصر الإنتاج) والمخرجات (الإنتاج) والتي سيتم التعرض إلى ذات الشهرة الواسعة منها والمعروفة لدى الكثير من المهتمين والتي لها تطبيقات في المجال البنكي وبالإمكان تصنيف هذه النماذج ضمن مدخلين: [3]

الأول: الأساليب المعلمية .Parametric Approach

الثاني: الأساليب اللامعلمية. Non-Parametric Approach.

[1]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره. ص: 81.

[2] - Paradi , Joseph c, and Zhu, Haiyan, A survery on Bank Branch Efficiency and Performance Research with Data Envelopment Analysis, Omega, 2013, p 41.

[3]- Perera Shrimal, and Skully Michael, « On the cross-methodological validation of bank efficiency assessments », Studies in Economics and Finance, 2012, P.P 26-28.

إن هذا التصنيف يتوقف على فرضية الصيغة الوظيفية المعينة بين المتغيرات وتهدف هذه المداخل أساساً عبر صياغتها إلى قياس الكفاءة البنكية.[1]

I- الأساليب المعلمية Parametric Approach:

وتتضمن عدة أشكال كالتالي:

1. طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) Stochastic Frontier Analysis:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر انتشارا من بين الطرق المعلمية الأخرى، يستخدم هذا التحليل على نطاق واسع في البنوك منذ أن ظهر سنة 1977 على يد Aigner وجماعته، وإن تحليل SFA يستخدم نظرية الاقتصاد القياسي لتقدير دالة الإنتاجية، دالة الكلفة، دالة الربح من خلال تقنية الانحدار الذي يسمح بالخطأ العشوائي لقياس الكفاءة الفنية، كفاءة الحجم ،الكفاءة التخصصية، كفاءة الكلفة، وهو أسلوب انحدار يضم خطا موزعا توزيعا طبيعيا، ويستند هذا الأسلوب على دالة كلفة أو ربح معيارية حيث يقدر الحد Frontier الأدنى أو الربح الأعلى لكل العينة من بيانات الميزانية العامة وإن مقياس الكفاءة لبيانات البنك المعين هو مقدار بعده عن الحد، ويمثل الحد الكفاءة الكاملة والانحرافات يمكن ان تعزى إلى عدم الكفاءة،فضلا عن ظروف خارج سيطرة البنك.[2]

الأخطاء العشوائية في نموذج SFA لا يفترض فيها الفرضيات الكلاسيكية (التوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم وتباين معلوم) ، لأنها تتشكل من مركبتين، الأولى خطأ عشوائي يتوزع طبيعيا و انحراف نظامي عن عدم الكفاءة يتوزع توزيعا غير متماثل و تتوزع المركبتان بصورة مستقلة، و هكذا يفسر أي خطا غير معدوم كنتيجة لعدم الكفاءة. و يمكن فصل المركبتان وفق النموذج التالي[3]:

$$Iny_i = f(x_i) + \varepsilon_i$$

$$\varepsilon_i = u_i + v_i$$

اذ ان :

$u_i \geq 0$: حد عدم الكفاءة يتبع التوزيع النصف طبيعي يمثل الانحراف بين البنك i وحد الكفاءة.

v_i : حد الخطأ العشوائي، يتوزع طبيعيا بمتوسط معدوم وتباين معلوم.

[1] - Perera Shrimal, and Skully Michael, op. cit, P. 28.

[2] - بن ختو فريد، قياس مردودية و كفاءة المؤسسات البنكية - دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص 24.

[3] - حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام لنموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية- 2004 - 2008 مجلة الأبحاث والدراسات، العدد 26 ، جامعة القدس، المفتوحة، كانون الثاني2012 ، ص6

2. مدخل التوزيع الحر The Di :

إن مدخل DFA هو مشابه لمدخل SFA ولكن يفترض ان الكفاءة مستقرة والخطأ العشوائي يقترب من الصفر بمرور الوقت وهو يقيس الكفاءة لكل وحدة لصنع القرار DMU عند أية نقطة وفي أي وقت وهو يعطي أيضا وصفا لمتوسط انحرافات عدم الكفاءة، وبالتالي تقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك، تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة وتفترض ان اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة البنكية عبر كل سنوات الفترة.[1]

3. مدخل الحد السميك :

وتتمحور فكرة TFA حول ان البنوك التي تكون تكاليفها أقل بمعنى تكاليفها منخفضة أكثر من البنوك الأخرى تكون كالحد السميك (حد سميك للبنك ترفع درجة كفاءته الناتجة عن تكاليفه المنخفضة قياسا بالبنوك الأخرى التي تكون تكاليفها مرتفعة) وهذا المدخل يختلف عن المداخل السابقة فهو لا يفترض دالة معينة ولكن الخطأ العشوائي وعدم الكفاءة تفسر من خلال الانحرافات في الأداء الفعلي عن الأداء المتوقع، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط البنوك التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للبنوك الأخرى.[2]

II-الأساليب اللامعلمية Non-Parametric Approach:

من أشهر نماذج المداخل اللامعلمية:

1-نموذج تحليل مغلف البيانات :

يعد هذا التحليل أهم تحليلات المدخل اللامعلمي وذا شهرة واسعة، ويستعمل تحليل مغلف البيانات بشكل كبير وواسع في قياس الكفاءة البنكية وخاصة في الدول ذات الأنظمة البنكية المتطورة مثل: أوروبا والولايات المتحدة، وظهر التحليل لأول مرة على يد كل من CHARNES وCOOPER وRHODES

[1]- م. وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 35، 2015، العراق، ص 23.

[2]- عبد القادر عبد الرحمان، ميموني بلقاسم، الأساليب الكمية في قياس الكفاءة البنكية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص11.

سنة 1978، ثم طوره BANKER و CHARNES وCOOPER سنة 1984، وان أهم ما يميز التحليل هو عدم حاجته إلى تعيين صيغة رياضية صريحة لدالة الإنتاج، إذ انه قادر على التعامل مع مدخلات ومخرجات متعددة، ويستخدم التحليل في قياس الكفاءة لوحدات صنع القرار DMU المتشابهة (البنوك) لتحديد اي البنوك كفؤة وأيها غير كفؤة، من خلال تحديد البنوك التي تقع على الحد الكفؤة والبنوك غير الكفؤة التي لا تقع على الحد الكفؤة بقياس المسافة (مسافة البنوك غير الكفؤة عن الحد الكفؤة)، وتحديد مصادر عدم الكفاءة في البنوك غير الكفؤة وهو يقيس الكفاءة لوحدات صنع القرار (DMUs) المتشابهة مثل البنوك، الجامعات، المستشفيات وغيرها التي تستخدم مدخلات متعددة وتنتج مخرجات متعددة.[1]

وتحليل مغلف البيانات (DEA) يستخدم المخرجات على المدخلات متغيرات لتقدير حد الكفاءة Frontier وتعود تسميته بتحليل مغلف البيانات DEA إلى أن الوحدات الكفؤة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفؤة.[2]

ويعود نموذج DEA إلى دراسة FARRELL سنة 1957 التي بينت إمكانية قياس الكفاءة بين مدخل واحد ومخرج واحد بدون وضع أي فرضية متعلقة بصيغة دالة الإنتاج، ثم طور النموذج من طرف CHARNES في عام 1978 حيث طوره إلى قياس الكفاءة في حالة المدخلات المتعددة، وقد تم الاعتماد على أمثلة باريتو Pareto–Optimality التي تنص على أن "أي وحدة لصنع القرار تكون غير كفء إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد أخر وتكون الوحدة الإدارية لها كفاءة باريتو إذا تحقق العكس".[3]

ويستخدم أسلوب مغلف البيانات DEA وهو أحد أساليب البرمجة الخطية في تقدير درجات الكفاءة للبنوك داخل العينة، ويتيح هذا الاسلوب مقارنة كل بنك في التحليل مع أفضل البنوك، ويعرف كل بنك بأنه وحدة اتخاذ القرارات، ويمكن تقدير DEA باستخدام التوجه الاستخدامي input–orientation approach أو التوجه نحو المدخلات، أو باستخدام التوجيه الإخراجي output–orientation approach ويعرف مؤشر المنهج الاستخدامي بأنه قدرة وحدات اتخاذ القرار (DMU) للحصول على

[1]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] - Deville, Aude, Branch Banking Network Assessment Using DEA: A benchmarking analysis-A note, Management Accounting Research, 2009, p-p 252-255.

[3]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

مستوي معين من الإنتاج بالاستفادة من الحد الأدنى من عناصر الإنتاج .على الجانب الآخر، فإن مؤشر المنهج الإخراجي يتناول قدرة البنوك على إنتاج أكبر قدر من المخرجات عند مستوي محدد من المدخلات .وكان الهدف من النموذج الأساسي ل DEA الذي وضعه Ferrell (1957) يقيس الكفاءة الفنية للبنك مقارنة بالبنوك الموجودة في القطاع البنكي (أي انه يرسم الحدود الكفوءة من خلال بيانات أفضل بنوك في مجموعة البنوك المراد اختبار كفاءتها) بافتراض ثبات عوائد النطاق واعتماد أسلوب تقليل المدخلات في تحديد الحدود الكفؤة للبنوك، ويحقق أفضل إنتاج مع استخدام أقل ما يمكن من المدخلات (لتحقيق أعلى المخرجات)، ويتعامل مع العديد من المدخلات والمخرجات بأخذ متوسط أوزانها، وإن هذا التحليل لا يضع دالة محددة للنموذج بل تحدد درجة الكفاءة الأعلى استنادا إلى اوزان المدخلات والمخرجات لكل وحدة لصنع القرار DMU (البنك) فضلا عن هذا ان أهم ما يميز تحليل DEA هو أنه يحدد مصادر عدم الكفاءة، وإن كفاءة البنك أو وحدة صنع القرار Decision Making Unit (DMU) تقاس كنسبة القيم المرجحة للمخرجات إلى القيم المرجحة للمدخلات.[1]

والفكرة الأساسية لتحليل DEA تستند إلى أن البنوك التي تنحرف عن الحدود الكفوءة هي مصارف غير كفؤة، وهو يختلف عن الأساليب التقليدية لقياس الكفاءة والتي تكون محدودة في قياس الكفاءة وخصوصا عندما تمتد الدراسة إلى معرفة البنوك غير الكفوءة وتحديد أسباب عدم كفاءتها (معرفة الأسباب) والتعرف على الكميات المثلى من المدخلات والمخرجات حيث يستخدم التحليل البيانات الفعلية لتقدير الحدود الكفؤة للإنتاج، وبالتالي البنك الذي يحقق أفضل أداء Best-practice هو يمثل الحد الكفء الذي تقارن به بقية البنوك في العينة والبنوك التي تقع على منحنى الحد الكفء هي مصارف كفؤة والبنوك التي لا تقع على الحد الكفء هي مصارف غير كفؤة، وبهذا يكون لدينا مجموعة وحدات ذات كفاءة نسبية عالية ومجموعة وحدات غير كفؤة وتشكل الوحدات ذات الكفاءة النسبية العالية حزاما أماميا للكفاءة (حد الكفاءة Efficient Frontier) يغلف جميع الوحدات ومن هنا جاءت تسمية تحليل مغلف البيانات، وبالتالي تنحصر درجة الكفاءة بين الصفر والواحد (0،1)،[2] وبذلك فإن هذا التحليل يهدف نحو قياس الكفاءة النسبية بين الوحدات المتشابهة التي تستخدم نفس (العمليات الإنتاجية)للوصول إلى أهداف متشابهة (الإنتاج) من خلال استخدام موارد متشابهة (مدخلات) واحتساب الكفاءة النسبية لكل وحدة

[1]- أشرف لطفي السيد، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص25.

[2]- محمد الجموعي قر يشي والحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) – دراسة تطبيقية لعيينة من المستشفيات – لسنة 2011، مجلة الباحث العدد 2012/11، ص14.

(بنك) من خلال القيم المتحققة فعليا للمدخلات والمخرجات يمكن تحديد كم الوحدة تنجز نسبة إلى الآخرين والنموذج الأساسي لهذا التحليل يمكن عرضه كالآتي :[1]

بافتراض أن هناك (n) من البنوك موضوع التقييم، كل واحد منها يستهلك مقادير مختلفة من المدخلات (i) وينتج مخرجات مختلفة (r) بمعنى أن البنك يستهلك (Xij) كمية من المدخلات لإنتاج (Yrj) كمية من المخرجات وإن إنتاجية البنك (Hj) يمكن كتابتها :[2]

$$h_j = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}}$$

إذ تمثل (U,V) الأوزان المنسوبة إلى كل مدخل ومخرج، وباستخدام تقنيات البرمجة الرياضية يمكن تعيين الأوزان بشكل مثالي، وان تكون هذه الأوزان غير سالبة، وعليه فإن دالة الهدف ستكون تعظيم المعادلة السابقة.

وهناك نموذجان لتحليل DEA وهما نموذج CCR وهو النموذج الاساس وقد وضعه كل من Rhodes, Cooper, Carnes وهو يعبر عن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية الخدمات (المخرجات) التي تقدمها وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الإنتاج (Constant Return to Scale– CRS –)، ونموذج BCC الذي يتميز عن نموذج CCR بأنه يقدر الكفاءة الفنية إستنادا إلى حجم العمليات Operation of Scale فضلا عن إعطاء إمكانية وجود عائد متغير (ثابت أو متزايد أو متناقص) أي يمتاز بخاصية العائد المتغير على كمية الخدمات Variable Returns to Scale (VRS).[3]

[1]- محمد الجموعي قر يشي والحاج عرابة، مرجع سابق، ص15.
[2]- زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[3]- رحماني احمد، تقييم كفاءة القطاعات المصرفية العربية دراسة تطبيقية على (18) دولة عربية لسنة 2013 ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2018، ص 106.

ويتمتع تحليل (DEA) بالعديد من المميزات تتمثل في ما يلي:[1]

1. تحليل البيانات وتحديد وحدة صنع القرار المتميزة في أدائها التي تقع على الحد الكفء (أي من خلال البيانات المعطاة في النموذج يتم تحديد أفضل مصرف في النموذج والبنوك التي تقع على هذا الحد هي مصارف كفؤة والتي لا تقع عليه هي مصارف غير كفؤة).
2. يمكن للنموذج استخدام مدخلات متعددة ومخرجات متعددة ذات وحدات مختلفة في القياس.
3. لا يوجد قيد أو شرط استخدام صيغة معينة من صيغ دوال الإنتاج لتحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات ولكن يتم تحديد الحد الكفء من خلال البيانات المستخدمة ذاتها.
4. اختيار المدخلات والمخرجات التي تعكس أهداف الإدارة الموضوعة.
5. يمكن أن يختبر مدخلات ومخرجات متعددة ذات وحدات قياس مختلفة فضلا عن عدم ضرورة توفر أسعار المدخلات والمخرجات.
6. اختبار البيانات وتحديد أوزان المدخلات والمخرجات تلقائيا (يحددها التحليل تلقائيا).
7. تقارن كل وحدة لصنع القرار (البنك) بالحد الكفء لتحديد البنوك الكفؤة والبنوك غير الكفؤة ومعرفة مصادر وأسباب عدم الكفاءة في البنوك غير الكفؤة.
8. يقدم النموذج معلومات تفصيلية كثيرة تساعد الإدارة في تحديد أسباب عدم الكفاءة (مواطن الخلل)

[1] - Hahn, Franz R, Environmental determinants of banking efficiency in Austria, 2007, Empirica:34

المبحث الثالث: متطلبات اتفاقيات لجنة بازل.

المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل الأولى:

يعتبر موضوع كفاءة رأس المال البنكي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك في ظل العولمة في إطار سعى الجهاز البنكي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية وتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأست لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بازل بسويسرا وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك.

1. التعريف بلجنة بازل المصرفية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة Group of ten وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.[1]

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية Committee on Banking and supervisory Practices، وقد تكونت من ممثلين عن مجموعة العشر وهي: بلجيكا, وكندا, فرنسا, ألمانيا الاتحادية،

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 251.

إيطاليا, اليابان, هولندا, السويد, سويسرا, المملكة المتحدة, لوكسمبورج, والولايات المتحدة الأمريكية, الذين يعقدون اجتماعاتهم في مدينة بازل أوبال في سويسرا بمقر بنك التسويات الدولية. [1]

وتهدف لجنة بازل بصفة عامة إلى تحقيق أهداف رئيسية تتلخص في :[2]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تشخيص المخاطر البنكية التي تهدد نشاط البنوك خصوصا العناصر خارج الميزانية.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة.
- المساهمة في تعميق والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والتي تنشأ من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي.

وقد اتفق على أن تحظى توصيات اللجنة بإجماع أعضائها، حيث أن لجنة بازل لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء وبالتالي فإن المسألة تتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في هذه الدول التوصيات الصادرة من تلك اللجنة، وقد توالت اجتماعات لجنة بازل حتى اجتماع 1987/12/07 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بمقياس كفاية رأس المال والمعيار الواجب تطبيقه في لبنوك وفي 1987/12/10 أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية لمجموع الدول العشر Group of ten ذلك التقرير الشهير واتفق على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة وفي الدول الأخرى لدراسته خلال مدة ستة أشهر للتعرف على الآراء وتوصيات وقدمته في يوليو 1988 وقد تم إقراره من قبل مجلس المحافظين تحت مسمى اتفاق بازل.[3]

2. اتفاقية بازل 1988 وأبعادها المختلفة.

في يوليو 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال وقد تأثرت اتفاقية بازل في هذا

[1]- رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2]- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 288.
[3]- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 126.

المجال البنكي بكل من النظام الأمريكي والأوروبي، وبناء على ذلك فقدتم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الوصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقد قدرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات بدءا من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات COOCKE[1] لذلك سميت بنسبة بال أو نسبة كوك، هذه النسبة تحسب كما يلي: [2]

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول المرجحة}}$$

وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملائمة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار ومن هنا يمكن القول أن اتفاقية بازل لها أهداف محددة مما يتعلق بالسوق البنكي العالمي ولها جوانب معينة تميزها عن أي اتفاقيات أخرى، ولها تفصيلات كثيرة يمكن إيضاحها على النحو التالي:

3. أهداف اتفاقية بازل الأولى فيما يتعلق بالسوق البنكي العالمي:

يمكن القول أن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق البنكي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:[3]

- ✓ المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسيع البنوك الدولية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا مما اضطرها لاتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون, أو تسديدها بمعنى توريقها وتحويلها إلى أوراق مالية وغيرها .
- ✓ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة, وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

[1]- Coocke هو السيد بيتار كوك (PETER COOCKE) مدير بنك إنجلترا والذي كان من الأوائل الذي اقترح إنشاء لجنة بازل وكان أول رئيس لها للفترة الممتدة 1977 – 1988 وقد سميت نسبة الملاءة باسمه (نسبة كوك).

[2]-Philippe Garsuault et Stéphane Primi, La banque fonctionnement et stratégies, Edition, Economica, Paris, 1995, P : 170.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 254.

حيث دلت التجربة أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقا في السوق البنكية العالمية من البنوك الأمريكية والبنوك الأوروبية, واستطاعت أن تنفذ بقوة في السوق البنكية العالمية في مناطق معينة من العالم كانت حكرا على البنوك الأمريكية والأوروبية, وهو ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال من الدول المتخلفة, للتقليل من آثار المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية والعالمية.[1]

- ✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات البنكية العالمية, وفي مقدمتها العولمة المالية, والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية, من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط البنكي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية البنكية.
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

4. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988:

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب لعل من أهمها:[2]

4. 1 – التركيز على المخاطر الائتمانية : إن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لبنك ما مرتبط بصيغة المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها وفقا لتركيبة أصوله، فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد رأس المال المطلوب، حيث ركزت أكثر على المخاطر الائتمانية والاهتمام بنوعية الأصول دون الاهتمام بمخاطر السوق رغم تطوير البنوك لنشاطها في الأسواق المالية.

4. 2 – تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، فمن الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي من بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 255.
[2]- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4. 3 – تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: طبقا لهذه النظرة تقسم دول العالم إلى مجموعتين من الدول:[1]

4. 3. 1 – مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي: وهي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنه يمكن إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها أكثر من سنة، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول وبالتالي ينظر على هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العالم الخارجي لها ومعنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون حاليا من بلجيكا،كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج،إسبانيا،أستراليا، البرتغال، اليونان.

4. 3. 2 – مجموعة الدول الأخرى في العالم: وهي تضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الافتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

4. 4 – وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمس وهي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%،[2] فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم إن إعطاء وزن

[1]- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها" -، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 ، ص115 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 256.

مخاطر لأصل ما يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.[1]

4. 5 – وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا،فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية– التعهدات خارج الميزانية – على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنوك إلى الغير أي أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي:[2]

- ✓ تحويل التزام البنكي إلى ائتمان مباشر باستعمال معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام بذاته.
- ✓ يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحا باستعمال الوزن الترجيحي للمدين، فعلى سبيل المثال: 20% معامل التحويل X 10% وزن ترجيحي للمدين = 4 X% قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال.

4. 6 – وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: ومن ثم أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية:[3]

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند (التكميلي).

ومعنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل أصبح يتكون من شريحتين:[4]

- ✓ **الشريحة الأولى** تسمى رأس المال الأساسي CoreCapital والذي يتكون من حقوق المساهمين+ الاحتياطيات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[2]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 289.
[3]- هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1 ،2014، ص 132.
[4]- أوصغير الويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومص، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر،2018 ، ص 68.

- ✓ الشريحة الثانية تسمى رأس المال المساند (التكميلي) SupplementaryCapital ويكون رأس المال المساند = الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى[1].

وفي ما يلي إيضاح بشيء من التفصيل لمكونات رأس المال المساند:[2]

4. 6. 1 – الاحتياطيات غير المعلنة Reserves Closed Undid: ويقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهي في هذه الحالة البنك المركزي .

وتختلف بالضرورة الاحتياطات غير المعلنة عن ما هو معروف بالاحتياطيات السرية، حيث أن الأخيرة تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية ولعل المثال الذي يوضح ذلك مباني البنك يحسب إهلاكها في سنة اقتنائها رغم أن عمرها الافتراضي يمتد إلى سنوات عديدة وهناك أمثلة أخرى عن تلك الاحتياطيات السرية وهي الاحتياطيات الغير المقصودة هنا عندما نتحدث عن الاحتياطيات غير معلنة كأحد بنود رأس المال المساند.

4. 6. 2 – احتياطيات إعادة تقييم الأصول Revaluation Reserves: ويمكن التعرف على احتياطيات تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدل من قيمتها الدفترية، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن اتفاقية بازل تشترط أن يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبني على أسس تقييم معقولة وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55%للتحوط لمخاطر التذبذب أسعار هذه الأصول في السوق، بالإضافة على احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها من خلال البيع.

4. 6. 3 – المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة General Provisions: تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة في حكم احتياطيات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص للمخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنظمة.

[1]- أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص115

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

4. 6. 4 – القروض المساندة Debt Term Subordinated: وقد أتاحت اتفاقية بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا تزيد آجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها، والحكمة واضحة من ذلك، في إطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.

ومن خصائص القروض المساندة في شكل سندات أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إفلاس البنك.

وهنالك أصول مساندة أخرى ليس لها أجل محدد يتاح تداولها من خلال الأسواق الثانوية.[1]

4. 6. 5 – أدوات رأس مالية أخرى Debt Hybrid: وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت، ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند.

ويمكن هنا الإشارة إلى نقطتين هامتين تربط رأس المال الأساسي ورأس المال المساند:

النقطة الأولى: حثت اتفاقية بازل على أن هناك استبعادات من رأس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية رأس المال، حيث يستبعد: الشهرة + الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة (رؤوس الأموال) + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

النقطة الثانية: وتتعلق بفرض عدد من القيود على عناصر رأس المال المساند وتتمثل في ما يلي:[2]

- ✓ أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
- ✓ إخضاع احتياطات إعادة التقييم لخصم بنسبة 55% من قيمتها.
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة هو 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص 98.

- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 %من رأس المال الأساسي، بغية عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض. [1]

يمكن تلخيص تقسيمات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل في المخطط التالي:

شكل رقم (1-3): مخطط توضيحي لتقسيمات كفاية رأس المال.

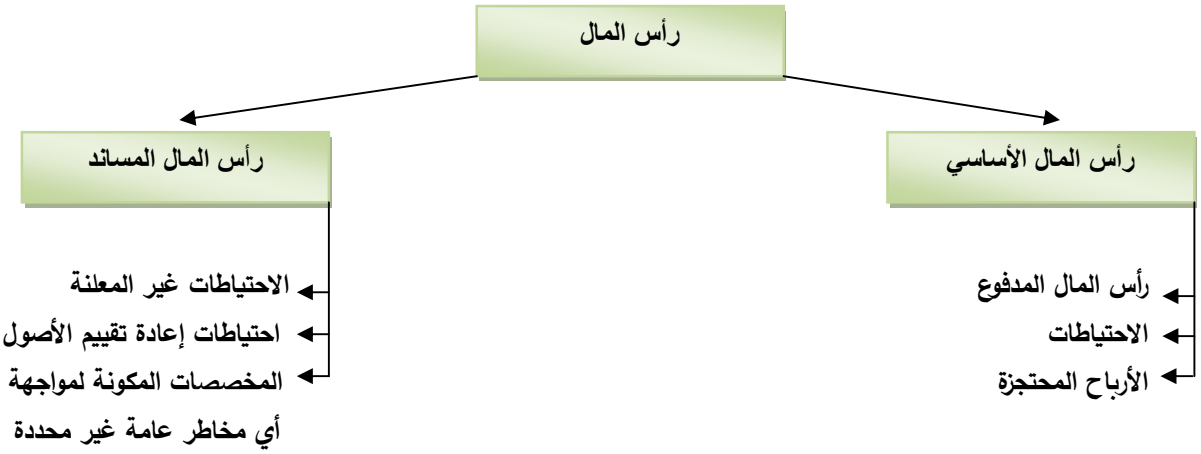

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2014

5. قياس كفاية رأس المال:

قامت طريقة قياس معدل رأس المال على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات أو المكونات داخل وخارج ميزانية البنك العمومية، وقد سبقت الإشارة إلى أن التركيز يتم أساسا في طريقة القياس على المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بالأوزان،0%.10% .20%, 50%, 100% حسب الأنواع المختلفة من الأصول.[2]

ومن ناحية أخرى يحدث تمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي الذي تطبق عليه أوزان منخفضة، والمطلوبات التي تعبر حدود دول من إلى القطاع العام الأجنبي حيث تطبق عليه نسبة موحدة هي 100%، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة 100% وزن ترجيحي،هذا وقد حثت لجنة بازل دول المجموعة على العمل خلال وقت ليس بالبعيد على توحيد المعاملة اتجاه المعلومات من القطاع العام المحلي ومن البنوك، وفي كل

[1] - هشام حريز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 260.

الأحوال قد تحتاج معالجة أخطار التحويل إلى إعادة النظر في المستقبل، وقد تركت لجنة بازل للسلطات الرقابية الوطنية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية مثل مخاطرة سعر الصرف الأصلي ومخاطرة تقلبات أسعار الفائدة ضمن طريقة القياس.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الأوزان تختلف باختلاف الأصل من ناحية وباختلاف الملتزم بالأصل إي المدين من ناحية أخرى، وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة فقد تركت لجنة بازل الحرية للسلطة الرقابية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر، مع التذكير أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيله بنفس الدرجة،وإنما كل ما في الأمر انه أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة مع الأخذ في الاعتبار أيضا معاملات تحويل الالتزامات العرضية، أما بالنسبة للالتزامات العرضية غير التقليدية مثل عقود المشتقات الناتجة عن ابرم عقود لسعر الصرف أو سعر الفائدة، فان المخاطر هنا لا تتمثل في كامل قيمة العقد وبالتالي تقتصر المخاطر هنا على نسبة من قيمة العقد لاحتمالات تقلب الأسعار، نظرا لأنه سيتم إبرام عقد جديد مع تعامل آخر كبديل للعقد غير المنفذ وهل هذه النسبة في عقود سعر الفائدة عنها في عقود سعر الصرف نظرا لان تقلبات سعر الصرف أكثر حدة من تقلبات سعر الفائدة كما تزيد النسبة لزيادة اجل العقد لتزايد احتمالات المخاطرة زيادة الأجل.[2]

ومن إيجابيات طريقة القياس بالأوزان الترجيحية أنها لا تحول دون قيام البنوك بمسح الموجودات السائلة والأخرى ذات المخاطر المبدئية وتظهر أوزان المخاطرة حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): أوزان المخاطرة حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
%0	أ –	النقدية.
	ب –	المطلوب من الحكومات المركزية والبنوك المركزية، مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها.
	جـ –	المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول الـ (OECD) ومصارفها

[1] - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 134.
[2]- خليل الشماع، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس الدال وأثرها على الدول العربية، اتحاد المصارف العربية بيروت؛ 1990؛ ص10

	د –	المركزية. المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD)، أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD).
0 ، 10% ، 20% ، أو 50%. **حسبما يتقرر وطنيا.**	أ – ب –	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية، باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة. من قبل تلك المؤسسات.
%20	أ – ب – جـ – د –	المطلوبات من مصارف التنمية عابر الأمم (مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الأسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الدولي لمصارف التنمية) Ibrd.Afdb, Asbd, Iadb, Eib، والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. المطلوبات من البنوك المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة في (OECD). المطلوبات من البنوك المسجلة في أقطار خارج (OECD)، والتي تبقى من استحقاقها اقل من سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج (OECD) والتي تبقى من آجالها أقل من سنة واحدة. المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%50	هـ –	الفقرات النقدية برسم التحصيل
	أ –	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك التي تؤجر.
%100	أ – ب – جـ – هـ – و –	المطلوبات من القطاع الخاص المطلوبات من البنوك المسجلة خارج (OECD)، باستحقاقات متبقية، تزيد على السنة الواحدة. المطلوبات على الحكومة المركزية خارج (OECD) (مالم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها). المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة. العقارات والاستثمارات الأخرى(بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها).

	ز –	أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى (مالم تكن مطروحة من رأس المال).
	حـ –	جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 139.

وفي ضوء كل ذلك فإن معيار كوك للملاءة البنكية حسب مقررات لجنة بازل واحد هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية:[1]

$$\text{معدل كفاية رأس المال (Ratio Cooke)} = \frac{\text{راس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة باوزان المخاطر)}}$$

حيث أن: رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات x أوزان المخاطرة المخصصة.

وهناك بعض الإيضاحات والملاحظات على النموذج الأساسي يمكن الكشف عنها على النحو التالي:[2]

- تستبعد الشهرة والخسائر المرحلة وفروق التقييم وفقا للموقف في 21 مارس 1988 إن وجدت من رأس المال الأساسي كما تستبعد من الأصول الأخرى.
- يدرج رأس المال المدفوع والاحتياطات المعتمدة من الجمعية العامة دون ما حاجة إلى الانتظار لإتمام إجراءات تسجيل تعديل البيانات بسجل البنوك، ويستبعد من رأس المال المدفوع القدر المتأخر سداده من قبل المساهمين إذا ما تم قيده كفرد في مستحقة عليهم مقابل إشهار كامل قيمة رأس المال شاملا القدر غير المسدد.
- تدرج أرباح المرحلة وفقا لما أقرته الجمعية العمومية دون الأرباح الصافية القابلة للتوزيع تحت الاعتماد من الجمعية العمومية.
- لا يزيد رأس المال المساند (التكميلي) عن 100%من رأس المال الأساسي.
- يشترط لإدراج المخصص المكون كنسبة إضافية من التسهيلات الائتمانية المنتظمة أن يكون المخصص المكون لديون بعينها كاف لمواجهة الالتزامات المكونة من أجلها وفقا لما يتضمنه

[1] - Dominique CHARBERT, Manuel D'économie Bancaire Appliquée – Au Cœur Des Entreprises Bancaires-,Revue Banque Edition, Paris, 2007, P145

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

تقرير مراقبي حسابات البنك، ويشترط ألا يزيد المخصص عن 1.25% من الأصول والنزاعات العرضية الخطرة، مرجحة بالأوزان.

- القروض المساندة من المساهمين التي تزيد إجمالها عن خمس سنوات على أن يستهلك 20% من هذه القروض في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجل القرض، وفي كل الأحوال لا تزيد قيمة القروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي.
- تستبعد مصروفات الفترة من الأصول الأخرى بالمركز الشهري وبالنسبة للأصول التي آلت للبنك وفاء لديون فيتم استبعاد المخصص المكون لمواجهة احتمالات الهبوط في قيمتها.
- الأصول الثابتة بعد خصم مجمع الإهلاك.[1]

6. التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل من 1995 حتى 1998.

إن أول تعديل مس اتفاقية بازل 1 كان في أفريل 1995، حيث أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي مجموعة من المقترحات لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، وفي هذا الإطار وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك باستخدام نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق وهذه النماذج تختلف من بنك إلى آخر واعتبرت اللجنة ان ما جاء به هذا التعديل يعتبر خطوة ضرورية للأمام نحو تقوية النظام البنكي العالمي والأسواق المالية في العالم بشكل عام، وانه يوفر ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك وخاصة الناشئة منها، أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة، كما منحت البنوك مرونة في التطبيق وهذا بإعطائها حرية اختيار مناهج مبسطة أو معقدة حسب حجم البنك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.[2]

وبالرغم ان تعديل 1995 أبقى على نفس الملاءة البنكية كما ورد في بازل 1، إلا انه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي: [3]

- السمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، وفقا لمحددات معينة ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال زيادة عن الشريحتين

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3]- محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، 2018، ص 64.

المعمول بها من قبل، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية.[1] وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من:

رأس المال الإجمالي = الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل).

كما انه يجب ان يخضع رأس المال في الشريحة الثالثة إلى الشروط التالية:[2]

- يجب ان يكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وان تكون في حدود 25% من رأس المال البنك من الشريحة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- ان يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع.
- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة حتى نفس الحد وهو 25%.
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني ان رأس المال البنك الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.
- يجب ان يكون رأس المال من الشريحة الأولى اكبر أو يساوي مجموع الشريحتين الثانية والثالثة معا.

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم فرضه من قبل عام 1988 بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطرة السوقية، وبالتالي تكون الصيغة الرأسمالية في ظل اخذ المخاطر السوقية في الحسبان على الشكل التالي:[3]

[1]- سليمان ناصر؛ النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل؛ جامعة الجزائر؛ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ العدد 06؛ 2006 ؛ ص15

[2]- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[3] - Bruno COLMANT, Vincent DELFOSSE, Jean Philippe PETERS, Bruno RAUIS, Les Accords De Bale II Pour Le Secteur Bancaire, De Boeck Et Larcier, Bruxelles, 2005, P6

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية+ شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان + مقياس المخاطر السوقية X 12.5}} \geq 8\%$$

حيث:

الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان = تبويب الأصول إلى مجموعات x أوزان المخاطرة المخصصة

7. إيجابيات وسلبيات بازل الأولى:

7- 1 الإيجابيات:[1]

- ساهمت في تطهير السوق البنكي العالمي بتنمية العروض وتحقيق العدالة في شروط المنافسة.
- وجود مقاربة بسيطة منهجية و سهلة التطبيق، تمكن من الاستعلام حول سلامة الموقف المالي للبنك.
- من أهم تعديلات الاتفاقية هو إدراج مخاطر السوق و تقسيم الأموال الخاصة إلى ثلاث شرائح، بحيث ستحدث هذه المعالجة هامش أمان يستوعب المخاطر غير النوعية.
- لا تمنع من حيازة أصول ضعيفة الجودة، و تشجع ترشيد محفظة الأنشطة و الاعتناء بنوعية الأصول و كفاية المخصصات.
- نظام الترجيح يشمل عناصر الميزانية و خارج الميزانية، و تصنف أصول البنك بدلالة مخاطر القروض و خطر البلد.
- تعزيز صلابة و استقرار النظام البنكي، و رفع كفاءة الجهاز البنكي و تفعيل دور السلطات الرقابية ، لاسيما لحماية حقوق المودعين...الخ.
- حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها

[1]- مولاي ختير صالح صابري، تأثير القواعد الاحترازية من بازل 1 إلى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2018، ص. 111.

بأصول أقل مخاطرة إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.[1]

7- 2 السلبيات:[2]

- هي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية لأدوات التمويل المبتكرة مثل التوريق و المشتقات المالية الأخرى.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، و هذا نتيجة التقدير غير التام للمخاطر.
- أوزان ترجيح جزافية و فئات أصول ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي في محفظة أنشطة البنك.
- وجود فوارق بين المعايير المحاسبية و الممارسة التنظيمية لصعوبة تعميم تطبيق هذا المقرر على دول العالم.
- تبرز حالة عدم تكافؤ الموقف التنافسي بين البنوك و المؤسسات المالية الشبه بنكية، بسبب تكلفة الزيادة وتكلفة التمويل...الخ.
- ميز الاتفاق بين أوزان مخاطر الأصول وفقا للبلد المدين، حيث أعطى لمديونية دول منظمة التعاون الاقتصادي وزن مخاطر صفر وذلك على حساب دول العالم بالرغم من أن هناك دول بالمنظمة تعاني مشاكل اقتصادية كبيرة قد تفوق ما تعانيه الدول الأخرى التي هي ليست عضوا بالمنظمة.
- عدم الاكتراث بكفاية المخصصات وانصبت الغاية على الالتزام بمعيار كفاية رأس المال.
- ترجيح المخاطر وترتيبها بشكل عام لا يراعي خصوصية الفروقات.
- وضع معيار موحد يساوي 8% لا يمكن ان يسمح بتوظيف جيد للأموال الخاصة للمخاطر الحقيقية، وتؤدي إلى فارق ما بين الأموال الخاصة القانونية والأموال الخاصة الاقتصادية.[3]

[1]- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، أيام 09-10 سبتمبر 2013، ص 04.

[2]- محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 92.

[3]- Sylvie de cousergues, Gestion de la banque : du diagnostic à la stratégie, 3eme éd Dunod, Paris, 2002, P 52.

المطلب الثاني: مقررات اتفاقية بازل الثانية:

أبان التطبيق العملي لمعايير كفاية رأس المال (بازل I) عن عدة نقائص وسلبيات كما أشرنا إليه سابقا، لذلك أصدرت لجنة بازل مقترحات جديدة بشأن وضع إطار جديد لمتطلبات كفاية رأس المال يهدف لتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنك وتطوير أساليب قياسها لتشمل مخاطر الائتمان (حافظت على أهميتها في الدالة الجديدة)، مخاطر السوق (أدرجت من خلال إصلاحات 1996 لنسبة كوك) ومخاطر التشغيل (المستحدث الجديد والرئيسي في الاتفاقية)، بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.[1]

وقد طرحت اللجنة في جانفي 2001 عدة مقترحات حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية والتي استمرت مناقشتها والرد عليها من طرف الهيئات والمختصين حتى سنة 2003 موعد قبول الاتفاق ودخوله مرحلة التنفيذ الفعلي مع اعتماد مرحلة انتقالية تمتد على 03 سنوات تصل حتى سنة 2006 لتدخل حيز التطبيق في الأول من جانفي 2007،[2] وتقوم المعايير الجديدة على ثلاثة ركائز أساسية هي:[3]

- قياس الحد الأدنى من متطلبات رأس المال والسعي إلى تطوير وتوسيع القواعد الموحدة المنصوص عليها في اتفاق 1988.
- المراجعة الإشرافية للسلطات الرقابية على كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي.
- الاستخدام الفعال للإفصاح كأداة لتعزيز انضباط السوق وتشجيع الممارسات البنكية السليمة.

وقد صمم الإطار الجديد لتحسين الطريقة التي تعكس متطلبات تطبيق معايير لجنة بازل II الخاصة بكفاية رأس المال والمخصصات ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل بالإضافة إلى قياس الخطر والنظم الداخلية وأدوات مقابلة المخاطر، هذه المعايير تهدف إلى وضع علاقة بين رأس المال الذي تحتفظ به البنوك والمخاطر التي تتعرض لها، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات المالية إلى تحقيق الاستقرار المالي وكفاءة في التشغيل لديها، وإن كانت هذه معايير ليست ملزمة قانونا إلا أن دول العالم على اختلاف ظروفها وأنظمتها البنكية تلتزم بتنفيذ تلك المعايير وذلك لتدعيم مركزها التنافسي

[1]- صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية للاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004، ص 16.
[2] - Dominique CHARBERT, Op-Cit, P 147.
[3]- https://www.bis.org/publ/bcbs128.htm. Consulté le 16/04/2020.

لضمان النمو والاستقرار لأجهزتها البنكية وهو ما استلزم نوعا من التعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية وهو ما استلزم أيضا بدوره درجة كبيرة من التجانس الرقابي على مستوى عالمي وصولا إلى هدف مهم وهو حماية النظام البنكي الدولي. [1]

1. الإطار العام للمحاور الرئيسية لاتفاقية بازل II:

عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال بازل I في نهاية التسعينات، استقر الرأي بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل يتعين النظر إلى موضوع إدارة المخاطر، وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، الأمر الذي يعود بالفائدة للبنوك نفسها فضلا عما يحققه ذلك من مزايا للاقتصاد الوطني كله.

ومن جانب آخر وجدت الجهات المشرفة على القطاع البنكي في الدول المتقدمة أن معايير اتفاقية بازل I أصبحت غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة، وتغير مفهوم الأصول أيضا، وبالتالي لوحظ قصور معايير بازل I عند تطبيقها على البنوك الكبيرة وتطور آليات إدارة المخاطر على البنوك وزيادة التركيز على القطاع البنكي بالإضافة إلى تحديد معايير بازل I لأربعة مستويات فقط من المخاطر، ولكل ذلك كان من الضروري إعداد معايير بازل II التي تضمنت في جوهرها إستجابة للواقع الذي فرضته البنوك العملاقة وهي أكثر تعقيدا من معايير بازل I التي تميزت بالبساطة وخاصة في طريقة حساب المخاطر، وهي تضع لنفسها أهدافا أشد تعقيدا وغموضا وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- تعزيز متانة النظام المالي والبنكي.
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز البنكي.
- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطرة التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

[1]- Ioannis S. AKKIZIDIS, Vivianne BOUCHEREAU, Guide To Optimal Operational Risk And Basel II, Auerbach Publications, New York, 2005, P91.

[2]- موسى عمر أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 30.

- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب ان تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث أنهم يشاركون البنك المخاطر التي يتعرض لها.
- إدراج العديد من المخاطر (لم تكن متضمنة من قبل) وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.[1]

2. الدعائم الرئيسية الثلاث للاتفاقية بازل II: ضم اتفاق بازل الجديد ثلاثة محاور رئيسية نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): الدعائم الرئيسية لاتفاقية بازل الثانية

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	**عمليات المراجعة الرقابية:**	**انضباط السوق:**
* لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. * تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات اتجاه المخاطر الائتمانية، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية * بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى، وهي الاسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم. وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا ان ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابة فعالة، وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر *بالنسبة للمخاطر التشغيلية، هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى	*يتوجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. * يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. * يتعين على الجهة الرقابية ان تتوقع احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وان تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. * يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة	*يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. * هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق اكثر فعالية، ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

[1] - محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة	على هذا المستوى. * هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات	

المصدر: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 18.

3. أساليب قياس المخاطر البنكية في معايير بازل II:

اشتملت اتفاقية بازل II على ثلاثة طرق أو أساليب لقياس مخاطر الائتمان هي:[1]

- ✓ الأسلوب النمطي أو المعياري.
- ✓ أسلوب التصنيف الداخلي الأساس.
- ✓ أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

(سنناقش بالتفصيل هذه الأساليب عند تناولنا لنماذج وأساليب قياس المخاطر الائتمانية في الفصل الثاني من البحث).

أما ما يتعلق بمخاطر السوق فقد أبقت مقررات بازل II على طرق القياس المستخدمة في المقررات الأولى التي أصدرتها لجنة بازل سنة 1996 حيث يوجد أسلوبان:[2]

أ- **الأسلوب النمطي:** ويعتمد على تقرير مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدة حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة .

ب-**أسلوب النماذج الداخلية:** ويعتمد على أسلوب القيمة المعروضة للخطر والذي يمكن إدارة المخاطر داخل البنك من قياس مخاطر السوق بكفاءة ويسهل عملية التقرير عنها للإدارة العليا لأنه يمثل في التقدير عن هذه المخاطر برقم واحد يمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وهذا الأسلوب يمكن أن توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء البرامج به وإدخال محفظة المتاجرة داخله وإتباع مقررات بازل في هذا الخصوص من حيث الاحتفاظ ببيانات لعوامل أسعار الفائدة،

[1]- حشاد نبيل، دليلك إلى بازل II: المضمون، الأهمية، الأبعاد، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 33.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 283.

أسعار الصرف ,أسعار الأصول ,ثم استخدام درجة ثقة 99% وفترة الاحتفاظ بالمراكز مفتوحة مدة 10 أيام وبالتالي ينتج حجم مخاطر السوق .

وفي ما يخص حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية فقد أتاحت مقترحات بازل II ثلاث أساليب أخرى لقياسها وهي:[1]

أ- **أسلوب المؤشر الأساسي:** والذي يعتمد على بيانات إجمالي الدخل لثلاث سنوات سابقة وحساب المتوسط لها ثم ضرب الناتج في نسبة 15%.

ب-**الأسلوب النمطي:** وهو يتطلب من البنوك تقسيم أنشطتها إلى 8 أنشطة أساسية وتحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار 3 سنوات ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط وضربه في نسبة تتراوح بين 12% إلى 18% حسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط التشغيل التي يتعرض لها البنك.

ج-**الأسلوب المتقدم:** ويعتمد على احتفاظ البنك بقاعدة بيانات عن الأحداث التي تقع للبنك ومرات تكرارها والمبالغ التي يخسرها البنك نتيجة وقوعها في كل مرة، مثل حوادث الاختلاس والسرقة وخيانة الأمانة وباستخدام النماذج المخصصة لحساب مخاطر التشغيل يمكن للبنك تقدير مخاطر التشغيل التي يتعرض لها .

4. عرض تفصيلي للدعائم الرئيسية الثلاث لمعايير بازل II :

الدعامة الأولى: الحد الأدنى اللازم لمتطلبات رأس المال:

يحدد الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، مع تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بواقع 8%، وهي نفس نسبة بازل I، ورغم عدم تغير النسبة فإن منهجيات وأساليب حساب أوزان مخاطر الائتمان قد تغيرت، بالإضافة إلى إلتزام البنوك بالإحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل، حيث لم تكن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهتها في إطار اتفاق بازل I.[2]

[1] - Basel Committee on Banking Supervision Basel II, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework, June 2006, P144.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 287.

وبالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل I، فإن أوزان المخاطر محددة من قبل اللجنة، وتستخدم مقياسا واحدا يناسب الجميع، بينما طرح اتفاق بازل II ثلاث طرق لحساب مخاطر الائتمان كما سبق ذكره، وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب، وبالنسبة لأسلوب التصنيف النمطي فإنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تجريها مؤسسات التصنيف الخارجية المتخصصة: مؤسسة (Standard and Poor's) وفيتش (Fitch) وموديز (Moody's) في تحديد الأوزان المستخدمة عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر (RAW).[1]

تصنيفات هذه المؤسسات تتضمن 10 نقاط ممثلة بحرفين أو ثلاثة حروف أو حرفين متبوعين بإشارة + أو – وعلى سبيل المثال نذكر ما يلي:

جدول رقم (1-3): التصنيفات الائتمانية الخارجية

AAA ou AA+	قدرة قصوى على الوفاء بالتزاماته المالية
AA ou A+	قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته المالية
B	قدرة على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى القصير
C	في حالة تعثر دوما
D	في حالة تعثر لواحد أو العديد من الالتزامات المالية

Source: Fitch Ratings – Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion – Jan 2014.p 27

وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى 6 فئات وأعطت كل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات.

وبالنسبة لمخاطر السوق فلم تتغير متطلبات رأس المال المطلوبة في اتفاق بازل II عنها في اتفاق بازل I وذلك بموجب الوثيقة التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1996، والتي بموجبها يتم قياس مخاطر السوق باستخدام الأسلوب النمطي وبموجبه تحدد النسب المطلوبة من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق (مخاطر التعثر، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر أسعار الأوراق المالية، مخاطر الصرف).

وبالنسبة لمخاطر التشغيل فقد أشار اتفاق بازل II إلى أنها تعد من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، ومن ثم يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل، وقد

[1]- بوحيضر رقية ولعرابة مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الإسلامي، م 12 ،ع 1، 2010، ص 25.

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة فشل أو عدم كفاءة أداء العمليات الداخلية أو الأنظمة الداخلية الرابطة لإدارات البنك أو أي أحداث خارجية تتعلق بالنشاط الاقتصادي بشكل عام والسياسات المالية والتوسع في استخدام التكنولوجيا وممارسة أنشطة البنوك على مستوى دول والاعتماد على جهات خارجية في توفير المعلومات، وتشمل مخاطر التشغيل عمليات الاختلاس أو الرشوة إذا كانت مرتبطة بالعاملين والكوارث الطبيعية أو الحروب إذا كانت المخاطر مرتبطة بأحداث خارجية، أو فشل نظم التكنولوجيا واستغلال ضعف أنظمة الأمن والحماية الخاصة بالبنية المعلوماتية بالبنك في حالة ارتباط الخطر بضعف الأنظمة،[1] وقد حددت لجنة بازل للبنوك تخصيص نسبة 12. 15% من رأس المال الاقتصادي لمخاطر التشغيل وذلك على أساس توزيع مخاطر التشغيل على حجم الخسارة المتوقعة ومعدل تكرار الخطر نفسه فهناك أخطار تتسبب في خسائر ضخمة ولكنها تتكرر بمعدلات اقل من أخطار أخرى تتسبب في خسائر لكنها متكررة الحدوث، وهو ما يعطي في النهاية معادلة يمكن على أساسها تغطية الخسائر من خلال حسابات رأس المال، كذلك يتوقف قياس مخاطر التشغيل بخلاف حجم الخسائر على مدى سهولة هذا القياس فهناك أخطار يصعب قياسها بدقة، خاصة تلك المرتبطة بأحداث خارج البنك، وهناك أخطار أخرى يمكن قياسها بشيء من السهولة كتلك التي ترتبط بنظم العمل الداخلية بالبنوك ومدى كفاءتها كذلك حددت لجنة بازل مجموعة من المبادئ والإجراءات السليمة الخاصة بكيفية تحديد وتقييم ومراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها وتتمثل في :[2]

- توفر الآليات اللازمة لتحديد خسائر مخاطر التشغيل وقياسها ثم مراقبتها والتحكم فيها مع ضرورة أن تكون إدارة كل بنك على دراية تامة بالجوانب الرئيسية لمخاطر التشغيل كجزء مستقل عن باقي المخاطر التي يمكن التحكم بها.
- ضرورة قيام الإدارة بمراجعة وإقرار إستراتيجية البنك الخاصة بإدارة هذه المخاطر والاهتمام بتدعيم هذه الآلية بالموارد اللازمة.
- كذلك على الإدارة العليا بالبنك مسئولية تنفيذ السياسة المقررة من قبل مجلس الإدارة بخصوص إدارة مخاطر التشغيل وان تضع وتراقب تنفيذ كل التعليمات الخاصة بها، وتضمن تدفق المعلومات اللازمة لإنجاح سياسة التحكم في مخاطر التشغيل، وإذا كان تقييم المخاطر وتوزيعها حسب الأنشطة الداخلية

[1]- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة بيرزيت فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-5 / 07 /2007، ص 15

[2]- صندوق النقد العربي –اللجنة العربية للرقابة المصرفية-، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، توصيات الاجتماع السنوي الثالث عشر، سبتمبر 2004، القاهرة، مصر، ص 10

بالبنك هو أهم إجراءات التحكم بها فان تحويل هذه المخاطر إلى أرقام يمكن التعامل معها وقياسها كميا، وتقدير مدى تكرار وحجم خسائرها يعد جزء لا يتجزأ من منظومة إدارة مخاطر التشغيل بما يحقق اكبر استفادة ممكنة للبنوك.

- يجب إنشاء نظام خاص لمراقبة المخاطر وخسائرها بما يساعد على تقليل الخسائر، وحساب تكلفة إيجاد نظام فعال لذلك تبعا لكل بنك على حدة، ومعدلات التشغيل به، وحجم أصوله إضافة إلى المناخ العام الذي يعمل فيه، والمخاطر الخارجية التي قد تؤثر على طبيعة عمله.

وتعد إدارة مخاطر التشغيل احد المعايير التي اهتمت بها لجنة بازلII رغم أنها مازالت موضع انتقادات واسعة في العديد من الدول، إلا أن توصياتها الغير ملزمة تصب في مصلحة البنوك ومراكزها المالية. واقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل على البنوك أن تختار أحدهما وهي:[1]

أ- أسلوب المؤشر الأساسي.

ب-الأسلوب النمطي.

ج-أساليب القياس المتقدمة.

أ- **أسلوب المؤشر الأساسي:** يعتبر من أبسط النماذج وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث الماضية ويتم ضرب هذا المتوسط في 15% ويعتبر الناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية خسائر التشغيل، يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز لها بـ Alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة، حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفرا أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط،[2] وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق البند الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة البنكية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.[3]

[1]- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007، ص 49.

[2]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3]- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد / 03 ديسمبر2015 ، ص 120

هذه الطريقة تعتمد على إجراءات بسيطة (هي ليست لقياس المخاطر بمعناها المحددة) وهي ليست للبنوك النشطة دوليا، أو البنوك المعرضة لمخاطر تشغيل عالية. لذلك تعتبر الاسلوب الأكثر ملائمة للواقع البنكي للدول النامية، ولاسيما أن معظم بنوك الدول النامية تعمل على المستوى المحلي وقليلة الانتشار دوليا، كما أن عملياتها وأنشطتها أقل تعقيدا من البنوك العالمية.[1]

ويتم تطبيق هذا الاسلوب وفق المعادلة الآتية:[2]

$$Kbia = [\sum(Gi1 \ldots..n \times \alpha)]/n$$

حيث:

$Kbia$: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

Gi : إجمالي الدخل السنوي للسنوات الثلاثة الأخيرة عندما تكون موجبة.

α : معامل ألفا ويساوي 15 % وفقا لما قررته لجنة بازل.

n : عدد السنوات التي يكون فيها الدخل موجب (وهو عادة ثلاثة سنوات).

ب-**الأسلوب النمطي المعياري:** تبعا لهذا الاسلوب الذي يعتبر الأكثر تقدما لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل، وتخضع له البنوك النشطة دوليا، وتبعا لهذه الاسلوب فقد تم تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع، ووضع مؤشر لكل منها تشمل: تمويل الشركات، والتجارة والمبيعات، وأعمال التجزئة البنكية، والأعمال البنكية التجارية والمدفوعات والتسويات، وخدمات الوكالة وإدارة الأصول وخدمات السمسرة بالوساطة للأفراد،[3] مع إعطاء كل نشاط نسبة مئوية ثابتة (معامل بيتا Beta) من إجمالي الدخل، وهذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل وهي تتراوح ما بين 12% و 18%، وفيما يلي نعرض القيم المختلفة لمعامل بيتا حسب دليل الاتحاد الأوروبي كما هو موضح في الجدول أدناه:

[1]- نهر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دارسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول" :نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"، جامعة فيلادلفيا، الأردن، جوان 2007 ، ص16

[2]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19 العدد 31، جامعة الجزائر3، 2015، ص 153.

[3]- Lamarque E, Management de la banque : risquer, relation client, organisation. Paris, Pearson éducation, 2110, pp 74-89.

جدول رقم (1-4): قيم بيتا المختلفة لخطوط الأعمال

نوعية النشاط	المؤشر	معامل بيتا B
B1 تمويل الشركات Corporate finance	إجمالي الدخل	%18
B2 تجارة و مبيعات Trading and sales	إجمالي الدخل	
B5 المدفوعات و التسويات Payment and Settlement	إجمالي الدخل	
B4 خدمات تجارية بنكية Commercial Banking	إجمالي الدخل	%15
B6 خدمات الوكالة Agency Services	إجمالي الدخل	
B8 خدمات السمسرة بالوساطة (الأفراد) Retail Brokerage	إجمالي الدخل	%12
B3 خدمات بنكية بالتجزئة (للأفراد) Retail Banking	إجمالي الدخل	
B7 إدارة الأصول Asset management	إجمالي الدخل	

المصدر: سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وبذلك يتم حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفق العلاقة التالية:[1]

$$K_{tsa} = [\sum année\ 1\text{-}3\ max\ ((\sum Gi_{1\text{-}8} \times \beta_{1\text{-}8}), 0)]/3$$

حيث:

K_{tsa} : متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا للمنهج المعياري.

Gi_{1-8}: الدخل السنوي لكل نوع من النشاطات البنكية، أو مجمل الربح عن سنة محددة وفقا للتعريف الوارد ضمن أسلوب المؤشر الأساسي لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

B_{1-8}: نسبة ثابتة محددة من طرف لجنة بازل وهي تمثل نسبة رأس المال اللازمة لكل نوع من النشاطات أو المطلوب إلى مستوى مجمل الربح لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

ج- أسلوب القياس المتقدم: يسمح للبنوك وفقا لهذا الاسلوب بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص بها لقياس مخاطر التشغيل، وفقا لهذا الاسلوب، فإن مطلب رأس المال القانوني يساوي مقياس المخاطر

[1]- لعراف فائزة، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2012/07، ص 191.

المتولد عن النظام الداخلي للبنك لقياس مخاطر التشغيل، باستخدام المعايير الكمية والنوعية المتقدمة ويخضع استخدام أساليب القياس المتقدمة لموافقة الهيئات الرقابية.[1]

الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية والإشرافية: حددت اللجنة أربعة مبادئ للمراجعة الرقابية وهي على النحو التالي:[2]

- يجب أن تكون لدى البنوك عملية تقييم لشمولية وكفاية رأس المال، وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها، وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- يشدد هذا المبدأ على ضرورة أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للبنوك الخاصة بكفاية رأس المال واستراتيجيات رأس المال ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها، وكذلك قدرة البنوك على مراقبة والتأكد من الالتزام بالنسبة الرقابية لرأس المال.
- يجب على جهات الرقابة البنكية أن تتوقع من البنوك أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني، وأن تكون لهم الصلاحية لإلزام البنوك على الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى.
- يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة، لمنع هبوط رأس المال إلى مادون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها البنك، وأن يقوم المراقب بإلزام البنوك باتخاذ إجراءات إصلاحية سريعة لعلاج ذلك، تساعد على تعديل رأس المال للبنك.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق: تعد هذه الدعامة مكملة للدعامة الأولى والخاص بالحد الأدنى لرأس المال ومكملة أيضا للدعامة الثانية والخاصة بعمليات المراجعة الرقابية،وذلك يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية ان تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.[3]

[1]- Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standard (2006), Op-Cit, P 147

[2]- نبيل حشاد، التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، اتحاد المصارف العربية، 2005 ، ص67

[3]- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire Basel II, Convergence Internationale de la mesure et des normes de fonds propres, dispositif révisé, juin2004, p156.

الشكل رقم (1-5): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازلII

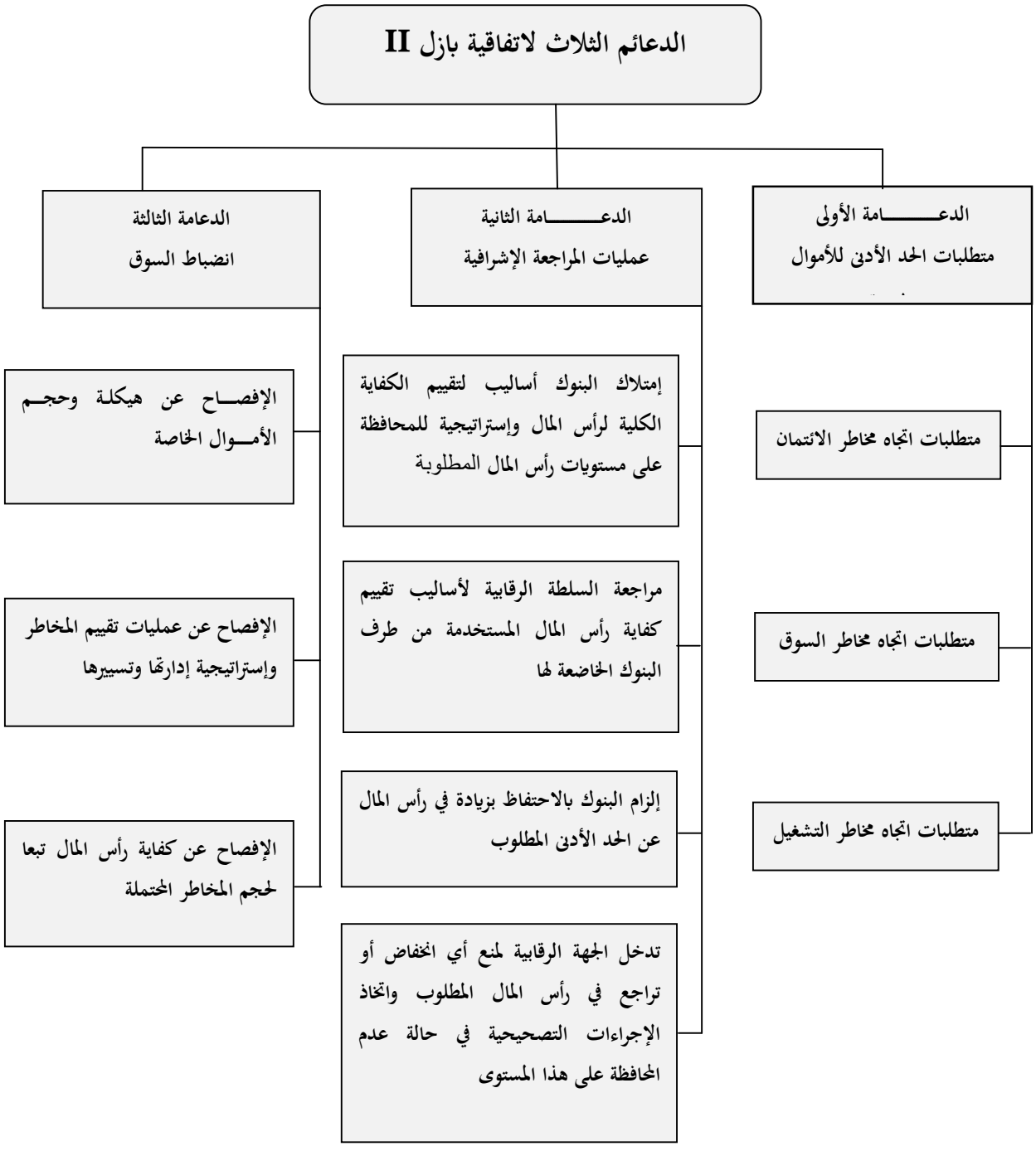

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون-الأهمية-الأبعاد)، موسوعة بازل II، الجزء الأول، 2004، ص 32.

5. أوجه المقارنة بين بازل I وبازلII:

❖ أوجه الشبه:

- نسبة كفاية رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير، حيث الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بقي 8%.

- لم تتغير مكونات رأس المال القانوني أو الرقابي الصالح للاستخدام، كما نص عليه اتفاق بازل I بشأن الأدوات الصالحة للدخول في الشريحة الأولى والثانية لرأس المال.

❖ **أوجه الاختلاف:**

- إدراج مخاطر التشغيل في اتفاق بازل II، حيث لم يتضمن اتفاق بازل I هذا النوع من المخاطر.
- استحداث طرق جديدة تضمنها اتفاق بازل II، لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي سيكون معدل كفاية رأس المال أكثر واقعية مع حجم المخاطر.
- لم يعد رأس المال الرقابي هو المستهدف بل تغير المفهوم إلى تحقيق رأس المال الاقتصادي الذي يضمن للبنك المزيد من الأمان.[1]

6. تأثيرات وتحديات تطبيق بازل II:

❖ **التأثيرات:**

- الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية مرتبطة بالدعامة الأولى.
- الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى البنوك.
- الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان.
- مواجهة شفافية متزايدة لربحية حسابهم.
- الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة.
- الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزم بازل II البنوك بها.
- نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة البنوك والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف. [2]

❖ **التحديات:**

- تفسير التنظيمات الجديدة وفهم آثارها على الأعمال.
- إدارة التغيرات على ثقافة المخاطر.
- المحافظة على تأمين وصيانة الإدارة العليا والتنفيذية.
- مواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن.
- الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار استهداف زبائن ومنتجات معينة، والتخلي عن أخرى.

[1] هشام حريز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 138.
[2] - سيرين سميح أبو رحمة، اتفاقية بازل المضمون- الأهمية- الأبعاد- التأثيرات- التحديات، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 96.

- تحديد كيفية استخدام وتوظيف رأس المال الإضافي.
- مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وآنية للمقرضين.
- تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقرضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقة مع المدينين.
- إعطاء الحوافز للبنوك لتقييم المخاطر من خلال اختبارات الضغط واعتماد سيناريوهات عدة.
- استحداث ثقة لدى المستثمر وتخفيض درجات التأثر بالصدمات عن طريق تطوير إطار رقابي للسوق.[1]

[1] سيرين سميح أبو رحمة، اتفاقية بازل المضمون، الأهمية، الأبعاد، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل الثالثة.

لم توشك البنوك أن تنتهي من تطبيق جوانب عديدة من الإصلاح البنكي الذي طرحته مقررات بازل II، حتى فوجئت بالأزمة البنكية الأمريكية التي تحولت بدورها إلى أزمة مالية عالمية في سنة 2008، انهارت على إثرها العديد من البنوك، وكشفت عن مدى قصور مقررات بازل II في تسيير المخاطر النظامية، وأظهرت الحاجة إلى الربط بين التنظيم الاحترازي الكلي و الجزئي، خاصة بعد أن فشلت الاتفاقية في حماية البنوك العالمية الكبرى من الإفلاس أو الانهيار.

وقد أجريت مجموعة من الدراسات والتحليلات لتحديد الأسباب التي كانت وراء هذه الأزمة والتي أظهرت مجموعة واسعة من نقاط الخلل كانت سببا في نشوء أزمة الائتمان، بداية من الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها إلى باقي النظم المالية والبنكية الناشئة والمتقدمة، والتي يمكن حصرها في العوامل التالية:[1]

- الاستثمارات عالية المخاطر.
- ممارسات التسنيد أو التوريق وإعادة التسنيد لتخفيف متطلبات رأس المال عبر توريق الأصول ونقلها خارج الميزانية.
- ممارسات إدارة المخاطر.
- تحديد التركز في الاستثمارات.
- إختبارات الضغط وممارسات تقييم الأصول.
- الإفصاح والشفافية وإدارة السيولة.

ومن الأسباب الرئيسية الأخرى لتفاقم الأزمة كان قيام عدد كبير من البنوك ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها، والذي ترافق مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال، وفي الوقت نفسه كان العديد من تلك البنوك يمتلك مخزونا غير كاف من السيولة ترافق مع خسائر ائتمانية ضخمة نتيجة التركز في الاستثمارات الناتجة عن ضعف في إدارة هذا التركز ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة الخسائر الناتجة عن الاستثمار في المشتقات ومشتقات الائتمان، وقد تضخمت الأزمة

[1]- محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

بشكل أكبر جراء عملية تخفيض الاستدانة نتيجة لترابط المؤسسات البنكية والمالية النظامية فيما بينها عبر مجموعة معقدة من المعاملات.

وفي النهاية انتقلت الأزمة إلى بقية النظام المالي والاقتصادي الحقيقي، مما أدى إلى انكماش ضخم في السيولة وتوافر الائتمان، والذي أدى بدوره إلى تراجع في النشاط الاقتصادي وركود كبير، استدعى في ذلك شبح الكساد العالمي الكبير الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين الماضي.

هذا الواقع كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إسراع الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل البنكي المعمول بها ووضع معايير دولية جديدة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات عبر تحديد وضعية مخاطر البنوك بطريقة أكثر شمولية،حيث قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات والمكونات الثلاث لبازل II وقد تمثل عملها بإصدار قواعد ومعايير بنكية جديدة شكلت معا ما يستلزم على البنوك الالتزام به مستقبلا والتي نعني بها هنا بمفردات بازل III.

بناءً على ذلك اتفقت هيئة الرقابة بلجنة بازل في سبتمبر 2009، على إطار واسع النطاق لبازلIII، ووضعت مقترحات ملموسة في 17 ديسمبر 2009، وقد شكلت هذه الوثائق الاستشارية أساسا لتقوية القطاع البنكي وردا من لجنة بازل على الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم وكان لها الأثر الأكبر في إصدار هذه الاتفاقية خاصة بعد أن فشلت الاتفاقية السابقة في حماية البنوك من الإفلاس والانهيار، وقد اعتبرت جزءا من المبادرات العالمية لتعزيز الهيكل التنظيمي للعمل البنكي، تتضمن حزمة من القواعد الاحترازية على المستويين الجزئي (البنوك) والكلي (النظام البنكي).

وكانت لجنة بازل ترى بأن هناك اتفاق مرحلي أطلقت عليه بازل 2.5 يعزز قياسات المخاطر المتعلقة بالتوريق قد تم اعتماده في يوليو 2009 على ألا يتجاوز أجل تطبيقه نهاية سنة 2011، بينما في ديسمبر 2010 أطلقت اللجنة معايير بازل III الأصلية وقررت بداية تطبيقها في الأول من يناير 2013 وخلال أجل يمتد إلى سنة 2019، مع وضع محطتين للمراجعة والتقييم خلال سنتي 2013 و2015.

أولا : الإطار التنظيمي الجديد للنظام البنكي العالمي طبقا لبازلIII:

التعريف بمقررات بازل III:

بازل الثالثة عبارة عن مجموعة الإصلاحات الشاملة التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع البنكي، وتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر فيه[1]، وتهدف هذه التدابير إلى: [2]

- تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناشئة عن ضغوط مالية واقتصادية مهما كان مصدرها.
- تحسين وسائل إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.
- تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك.
- معالجة الاختلالات التي فشلت اتفاقية بازل II في إدارتها، والتي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- تخفيض مسايرة التنظيم للتقلبات الدورية.[3]

واستهدفت التدابير الإصلاحية مرتكزين أساسيين من الإصلاح البنكي هما:[4]

أ- الإصلاح الجزئي الذي يكون على مستوى البنك الواحد والذي يساعد على تقوية صمود المؤسسات البنكية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة (وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد).

ب-الإصلاح الكلي على مستوى القطاع البنكي، (وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام البنكي ككل).

وتتكامل تلك التدابير مع بعضها البعض، بمعنى ان صمود اكبر عدد للبنوك على مستوى البنك الواحد يؤدي إلى الخفض من مخاطر الصدمات والوقوع في الأزمات البنكية على مستوى النظام البنكي ككل.

ثانيا : الجوانب الإصلاحية المختلفة التي عالجتها اتفاقية بازل III :

تضمنت اتفاقية بازل III العديد من المعايير الكمية والتي هي كما يلي:

[1]- منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 16، المجلد 01-2017، ص 310.

[2]- Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, Strengthening the resilience of the banking sector, December 2009, https://www.bis.org/publ/bcbs164.htm

[3]- IljaArefjevs, Girts braslins, Basel III countercyclical capital buffer proposal, the case of Baltics,procedia-social and behavioral sciences, vole 110, Elsevier, 2014, p 987.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 314.

① تحسين كمية ونوعية رأس المال وذلك من خلال ما يلي:[1]

- رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال الأساسي (Common equity requirement) وهو الشكل الأعلى من رأس المال، القادر على استيعاب الخسائر حال حدوثها مقارنة مع المكونات الأخرى، إلى ما نسبته 4.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها بعد ما كان لا يتجاوز 2% في إطار اتفاقية بازل II، وتتم عملية الزيادة تدريجيا ابتداء من جانفي سنة 2013 بنسبة 3.5%، جانفي سنة 2014 بنسبة 4%، لتبلغ 4.5 % في جانفي 2015.
- رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي أو الشريحة الأولى ($Tier_1$) إلى 6% من الأصول المرجحة بمخاطرها، بعد ما كانت تمثل 4% في إطار اتفاقية بازل II، على أن يتم تطبيقها بالتدريج ابتداء من جانفي 2013 بنسبة 4.5%، جانفي 2014 بنسبة 5.5%، لتصل في جانفي 2015 إلى 6%.
- تؤكد بازل III على أن الأسهم النوعية هي أفضل شكل لرأس المال، وبالتالي يتطلب الأمر إجراء خصومات (اقتطاعات) على رأس المال، خاصة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET_1)، حيث يتم خصم منها العديد من البنود لتحسين نوعيته.
- يتم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المساند ($Tier_2$) إلى 2% من الأصول المرجحة بمخاطرها، بعد ما كان 4% وفق بازل II.
- إلغاء الشريحة الثالثة ($Tier_3$) من رأس المال.
- بقاء نسبة كفاية رأس المال التنظيمي عند 8% من الأصول المرجحة بمخاطرها.
- تبدأ الخصومات والاقتطاعات المطلوبة من حقوق الملكية للأسهم العادية لرأس المال الأساسي بنسبة 20%ابتداء من جانفي 2014، لترتفع في كل سنة موالية بنسبة 20% إلى ان تصل إلى 100% سنة 2018.[2]

② إضافة احتياطات جديدة لرأس المال: تضمنت اتفاقية بازل III احتياطات جديدة لرأس المال، تتمثل في: احتياطي الحفاظ على رأس المال، الاحتياطي المعاكس للدورة واحتياطي مواجهة المخاطر النظامية.[3]

أ- احتياطي الحفاظ على رأس المال (capital conservation buffer): وهو مصمم لتشجيع البنوك على الاحتفاظ بنسب رأس المال أعلى من المتطلبات التنظيمية، على ان يحدد بـ 2.5% من

[1]- عبد الحميد بوشرمة، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية، دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، ص 110.

[2]- إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة -العدد5 ، الكويت، ديسمبر 2012 ، ص3

[3] - Jaime CARUANA, Bâle III: Vers Un Système Financier Plus Sûr, La 3eme Conférence Bancaire Internationale Santander, Madrid, Le 15 Septembre 2010, P3

الأصول المرجحة بمخاطرها ويقتطع من رأس المال الأساسي للأسهم العادية بعد الخصومات، والهدف منه هو:[1]

- استخدامه خلال فترات الضغط في استيعاب وامتصاص الخسائر المتزايدة.
- تجنب الوصول إلى الحدود الدنيا لرأس المال التنظيمي، من خلال الحد من قدرة البنوك على توزيع الأرباح، وبالتالي قدرتها على تخفيض احتياطي الحفاظ.

وفي حالة انخفاض احتياطي الحفاظ على رأس المال عن الحد الأدنى المقرر له في أي وقت، يجب على البنوك ان تعيد بناؤه فورا وإلا ستخضع لقيود على توزيعات الأرباح، أو ضخ رأس مال جديد، على ان يتم تطبيق هذا الاحتياطي تدريجيا انطلاقا من جانفي 2016 بنسبة 0.625% ويرتفع بنفس النسبة سنويا ليصل إلى 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها في جانفي سنة 2019.

ب-الاحتياطي المعاكس للدورة (Countercyclical Buffer): بالإضافة إلى احتياطي الحفاظ على رأس المال، أقرت اتفاقية بازل III احتياطي آخر يسمى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية، حيث يتم بناؤه في أوقات الرواج الاقتصادي استعدادا لاستخدامه في أوقات الضغوط، على ان يفرض في حالة وجود نمو مفرط للائتمان، قد يؤدي إلى تراكم المخاطر النظامية، واستنادا إلى هذا الوضع (وجود الائتمان المفرط من عدمه) تستطيع السلطات الرقابية الوطنية فرض متطلبات لهذا الاحتياطي بنسب تتراوح بين 0 – 2.5 % من الأصول المرجحة بمخاطرها، على ان يكون من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET_1).

ان الهدف من هذا الاحتياطي هو تحقيق الهدف الاحترازي الكلي من خلال ما يلي:[2]

- حماية القطاع البنكي من الخسائر الناجمة عن فترات النمو المفرط للائتمان متبوعة بفترات ضغط (استيعاب الخسائر).
- المساعدة في ضمان بقاء الائتمان متاح أثناء فترات الضغط.
- التخفيف من النمو المفرط للائتمان عندما يكون بوتيرة سريعة، عن طريق الحد من جاذبية الإقراض بسبب ارتفاع تكاليفه.
- تقليص مسايرة رأس المال للاتجاهات الدورية.

[1]- عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] - Jaime CARUANA, Bâle III: Vers Un Système Financier Plus Sûr, op. cit, p.4

وفي حالة انخفاض هذا الاحتياطي عن الحد الأدنى المقرر من طرف السلطات الرقابية، فيجب على البنوك إعادة بناؤه وإلا فستخضع لقيود على توزيعات الأرباح. للإشارة فإن هذا الاحتياطي يتم تطبيقه بالتوازي مع احتياطي للحفاظ على رأس المال، من حيث نسب الزيادة السنوية وفترة التطبيق.

ج- احتياطي البنوك المهمة نظاميا (Global Systemically Important Banks Buffer):

لقد أكدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أن فشل أو اضطراب مؤسسة مالية كبيرة، يمكن أن يؤدي إلى ضغوط على النظام المالي، فضلا عن العواقب (التأثيرات) الاقتصادية السلبية، لهذا فقد أقرت اتفاقية بازل III احتياطي آخر يفرض على البنوك المهمة نظاميا تتراوح قيمته بين 1% و3.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها اعتمادا على الأهمية النظامية للبنك، ويقتطع من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET_1)، الهدف منه هو تحقيق ما يلي:[1]

- تقليل احتمال فشل البنوك ذات الأهمية النظامية، بزيادة قدرتها على استيعاب الخسائر في أوقات الضغط.
- التقليل من تأثير فشل بنك مهم على مستوى النظام، وبالتالي تراكم المخاطر النظامية.
- الحد من اللجوء إلى الأموال العامة في أزمات البنوك الشخصية، والمساعدة في التخفيف من المخاطر النظامية على المستوى الكلي.

ويتم تطبيق هذا الاحتياطي بالتوازي مع احتياطي الحفاظ على رأس المال والاحتياطي المعاكس للدورة، ابتداء من جانفي 2016 إلى غاية جانفي 2019، على ان تزداد قيمته كل عام (ابتداء من جانفي 2016) بمقدار 25% من القيمة الإجمالية المفروضة، حتى يصل إلى قيمته النهائية (100%) سنة 2019،[2] وتعتمد منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على 12 مؤشر للأهمية النظامية (لكل مؤشر وزن مخاطر) مجمعة ضمن خمسة فئات(الحجم، الترابط، الاستبدال، التعقيد والأنشطة عبر الحدود)، على ان يعطى لكل فئة وزنا مساويا لـ 20%.

[1]- بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00 ، جامعة الشلف، 2015 ، ص 111

[2]- هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، صندوق النقد العربي، 2015، ص3

جدول رقم (1-5): متطلبات رأس المال والاحتياطيات بالانتقال من بازل II إلى بازل III (بـ %)

	حقوق الملكية للأسهم العادية (الحد الأدنى لرأس المال)		الشريحة الأولى لرأس المال (رأس المال الأساسي)		رأس المال الإجمالي	
	بازل II	بازل III	بازل II	بازل III	بازل II	بازل III
الحد الأدنى	2	4.5	4	6	8	8
احتياطي الحفاظ على رأس المال		2.5		2.5		2.5
الحد الأدنى + احتياطي الحفاظ (المعدل المطلوب)		7		8.5		10.5
مدى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية	تتراوح بين: 0 و2.5					

المصدر: سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 93.

وإجمالا يمكن تلخيص جميع مراحل التحول التدريجي إلى التركيبة الجديدة لرأس المال بمختلف مكوناته حسب بازل III في الجدول التالي:

جدول رقم (1-6): تركيبة رأس المال حسب بازل الثالثة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الشريحة الأولى الإضافية	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
احتياطي الحفاظ على رأس المال				0.625	1.25	1.875	2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + احتياطي الحفاظ على رأس المال	3.5	4	4.5	5.13	5.75	6.38	7
الحد الأدنى لرأس المال الشريحة الأولى	4.5	5.5	6	6	6	6	6
الحد الأدنى لرأس المال الشريحة الثانية	3.5	2.5	2	2	2	2	2
الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي	8	8	8	8	8	8	8
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + احتياطي الحفاظ على رأس المال	8	8	8	8.625	9.25	9.875	10.5

SOURCE: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank of International Settlement, 2010, P77

③ **نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio–LR):** بالإضافة إلى المعايير السابقة الذكر، فقد أقرت اتفاقية بازل III نسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية، تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية، إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3% ويتم حسابها كما يلي:[1]

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي (Tier1)}}{\text{إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية}} \geq 3\%$$

تهدف نسبة الرافعة المالية إلى تحقيق مايلي:[2]

- تقييد تراكم الرافعة المالية في القطاع البنكي، لتفادي زعزعة استقراره ومن تم الاقتصاد، نتيجة تقليص المديونية في حالات الضغط.
- تعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر (نسبة كفاية رأس المال)، بإجراء مساند بسيط غير قائم على المخاطر (الرافعة المالية) حتى يتم تفادي الأخطاء وعدم الدقة في نتائج نماذج قياس المخاطر.
- وضع حدود على قدرة القطاع البنكي في خلق الأصول، اعتمادا على الرافعة المالية.

وتم اختبار نسبة الرافعة المالية خلال فترة التشغيل الموازية 2013–2017، لتصبح في جانفي 2018 أحد متطلبات رأس المال الأساسي.

④ **تعزيز معايير إدارة السيولة:** قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، اتسمت الأسواق المالية والبنكية بالسيولة الكافية، لكن بعد حدوث الأزمة واجهت البنوك كما الأنظمة المالية والبنكية مشاكل سيولة حادة استمرت لفترة طويلة، الأمر الذي حفز لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي على وضع معياريين جديدين للسيولة في إطار اتفاقية بازل III هما:

أ- **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio–LCR):** وهي نسبة موجهة لإدارة السيولة على المدى القصير، وتكتب كما يلي:[3]

[1]- Basel Committee on Banking Supervision, Revision To The Leverage Ration Framework, Bank Of International Settlement, 2016, P 5.

[2]- سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2019، ص 96.

[3]- Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: International Framework For Liquidity Risk Measurement, Standards And Monitoring, Bank Of International Settlement, 2010, P 9.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما}} \geq 100\ \%$$

إن نسبة تغطية السيولة (LCR) هي عبارة عن نسبة مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية، إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما، في ظل ظروف ضاغطة على السيولة، ويتم تطبيق نسبة تغطية السيولة ابتداء من جانفي 2015 وبنسبة 60% على أن يرتفع كل سنة بمقدار 10% حتى يصل 100% في جانفي 2019.[1]

ب- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio-NSFR): هي مقياس متطور لإدارة السيولة البنيوية أو الهيكلية على المدى المتوسط والطويل (أكثر من سنة)، وتكتب كما يلي:[2]

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتوفر}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\ \%$$

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن نسبة التمويل المستقر المتوفر تتكون من عنصريين هما:[3]

- **التمويل المستقر المتوفر (Available Stable Funding-ASF):** الذي يتم تعريفه على أنه ذلك المبلغ من رأس المال وخصوم التمويل المتوقع أن تكون مصدرا موثوقا للتمويل على مدى فترة زمنية تتعدى سنة واحدة، ويتم حسابه كمبلغ مرجح لرأس المال والخصوم التي يتم تصنيفها إلى خمس فئات، ولكل فئة معامل ترجيح خاص بها يتراوح بين 0-100%، وذلك لمواجهة احتياجات البنك من السيولة الذاتية.
- **التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding-RSF):** وهو عبارة عن جزء من أصول البنك المحتفظ بها (داخل وخارج الميزانية)، التي ينظر إليها على أنها غير سائلة على مدى سنة واحدة، وبالتالي ينبغي دعمها بمصادر تمويل مستقرة، ويتم حسابه كمبلغ مرجح لمجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يتم تصنيفها إلى 10 فئات (8 فئات

[1]- Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, Bank Of International Settlement, 2013, P 8.
[2]- Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Bank Of International Settlement, 2014, P 13.
[3] - Ibid., p. p 3-6.

للأصول داخل الميزانية وفئتين للأصول خارج الميزانية) ولكل فئة معامل ترجيح خاص بها، يتراوح بين 0–100% استنادا إلى خصائص السيولة والآجال المتبقية للأصل داخل وخارج الميزانية.

إن نسبة صافي التمويل المستقر تهدف إلى تحقيق مايلي:

- تشجيع البنوك على تمويل أنشطتها (أصولها) بمصادر تمويل أكثر استقرارا.
- الحد من مخاطر تحويل آجال الاستحقاق في ميزانية البنوك.
- تقليل الاعتماد على تمويل البيع بالجملة القصير الأجل خلال أوقات ازدهار السيولة في الأسواق، فضلا عن تشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع البنود (الأصول) داخل وخارج الميزانية.
- تقليل مخاطر التمويل من خلال احتفاظ البنوك بمخزون كاف من مصادر التمويل المستقر لتمويل توظيفاتها وموجوداتها داخل الميزانية.
- توفير سيولة كافية لتغطية التزاماتها التي قد تنتج عن حساباتها خارج الميزانية.[1]

[1]- صندوق النقد العربي، تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر وفقا لبازل III، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ابوظبي، 2019، ص 5.

خلاصة الفصل:

مما لا شك فيه أن المخاطر البنكية تشكل عقبة كبرى أمام البنوك في سبيل تحقيق أهدافها والوصول إلى درجة الأمان المصرفي الذي تسعى إليه، ولعل كل التشريعات والتوصيات المتعلقة بتسيير المخاطر سواء الوطنية منها أو الدولية نحت في هذا الاتجاه، ويبقى على القطاع البنكي أن يساير التحديات التي يفرضها الواقع من خلال العمل على تطوير كفاءة منتسبي القطاع، وتنمية قدراتهم الوظيفية والتعليمية من أجل التحسس للمخاطر التي يمكن أن تواجههم خلال تأديتهم لمهامهم، وفي ظل تكنولوجية الرقمنة أصبح من السهل معرفة نسب الكفاءة البنكية تجاه استعمال كل منتج أو خدمة مقدمة من طرف هذه البنوك، وهو ما يمكن من التحوط سريعا من أغلب الأزمات والمخاطر التي قد تهدد سلامة القطاع.

فالبنوك إذن ملزمة بتكييف قوانينها وأنظمتها مع تم طرحه في بازل الأولى والثانية والثالثة، خصوصا مع التطور الكبير لطبيعة المخاطر التي أصبحت تواجهها البنوك وأضحت تشكل تحدي حقيقي لديمومة نشاطها، خصوصا وأن أزمة كورونا كشفت الكثير من العيوب والنقائص والتي ستكون بالتأكيد موضوع بحث في قادم الأيام من أجل التحوط أكثر وأكثر.

الفصل الثاني

واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، تتعرض البنوك والمؤسسات المالية إلى العديد من المخاطر، كما رأينا في الفصل الأول، والتي تؤثر حتما على الأنشطة المختلفة لهذه البنوك من إقراض واستثمار وتوظيف للأموال وغيرها، وبالتالي تؤثر على أصول البنك ومنه على أموال المودعين والمدخرين، الأمر الذي يفرض على القائمين على تسيير القطاع البنكي وتطويره، دراسة المخاطر المرتبطة بالأداء والتي تنعكس على عوائده، من خلال الوقوف على تحليل العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، ومختلف التحديات والصعوبات التي تواجهه، لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها، والخروج بتوصيات قد تساعد إدارة هذه البنوك في تقييم وتطوير أدائها.

سنقف في هذا الفصل على أهم التدابير الاحترازية اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك التجارية، مبادئها ومتطلباتها، ومدى أهميتها والأهداف المرجوة منها، وطرق ومؤشرات قياسها.

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

ترتكز الصناعة البنكية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر، تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك ان يتعرض لقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب اكبر من الأرباح ومن هنا تأتي أهمية الخطر في العمل البنكي، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.[1]

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية.

أولا: المفهوم.

يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقييم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيّف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها، فإدارة المخاطر إذن هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكّن من تقليل أثرها السيئ والتحوط لها، ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.[2]

وعرفت إدارة المخاطر من طرف لجنة ***COSO** على أنها "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لانجاز الأهداف الإستراتيجية، التشغيلية، أهداف التقارير وأهداف الامتثال"[3]

كما تعرف إدارة المخاطر في البنوك أيضا بأنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة البنكية والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنّبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر.

---

[1]- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 211.

[2]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص221.

[3]- The COSO, Enterprise Risk Management Integrated Framework: Executive Summary, USA, September 2004, PP 1-7.

* **COSO:** هي اختصار لـ The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission "لجنة المؤسسات الراعية" تأسست سنة 1985، وهي مبادرة مشتركة لخمس منظمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفها تحسين القوائم المالية للمؤسسات من خلال وضع أطر تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

كما تُعرَّف إدارة المخاطر كذلك على أنها تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدّد الأصول أو القدرة الإيرادية للبنك، كما تُعرَّف أيضاً تلك الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقّعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناتجة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأخطاء القضائية.

وتعرف على أنها عملية منتظمة لتحديد المخاطر التي يواجهها العمل البنكي و تقييمها وفقا لاحتمالات حدوثها، و الضرر الذي يمكن ان تحدثه، و تحديد العناصر التي يمكن للبنك ان يتحملها أو يتجنبها أو يسيطر عليها أو يؤمن ضد حدوثها (أو أي مزيج من الأربعة)، و تحديد المسؤولية عن معالجتها و ضمان سير العمليات، و رفع تقارير فورية إلى الجهة المعنية بالمشاكل الملموسة.[1]

ويعرّف بعض الخبراء إدارة المخاطر بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى. كما يعرّفها البعض الآخر بأنها نظام شامل ومتكامل يهدف إلى توقع ودراسة ومجابهة المخاطر المحتملة بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه لتحديد مقدار آثاره المحتملة على أصول البنك، ووضع أنسب الوسائل لمواجهته والسيطرة عليه.[2]

يعرفها أيضا Bernard Barthélémy على أنها نظام للإدارة مندمج داخل المؤسسة هدفه تعظيم ربح المؤسسة وتقوية قدراتها التنافسية وضمان استمراريتها من خلال تحديد ودراسة المخاطر المحيطة بها ومعالجتها[3]، وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لان ذلك مستحيلا، ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها والتي تشتمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية.[4]

[1]- حسن صلاح، تحليل و إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، المجلد 1، القاهرة، 2010، ص 392.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص26.

[3]- Bernard Barthélémy, Gestion des risques, méthode d'optimisation globale, édition d'Organisation, Paris, 2002, P06.

[4]- نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية، ايام 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر، ص 465.

وقد عرفها Borgsdorf and pliszka على أنها "مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنظمة من اجل تقليل الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد" واضعا مجموعة من الخطوات لإدارة المخاطر وهي:[1]

- تحديد الخسائر المحتملة.
- تقييم الأساليب البديلة للتعامل مع الخطر.
- تطبيق الأساليب المناسبة
- متابعة وتقييم النتائج
- تطوير وتعديل أداء ممارسة إدارة الخطر.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إدارة المخاطر ترتكز على النقاط التالية:[2]

- ✓ إن إدارة المخاطر هي مجموعة الإجراءات والأساليب وليست نشاطا وحيدا.
- ✓ إن إدارة المخاطر مرتبطة بحالة عدم اليقين المتعلقة بالتعرض للمخاطر.
- ✓ إن إدارة المخاطر تهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة.
- ✓ إن إدارة المخاطر تسعى إلى تقليل احتمالات إعسار المؤسسة.
- ✓ إن عملية إدارة المخاطر تقوم على تقييم تأثير عوامل الخطر المختلفة على قيمة أصول المؤسسة.

وعليه يرى الباحث أن إدارة المخاطر هي نظام عملي متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة، وتحديدها وقياسها وتبيان مقدار آثار الخسارة المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، وتصميم الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها، وبالتالي فهي نظام يشمل جميع أعمال البنك وجميع العاملين فيه وجميع المعاملات والوسائل المستخدمة، فأنواع المخاطر المختلفة قد يقع في أي مفصل منها، وتأثير المشكلة حال حدوثها قد يصيب كامل البنك

[1]- بلسم حسين رهف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 46، 2015، ص393.

[2]- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامي-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص7.

وأعماله، ونتيجة لذلك لابد أن تعنى إدارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط، وبمستويات مختلفة متوازية أحيانا ومتقاطعة أحيانا أخرى، لاكتشاف أي خطر وتلمسه مع بدايات حدوثه، وبالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيها المستويات المختلفة في البنك.

إن تهيئة البيئة المناسبة تعني وجود أهداف وسياسات واستراتيجيات وإجراءات واضحة، مكتوبة ومعروفة من قبل العاملين ، بالإضافة إلى تعليمات ونماذج ونظم كافية لقياس وتسجيل المخاطر ومراقبتها، وكذلك السيطرة عليها.

ثانيا: مبادئ ومتطلبات إدارة المخاطر البنكية.

يعتمد نجاح إدارة المخاطر لدى أي بنك اعتمادا كليا على مدى التزامه بالنظم والقوانين الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة التي تبرز مدى استعداده للتعامل مع المخاطر ونظرا لأهمية إدارة المخاطر فإنه ينبغي على أي بنك تطبيق والالتزام بمبادئ ومتطلبات هذه الإدارة والتي تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

1- **دور مجلس الإدارة الرقابي وفاعليته:** تتطلب إدارة المخاطر إشرافاً فعليا من قبل مجلس الإدارة العليا والإدارة التنفيذية التي تقع عليهم المسئولية المباشرة أمام المساهمين عن أعمال البنك، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة المالية وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، كما يجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كل مستويات المؤسسة المالية المعنية لتنفيذ السياسات المتبعة في إدارة المخاطر، كذلك على مجلس الإدارة فهم المخاطر التي يواجهها البنك، والتأكد من وجود هيكل فعّال عن طريق استحداث لجنة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، تقوم هذه اللجنة بتحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر وممارسة الأنشطة المختلفة، بما في ذلك تأمين وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

2- **كفاية السياسات الإجرائية والحدود:** يتولى مجلس الإدارة العمل على وضع سياسات وحدود معتمدة لإدارة المخاطر تتناسب وحجم جميع المخاطر التي يواجهها البنك، كذلك ضرورة العمل على إتباع

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 222.

إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك من خلال اعتماد وتطبيق سياسة ملائمة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات، وإنشاء إدارة مختصة وفعّالة لاتخاذ القرارات يقع على عاتقها المسؤولية اليومية لتطبيق سياسات إدارة المخاطر، وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع:[1]

- ✓ حجم وطبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك.
- ✓ درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك.
- ✓ المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم وصفي مقابل تقييم كمي).

3- **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب وجود منهجية ونظام محدد لمعرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات حديثة قادرة على توفير وتزويد الإدارة العليا بالتقارير الدورية اللازمة وفي الوقت المناسب بمعلومات مالية تفصيلية شاملة ودقيقة حول الأوضاع المالية للبنك.[2]

4- **كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:** من المهم جدا وجود أنظمة للرقابة والضبط بالبنك وهذا لضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وإدارة المخاطر على وجه الخصوص، وإن إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية مستقلة، تعود سلطتها لمجلس الإدارة، وتتوفر لديها كامل الصلاحيات والخبرة الكافية لتقييم واختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم التوصيات اللازمة لضمان صيرورة إطار فعال لإدارة المخاطر،[3] كما تشرف على تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات والفصل بين الوظائف والمهام هي من أهم أعمال إدارة البنك، وإن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية، كما يتعين مراجعة الأنظمة الرئيسية وإعادة النظر من وقت إلى آخر للتأكد من مدى انسجام الأنظمة المعلوماتية مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

[1]- عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 124.
[2]- صندوق النقد العربي، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ابوظبي، 2014، ص 76.
[3]- نبيل حشاد، موسوعة بازل II، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005، ص 28.

ثالثا: وظائف وأهمية إدارة المخاطر البنكية.

تتجلى أهمية إدارة المخاطر من خلال عديد المهام والوظائف التي تؤديها الإدارة في البنوك، ويمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:[1]

- ✓ تعد الإدارة الجيدة للمخاطر في البنوك نظرة إستشرافية للمستقبل، قادرة على تحديد مختلف السياسات المنتهجة للوصول إلى خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة، وضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب العلاقة الترابطية بين المخاطر.
- ✓ يعمل التحكم الجيد في إدارة المخاطر إلى زيادة الربحية وكسب الميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تلد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وفي التحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي المستقبلي، فالمخاطر كالتكاليف يجب أن تحمل على العملاء.
- ✓ استعمال إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.
- ✓ التأكد من الحصول على عائد مناسب لتغطية المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- ✓ لا تقتصر إدارة المخاطر على التحوّط من المخاطر فقط عند اتخاذ القرارات، لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار في حد ذاته، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها.
- ✓ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- ✓ إن العلم بالمخاطر يسمح للبنك بتحديدها وتسعيرها، فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

إضافة إلى ذلك:[2]

- ✓ رصد الخطر وتحديده باستخدام التقنيات المتوفرة للبنك، وعن طريق استخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة.
- ✓ قياس المخاطر من اجل مواكبتها والتحكم فيها، ويمكن ان يتم هذا القياس كميا وبيانيا أو باي طريقة يتم تصميمها بناء على خصوصية كل بنك.
- ✓ التحكم في تقلبات العوائد وأصول البنك.
- ✓ إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول.

[1]- طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 222.
[2]- رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص38.

- ✓ ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك.
- ✓ تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تدرس في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسعار البنوك، أسعار الصرف ...الخ، إي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط منها، يمكن ان يتأخر في مواجهة مختلف التغيرات والخسائر المتوقعة.[1]

رابعا: أهداف إدارة المخاطر البنكية.

الهدف الرئيس من إدارة المخاطر هو التعامل مع المخاطر لتحقيق أهداف البنك، ولكن إدارة المخاطر لها أهداف فرعية أخرى، وهذه الأهداف تحدد وفقا لحجم البنك ونوع نشاطه، إلا أن الأهداف العامة يمكن تلخيصها بشكل عام كما يلي:[2]

- ✓ وضع الأسس اللازمة لتحديد أنواع المخاطر وتعريفها وتحليلها.
- ✓ وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف وتوثيقها ضمن آلية واضحة.
- ✓ وضع قاعدة بيانات للمخاطر وتصنيفها حسب آثارها المتوقعة.
- ✓ وضع الخطط اللازمة للتعامل مع المخاطر والإجراءات الخاصة بذلك.
- ✓ استمرار المتابعة لآثار المشاكل المترتبة على المخاطر للحد من آثارها.
- ✓ تحديد وقياس المخاطر والسيطرة عليها لتخفيض آثارها والحد منها.

وهكذا فان إدارة المخاطر هي أحد أهم مكونات نظم المناعة في البنوك، فهي تعمل على الحد من الخسائر المحتملة وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية أخرى، ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في أنها:

1- إدارة لمنع الخطر: والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا.[3]

---

[1]- Tahar Musa, Modern Risk Management in Banking and Finance, Union of Arab Banks, 2004, P 31.

[2]- علي عبد الحسين راجي، دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر على وفق إطار (COSO)، بحث تطبيقي في مصرف بغداد، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012، ص54.

[3]- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم إدارة المخاطر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2008، ص6.

2- **هي جزء من عملية الإدارة:** ان عملية وضع الأهداف هو عنصر مهم في إدارة المخاطر، ولان الأهداف تحدد من قبل الإدارة فإن تقدير المخاطر ومعالجتها هي من ضمن نطاق عمل إدارة المخاطر والتي تقع تحت مسؤولية الإدارة العليا للبنك.[1]

3- **تتعلق بتعريف وتحديد الأحداث:** خصوصا ما تعلق بمقدار شدتها أو وطأتها وكيفي السيطرة عليها، ولأن المخاطر تحمل معها أضرارا عندما تقع لذلك يحرص البنك على أن يكون لديه فريق مختص في إدارة المخاطر وذلك ما من شأنه تقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.[2]

4- **علم وفن:** لكونه فرع من فروع علم الإدارة يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك فن لكونه يتطلب اختيار الأنموذج المناسب، ومحاولة تصميمه بنجاح وفاعلية مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر.[3]

إن أي نظام إدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:[4]

- ✓ إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- ✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- ✓ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- ✓ ضمان عائد مناسب مقابل ما قد يواجهه البنك من مخاطر.
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للبنك من خلال الإدارة الجيدة للمخاطر.

وتركز إدارة المخاطر بشكل أساسي على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات.

المطلب الثاني: القواعد والوسائل الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية.

أولا: قواعد إدارة المخاطر البنكية.

لعل من المهام الرئيسية للبنك العمل على إيجاد مختلف الوسائل والطرق التي من شأنها الحد من الأخطار المرتبطة بنشاط البنك، خصوصا منها ما تعلق بعمليات الإقراض وهذا للتقليل من الآثار السلبية

[1] - COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework , Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission (COSO) , New York, NY , September, 2004, p36.

[2]- سالم شاهين عكاب، المخاطر المالية، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2010، ص 118.

[3]- موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 331.

[4]- ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، www.arabiclawinfo.com

المتوقعة على نتائج القرار الائتماني، ويمكن الإشارة إلى انه يمكن تقسيم هذه الوسائل تبعا لمدى تأثير كل وسيلة على الخطر وعناصره المختلفة إلى مجموعتين:[1]

❖ **المجموعة الأولى:** هي مجموع وسائل إدارة المخاطر التي لا تؤثر في الخطر وعناصره، و تشتمل على الإستراتيجيتين التاليتين:

1- إستراتيجية تحمل الخطر:

تستعمل هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توفر القدرة المادية على مواجهة هذه الخسائر، أو في حالة عدم وجود سياسات أخرى يمكن إتباعها، ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين:[2]

- **الطريقة الأولى: طريقة تحمل المخاطر بدون تخطيط.**

تستخدم هذه الطريقة إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق مسبب الخطر خسارة صغيرة القيمة وغير متكررة، ومن أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفر موارد تكفي لتغطية الخسارة المتوقعة.

- **الطريقة الثانية: طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط.**

تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقق مسبب الخطر خسارة متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما و بدقة، وتعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصصات لمواجهة الخسارة المتوقعة، ويمكن تطبيق سياسة تحمل المخاطر لإدارة المخاطر البنكية من خلال بعض الأعمال و الإجراءات البنكية التي تحدث داخل البنوك حيث:

أ- تقرر إدارة البنوك سنويا إعدام نسبة من الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها واعتبارها من الديون المعدومة أو القروض الهالكة، والديون المعدومة أو القروض الهالكة هي القروض التي استنفذت البنوك كافة الطرق الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلا تحصيلها أو تحصيل جزء منها على أرض الواقع. ويلاحظ مصرفيا أن البنك عندما يفقد أمله في تحصيل هذه القروض يقوم بإعدامها و

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص 56-69 (بتصرف).
[2]- أسامة عزمي سلام، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ذلك لأن استمرار مبالغ هذه القروض ضمن إجمالي القروض يؤثر على قدرة البنك على منح التسهيلات الجديدة وفقا لتعليمات البنك المركزي من حيث السقوف الائتمانية الممنوحة.

ب- تتحمل إدارة البنوك في بعض الأحيان مخاطر السحب على المكشوف لبعض العملاء، وهو ما يسمى منح تسهيلات بدون ضمان، وذلك لأصحاب السمعة الممتازة والذين يكسبون ثقة البنك ومن العملاء القدامى.

ت- تنقسم القروض من حيث نوع الضمان إلى القروض بضمانات وهي الغالبية العظمى، و قروض بدون ضمانات وهي تمنح للعملاء الجيدين، و ذلك اعتمادا على السمعة الجيدة وقوة المركز المالي وذلك كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد، ولكن لا يحبذ أن تكون القروض بمبالغ كبيرة بدون ضمان لما لها من مخاطر بنكية جسيمة.

من خلال الأمثلة الثلاثة السابقة نلاحظ أن البنك يتبع سياسة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط.

2- إستراتيجية تحويل الخطر:

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته، قد تكون نتيجة تغير إستراتيجية البنك بسبب سوء تقدير المخاطرة أو نتيجة تزايدها، أو وجود فرصة بديلة جيدة أمام البنك للاستثمار، فيمكنه نقل وتحويل تلك المخاطرة كليا أو جزئيا، ويتم ذلك بوجود طرف آخر مستعد لتحمّل هذه المخاطر أو جزء منها مقابل تكلفة معينة يتفق عليها الطرفين مقدما، ويتم تأطير تحويل الخطر من الناحية القانونية بعقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يراد تحويلها، وطرفي العقد وحقوق والتزامات كل طرف، ويقوم البنك بتطبيق هذه السياسة من خلال عديد الإجراءات منها مايلي:[1]

أ- موافقة البنك في بعض الأحيان على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في نفس البنك (الكفيل)، وعند تعثر العميل المقترض في السداد يتم الرجوع إلى الوديعة الضامنة والحصول على قيمة القرض منها، وبالتالي يقوم البنك بتحويل مخاطر عدم قدرة العميل على السداد إلى صاحب الوديعة الأصلية.

ب- تحويل مخاطر عدم تمكن بعض العملاء من السداد إلى صندوق ضمان القروض، وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفائدة التي يحصل عليها البنك لصالح هذه المؤسسة.

[1]- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص 273.

ت- وضع سقوف معينة لمصالح التسهيلات الائتمانية بكل فرع من فروع البنك، وعندما يطلب عميل ما قرض يفوق هذا السقف يتم تحويل هذا الطلب إلى المركز الرئيسي الأعلى لاتخاذ القرار المناسب.

ث- عند تعثر العميل في السداد يتم تحويل القضية إلى الدائرة القانونية بالبنك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحصيل الأقساط أو التصرف في الضمانات المقدمة للحصول على القرض.

ج- قيام بعض البنوك بتحويل مخاطر عدم السداد إلى شركات التأمين، والتي تتعهد بسداد الأقساط التي لم تسدد مقابل أقساط يدفعها البنك عند بداية التعاقد.[1]

❖ **المجموعة الثانية:** وتضم أساليب إدارة المخاطر التي تؤثر في الخطر وعناصره وتشتمل على الاستراتيجيات التالية:

1- إستراتيجية تجنب المخاطر:

وتعني التجنب الكلي لنوع من المخاطر وبالتالي التخلي عن أداء بعض العمليات، منها مثلا امتناع البنوك عن تقديم قروض مرتفعة المخاطر، وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو مخاطر عدم السداد، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنّب مخاطر تغيرات أسعار الفائدة، أما إذا كان يخص آجال التسديد، فيمكن إعادة جدولة التسديد لتمديد الآجال.[2]

2- إستراتيجية الوقاية و المنع:

يقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع و تقليل فرص تحقق مسببات الخطر والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية والتي قد تكون إرشادات أو تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء، كما قد تعتمد على استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق هذه السياسة، فعند تطبيق البنوك لسياسة الوقاية والمنع كأحد وسائل إدارة المخاطر الائتمانية كعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده وقد يكون لديه القدرة المالية على السداد ولكن لا يرغب بالسداد، ومن هنا تنشأ مخـــاطر الائتمان فتلجأ البنوك عادة إلى استخدام العديد من الوســائل والأساليب لتقليل هذه المخاطر وذلك عبر تثبيت حدود لها لا يمكن تجاوزها من طرف البنك، كعملية رصد ومتابعة سلوك المقترِض من أجل اكتشاف علامات ومشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، والتقليل والحد من مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم.

[1]- أسامة عزمي سلام، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-69 (بتصرف).
[2]- رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وإذا كانت هذه الحدود عقلانية وموضوعة بطريقة سليمة، فإن البنك يستطيع مراقبة المخاطر دون التخلص منها نهائيا، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك أن يتحمل تكلفة الفرصة الضائعة وهذا نتيجة التخلي عن عملية ما من أجل احترام هذه الحدود.

وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:[1]

أ- دراسة عناصر منح الائتمان (الشخصية، المقدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف الاقتصادية).

ب- الاستفسار عن سمعة العميل من خلال المصادر الداخلية للبنك والمقابلات الشخصية مع طالب القرض.

ت- تدريب وتكوين موظفي إدارة الائتمان.

ث- التزام موظفو إدارة الائتمان بجميع إجراءات منح التسهيلات الائتمانية، كدراسة طلبات الاقتراض، تحليل المركز المالي للعميل ،والتفاوض معه وتوقيع عقد القرض و صرف قيمته ومتابعة وجهته وسداده.

ج- إتباع البنوك لإجراءات ووسائل معالجة الديون المتعثرة كتأجيل السداد، إعادة جدولة السداد، إعطاء العميل تسهيلات إضافية، أو السير في الإجراءات القانونية وملاحقة العميل قانونيا كالحجز على حسابات العميل أو رفع دعوى إفلاس العميل.

ح- إتباع البنوك لنظام تدقيق ورقابة داخلي يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال البنك من قبل بعض الموظفين.

خ- اعتماد البنوك على خبراء متخصصين في شؤون إدارة الاستثمار لتحديد الإستراتيجية التي تساعد على إدارة محفظة الاستثمارات البنكية.[2]

وعموما نجد أن البنوك بمختلف أنواعها تدير أخطارها من خلال إتباع سياسة الوقاية والمنع التي تهدف إلى تقليل فرص وقوع الخسائر والحد منها ومنع حدوثها مستقبلا.

[1]- هشام بحري، تسيير رأس المال في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006، ص 18.

[2]- أسامة عزمي سلام، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-69 (بتصرف).

3- إستراتيجية التجزئة و التنوع:

يقصد بهذه السياسة تجزئة العنصر المعرض للمخاطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد، إضافة إلى التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء بما لا يحقق انتشارا للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي، كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر للتجزئة.

و من الأمثلة التي تتبعها البنوك تطبيقا لهذه السياسة:[1]

أ- تنويع مجالات الاستثمار أمام البنوك.

ب- توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة الأجل إلى متوسطة إلى طويلة الأجل.

ت- تنويع وتوزيع القروض على عدة مناطق جغرافية.

ث- توزيع القروض على عدة أنشطة وقطاعات اقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

ج- توزيع تشكيلة القروض من حيث القروض صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم وكبيرة الحجم.

ح- توزيع القروض حسب الضمان مثل القروض بضمان عقار أو بضمان شخصي أو قروض بضمان بضائع أو بضمان الكمبيالات...الخ.

خ- تنويع وظائف البنك وتقديم خدمات متنوعة وظهور مفهوم البنك الشامل.

4- إستراتيجية التجميع:

تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات المخاطر المتماثلة أو المعرضة لنفس مسببات الخطر، وتوزيع عبئ الخسارة الناتجة والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات المخاطر على جميع وحدات المخاطر المشتركة في هذا التجمع، و فيما يلي عرض لأهم الحقائق و الأمور المتعلقة بقطاع البنوك:[2]

أ- تجميع طلبات الاقتراض في مصلحة التسهيلات الائتمانية بكل بنك، وتحويل هذه الطلبات إلى المختصين على المستوى الجهوي أو الوطني لفحصها ومتابعتها واتخاذ القرار المناسب بشأن منح أو رفض القرض.

ب- تفضيل البنوك الاتجاه نحو تجميع أكبر عدد من الموظفين بمختلف مصالح البنك، ممن يتصفون بخصائص وصفات معينة من ناحية المؤهل والخبرة والكفاءة، وعقد دورات تكوينية لهم سواء داخل

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء الثاني، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2003 ،ص 86

[2]- خالد وهيب الراوي إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، 1999، ص 09.

البنك أو لدى مراكز تكوينية متخصصة، وذلك بهدف تجميع أكبر عدد من العاملين وتكوينهم وبكلفة أقل وبمراقبة ومتابعة فعالة.

ت- اتجاه البنوك إلى الانضمام إلى الاتحادات البنكية الإقليمية أو الدولية، لمناقشة المشاكل ذات الاهتمام المشترك بين المسؤولين عن القطاع البنكي، وتفويضهم لتوصيل مقترحاتهم و مطالبهم إلى القيادات العليا المسؤولة عن القطاع.

ث- تزايد الاتجاه العالمي نحو الاندماج في السنوات الأخيرة، نتيجة العولمة وفتح الأسواق الجديدة وثورة الاتصالات و اتفاقيات التجارة الحرة.

5- إستراتيجية التأمين:

تعتمد هذه السياسة على وجود جهة متخصصة في إدارة الخطر تتمتع بالقدرة المالية، تتعهد في إطار إلتزام تعاقدي بتحمل عبئ المخاطر المنقولة مقابل الحصول على كلفة تتناسب مع هذا العبء، فعملية التأمين هي إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحمّلها (البنك) إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحمّلها مقابل ثمن، وينظم الالتزامات و الحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين.[1]

أهم مميزات هذه الإستراتيجية:[2]

أ- يتم بموجبها تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم بإتباع إستراتيجية التجزئة والتنوع والتجميع.

ب- المقابل الذي يلتزم بسداده المؤمن له هو قسط التأمين ويسدد مقدما بحيث يتوقف سريان التغطية التأمينية على هذا السداد.

ت- يعتبر إلتزام المؤمن تجاه المخاطر التزاما جماعيا، بمعنى أن المؤمن وهو يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين فإنه ملتزم فقط بتعويض عناصر المخاطر المؤمن عليها والتي أصيبت خلال هذه المدة.

ث- ينظم الالتزامات والحقوق القانونية التعاقدية المتقابلة بين المؤمن له وشركة التأمين عقد تأمين، وهذا العقد يخضع للقواعد القانونية العامة للتعاقد.

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 227.
[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 56.

ج- يحكم عمل شركة التأمين بعض القواعد الفنية التي تعتبر أساسا تقوم عليه العملية التأمينية، وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى.

ثانيا: خطوات وأساليب إدارة المخاطر البنكية:

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لابد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لها، لذلك يطلق على هذه الخطوات (الإطار العام لإدارة المخاطر) ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:[1]

شكل رقم (2-1): الإطار العام لإدارة المخاطر.

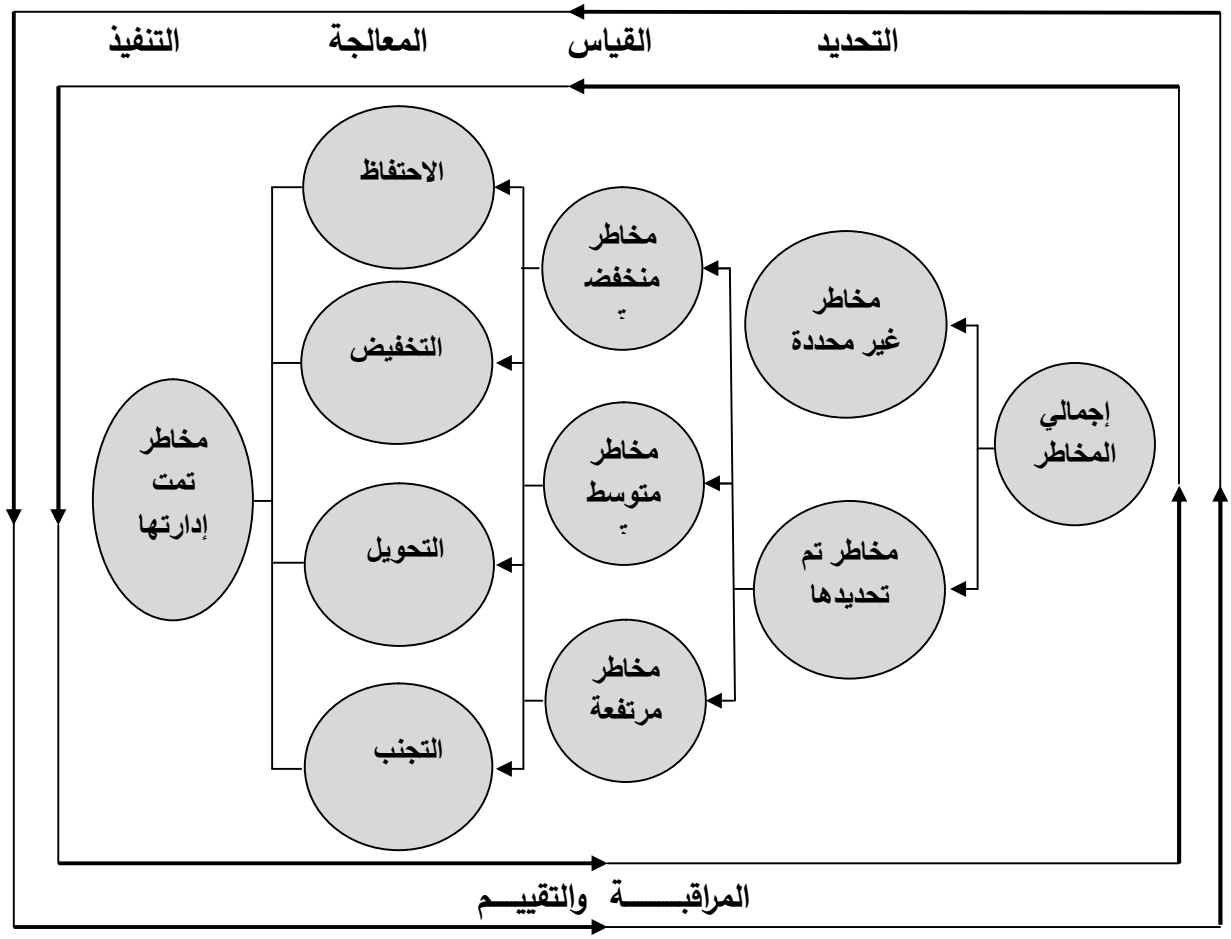

المصدر: قارة عشيرة نصر الدين وحبار عبد الرزاق، إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 348.

[1]- قارة عشيرة نصر الدين وحبار عبد الرزاق، إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06 العدد 02، جانفي 2020، ص 348.

وتتمثل تلك الخطوات فيما يلي:[1]

1- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

2- تحديد مستوى المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها البنك مهما كانت طبيعتها أو مصدرها سواءً أكانت مخاطر ائتمان أو مخاطر سوق أو مخاطر تشغيل، والوقوف على أسبابها، كما يجب أن تتصف بالاستمرارية وأن يتم فهم كافة المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

3- قياس وتقييم المخاطر باستخدام تقييم المخاطر كأداة تخطيط ويجب أن يعطي صورة شاملة عنها، فبعد تحديد نوعية المخاطر ينبغي القيام بقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها من حيث كونها مخاطر مرتفعة، أو متوسطة، أو ضعيفة، لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه لأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، وأن التقييم والقياس الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب وهو على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة.

وعموماً فإنه ينبغي عند تقييم مخاطر البنك دراسة بعض العناصر وهي:[2]

- ✓ التطورات التي تطرأ على الصناعة البنكية واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة.
- ✓ الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية.
- ✓ هيكل إرادات البنك ومدى تقدمها.
- ✓ الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل.
- ✓ التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقا لتقارير المؤسسات الدولية مثل Moody's.

4- **ضبط المخاطر واختيار الأسلوب الملائم للتعامل معها:** بعد تحديد وقياس المخاطر وتقييمها، تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، وذلك من خلال دراسة البدائل اللازمة للتعامل مع كل نوع

[1]- نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]- حسين بن العارية، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مداخلة في إطار المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري "في ظل التطورات العالمية الراهنة، أيام 11 و12 مارس 2008، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، ص 08.

من أنواع تلك المخاطر واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب سواء بتجنب تلك المخاطر أو توزيعها، أو قبولها والتعامل معها خاصة في حالة وجود أساليب جيّدة لإدارة المخاطر، ويتم ذلك بتحديد التقنيات المتاحة التي ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أضل المعلومات المتاحة. وعلى أية حال ، فإن المخاطرة بين المنافع التكاليف من جراء تلك المخاطر هو المعيار الملائم في إتباع الأسلوب المناسب في التعامل مع المخاطر، فينبغي أن تفوق المنافع التكاليف المترتبة على تلك المخاطر.

5- **تنفيذ القرار**: وذلك من خلال وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل الملائم للتعامل مع المخاطر موضوع التنفيذ، أي على البنوك العمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية، ويكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، فبعدما يختار القائمون على إدارة المخاطر الطريقة المناسبة لمعالجة المخاطر، يقومون بتنفيذ القرار والذي يختلف تبعاً للتقنية المختارة، فإذا كان القرار هو منع الخسارة فإنه يتوجب على القائمين بإدارة المخاطر تصميم خطة أو برنامج مناسب لمنع تكرار الخسائر، أما في حالة ما كان القرار هو تحويل المخاطر هنا يجب اختيار الطرف الذي سيتم تحويل هذه المخاطرة إليه والتفاوض معه، أما في حالة اتخاذ قرار الاحتفاظ بالمخاطرة لابد من توفير التمويل اللازم الذي من شأنه تغطية الخسائر الممكنة، أما القرارات فهي عادة ما تتخذ في إطار لجنة المخاطر التي تنشطها أو تحكمها خلية إدارة المخاطر.[1]

6- **التقييم والمراجعة:** تعتبر هذه المرحلة أو الخطوة المحصّلة النهائية لإدارة المخاطر، والتي تُبرِز للقائمين على إدارة المخاطر مدى نجاحهم أو فشلهم في إدارة مخاطر البنك من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتصحيح الانحرافات، مع إمكانية اكتشافهم لمخاطرة جديدة، ومن ثم تحديد الأساليب المناسبة للتعامل معها.[2]

[1] - Antoine Sardi, Audit et Contrôle Interne Bancaire, AFGES Edition, Paris, 2002, p.188

[2]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 226

المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس وإدارة المخاطر البنكية:

أولا: مؤشرات قياس المخاطر البنكية:

توجد العديد من الطرق التي يتم استخدامها في قياس المخاطر البنكية نذكر منها مايلي:

1- التحليل المالي بواسطة النسب المالية: يعتبر التحليل المالي باستعمال النسب المالية من أقدم الأدوات التحليلية المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمشروع والحكم على نتائج أعماله،[1] إذ يعتمد التحليل المالي باستخدام النسب على إيجاد العلاقة الكمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة المركز المالي فقط، أو من بيانات قائمة المركز المالي والدخل معا، وذلك بتاريخ معين، والوصول إلى دلالات ذات معنى معين من خلال الاتجاهات التي تأخذها هذه العلاقات في زمن محدد، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين،[2] ولهذا تعتبر النسب المالية أهم أدوات التحليل المالي، لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استخدامها لما لها من مؤشرات ذات مدلول شرط ان يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، وتستخدم النسب المالية كمؤشر تنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات لما تقدمه من معلومات عن السيولة، ومدى ملائمة رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة، وربحية البنك.

ومن أهم مزايا التحليل بالنسب المالية مايلي:[3]

- ✓ سهولة احتسابها.
- ✓ مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية.
- ✓ مظهرها الكمي الممكن تفسيره واستخدامه في المقارنة.

وبالتالي تعد النسب المالية وسيلة تحليلية هامة لدى دراسة أداء البنك، بواسطتها يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء أو تعديل الخطط والسياسات أو كلاهما، ويمكن ان نبرز أهم النسب المالية كما يلي:

---

[1]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 1987، ص 107.

[2]- محمد عطية مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للطباعة وللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص 31.

[3]- نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

1-1 النسب المالية التي يستعملها البنك تجاه المؤسسات المقترِضة أو الزبائن: يهدف التحليل المالي إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصّلة، واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي للمؤسسة، كما تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، وأهم مجموعات النسب التي تعتمد عليها البنوك في قياس المخاطر البنكية هي:[1]

أ- **النسب الخاصة بقروض الاستغلال:** من بين هذه النسب نجد نسب التوازن المالي من خلال حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة، ونجد كذلك نسب الدوران (دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، وسرعة دوران الموردين).

ب-**النسب الخاصة بقروض الاستثمار:** ومن أهم هذه النسب نجد (نسب التمويل الذاتي، نسب المديونية، طريقة صافي القيمة الحالية، طريقة مؤشر الربحية).

2-1 النسب المالية التي يقيس بها البنك وضعيته المالية:

هناك نسب عديدة ومتنوعة في هذا المجال، ويمكن تلخيص النسب التقليدية منها في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-1): النسب المالية لقياس أنواع المخاطر في البنك

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	✓ صافي أعباء القروض / إجمالي القروض ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	✓ الودائع الأساسية / إجمالي الأصول ✓ الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول ✓ سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	✓ الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول ✓ الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم ✓ الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	✓ المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية ✓ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	✓ إجمالي الأصول / عدد العاملين

[1]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 227.

	✓ مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	✓ حقوق المساهمين / إجمالي الأصول ✓ الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ✓ القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد-شركات-بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 239.

1-3 أهم الانتقادات الموجهة للتحليل المالي بواسطة النسب المالية:

عادة ما تنقسم الانتقادات الموجهة إلى استخدام النسب المالية في التحليل المالي إلى كل من الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية التي تشتق منها هذه النسب والانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب المالية منها:[1]

- تشتق النسب المالية من قوائم مالية تعد عادة في نهاية السنة المالية للمنشأة، وبذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال سنة مالية.
- اختلاف أساليب القياس والإفصاح لبنود القوائم المالية من منشأة لأخرى يحد من فعالية استخدام النسب المالية في المقارنة بين المنشآت، كما ان إجراء تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة يوفر الفرصة لتحسين ربحية المنشأة ومركزها المالي، مما يقلل من مصداقية النسب المالية في تقييم أداء المنشأة.
- كما أن كثرة النسب المالية وبسبب كثرتها وتنوعها قد تعطي نتائج متداخلة وربما متضاربة في بعض الأحيان والتي قد يصعب على المحلل تفسيرها تفسيرا علميا مفيدا.

2-طريقة القرض التنقيطي Credit Scoring:

هي تقنية تسمح بالتعبير عن الخطر الذي يمثله المقترض بالنسبة للبنك، وتستعمل التحليل الإحصائي من خلال إعطاء نقطة أو وزن Score لكل زبون، حيث تمثّل هذه النقطة درجة الخطر

[1]- آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك –حالة القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 23.

بالنسبة للبنك الذي يستعملها لكي يتمكّن من تقدير الملاءة المالية لعملائه والتمييز بين الزبائن الجيدين والزبائن المعسرين، قبل منحهم الائتمان والتنبؤ بحالات العجز لديهم.[1]

وهو يعتمد على دراسة المعلومات التاريخية والوضعية المالية للزبون أو المؤسسة، وقد يمتد إلى دراسة بعض الجوانب الأخرى والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الوضعية والتي تعكس ملاءة الزبون كالدخل، المهنة، عدد أفراد الأسرة... الخ، وذلك باستخدام طريقة التنقيط، بحيث تمنح علامة من النقاط ومعاملات ترجيحية بحسب أهمية المعيار لكل جانب من الجوانب التي تتم دراستها حسب تصنيف معين يتمّ إعداده مسبقاً، ثم يُحسب المجموع لتتم مقارنته مع حد أدنى من هذه العلامة يتم تحديده مسبقا من طرف البنك بناء على خبرة البنك وأهلية موظفيه، ومن الطبيعي أن الزبائن الجيدين يحصلون على نقاط أكبر، فإذا نزل المجموع عن ذلك الحد يُرفض طلب القرض الخاص بذلك العميل أو المؤسسة، أما إذا تجاوز المجموع ذلك الحد الأدنى يُقبل ملف طلب القرض مبدئياً وتُدرس الجوانب الأخرى، كما يمكن أن تستعمل هذه الطريقة في قرض استثماري أو استغلالي تطلبه المؤسسة، ويفيد في التنبؤ المبكر بحالات التعثر المالي لها، ويسمّى بتحليل Z، كما يمكن استعماله في قرض استهلاكي يطلبه الفرد وهو الأغلب والمستعمل بكثرة، فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد البنك على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.[2]

تعتمد هذه الطريقة على دراسة تسعة جوانب في وضعية العميل الطالب للقرض كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تحليل وضعية العميل الطالب للقرض

التعيين	الحالة	النقاط
وضعية السكن	✓ مالك أو في طريق التملك	40
	✓ مستأجر	25
	✓ لا جواب	8
	✓ حالات أخرى	15
فترة الإقامة في نفس العنوان	✓ أقل من 6 أشهر	12
	✓ من 6 اشهر إلى 2 سنة	15
	✓ من 2 سنة إلى 7 سنوات	22

[1]- Sylvie De Coussergues, Gestion de la Banque, 2eme édition, Dunod, Paris, 1996, p.175

[2] - Mohamed Touati Tliba, Revue des sciences commerciales et de gestion, N°1-ESC, 2003, p 75.

	✓ اكثر من 7 سنوات	35
	✓ لا جواب	12
المهنة	✓ بطال أو ممنوح اجتماعيا	25
	✓ متقاعد	48
	✓ اطار متوسط أو سامي، مهنة حرة	45
	✓ تاجر، حرفي	35
	✓ تقني، عون التحكم	40
	✓ عمل متخصص، عون مكتب	35
	✓ عامل فصلي أو مستخلف	30
الأقدمية في العمل	✓ اقل من سنة	12
	✓ من 1 إلى 3 سنوات	15
	✓ من 3 إلى 5 سنوات	25
	✓ اكثر من 5 سنوات	48
السن	✓ اقل من 45 سنة	20
	✓ اكثر من 45 سنة	4
الوضعية العائلية	✓ رجل اعزب	10
	✓ إمرأة عزباء	15
	✓ متزوج (ة) أو ساكن مع خليل (ة)	25
عدد الأشخاص تحت الكفالة	0	10
	1	20
	2	30
	✓ اكثر من 2	10
الدخل الشهري	✓ اقل من 800 أورو	5
	✓ من 800 إلى 1200 أورو	15
	✓ من 1200 إلى 1800 أورو	30
	✓ اكثر من 1800 أورو	50
المرجعية البنكية	✓ لا شيء	10
	✓ حساب شيكات	40
	✓ حساب شيكات أو ادخار	60

المصدر: سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان/الأردن، 2019، ص230.

3- إدارة الأصول والخصوم:

إدارة الأصول والخصوم هي إحدى الوظائف الهامة التي توليها إدارة البنك أهمية كبيرة، تعني بمفهومها العام إدارة العناصر الأساسية للخصوم, والعناصر الأساسية للأصول, كل على حدة،[1] فهي بمثابة مستشار للبنك أين تقدم له كل المعطيات والمعلومات الأولية، الدراسات التقنية، ومقترحات الخطط المستقبلية لمراكز اتخاذ القرار في البنك،[2] وهي إحدى الطرق الواسعة الاستعمال في إدارة المخاطر، وتعني بمفهومها الدقيق أنها جزء من نظام إدارة المخاطر الشاملة في البنوك، وتدرس تحليل الفجوة أو الفرق بين الأصول والخصوم في فترة زمنية محددة بحيث يتم تقييم الأصول والخصوم في تاريخ معين وفق درجة تأثرها بأسعار الفائدة، ثم يعاد تقييمها مرة أخرى خلال فترة زمنية محددة، وتبعاً لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بالنسبة لسعر الفائدة، وتحدد قيمة الفجوة بالفرق بين هذه الأصول والخصوم.[3]

وهناك من يعرفها بشكل آخر، وهي أن إدارة الأصول والخصوم تتضمن الأدوات والتقنيات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر، ومن جهة أخرى تخفيض الخسائر الناتجة عن المعاملات، وهذا لإيجاد توليفة مثلى بين الثنائي العائد والمخاطرة، وهما المقياسان الأساسيان في كل قرار مالي.[4]

لذلك فإن مهمة إدارة الأصول والخصوم تتمثل خاصة في توازن الميزانية بشكل يضمن التجانس بين المكوّنات أو الكتل الكبرى للميزانية، إذ أن إستراتيجية البنك تتحكم في: طبيعة الموارد والاستخدامات، سياسة الاستثمار، معدلات الحيطة والحذر والتي تقيّد الحدّ الأدنى من الأموال الخاصة وتحافظ على السيولة، وكل هذا لسنوات متعددة، كما تعمل على ضمان زيادة الربحية للبنك وبأساليب مختلفة تشمل مايلي:[5]

- ✓ التنويع.

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 227.

[2]- Michel Dubernet, Gestion Actifs-Passifs et Tarification des services Bancaire, Economica, Paris, 1997, P 278-281.

[3]- خديجة سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017، ص 18.

[4]- رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[5]- طارق عبد العال حماد، تقييم البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 170.

- ✓ الرقابة على جودة القروض.
- ✓ الرقابة على مصروف الفوائد والمصاريف الإضافية الأخرى.
- ✓ توليد العمولات وإيرادات الخدمات البنكية الأخرى.

أيضا عندما يختار البنك التوليفة المثلى بين العائد والمخاطرة، يقوم بمحاكاته مع بنوك أخرى منافسة، لكي يختبر درجة حساسية البنك خاصة بالنسبة للأموال الخاصة والخسائر المحتملة.[1]

4- طريقة CAMELS:

تعد طريقة CAMELS من أهم المؤشرات الفعالة والمعتمدة في تقييم أداء البنوك ومعرفة درجة تصنيفها، وتحديد مدى قوتها ومتانة مراكزها المالية، استخدمت بشكل واسع لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني،[2] وفي هذه الحالة تصبح الطريقة معياراً للتصنيف أكثر منها للتقييم.

الكلمة تعني باختصار ما يلي:[3]

- ✓ كفاية رأس المال **C**/ Capital
- ✓ نوعية الأصول **A**/ Assets
- ✓ الإدارة أو التسيير **M**/ Management
- ✓ العائد أو الربحية **E**/ Earning
- ✓ السيولة **L**/ Liquidity
- ✓ الحساسية اتجاه مخاطر السوق **S**/ Sensitivity to market risks

بالنسبة لرأس المال يعتبر كافيا إذا كان معدل كفايته أكبر أو يساوي 10.5% كحدّ أدنى طبقاً لبازل III، يتم تقييم العناصر الخمسة الأولى السابقة بإعطاء كل عنصر رقما يبدأ من 1 (ممتاز) إلى 5 (غير كافٍ)، تجمع نتائج العناصر الخمسة ثم يحسب المتوسط الحسابي لتحديد موقع البنك،[4] وكلما

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 170.
[2]- عبد الحميد كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي -أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 26.
[3]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 237.
[4]- Beverly Hirtle and Jose A. Lopez, «Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations», Economic Policy Review, Vol. 5, No. 1, April 1999, p 04.

اقترب البنك من الخمسة فهذا يعني أنه يعاني من مشاكل، وأن هناك احتمال تعرُّضه للإفلاس على المدى القريب، الجدول الموالي يبين تصنيف البنوك حسب CAMELS.

جدول رقم (2-3): تصنيف CAMELS للبنوك

النسبة الإجمالية للتقييم	تصنيف البنك
1.4 – 1	قوي
2.4 – 1.5	مرضي
3.5 – 2.5	معقول
4.4 – 3.5	هامشي
5 - 4.5	غير مرضي

Source: Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, "Predicting banks' failure: The case of banking sector in Sudan for the period (2002-2009)", Journal of Business Studies Quarterly (JBSQ), Volume 4, Number 3, 2013, p 65.

ومنذ سنة 1996، تم التركيز بشكل أقوى على المخاطر، حيث أضيف إلى المكونات الخمسة المكون السادس «S»، بحيث أصبح نموذج CAMEL يعرف بنموذج CAMELS، إذ يشير S إلى الحساسية تجاه مخاطر السوق، ويعني أنظمة الرقابة الداخلية Systems of internal control عند البعض الآخر، ويبدو أن ذلك جاء مسايراً لتطوّرات اتفاقية بازل، حيث تعديلات اتفاقية بازل الأولى أضافت مخاطر السوق، بينما ركّزت اتفاقية بازل الثانية على ضرورة وجود أنظمة فعّالة للرقابة ومن بينها الرقابة الداخلية.[1]

5-طريقة اختبار الضغط (التحمل، الإجهاد) Stress Testing:

بعد الأزمة العالمية التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي في سنة 2008، توجهت البنوك المركزية إلى اعتماد تطبيق اختبارات الضغط وذلك بغية معرفة قدرة القطاع المالي والبنكي على مواجهته وتحمله للصدمات والأزمات غير المتوقعة، ومدى جاهزيته لامتصاص الخسائر التي قد تمس محفظة أصوله خاصة بالنسبة للبنوك التي تستعمل نماذجها الداخلية لقياس مخاطر السوق، وقد اشترطت لجنة

[1]- فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرابح ورقلة – الجزائر، العدد 18(01)، 2018، ص 536.

بازل أن تكون اختبارات الإجهاد المالي كمّية ونوعية، بدمج كل المخاطر، خاصة منها مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

ولتفصيل أكبر في هذه النقطة, فإن لجنة بازل ألزمت البنوك بما يلي:[1]

- البنوك التي تستعمل النماذج الداخلية لقياس المخاطر السوقية يجب عليها استعمال اختبارات الإجهاد المالي، اختبارات الإجهاد هنا للتعريف بالأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير كبير على البنوك، وهذا يعتبر المفتاح الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال لديها.
- تحتاج هذه الاختبارات لتحديد العوامل التي يمكن أن تحدث خسائر أرباح في عمليات المحفظة، أو أن تقوم بالسيطرة على مخاطر المحفظة.
- يجب أن تكون اختبارات الإجهاد المالي كمّية ونوعية، بدمج كل من مخاطر السوق والسيولة خلال اضطرابات السوق. المعايير الكمّية للتعريف بسيناريوهات الإجهاد ممكنة الحدوث، والمعايير النوعية للتأكيد على وجود هدفين لاختبارات الإجهاد المالي هما: تقييم مدى تحمّل رأس المال للخسائر، والتعريف بالخطوات الواجب إتباعها من أجل التقليل من المخاطر وصيانة رأس المال.
- يجب أن يكون هناك تعاون بين سلطات الرقابة البنكية والبنوك فيما يخصّ اختبارات الإجهاد المالي، وأن تؤخذ مميّزات كل بنك في الحسبان.

5. 1- مفهوم اختبار الضغط أو التحمّل:

في ظل أوضاع اقتصادية شديدة التأثر باحتمال وقوع أزمات، دعت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة بأن تضع البنوك تقنيات جديدة لتحديد وقياس مخاطر التركّز (مناطق جغرافية- قطاع اقتصادي)، وبإتباع اختبارات التحمّل استناداً إلى إعداد البنك لسيناريوهات صدمات محدّدة لقياس قدرة البنك على امتصاص هذه الصدمات ومزاولة عملياته بدون أي تبعات سلبية كبيرة، وقد سبقت الإشارة لهذه الطريقة عند تناول اتفاقيات بازل في الفصل الأول.[2]

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 238.

[2]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 239.

وقدمت تعاريف كثيرة لاختبارات الضغط أو التحمل أو كما يسميها البعض اختبارات الإجهاد المالي، نذكر منها مايلي:[1]

- يمكن إعطاء تعريف بسيط لاختبارات الإجهاد المالي بأنها تقنية لقياس حساسية محفظة الأوراق المالية عند تعرضها لصدمة معينة، فهي اختبارات كمية تتوقع ماذا سيحدث لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية ...الخ، للبنوك والمؤسسات المالية بشكل منفرد أو للنظام المالي ككل.
- اختبارات الإجهاد أو التحمل هي عبارة عن فحص قدرة البنوك على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في الدولة، و ذلك بهدف تعزيز قدرة السلطات النقدية على وضع سياسات تحوطية تمكن البنوك من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات عند وقوعها، و ذلك في سياق هدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي.
- كما يمكن تعريفها على أنها ممارسات وتقنيات تستعمل لقياس ولتقييم مدى مقاومة نظام مالي معين للتغيرات الكبرى الحاصلة في بيئة الاقتصاد الكلي أو للصدمات والتي هي استثنائية لكنها معقولة.
- ويمكن تعريفها أيضاً على أنها عبارة عن أداة يستخدمها البنك بتقنيات مختلفة من أجل تقييم قدرته على مواجهة الإنكشافات في ظل أوضاع و ظروف عمل صعبة، وهذا من خلال قياس أثر هذه الإنكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال والسيولة.

إذن فاختبارات الضغط عبارة عن نموذج مالي يقيس الآثار المحتملة للتغيّرات في الظروف الاقتصادية على المحفظة الاستثمارية للبنك في ظل سيناريوهات لصدمات شديدة ممكنة الوقوع، مما يساهم في القدرة على تحديد حجم رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المحتملة وامتصاص الصدمات المترتّبة عن هذه الظروف الممكنة الحدوث.

5. 2- أهمية إجراء اختبار الضغط في البنوك:

اختبار الضغط هو أداة لإدارة المخاطر تستخدم لقياس المدى الذي يمكن ان تصله الخسائر المحتملة الناجمة عن الصدمات والأزمات ومختلف الأوضاع والسيناريوهات التي تؤدي إلى حدوث هذه الخسائر، وهذه المعلومات التي يوفرها هي مدخلات لقرارات متعلقة ضمن أمور أخرى، بالتحوط، وضع

[1]- صابر بن معتوق، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي – دراسة تجربة الأردن-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (1)، ديسمبر 2019، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص 32.

الحدود، تخصيصات المحفظة المالية وكفاية رأس المال.[1] وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن لجنة بازل للإشراف والرقابة إلى التأكيد على اختبار الإجهاد الذي تكمن أهمية هذه الاختبارات فيما يلي:[2]

- توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر، وبصفة خاصة من حيث إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع.
- اعتماد البنوك على مقاييس إحصائية جديدة واستخدام نماذج عمل مختلفة لقياس المخاطر تقوم على افتراضات وبيانات تاريخية.
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة وذلك من خلال قياس الآثار المحتملة على كلّ من الربحية ومدى كفاية رأس المال.
- بواسطة اختبارات الضغط تتجنب البنوك حدوث أزمات مماثلة التي قد تصيب بنوك أخرى، وتتفادى الوقوع فيها.
- تمكين مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد ما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطرة لدى هذه البنوك.
- يعتبر أسلوباً متمماً للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة في البنوك من أجل تحديد وتخصيص رأس المال.
- تحديد قيمة الأموال المطلوبة لمجابهة الخسائر في حالة التعرض لصدمات معتبرة.

وبناءا على ذلك تكمن أهمية إجراء اختبارات الضغط في كونها مكملة للوسائل والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك، وإن واحدة من الاحتياجات الضرورية لاقتصاديات البلدان هو تطبيق تقنيات فعالة لإدارة مخاطرها البنكية فضلاً عن ضرورة فهم كيفية عمل الأسواق المالية.[3]

5. 3- أنواع اختبار الضغط: هناك أربعة أنواع من اختبارات الضغط على أساس الهدف النهائي منها:[1]

[1]- Carol Alexander, Elizabeth Sheedy, "Model-Based Stress Tests: Linking Stress Tests to VaR for Market Risk", Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 2008, p1.

[2]- بن ربيع حنيفة، بن زابة عبد الملك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 9، ديسمبر 2014، ص 67.

[3]- Allan M. Malz, "Financial Risk Management: models, history, and Institutions", Published by john Wiley & sons, Volume 538, Canada, 2011, p1.

أ- **إختبارات ضغط الاحتراز الكلي:** منذ العام 2000، بدأت العديد من السلطات الإشرافية باستخدام اختبار الضغط لتقييم النظام المالي ككل، وتركزت هذه الاختبارات على تحليل و مراقبة وضبط المخاطر النظامية وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل المخاطر والصدمات المالية.

ب-**اختبار ضغط الاحتراز الجزئي / الإشرافي:** يتطلب الإطار التنظيمي لبازل II من البنوك إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السوق، وفي بعض الحالات، مخاطر الائتمان، الحد الأدنى لرأس المال، وتستخدم بازل III اختبار الضغط كجزء لا يتجزأ من الإطار التنظيمي.

ت-**اختبار ضغط إدارة الأزمات:** بعد الأزمة المالية في العام 2008 استخدمت اختبارات الضغط أيضا، لتقييم ما إذا كانت المؤسسات المالية الرئيسية تحتاج إلى إعادة رسملة أم لا.

ث-**اختبار الضغط كأداة داخلية لإدارة المخاطر:** تستخدم المؤسسات المالية اختبارات الضغط لقياس وإدارة المخاطر في استثماراتها، وكان بنك جي بي مورغان (J.P. Morgan) في منتصف التسعينيات من أوائل البنوك التي استخدمت القيمة المعرضة للخطر (Value-at-Risk (VaR في قياس مخاطر السوق وإن كان على نطاق محدود.

كما يمكن تقسيم اختبارات الضغط وفق مقاربتين هما:[2]

- **الأولى:** موجّهة لقياس درجة مقاومة النظام المالي ككل، وبالتالي تعمل على استقرار النظام المالي بأكمله.
- **الثانية:** مستخدمة من طرف المؤسسات المالية بشكل فردي، وبالتالي تعمل على استقرار المؤسسات المالية بشكل وحدوي.

وهناك طريقتان أساسيتان لإجراء اختبارات الضغط، الأولى تكون من الأعلى إلى الأسفل (تنازلية)، والثانية من الأسفل إلى الأعلى (تصاعدية).

أ- **الطريقة التصاعدية (bottom-up):** وتخص قيام كل بنك باستخدام وبتطبيق نماذجه الرقابية الداخلية بشكل ذاتي وفردي، بناءا على توصيات بازل للرقابة المصرفية بوجوب قيام البنوك باختبارات

[1]- عبد الله علي القرشي، استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن ،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص241.

[2]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 242.

ضغط مستقبلية تتوافق وحجم المخاطر وأهميتها في النظام البنكي ككل كجزء من عمليات إدارة مخاطرها.[1]

ب- **الطريقة التنازلية (top-down):** تقوم السلطات الإشرافية البنكية بتصميم نموذج الاختبار والذي يتم تطبيقه على جميع المؤسسات المالية المتواجدة في البلد لقياس الآثار المترتبة على الصدمات التي يتعرض لها النظام البنكي ككل وبالتالي دراسة وتحليل وتقييم الاستقرار المالي للنظام ككل، وهذا باستغلال عديد التقنيات والأدوات التي تسمح بالإحاطة بخطر العدوى المالية.[2]

5. 4- **متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الضغط:** تعد اختبارات الضغط أداة من الأدوات العديدة لتقييم صحة النظام البنكي، اذ ان قيام البنوك بتصميم وتطبيق اختبارات الضغط بشكل مناسب سيؤدي إلى تعزيز نظام إدارة المخاطر لدى البنوك ويساعدها في الاستعداد لمواجهة أوضاع السوق الصعبة كما تحتاط من إي أزمة مالية محتملة الوقوع، وعليه يتطلب من البنوك القيام بالاتي:[3]

- إدخال اختبارات الضغط في عمليات إدارة المخاطر لدى البنوك وأن تقوم بإجراء هذه الاختبارات بشكل دوري.
- تطوير برامج شاملة لاختبارات ضغط تعكس خصائص المخاطر المحددة في المحافظ الخاصة بكل بنك، وعلى البنوك ان تقوم بتوثيق السياسات والمنهجيات المطبقة في هذا الشأن مما سيسمح للبنوك المركزية بمراقبة التطور الذي تسجله البنوك بشأن تعزيز قدراتها في القيام باختبارات الضغط وتقييم مدى ملائمة وفاعلية هذه الإجراءات خصوصا ما تعلق منها بما يأتي:

  - مدى درجة المخاطر وتعقيدها لدى البنك؛
  - مدى كفاءة اختبارات الضغط (أنواع السيناريوهات والمتغيرات) التي تم اختيارها؛
  - كفاءة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك وإجراءات اختبارات الضغط؛

[1]- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 ، 2014، ص 78. https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf

[2]- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة من 2003 إلى 2011، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص 145.

[3]- صباح حسن عبد سلمان العكيلي، تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمته السوقية (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والإماراتية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 48.

- مدى ملائمة مستوى التعرض للمخاطر (معتدل- متوسط- قوي) بالنسبة لأهداف البنك المعروفة والمخاطر الخاضعة للاختبار؛
- كفاءة خطط الطوارئ لدى البنك أو الإجراءات الواجب اتخاذها في حال وقوع احد سيناريوهات اختبارات الضغط؛
- مستوى الإشراف الذي يمارسه مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك في الضغط على برامج اختبارات الضغط ونتائج هذه الاختبارات؛
- كفاءة عملية المراجعة والتدقيق الداخلي لبرامج اختبارات الضغط لدى البنك.

5. 5- مراحل إجراء اختبار الضغط: تتمثل مراحل تطبيق اختبارات الضغط أو التحمّل في:[1]

أ- التعريف بالوضعية الحالية للبنك، وتحديد مصادر التهديد.

ب-بناء نموذج الدراسة ببناء نموذج قياسي يسمح بتحديد الروابط الأساسية بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي، حيث شكّل انفصال رقم الأعمال المالي عن الحقيقي أهم أسباب الأزمة المالية، وهو ما يعرف بفقاعات الأصول.

ت-بناء سيناريو، ويتم هذا بافتراض أزمة أو صدمة مثل نقص السيولة في الأسواق وارتفاع نسبة البطالة، انخفاض في الدخول، تقلبات شديدة في سعر الصرف...الخ.

ث-النموذج القياسي في هذه الحالة سيزوّد بالمعلومات الضرورية والتي تسمح بإجراء اختبار على ميزانية البنك في ظل هذه الظروف المفترضة.

ج-إجراء الحسابات وتتم في هذه المرحلة من إعداد الاختبار حساب وترجمة المعطيات المقدّمة من ميزانيات البنوك محل الاختبار, وتجميعها في جداول تفصيلية للحصول على النماذج المرجوّة.

ح-تحليل الآثار الثانوية، إذ أن الآثار الثانوية والروابط ما بين المؤسسات المالية يمكن أن تقاس بالاستعانة بما يسمّى بنموذج العدوى، الذي يحاول تقدير أثر تعثّر المؤسسات المالية الكبرى على المؤسسات الأخرى أو على النظام المالي ككل, هذه الطريقة تكون على مرحلتين: أولاً بإجراء اختبارات الإجهاد المالي للميزانيات وجدول النتائج، ثم ثانيا بفحص تعرض المقابل للمخاطر، أي متابعة الحالة المالية للمؤسسات المالية الأكثر ارتباطا بالمؤسسة محل الاختبار والتي تعرف من خلال بعض المؤشرات نذكر منها: نسبة القروض ما بين البنوك، المساهمات المتبادلة والودائع.

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 246.

خ- تفسير ونشر النتائج: بعد تفسير الآثار الثانوية يتم استغلال النتائج في معرفة درجة المخاطرة التي يعاني منها الجهاز البنكي، وكفاءة الأنظمة الاحترازية في امتصاص الصدمات ومدى تحكّم البنوك في خسائرها، وفي الأخير يتم نشر نتائج الاختبار كما تنص لوائح بعض البنوك المركزية.

5. 6- المخاطر الخاضعة لاختبار الضغط:

من بين الخطوات الأساسية في عملية اختبار الضغط، تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار، إذ يجب على البنك أن يحدّد قائمة هذه العناصر في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة وتحليلها مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها، ويمكن التمييز بين أهم الاختبارات حسب المخاطر كما يلي: [1]

أ- **اختبار الضغط لمخاطر السيولة:** ظهرت أهمية هذا الاختبار ومدى تأثيره بعد الأزمة المالية عام 2008، وبرز عدم وجود إدارة سليمة لمخاطر السيولة في المؤسسات المالية قبل الأزمة والحاجة لتطوير أدوات وبرامج احترازية لحماية النظام المالي من مخاطر السيولة السلبية المماثلة كاختبارات الضغط (الإجهاد).

ب-**اختبار الضغط لكفاية رأس المال:** بناءا على توصيات لجنة بازل فإن البنوك باستطاعتها استخدام اختبارات الضغط لتقييم مدى درجة متطلبات كفاية رأس المال في الدورة الاقتصادية، التي يجب على إثرها احتفاظ البنوك باحتياطات كافية من رأس المال لتغطية المخاطر التي تظهرها نتائج اختبار الضغط بما يمكنه من تجاوز العقبات التي قد تنتج عند التعرض لصدمات مالية كبيرة.[2]

ت-**اختبار الضغط لمخاطر الائتمان:** ويشمل تقييم قدرة البنك على مواجهة التغيرات المستقبلية المحتملة في السوق نتيجة التعرض لمخاطر السيولة ومخاطر عدوى السيولة أو مخاطر تقلبات سعر الفائدة أو الصرف الأجنبي.[3]

ويتم تصميم صدمات معيّنة لكل نوع من أنواع المخاطر وقياس تأثيرها المحتمل على رأس المال البنكي.

[1]- Komárková. Z, Geršl. A, Komárek. L, Models for Stress Testing Czech Banks´ Liquidity Risk, CNB Working Paper Series, 11/2011: P2. Available at: http://www.cnb.cz

[2]- Quagliariello. M, Stress-testing the Banking System, 1th edition, Cambridge, New York, 2009, P20.

[3]- Ljubic. M, Stress testing As Instrument of Risk Control In Banks, Megatrend Review, 8(1), 2011, P 295.

ثانيا: أهم النماذج لإدارة المخاطر البنكية:

نظراً للنمو والتطور الحاصل في الأنشطة التجارية والمالية وتوسّع قاعدة التداول في الأسواق المالية وتميّزها بعدم الثبات والاستقرار، فقد دفع ذلك إلى تطبيق مفاهيم مالية وطرق إحصائية ونماذج متعدّدة لإدارة المخاطر، وبالتالي فإن النماذج هي تطوّر للطرق ويمكن الاستفادة منها في العمل البنكي، ومن أبرزها ما يلي:

1- نموذج Z-score:

لحساب استقرار المؤسسات البنكية على المستوى الجزئي، يتم استعمال طريقة بسيطة هي z-score، حيث تُعتبر هذه الدالة الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي إذ تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة z-score، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه، وتُحسب هذه الدالة بقسمة مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ROA، مع معدل متوسط كفاية رأس المال، على الانحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي الأصول σROA ويحسب حسب القانون:[1]

$$\textbf{Z-score} = \frac{(AvuROA + Avue(E/Assets))}{\sigma ROA}$$

أما الانحراف المعياري σROA فيحسب حسب القانون التالي:

$$\sigma\textbf{ROA} = \sqrt{\frac{\sum(\boldsymbol{ROA} - \overline{\boldsymbol{ROA}})^2}{\boldsymbol{n-1}}}$$

إذ أن:

- ROA : الوسط الحسابي لمعدل العائد على إجمالي الأصول.
- n : عدد السنوات.

إن قيمة z-score المرتفعة تدل على أن البنك أقل احتمالية للتعثر المالي، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض لمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها ارتفاع في احتمال الإعسار.

[1]- رانيا زرير، نرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 1، 2016، ص 311.

فكلما كانت قيمة مؤشر Z–Score موجبة كلما زاد احتمال البقاء في حالة الاستقرار البنكي وانخفض احتمال الوقوع في الفشل المالي البنكي، إي ان قيمة مؤشر Z–Score ترتبط بعلاقة عكسية مع احتمال الفشل المالي البنكي.[1]

وقد تم اختيار الدالة z–score كونها طريقة موضوعية تستعمل لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركّز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات، وتستعمل الدالة z–score بالنسبة للبنوك التي تتّبع إستراتيجية مخاطر مرتفعة/ عائد مرتفع، والتي تتّبع أيضا إستراتيجية مخاطر منخفضة/ عائد منخفض، شريطة أن تكون تلك الاستراتيجيات تؤدّي إلى نفس العوائد المعدّلة حسب المخاطر، فإذا اختارت مؤسسة إستراتيجية العوائد منخفضة معدّلة حسب المخاطر، فإنها ستتحصل على نفس z–score أو يمكن أن ترتفع هذه القيمة إذا ارتفع رأس مالها، وبهذا المعنى توفر نتيجة z–score مقياساً موضوعياً للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.

2- نموذج القيمة المعرّضة للخطر Value at Risk (VaR):

يتضح هذا المفهوم من خلال وصف العلاقة بين تقدير الخسائر وعوائد الاستثمار ومواجهة تغيرات السوق وهذا ما أكّدته مقرّرات لجنة بازل، والتي فتحت آفاقاً لاستخدام النموذج في مجال التدقيق البنكي لاحتساب المتطلّبات الرأسمالية في ظل مخاطر السوق بوصفه أحد الإجراءات الكشفية للتحليل التفصيلي والدّقيق للأنظمة المالية، فالقيمة المعرّضة للخطر تعرف بأنها الخسارة الأدنى المتوقعة خلال فترة معينة للمحفظة الاستثمارية عند مستوى معين من احتمالية التعرض لمكونات المخاطر بشكل موحد،[2] أو هي توقّع إحصائي للانخفاض المحتمل في قيمة الاستثمار للمحفظة الحالية الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق والمعدلات المؤثرة بشكل مباشر في العوائد الاستثمارية،[3] وهي تبين مجموع الخسارة المتوقع

[1]- رانيا زرير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[2]- Venkatarman, S, Value at risk for a mixture of normal distributions: the use of quasi estimation techniques, Federal Reserve Bank of Chicago economic perspectives .1997, P6.

[3]- Yamada, Yuji, Value-at-Risk Estimation for Dynamic Hedging, International Journal of Theoretical and Applied Finance Vol. 5, No. 4.2001, P4.

حدوثها في مدة معينة من الزمن وعند مستوى ثقة محدد طبقا لمخاطر السوق،[1] حيث أن هناك احتمال إحصائي أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرّضة للخطر المتوقع.

وعليه يمكن القول أن نموذج القيمة المعرّضة للخطر يفترض فترة احتفاظ زمنية محدّدة بيوم واحد، واحتمالية التعرض 1%، كذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتّبع نمط الحركة التي حدثت خلال اليوم السابق، فإن الـ (VaR) يقوم بتقدير الانخفاض في قيمة الاستثمار بناءً على بيانات الفترات الزمنية السابقة، بعدها يقوم البنك بتطبيق تلك التغيّرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المركز الحالي، وبعبارة أخرى، فالخسارة المتوقّعة يمكن أن تصل 1% عند مستوى درجة ثقة معيّن Confidence Level قد تصل إلى 99%، وخلال فترة حيازة محدّدة بيوم واحد وهذا بحسب لجنة بازل.

تعد القيمة المعرضة للخطر مقياساً إحصائياً، يعبّر في صورة رقم واحد فقط عن الخسائر المتوقّعة للبنك نتيجة التغيرات في عوامل المخاطر بمستوى ثقة معيّن، يقابله احتمال تجاوز هذه الخسائر المتوقّعة في ظل الظروف الطبيعيّة للسوق (مستوى ثقة 99% يقابله احتمال 1% لتجاوز الخسائر للقيمة المعرّضة للخطر, وإذا كان مستوى ثقة 95% فإن احتمال تجاوز أقصى خسارة ممكنة سيكون 5%).

فالخسائر التي تزيد عن هذه القيمة والتي تتحقق في ظل أقل احتمال ممكن تحدث في ظل ظروف غير طبيعية تسود السوق, ويتوقف اختيار مستوى الثقة على وجهة نظر كل بنك ومدى تقبّله للمخاطر, ولقد حدّدت لجنة بازل من خلال التعديلات الواردة على اتفاقية بازل الأولى الصادرة عام 1996، أن يكون مستوى الثقة 99% عند استخدام أسلوب القيمة المعرّضة للخطر في تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق.

توجد ثلاث طرق أساسية مشهورة لقياس القيمة المعرّضة للخطر وهي:[2]

2- 1 الطريقة القياسية (المدخل التحليلي):

[1]- Rachev, S, E. Schwartz, & Khindanova, I, Stable Modeling of Market and Credit Value at Risk, Working Paper.2002, P3.

[2]- ليلى مقدم، دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقاربة القيمة المعرضة للخطر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 4.

تعتبر من الأساليب القياسية الأكثر شهرة في طرق القياس، تعتمد على التوزيع الطبيعي من خلال تطبيق المتوسط والانحراف المعياري وبالتالي تعتمد على خصائص هذا التوزيع لتقدير احتمال الأحداث غير الملائمة ومن ثم تحديد قيمة الـ VaR.

ولتحديد قيمة الـ VaR نستخدم مجموعة من النماذج القياسية من أهمها ما يلي:

أ. **نموذج مقياس المخاطر:** يمكن تلخيص مراحل هذا النموذج في الخطوات التالية:

- جمع المشاهدات والمعطيات عن تغيرات الأداة المالية التي نريد حساب قيمتها عند الخطر خلال فترة زمنية معتبرة ولتكن سنة، علماً أن أغلبية طرق حساب الـ VaR تعتمد فرضية ثبات المعطيات السابقة لتنبؤ أحسن بالمستقبل.
- حساب الانحراف المعياري من خلال تلك المشاهدات، ومن ثم استنتاج الخسارة القصوى التي يمكن أن تتعرض لها الأداة المالية والتي تساوي قيمة الانحراف المعياري.
- إن هذه الطريقة ترتكز على فرضية خضوع توزيع تغيرات الأسعار للقانون الطبيعي، بمعنى أن هناك دائما احتمال قوي لأن تكون المشاهدة قريبة من المتوسط، واحتمال ضعيف حتى تكون هذه المشاهدة بعيدة عن المتوسط، ومن ثم يجب اختيار مستوى الثقة المرغوب، واستخراج عدد مرات ترجيح الانحراف المعياري لاستنتاج قيمة الـ VaR.

ب. نموذج التباين / التباين المشترك: وهي طريقة ترتكز على مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر، حيث تقوم بمعالجة العديد من الأدوات المالية في وقت واحد، عن طريق الربط المباشرة بين قياس القيمة المعرّضة للخطر وتباين إيرادات المحفظة، وذلك من خلال تكوين ثلاث مصفوفات هي:[1]

- مصفوفة الانحراف المعياري.
- مصفوفة معاملات الارتباط.
- مصفوفة الأوزان.

2- 2 طريقة المحاكاة التاريخية:

أهم فرضية تقوم عليها هذه الطريقة هي فرضية ثبات معطيات الماضي لتنبؤ أحسن بالمستقبل، فهي إذن طريقة تقوم على تقدير توزيع تغيرات الأسعار انطلاقا من الماضي، وبتطبيق هذه التغيرات على

[1]- ليلى مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 4.

المحفظة الحالية للأصول يتم تحديد القيمة المعرضة للخطر، وهي بذلك طريقة غير قياسية بعكس سابقتها، كما أنه يتم اخذ المحفظة ككل وليس كل أصل على حدا، وبالتالي يعتمد هذا الأسلوب على استخدام التغيرات الفعلية التاريخية لعوامل مخاطر السوق في تحديد الأرباح أو الخسائر المتوقعة للبنك، وذلك من خلال تحديد القيم التاريخية لعوامل مخاطر السوق لفترة سابقة، ثم تحديد أثر عوامل مخاطر السوق الافتراضية على القيمة الحالية للمركز.[1]

2- 3 طريقة محاكاة مونتي كارلو:

هي طريقة تفسر العلاقة بين العائد والمخاطر، يتم اللجوء إليها عادة في حالة وجود انقطاعات مفاجئة وغير متوقعة، وهي تتمثل في اختيار توزيع معين لتغيرات العوامل المؤدية للخطر تتم محاكاته من خلال نمذجة رياضية وذلك بعد اعتماد خيارات باستخدام اختبارات إحصائية ملائمة، إذ يقع على عاتق البنك اختيار النموذج البديل لأسعار السوق ضمن ما يعرف باختبار ضغط القيمة السوقية وهذا بالاعتماد على مشاهدات توضح العلاقات المتباينة بين عوامل السوق وعوائد الاستثمار، وتتكرر هذه المحاكاة عديد المرات لتقدير توزيع القيم المحتملة من المحفظة ومن ثم حساب القيمة عند الخطر.

3-نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية:

في ظل استخدام الطرق الكمية لتقدير المخاطرة إلى جانب الأساليب الإحصائية والرياضية الكلاسيكية ظهرت طريقة حديثة نسبياً في علوم التسيير تسمى نظام الشبكات العصبونية،[2] والتي تصنف ضمن الأبحاث الخاصّة بالذكاء الاصطناعي وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، إذ أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل مشاكل جديدة. ولما كانت الخلية العصبية- الوحدة الأساسية في بناء النظام العصبي المركزي – تعد نظاماً كاملاً للمعلومات فإن الباحثين عملوا على عزلها ومحاولة فهم عملها، بافتراض أنه إذا استطاعوا جعلها متفاعلة فيما بينها، فإنه يصبح بالإمكان تحقيق تفكير اصطناعي.[3]

[1]- سرمد كوكب الجميل وحسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 89 (30)، 2008، ص 122.

[2]- عدالة العجال، نماذج التنبؤ الاقتصادي (دراسة مقارنة بين العمليات العشوائية والشبكات العصبية)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 14، 2010 ، ص18

[3]- خديجة سعيدي، مرجع سابق، ص 18.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها عبارة عن نظم معلومات أو تقنيات حسابية مصمّمة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري والجهاز العصبي مهمة معينة، غير أن الشبكة العصبونية ابسط من بنية الخلية العصبية ومن بنية الدماغ الذي يعمل عن طريق معالجة ضخمة ومعقدة للمعلومات موزّعة على التوازي، وهذا ما يسمح للإنسان بالتعلم واكتساب الخبرة من تجارب العمل والحياة،[1] فالشبكات العصبونية الاصطناعية مكونة من مجموعة متوازية من وحدات المعالجة الصغيرة والبسيطة التي تدعى بالعقد أو العصبونات،[2] والتي لها خاصية عصبية بحيث تقوم بتخزين المعرفة العلمية والمعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم، والشكل النموذجي لهذه الشبكات العصبية هو ثلاث طبقات عصبونية على الأقل، أول طبقة تكون طبقة المدخلات، وآخر طبقة هي طبقة المخرجات، وطبقة وسطى- على الأقل- تسمّى الطبقة المخفية.

وقد تم تطوير هذا النموذج في مجال التنبؤ بالفشل المالي ليعمل بنفس الاسلوب لدى النظام العصبي للكائنات الحية، بينما يختلف عن طرق الذكاء الصناعي بسبب غياب الإجراءات المتناسقة أو طرق الاستنتاج عند احتساب النتائج حيث يعتمد على المعالجة المتوازية للبيانات للوصول إلى النتائج الصحيحة. مثل هذه النماذج قد تأخذ شكل التحليل التمييزي أو اللوغاريتمي كما أنها تأخذ أشكالا أكثر تعقيدا في حال المعادلات المتعددة وتقوم بعمل الجذر Radical لاحتساب المجموعات التي تؤدي إلى التنبؤ بالوضعية المالية وفق الشبكة العصبية بقدرة المؤسسة على الاستمرارية.[3]

تقوم شبكة التحليل العصبوني على أساس قواعد تسمح لها بالتصنيف بفعالية صنفين من العيّنات: مؤسسات عاجزة ومؤسسات سليمة، وطريقة التحليل هذه هي تقنية جيّدة فيما يخص تصنيف المعطيات إذا كانت العيّنة المدروسة جد معقّدة، وهي تقنية متطوّرة عن التنقيط، أما إذا كان التصنيف سهلاً فهذه التقنية لا تحمل الجديد عن طرق التحليل السابقة، وبالتالي فإن فعالية هذه التقنية تتحقق إذا كانت المعطيات غير مرتبطة خطّيا، وفي هذه الحالة تصبح أكثر فعالية بكثير من الطرق السابقة الذكر.

4- نموذج القرض التنقيطي Credit Scoring:

[1]- فاطمة بوعروري، مصطفى بوارمة، دور الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ بالمبيعات لدعم صنع القرارات الإدارية بالمؤسسات، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 218.

[2]- لمجد بوزيدي، رياض عيشوش، دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص53.

[3]- مصطفى طويطي، نماذج التنبؤ بوضعية المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة شركة النسيج للمواد الثقيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة غرداية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 378.

ظهر هذا النموذج مع ازدياد الحاجة لدى البنوك إلى معالجة آثار تنامي القروض المتعثرة والتخفيف من حدتها عن طريق اعتماد أساليب أكثر تطورا للتنبؤ بالملاءة المالية للعملاء، استعملت هذه الطريقة كثيرا في القروض الاستهلاكية نظرا لبساطتها ولتوفر المعلومات الكمّية والنوعية عن العميل الفرد طالب القرض، لكن أصبحت هذه الطريقة تستعمل في القروض الممنوحة للمؤسسات خاصة مع توفّر كل المعلومات الضرورية للبنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم الائتمان أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن ان تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وقد أصبحت في هذه الحالة توضع على شكل دالة بمعنى أصبحت نموذجاً أكثر منها طريقة.[1]

يعرف هذا النموذج على انه تقنية تهدف إلى بناء نموذج خطي أو أكثر، يتم استخدامه من أجل التنبؤ المسبق بمخاطر القروض وهذا بالاعتماد على البيانات والمؤشرات المالية للمؤسسات. وعليه يمكن القول ان هذا النموذج هو عبارة عن أسلوب إحصائي الهدف منه التنبؤ بالفشل عن طريق إعطاء تنبيه مبكر لفشل محتمل حماية للمتعاملين، فالنسب المالية تعد مؤشرا هاما على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة، كما يصلح للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات الفاشلة.[2]

ولذلك فإن طريقة التنقيط هي نموذج تستعمل في المؤسسات تعمل على اشتقاق المؤشرات الأكثر قراءة للمركز المالي للمؤسسة، تأخذ شكل دالة تخطيطية لمجموعة من المتغيّرات ولإعدادها يجب دراسة عيّنة من المؤسسات تؤخذ بصفة عشوائية من المجتمع الأصلي، تتبع المراحل الثلاثة التالية لوضعها وهي: بناء قاعدة النموذج الإحصائي وإعداد العينات، التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات، تحليل نتائج النموذج واعتمادها عند اتخاذ القرارات المستقبلية.

4- 1 بناء قاعدة النموذج الإحصائي وإعداد العينات:

للبدء في تشكيل دالة التنقيط لابد من توفر المعلومات والمعطيات الكافية حيث يتوجب من خلالها تحديد عناصر المجتمع المراد دراسته وكذا اختيار العيّنة بطريقة تسمح بالاستدلال حول معالم المجتمع، ونظراً لأهمية هذه المرحلة يتوجّب وضع قاعدة المعطيات الخاصة بتشكيل العينات الجزئية وهي عينة الإنشاء وعينة الإثبات وعينة التنبؤ، على أن تحترم مجموعة من الشروط أهمها: أن تكون العيّنة

[1]- كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة المخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاديلفيا، الأردن، أيام 4-5 جويلية 2007، ص 08.

[2]- خالد بن عمر وجيلالي بورزامة، استخدام تقنية القرض التنقيطي كأداة تنبؤية بالملاءة المالية للمؤسسات، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي (Revue d'économie et de statistique appliquée)، مجلد 14، العدد 2، 2017، ص 197.

عشوائية، وأن تكون معبّرة عن المجتمع الأصلي، وتحتوي على المؤسسات السليمة والعاجزة، وكذا إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، حيث أنه لا يمكن للدالة إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا أخذت بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.[1]

4- 2 التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات:

التحليل التمييزي هو أسلوب إحصائي تقوم على تحليل وتصنيف الملفات انطلاقاً من عينة من ملفات طلبات القروض والتي قد درست سابقا من طرف البنك، بهدف بناء قاعدة يمكنها المساعدة مستقبلا في تحديد المجتمع التي تنتمي إليه، هذه العيّنة يمكن تجزئتها إلى مجموعتين جزئيتين من المؤسسات، الأولى تمثل المؤسسات السليمة والتي لم يتلق معها البنك أي مشاكل في تسوية مستحقّاتها، والثانية تمثل مؤسسات عاجزة والتي إما لم تسدّد مستحقّاتها في ميعادها بشكل كلي أو جزئي، كما أنه لإيجاد معيار مناسب والذي على أساسه يمكن للبنك التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، يجب على البنك تتبّع الخطوات التالية: تحديد متغيرات النموذج (معايير الملاءة)، وضع دالة التنقيط Z وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، تحديد النقطة الحرجة.[2]

أ- تحديد متغيرات النموذج:

لتحديد متغيرات النموذج يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الخاصة بالمقترضين والموجودة في ملفاتهم، هذه المعلومات هي عبارة عن متغيرات مختلفة، حيث تنقسم هذه المتغيرات إلى كمية، وهي المتغيرات التي لها صفة رقمية أي تُعطى على شكل أرقام وقيم، وهناك متغيّرات كيفية وهي التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية.[3]

تتم عملية اختيار المعلومات أو المتغيرات التي لها علاقة بالملاءة المالية عن طريق استعمال تقنيات وطرق لتحليل المعطيات عبر تقنية الانحدار خطوة بخطوة (pas à pas) وهي طريقة إحصائية تعتمد على الانحدار الخطي المتعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية، ويقوم بالبدء بالمتغيرات الأكثر دلالة للحالة المالية، أي المتغيرات الأكثر تميزا إلى النموذج التي تعطي أكبر معامل ارتباط مع

[1]- خالد بن جلول، استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية (دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي Scoring على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 204.

[2]- Sylvie De Coussergues, Gestion de la Banque, op. cit, p.176

[3]- Mireille Bardos, Analyse discriminante - Application au risque et scoring financier, Dunod, paris, janvier 2001, p133.

دالة التنقيط Z، ومن خلال هذه الطريقة يتم إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع الدالة وعدم إدماج المتغيرات المختارة والتي قد أدمجت في دالة التنقيط Z مسبقاً.[1]

ب- صياغة دالة التنقيط Z وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة:

يتم في هذه المرحلة وضع دالة التنقيط وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والنقطة الحرجة، من خلال ربط كل متغير أو نسبة من مجموعة النسب المختارة في الخطوة السابقة لبناء النموذج بقيمة تسمى معامل الترجيح، وهذا حسب أهمية كل نسبة، حيث أن قيمة هذا المعامل تعبّر عن مدى دلالة النسبة المرتبطة بها للملاءة المالية للمؤسسة قيد الدراسة، وبعد تحديد قيم المعاملات الخاص بمتغيرات النموذج يتم وضع دالة التنقيط التي تكون على الشكل التالي:[2]

$$Z = \Sigma\ \alpha_i\ R_i + \beta$$

حيث:

Z: النقطة النهائية (score)

R_i: نسب أو متغيرات النموذج

α_i: معامل الترجيح المرتبط.

β: ثابت (الجزء الثابت من درجة الخطر)

بعد وضع دالة التنقيط، نقوم بحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والمعبّرة عن الملاءة المالية، وحساب النقطة النهائية يكون كما يلي:[3]

$$Z = \frac{n0 \times z0 + n1 \times z1}{n0 + n1}$$

[1]- محمد عيادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012، ص 97.

[2]- طارق فيلالي، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي (حالة بنك الجزائر الخارجي BEA)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 101.

[3]- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008 ، ص 124.

حيث:

Z0: متوسط نقاط n0 من المؤسسات العاجزة في العينة.

Z1: متوسط نقاط n1 من المؤسسات السليمة في العينة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات بالاعتماد على المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:[1]

- مؤسسات سليمة: هي المؤسسات التي نقطتها النهائية أكبر أو تساوي النقطة الحرجة.
- مؤسسات عاجزة: هي المؤسسات التي نقطتها النهائية أصغر تماماً من النقطة الحرجة.

4- 3 تحليل نتائج النموذج واعتمادها عند اتخاذ القرارات المستقبلية:

بعد استكمال المرحلتين السابقتين وضع دالة التنقيط وحساب النقطة الحرجة يصبح النموذج صالحا لاستعماله في اتخاذ القرارات المستقبلية، حيث يقوم البنك بدراسة وتحليل الطلبات الجديدة للقروض في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي، فعلى أساسها يمكن للبنك دراسة الطلبات الجديدة، فكل زبون طالب للتمويل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يتم قبول طلبه ويُمنح له القرض، أما الزبون الذي لديه نقطة نهائية أقل من النقطة الحرجة فإنه يرفض طلبه ويعتبر عديم الملاءة، ولا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن، ومن خلال هذا كله نستنتج أن هذا النموذج يُستعمل أساساً للتقليل من مخاطر القرض أو الائتمان.[2]

5- نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC:

5- 1 المفهوم: مصطلح RAROC هو اختصار لعبارة Risk Adjusted Return On Capital أي خطر العائد المعدل على رأس المال، وهو طريقة لقياس وتقييم العائد استنادا إلى تحليل محفظة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتأخذ بعين الاعتبار التنويع المحقق في مختلف المستويات: الزبائن، المنتجات، السوق، الزمن، وهو مؤشر يقيس المخاطر من خلال المفاضلة بين العائد

[1]- خالد بن جلول، مرجع سبق ذكره، ص 207.
[2]- محمد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

والمخاطرة من عدة موجودات وأنشطة، واعتُبِرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية.[1]

حيث يُحسب بالطريقة الآتية:[2]

$$\text{العائد المعدل على رأس المال (RAROC)} = \frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الخاص الاقتصادي}}$$

العائد المعدل = إجمالي الإيرادات – إجمالي التكاليف – الخسائر المتوقّعة.

رأس المال الخاص الاقتصادي = الخسائر القصوى – الخسائر المتوقعة.

ويعبر رأس المال الخاص الاقتصادي عن جزء محتجز لتغطية الخسائر غير المتوقعة عند درجة ثقة محددة.

- **الخسائر غير المتوقّعة (احتياطي خسائر القروض):** وهي متوسط خسائر السنوات السابقة.
- **الخسائر القصوى:** ما يمكن أن يحدث في أسوأ الأحوال، وتقدّر عند درجة ثقة 95% أو 99%.

الخسائر غير المتوقعة (رأس المال المطلوب لامتصاص الخسائر) = الخسائر القصوى – الخسائر المتوقعة

وتعني نسبة عائد على أصل معيّن قدرها س % مثلاً، أن العائد السنوي المتوقّع يجب أن يبلغ نفس النسبة لتبرير وجود هذا الأصل في المحفظة الاستثمارية.

5- 2 أهداف نموذج RAROC:

من خلال هذا النموذج تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق عديد الأهداف منها:[3]

- تحديد مستوى الخسائر القصوى بما يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة.
- أداة لإدارة مخاطر الأصول والخصوم.
- تسعير المنتجات والخدمات.

[1]- شوقي بورقبة، طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 58.

[2]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 34.

[3]- محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC (دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 5، ديسمبر 2018، ص 28.

- تقييم أثر المخاطر على المردودية المحققة.
- يساعد في اتخاذ القرار المناسب بخصوص طلبات الائتمانية واحتمال الحصول على قيمتها الكمية.
- قياس مردودية المحافظ الاستثمارية والمنتجات والصفقات لكل العملاء.

5- 3 وظائف نموذج RAROC:

لهذا النموذج عدة وظائف وهي:[1]

أ. **وظيفة القائد:** لتحقيق النتائج المرغوبة وجب الأخذ في الاعتبار عنصر المخاطرة المتوقعة إذ أن الكفاءة المالية لوحدها غير كافية لتقييم الحصيلة النهائية، ومن هنا ساهم نموذج RAROC في جعل إدارة المخاطر إحدى العناصر الأساسية للكفاءة التشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية، وأصبح التركيز أكثر فأكثر على تسيير التوليفة **العائد / المخاطرة** كمنطق جديد للإدارة المالية على خلاف مبدأ الحصول على أكبر نسبة من الاستثمارات السوقية.

ب. **وظيفة التحليل والتنظيم:** يساهم نموذج RAROC في تنظيم وضبط التركيبة الشخصية بين طالبي التمويل ومسيري المخاطر في البنك من خلال دور وسيط للتفاهم والتبادل بين الطرفين، وهو ما يدعم عملية التفاوض بينهما.

ت. **الوظيفة العملياتية:** حيث يساهم اعتماد نموذج RAROC في توحيد المراقبة المتبعة لكل عملية على حدى.

[1] - Arnaud de Servigny, Le risque de crédit- nouveaux enjeux bancaires, Dunod, 2e édition, paris, 2003, p 38.

المبحث الثاني: أساليب وعمليات إدارة أهم المخاطر البنكية.

من العرض السابق لإدارة المخاطر وأهميتها ودورها وأهدافها يتبين ان عمل هذه الإدارة لابد أن يكون في شكل نظام متكامل يشمل مجابهة جميع المخاطر وخاصة منها الأساسية والمتمثلة في المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية إضافة إلى مخاطر السوق، وذلك ما سنتعرض له في هذا المبحث وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار مبادئ إدارة المخاطر بصفة عامة وفقا لما قدمته المنظمة الدولية للمعايرة (ايزو) والتي ركزت[1] على ضرورة أن تكون إدارة المخاطر عملية ديناميكية تعمل على خلق للقيمة وتستجيب للتغيير، قادرة على التحسن المستمر، عبارة عن نظام متكامل ومنهجي، شفاف وشامل، يعالج حالات عدم التأكد، ويأخذ في الحسبان كل العوامل البشرية، كما يجب أن يؤخذ بنتائج إدارة المخاطر عند صنع القرار داخل المؤسسة.

هذا يعني أن تكون إدارة المخاطر في صورة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية، وتعتمد على أساس أفضل المعلومات المتاحة، وهذه العناصر التي تم ذكرها لا يمكن استبعاد أيا منها لأنها مرتبطة ومتكاملة فيما بينها أي تعمل في صورة نظام متكامل متماسك.

المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية.

أولا: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية:

1- التعريف والخصائص:

من خلال ما سبق فإن إدارة المخاطر تعني بشكل عام تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب[2]، وتأخذ استراتيجيات إدارة المخاطر وأساليبها الحديثة ملامح نماذج

[1]- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية، الحوكمة العالمية، جامعة فرحات سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص11 و12.

[2]- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص165

متعددة كما تتبنى أدوات كثيرة لتحليل المخاطر والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد.[1]

وعلى ضوء ذلك فان إدارة المخاطر الائتمانية تعني:[2]

النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءته المالية قبل الموافقة على منحه القرض، واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النماذج الخاصة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل، وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناء على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقراء المشاكل التي قد يتعرض لها العميل، من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية ودورية لأوضاعه، وكذا وضع سقوف ائتمانية للعملاء استنادا إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية واتخاذ قرارات منح القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها،[3] وعموما لا يتأتى ذلك إلا من خلال الالتزام بالتعليمات المحلية والدولية واستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية والتنسيق بين كافة الإدارة بالبنك لتوفير كافة البيانات والمقومات الصحيحة والمتكاملة بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر يقدم إلى الإدارة العليا لمناقشته وإبداء آرائها وبناء توجهاتها كذلك اتخاذ الرأي المناسب.

ويتأتى تقييم فعالية الإجراءات والسياسات التي تتبعها إدارة المخاطر من خلال قدرتها على التحديد الدقيق للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، والحد منها بشكل فعال بناءً على قياس دقيق وصحيح للمخاطر مع توفير أساس سليم للرقابة والمتابعة الدائمة.

وبالتالي فإن نظام إدارة المخاطر الائتمانية هو عبارة عن مجموعة من المعايير والعمليات والأدوات والمعلومات المعالجة، التي تساعد على تطبيق إدارة فعالة للمخاطر التي توجهها المؤسسات في

[1]- طارق الله خان، ترجمة عثمان بابكر احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص34.

[2]- أكرم محمد حشيش، الموسوعة لإدارة المخاطر المصرفية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 105.

[3]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 127.

مختلف ميادين نشاطها حيث يتألف نظام إدارة المخاطر من جانب كمي وجانب نوعي بالإضافة إلى مرحلة تالية وأساسية تتمثل في مرحلة تقييم ومراجعة دورية لهذا النظام.

ويمكن تحديد إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في العناصر التالية:[1]

- ✓ تحديد المخاطرة بشكل دقيق وسليم وأين يمكن ان تظهر.
- ✓ قياس وتقييم درجة المخاطرة بشكل صحيح حيث يتم الانتقال من التقييم الفردي للمخاطر إلى التقييم الكلي في كل القطاعات الاقتصادية، وإبراز وجهة كل قرض وطبيعة المشروع الممول.
- ✓ تحديد مستوى المخاطرة المقبولة.
- ✓ الحفاظ على المستوى المقبول من المخاطرة، وهذا بتأمين نظام كفؤ ومناسب لمنح القروض قصد متابعتها ومراقبتها بشكل جيد.

2- الأهمية والأهداف :

2- 1 أهمية إدارة المخاطر الائتمانية: تتأتى الأهمية فيما يلي:[2]

- ✓ تعاظم المخاطر الائتمانية وتشكيلها نسبة كبيرة من المخاطر التي تواجهها البنوك.
- ✓ كبر حجم أعمال البنوك وتطورها وتعقيدها وتكاملها وتأثرها بالنسب العالمية المحيطة.
- ✓ تدعيم الدور الرقابي على الائتمان البنكي.
- ✓ زيادة جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير الداخلية التي تمكن من توفير النماذج اللازمة لاتخاذ القرار بما يساعد إدارة البنك في الوصول إلى الأهداف المرسومة بنجاح.
- ✓ التمكن من استخدام المعايير الموضوعية والأساليب العلمية في تحليل وفهم مضمون المعلومات المحاسبية في مجال التنبؤ والمتابعة الائتمانية بما يساعد في الكشف المبكر عن مخاطر الائتمان، الأمر الذي يمنع حدوث مشكلات تؤثر سلبا في تحقيق أهداف البنك مما يساهم في تعظيم إمكانات وفرص نجاح البنك حيث نجد إدارة المخاطر الائتمانية من فرص عدم التزام الطرف الآخر بتعهداته وتتنبأ بتنافي قدرة الطرف الآخر على الدفع، وكذلك قيود التمويل التي تفرضها دول أجنبية، الأمر الذي يحد من التأخير في سداد الالتزامات ويقلل من فرص أي خسارة كلية أو جزئية في الائتمان،

[1]- علي سليمان الشطي، تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1996، ص 40.

[2]- أكرم محمد حشيش، الموسوعة لإدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

كما تخفض من قيمة مخاطر الائتمان من خلال تحقيق مبلغ الانكشاف واحتمالات عدم الوفاء وتعظيم نسبة الاسترداد.

2- 2 أهداف إدارة المخاطر الائتمانية.

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام إدارة المخاطر الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح.

كما يجب أن يضع البنك في اعتباراته مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في ما يلي:[1]

- ✓ إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.
- ✓ تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد.
- ✓ التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.
- ✓ يتعين على البنك ان يعمل جاهدا لتنويع محفظة الإقراض بشكل جيد.
- ✓ تناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.
- ✓ حصر إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية.
- ✓ تحديد مركز المخاطر وتلافيه.

3- أوجه الاهتمام بإدارة المخاطر الائتمانية:

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة خطوات بداية بتحديدها، ثم قياسها وضبطها، وأخيرا تنفيذها، ومن بين الخيارات المتاحة نجد البنك قد يقبل التعرض للمخاطر مؤقتا سعيا منه لتحقيق العائد المرجو، وفي هذا الشأن هناك مظهرين من مظاهر الاهتمام بإدارة المخاطر يمكن توضيحها كما يلي:

ويظهر هذا الاهتمام على مستويين، الأول على المستوى الدولي والثاني على المستوى المحلي:[2]

المستوى الأول: أوجه الاهتمام على المستوى الدولي.

ويتمثل هذا المستوى في الخطوات التي اتخذتها المؤسسات الدولية في هذا المجال:

[1]- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[2]- أكرم محمد حشيش، الموسوعة لإدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

I. مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية: Basel Core Principal Assessment

II. برنامج تقييم القطاع المالي: (Financial Sector Assessment Program) FSAP

III. منتدى الاستقرار المالي: Financial Stability Forum

I. مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية:

أظهرت دور المعلومات المحاسبية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال مطالبتها بضرورة استخدام البنوك للنظم والنماذج المتقدمة لقياس مخاطر الائتمان والتنبؤ بها وكذلك عملية التقييم والمراجعة الائتمانية والتي تساهم فيها المعلومات المحاسبية من خلال استخدام النماذج الكمية والإحصائية بدور فعال وخاصة في ظل انتشار المعلوماتية وهذا ما سبقت إليه الإشارة في الفصل الأول.

II. برنامج تقييم القطاع المالي(FSAP):

وضع صندوق النقد الدولي جهازا يسمى تقييم القطاع المالي « FSAP » في ماي 1999 للتمكن من قياس النظم المالية في الدول الأعضاء داخل الصندوق من اجل المساعدة في تعزيز الأنظمة المالية، ويعد هذا البرنامج آلية من آليات المراقبة الثنائية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين "تقييم القطاع المالي"، ويمس البرنامج اقتصاديات الدول النامية والناشئة على حد سواء، والكثير من الدول خضعت للبرنامج أكثر من مرة خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وأصبح جزءا منتظما من مهام البنك والصندوق وقد تم بناء البرنامج على مجموعة من التقنيات التحليلية وأدوات التقييم من أجل أن يستفيد منها كبرى الهيئات المعنية بالسلامة والاستقرار المالي والبنكي، يرمي هذا البرنامج إلى تقييم ثلاثة عناصر أساسية في جميع البلدان وهي: سلامة أوضاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما يتضمنه ذلك من إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط؛ وجود الرقابة على البنوك والتأمين والأسواق المالية؛ وقدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال في مواجهة الأزمات،[1] حيث يغطي التقييم ثلاثة عناصر هي:[2]

- ✓ إمكانات تأثير المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي الكلي في المدى القريب.
- ✓ إطار سياسة الاستقرار المالي للبلاد.

[1]- صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي، نشرة دورية لصندوق النقد الدولي، 2012/01/13، ص02.

[2]- The international monetary Fund, The Financial Sector Assessment Program, an official document, p01.

- ✓ قدرة السلطات على إدارة وحل الأزمات المالية.

➢ أهداف برنامج «FSAP»:

اعتمد برنامج تقييم القطاع الماليFSAP لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- ✓ تقييم سلامة أوضاع البنوك والمؤسسات المالية في البلاد.
- ✓ ضبط وتقييم الأساليب الرقابية على البنوك والتامين والأسواق المالية.
- ✓ مساعدة الدول في إيجاد إطار عام لسياسة جيدة لتقوية ودعم القطاع البنكي والمالي.
- ✓ جعل القطاع المالي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وجعل تأثيراتها السلبية اقل ما يمكن.
- ✓ تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المالي العالمي والحد من مخاطر الأزمات، والمساهمة في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو على حد سواء.
- ✓ تطوير القطاع المالي والبنكي بغرض زيادة كفاءته وعمقه وزيادة قدرته على المساهمة بدرجة اكبر في النشاط الاقتصادي.
- ✓ تقييم قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات المالية وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال في مواجهة الأزمات.

➢ مؤشرات برنامج «FSAP»:

أ- بخصوص السلامة المالية FSIs:

مؤشرات FSI هي مؤشرات للصحة المالية الحالية وسلامة المؤسسات المالية في بلد ما، وهي تشمل بيانات مؤسسية فردية مجمعة ومؤشرات تمثل الأسواق التي تعمل فيها المؤسسات المالية، يتم حساب FSIs ونشرها لغرض دعم التحليل التحوطي الكلي للمخاطر، كما هو تقييم ومراقبة لنقاط القوة ونقاط الضعف في الأنظمة المالية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي، وعلى وجه الخصوص، الحد من احتمالية فشل النظام المالي، تضم 24 مؤشرا لتحليل القطاع المالي وتعد من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل الاقتصادي، مقسمة لثلاث أصناف حسب الجدول الآتي:[2]

[1]- صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي، نشرة دورية لصندوق النقد الدولي، 2012/01/13، ص02.

[2] - International Monetary Fund, Financial soundness indicators: compilation guide—Washington, 2006, p. 01.

جدول رقم (2-4): مؤشرات التحليل المالي

صنف المؤشر	المعامل
مؤشرات حقوق المساهمين	1. رأس المال الأساسي / الأصول المرجحة بالمخاطر. 2. الأموال الخاصة القاعدية / الأصول المرجحة بالمخاطر. 3. الأموال الخاصة / مجموع الأصول. 4. مخصصات القروض المتعثرة / الأموال الخاصة القاعدية 5. صافي الدخل / متوسط حقوق المساهمين القاعدية. 6. المخاطر العامة البنكية / الأموال الخاصة. 7. صافي العملات الأجنبية / الأموال الخاصة القاعدية. 8. صافي الأصول و المشتقات المالية المطلوبة / الأموال الخاصة. 9. الأصول في شكل مشتقات مالية +الأموال الخاصة.
مؤشرات تتعلق بالأصول	10. الأصول السائلة / إجمالي الأصول. 11. الأصول السائلة / الديون طويلة الأجل. 12. عوائد الأصول (إيرادات الصافية / متوسط قيمة الأصول). 13. الودائع / القروض (عدا المتداولة في السوق بين البنوك). 14. القروض المتعثرة / مجموع القروض. 15. القروض العقارية / مجموع القروض. 16. التوزيع القطاعي للقروض / مجموع القروض 17. القروض العقارية التجارية / مجموع القروض. 18. التوزيع القطاعي للقروض / إجمالي القروض. 19. القروض المقومة بالعملة الأجنبية / مجموع القروض. 20. الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية / مجموع القروض.
النشاط الأساسي	21. هامش الفائدة / الناتج البنكي الإجمالي. 22. أعباء باستثناء الفوائد / الناتج البنكي الإجمالي. 23. الأعباء الخاصة / أعباء باستثناء الفوائد. 24. إيرادات الناتجة عن الخدمات / مجموع الإيرادات.

Source: International Monetary Fund, Financial soundness indicators: compilation guide, 2006, p. 2.

ب- اختبارات الإجهاد / الضغط المالي (Stress testing):

هو آلية واسعة النطاق يستخدم من قبل المؤسسات المالية في أساليب الرقابة وإدارة المخاطر، لتحديد نقاط الضعف المالي التي تؤثر كليا أو جزئيا، كما يمكن إجراؤه وفق مقترحات لجنة بال الاستشارية أو وفق منهجية "Top-Down"،[1] التي تقوم بها السلطات الإشرافية عن طريق تمارين "Botton-Up" باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة التي تقيس تعرض النظام المالي لازمات تحت أحداث أو سيناريوهات افتراضية مختلفة، أما بالنسبة لمنهجية "Top-Down" تجرى لأغراض التحوط الجزئي ولتقييم تحمل الصدمات (تحليل الحساسية) تحت إشراف رقابي من البنوك المركزية، يتم إجراؤها من فبل بعثة صندوق النقد الدولي أو من قبل البنوك المركزية أو كليهما، في حين مقاربة "Botton-up" تجريها المؤسسات والبنوك الفردية لتجاربها الخاصة بما لديها من الخبرة الكافية باستخدام النماذج الداخلية من اجل نقاط الضعف.[2]

ج- مدى اعتماد قواعد الرقابة الفعالة الـ (29) للجنة بال الاستشارية:

أصدرت لجنة بال للرقابة المصرفية هذه المبادئ* كمؤشر لتقيم جودة أنظمة الرقابة في البنوك و القطاعات المالية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للارتقاء بممارسة الرقابة السليمة، ويستخدمها صندوق النقد والبنك الدوليين في سياق برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP".[3]

III. منتدى الاستقرار المالي: Financial Stability Forum.

لقد كان هناك اهتمام كبير للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تصلح كإشارات لمعرفة مدى استقرار النظام المالي والبنكي، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون مؤشر إنذار مبكر للتحذير من الوقوع في أزمات مالية مستقبلية، لذلك كان منتدى الاستقرار المالي** للمساعدة في ضمان سلامة النظام المالي لآثار المؤسسات ذات المديونية العالية وتدفقات رأس المال والمراكز المالية الخارجية على النظام المالي.

---

[1]- بوهريره عباس، دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي –دراسة حالة الاقتصاد فلسطين-، مجلة دراسات اقتصادية، الجلفة، المجلد 18، العدد 2020/01، ص 120

[2] - International Monetary Fund, Financial soundness indicators: compilation guide—Washington, 2006, p. 267.

[3]- بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 121.

* ينظر **للمبادئ الأساسية** كإطار عمل اختياري للحد الأدنى من معايير الممارسات الرقابية السليمة، والأمر يعود للسلطات الوطنية في وضع ما تراه من إجراءات إضافية ملائمة لتحقيق الرقابة الفاعلة في دولها.

** **منتدى الاستقرار المالي (FSF)** هي هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات حول النظام المالي العالمي، أصبحت تسمى لاحقا **مجلس الاستقرار المالي(FSB)** بعد قمة مجموعة العشرين 2009 الثانية بلندن في أبريل 2009.

وتعتمد عديد المؤسسات المالية والنقدية على مجموعة واسعة من الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المالي، وظهرت هذه الأساليب بعدما عرفت الدول النامية وحتى المتقدمة في العقود الأخيرة عدد كبير من الأزمات المالية التي سمحت بإظهار آثار الاضطرابات على النظام المالي، وبينت هذه الأزمات الحاجة إلى وجود مؤشرات حقيقية تقدر حجم وقوة النظام وتتخذ الإجراءات المناسبة للحد من الخطر النظامي، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال هي مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي والبنكي، وأنظمة الإنذار المبكر التي تهدف إلى:[1]

- ✓ مدى سلامة واستقرار النظام البنكي والمالي.
- ✓ تقييم مدى قابلية النظام المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية.
- ✓ تعد أيضا كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز البنكي والمالي للخطر.

وترتبط مؤشرات الحيطة الكلية بتحليل السلامة المالية والتي تستهدف التقليل من المخاطر في النظام المالي كله من خلال:[2]

- ✓ استخدام اختبار الإجهاد، تحليل السيناريو، وتحليل مؤشرات السلامة المالية الكلية؛
- ✓ تحليل هيكل القطاع المالي، بما في ذلك تحليل الكفاءة، القدرة التنافسية، درجة التركز والسيولة؛
- ✓ تقييم مدى مراعاة تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة والقوانين والممارسات الجيدة في القطاع المالي؛
- ✓ تحليل محددات الاستقرار والتنمية التي تتناسب مع ظروف البلاد مثل دور المؤسسات المالية العامة، مدى تطور أو تخلف السوق المالية.

المستوى الثاني: الاهتمام على المستوى المحلي:

جاء الدور الرقابي للبنوك المركزية من اجل تدعيم تخفيض مخاطر الائتمان خاصة بعد ارتفاع نسبة ظاهرة تعثر بعض العملاء وتوقفهم عن سداد التزاماتهم اتجاه البنوك، وبالفعل قامت البنوك المركزية بإصدار عدة توصيات في هذا المجال بغرض التحكم الأمثل في مخاطر الائتمان وترشيد القرارات الائتمانية من خلال تطوير أنظمة فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية داخل هذه البنوك والاستخدام الجيد لمواردها المتاحة.

[1]- أحمد طفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، منشورات المعهد العربي للتخطيط2، أفريل 2005، ص 05.

[2]- أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة عينة عن البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2016، ص 172.

4- الأطراف ذات الاهتمام بإدارة المخاطر:

هناك عدد من الأطراف التي تهتم بكفاءة إدارة المخاطر وتساعد في تحقيقها تتمثل في:

أ- المراقبون (المراجعون الخارجيين):

يلعبون دورا هاما في تصميم البيئة الرقابية، والتنبؤ بالأزمات المالية وتقديم إرشادات التي تحقق استمرار البنك والحد من المخاطر التي يتعرض لها، هذا بالإضافة إلى التحقق من سلامة تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالمخاطر وبالبنك بصفة عامة.[1]

ب-المساهمون:

يكمن اهتمامهم بكفاءة إدارة المخاطر للحفاظ على مصالحهم وأموالهم.

- ✓ مجلس الإدارة وهو المسؤول الأول عن كفاءة عملية إدارة المخاطر من خلال ضمان وتوفير كل العوامل المادية والبشرية واللوجيستيكية لتنفيذ أهداف البنك.
- ✓ الجهات الرقابية إذ أن إدارة البنك ينبغي أن تكون ذات كفاءة. وخبرة عالية التي تم انتقائها من قبل مجلس الإدارة لغرض تنفيذ استراتيجيات مجلس الإدارة، كما تتوفر لديهم الخبرة الكافية لإدارة المخاطر المعرفية التي يتعرض لها البنك مع القدرة على تحديدها وقياسها ومراقبتها والحد من آثارها والتحكم فيها.

ت-لجنة المراجعة الداخلية والخارجية:

واجب هذه اللجنة هو الوقوف على مدى التزام البنك بأنظمة رقابة داخلية ونظم معلومات كما أنها تقيم عمل المراجع الداخلي وتتعامل مع المراجع الخارجي وصولا إلى أعلى كفاءة لأداء البنك، وسيتم التعرض لها بالتفصيل في المطلب القادم.

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

تتمثل المبادئ الرئيسية التي يمكن ان ينجح على أساسها إي نظام بنكي لإدارة المخاطر ويحقق كفاءة وفعالية في ما يلي:[2]

[1]- أكرم محمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2]- منال هاني، تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 122.

1- تقع على عاتق مجلس إدارة عمل كل بنك مسؤولية إدارة المخاطر الائتمانية بشكل أساسي إذ يعد المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، ويقوم بإقرار السياسات وإجراءات العمل لإدارة المخاطر الائتمانية وهو ما يستوجب فهم هذه المخاطر جيدا، كما تعمل على تكوين هيكل تنظيمي لإدارة المخاطر الائتمانية بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليتها من خلال التنفيذ الفعال لإجراءات وسياسات إدارة الخطر في البنك، كما يجب ان تعمل الإدارة العليا في البنك على ان تكون جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر تتوافق مع مقدار تحمل المخاطر الائتمانية من قبل المساهمين من خلال.[1]

- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

2- أن تكون لدى كل بنك لجنة تسمى" لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين في البنك وتناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى الإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

3- أن تكون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير محددة وواضحة لتغطية جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

المؤشرات الأساسية لقياس المخاطر الائتمانية.

لقياس المخاطر الائتمانية فإنه يتم الاستعانة بعديد البيانات والمؤشرات التي تعكس طبيعة وحدود هذه المخاطر نذكر منها مايلي:[2]

✓ بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ويمكن ان تكون ربع سنوية.

[1]- منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 123.
[2]- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 183.

- ✓ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، تسهيلات بدون ضمان عيني، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان، مع ذكر قيمة الضمان وفق آخر تقييم ولتكن بصفة ربع سنوية أيضا.
- ✓ بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر ويتم احتسابها بصفة شهرية كما يلي:[1]
  - نسبة المحفظة الائتمانية للودائع.
  - توزيع المحفظة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.
  - نسبة القروض غير المضمونة لإجمالي المحفظة.
  - بيان عدد التركزات التي تبلغ 25% فأكثر من القاعدة الرأسمالية للبنك، سواء كانت توظيفات البنك لدى العميل في صورة أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو أي صورة من صور التمويل الأخرى.
  - بيان إجمالي التركزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية إلى القاعدة الرأسمالية للبنك (يتم وضع حد أقصى لها).
  - نسبة مخصص الديون لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة (القروض والتسهيلات التي استحقت ولم تسدد).
  - نسبة التسهيلات غير المنتظمة / إجمالي المحفظة.
  - مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض.
  - العائد على إجمالي القروض.
  - صافي العائد على إجمالي القروض.
- ✓ بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات (القيمة الحالية للضمانات الخاصة بالتسهيلات / إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل تلك الضمانات).
- ✓ تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات أو لظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها.
- ✓ الوقوف على أسباب تعثر الديون غير المنتظمة

[1]- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 183.

والهدف من هذه التقارير هو استخراج مجموعة من المؤشرات التي تساعد الإدارة العليا للبنك على اتخاذ الإجراء المناسب للحد من المخاطر وتخفيضها إلى اقل حد ممكن وإدارتها على أسس سليمة، فضلا عن توفير قاعدة بيانات تساعد في رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية.

ثالثا: تقنيات وأساليب قياس المخاطر الائتمانية:

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل الأولى، فان أوزان المخاطر المحددة من قبل لجنة بازل تستخدم مقياسا واحدا يناسب الجميع (One Size Fits all)، بينما طرح اتفاق بازل II ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي:[1]

- ✓ الاسلوب النمطي المعياري Standardized approach
- ✓ أساليب التصنيف الداخلي: وتقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الآتي:
  - أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Approach
  - الاسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Approach

وسيتم مناقشة هذه الأساليب كما يأتي:

1- أسلوب التصنيف النمطي:

تعتبر الطريقة المعيارية The Standardized Approach لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة عن طريق مجموعة من أوزان المخاطر لاحتساب مخاطر الائتمان للأصول، ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وحدد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية، ويندرج تحت هذا الأسلوب نوعين من أحدهما الأسلوب المعياري الأساسي المعتمد على التصنيف الخارجي من قبل إحدى مؤسسات التقييم الدولية، والآخر المعياري المبسط وهو للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول، وفيما يلي تفاصيل ذلك:[2]

[1]- ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]- شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، جامعة المنوفية، مصر، 2019، ص 101.

أ- الأسلوب المعياري الأساسي: Foundation Standardized Approach

يستخدم هذا الأسلوب من قبل البنوك غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلي، ومن ثم فهو يعد الأسلوب الأبسط للتطبيق حيث أنه ليس سوى تعديل لمقررات بازل I، إذ يعتمد على الاستعانة بمؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية في تحديد أوزان المخاطر بحسب درجة التصنيف الائتماني، ولقد حددت اللجنة ستة معايير يجب استيفائها في مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية للاعتراف بها تتمثل في : الموضوعية، الاستقلالية، الشفافية، الإفصاح، توافر الموارد اللازمة، المصداقية، وتركت للسلطات الإشرافية بكل بلد مسئولية تحديد مدى استيفاء مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية لهذه المعايير، ووفقا لهذا الأسلوب يتم احتساب المخاطر الائتمانية على أنها إجمالي التعرض الائتماني مضروبا في أوزان المخاطر[1].

ب-الأسلوب المعياري المبسط :Approach Standardized Simplified

يتم استخدم هذا الأسلوب للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول وتسهيلا لتطبيق المقررات وعدم إمكانية استخدام الأساليب الأخرى لقياس مخاطر الائتمان، ويعتمد هذا الأسلوب على تقييم أوزان المخاطر الذي تعده وكالات ضمان ائتمان الصادرات التي تنتهج نفس الأسلوب المتبع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث تحديد سبع درجات لأقسام المخاطر يتم تصنيف الدول على أساسها وتحديد وزن مخاطر 100 % للمطالبات على الشركات مع تحديد وزن مخاطر واحد لباقي المطالبات وهذا وفقا لما موضح في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (2-5): أوزان المخاطر الترجيحية حسب درجة التصنيف الائتماني

الدرجة / الطرف المقابل	1	2	3	6-4	7
الحكومات المركزية / البنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%150
البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية	%20	%50	%100	%100	%150
المؤسسات	%100				
بنوك التنمية الدولية	%0				

[1]- شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] - Basel Committee on Banking Supervision, 2017, Implementation of Basel standards a report to G20 Leaders on implementation of the Basel II regulatory reforms, Bank for International Settlements.

محافظ التجزئة	75% لأفراد أو مؤسسات صغيرة.
الأفراد لغرض الإسكان	35% شريطة توافر هامش كبير بين قيمة القرض وقيمة الضمانة والاستناد إلي تقييم متحفظ.
تمويل عقاري تجاري	%100
الحكومات غير المركزية	بحسب الوزن المخصص للحكومات المركزية.
الأصول عالية المخاطر	يمكن الترجيح بوزن أعلى للأصول عالية المخاطر.
الالتزامات العرضية	يتم تحويلها إلي تعرضات ائتمانية باستخدام معاملات التحويل الائتماني، ثم تخصيص وزن ترجيحي لها مساوي لمثيلاتها من البنود داخل الميزانية.

Source: Basel Committee on Banking Supervision, 2017, Implementation of Basel standards a report to G20 Leaders on implementation of the Basel II regulatory reforms, Bank for International Settlements

2-أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:

وفيه تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لدرجة ائتمان العميل ولقياس احتمالات التعثر، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل الخسارة عند التعثر، قيمة المديونية عند التعثر، أجل الاستحقاق.[1]

3-أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

من خلال هذا الأسلوب تقوم البنوك باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر وذلك وفقا لأنظمة قياس المخاطر المتفق عليها من قبل السلطة الرقابية (احتمالات التعثر والخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر واجل الاستحقاق) وذلك وفقا لمعايير محددة.

[1]- شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة.

أولا: ماهية وأهداف إدارة مخاطر السيولة:

1. التعريف:

يعد من أهم أسباب التعرض لمخاطر السيولة عدم قدرة البنك على إدارة سيولته بشكل كفؤ وفعال، وبالتالي تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، والتقليل من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حان موعد استحقاقها[1]، فالإدارة السليمة للسيولة هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة،[2] وبالتالي قدرة البنك على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها، وخاصة عند مواجهة التزاماته القصيرة الأجل، التي تشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات، وضبط المستوى الأمثل للكتلة النقدية المتوفرة بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتسيير المؤسسة بشكل سليم مع ضمان التنبؤ بواقع السيولة و التفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية الأخرى.

2. أهداف إدارة مخاطر السيولة:

إن إدارة مخاطر السيولة لابد أن ترتكز أهدافها على تحقيق الآتي:[3]

- توفير الإدارة البنكية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشان الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائد عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها .الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية

[1]- عائشة طبي وأحلام بوعبدلي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة 2017/2008 -، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 215.

[2]- حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون، علي بن ساحة، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018، ص 523.

[3]- سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019، ص 262.

- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم، الصكوك، صكوك إسلامية،...الخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية
- وضع الضوابط و القواعد و السقوف لتقليل مخاطر البنك و الوصول إلى مخاطر مقبولة مدروسة.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشطات البنك .
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك.

ثانيا: متطلبات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة:

1. **المبادئ:** حسب لجنة بازل فإنه هناك ثمانية مبادئ تم وضعها لإدارة مخاطر السيولة وهي كما يلي:[1]

1. 1. **تطوير بنية لإدارة السيولة:** وذلك من خلال:
   - إلزام كل بنك بتحديد إستراتيجية لإدارة السيولة؛
   - موافقة مجلس الإدارة على الإستراتجية والتأكد من إلتزام الإدارة العامة بتطبيقها؛
   - ضرورة توفر هيكل أو هيئة خاصة تضطلع بمهمة تطبيق الإستراتيجية بفعالية، كما يتوجب على الإدارة العامة التأكد من أن إدارة السيولة تتم بشكل سليم وفعال وأنه تم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحد من خطر السيولة؛
   - وجود نظام معلومات جيد وملائم خاص بإدارة السيولة والسيطرة عليها.
1. 2. **قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية:** ويتطلب ذلك :
   - وجود نظام لقياس ومراقبة احتياجات السيولة؛
   - تقييم تلك الاحتياجات وفق سيناريوهات وفرضيات مختلفة؛
   - ضرورة مراجعة واختيار الفرضيات باستمرار للتأكد من صحتها.
1. 3. **تسيير الدخول إلى السوق:** وذلك من خلال تشجيع إقامة علاقات مع المودعين والسهر على الحفاظ على استمرارها، مع وجوب الاحتفاظ بمستوى مقبول من تنويع الموارد والتأكد من سيولة الأصول.

[1]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 170.

1. 4. **إعداد خطة لمواجهة أزمات السيولة:** ويقصد بها التخطيط لتسيير النقص الحاد في سيولة البنك كتكوين احتياطي الخزينة باستخدام وسائل عديدة منها على سبيل المثال بيع جزء من الأصول قليلة السيولة، الاقتراض طويل الأجل،...الخ.
1. 5. **إدارة سيولة العملة الصعبة:** وذلك من خلال:
   - إدارة سيولة مختلف العملات الأجنبية الهامة؛
   - تحديد أسقفها (حدودها) عند مختلف الفترات.
1. 6. **الرقابة الداخلية لإدارة السيولة:** وفي هذا الإطار نصت تشريعات بازل على ضرورة تبني نظام فعال للرقابة الداخلية، حيث تعتبر المراجعة المنتظمة والمستمرة للتدقيق الداخلي إحدى مكوناته الأساسية.
1. 7. **تفعيل دور نشر المعلومات والإفصاح لتحسين مستوى السيولة:** إن الإفصاح عن المعلومات الملائمة في أوانها من شدنه تدعيم وتعزيز تصور الجمهور عن تنظيم البنك وصلابته المالية.
1. 8. **تفعيل دور الإشراف:** على السلطات الرقابية الاضطلاع بالمراقبة المستمرة للتأكد من احترام تلك المبادئ، إذ إن هذه المبادئ تضمنت في مجملها شروطا للإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حيث نصت بشكل عام على ضرورة توفر البنوك على إجراءات شاملة لإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وذلك لتحديدها بدقة وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها، والاحتفاظ عند اللزوم برأس مال يقابلها من خلال وجود نظم معلومات خاصة بالإدارة والسيطرة المركزية على السيولة، وتحليل الاحتياجات الصافية للتمويل وتنويع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة .كما يجب على البنوك إدارة أصولها والتزاماتها وترتيباتها التعاقدية الخارجة عن الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية ومستوى كاف من الأصول السائلة.[1]

2. أهم النظريات المفسرة لإدارة السيولة البنكية المتعلقة بالمخاطر:

تكمن أهمية إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك في مدى نجاعة أساليب إدارة السيولة واستخداماتها، وفي ما يلي نسرد أهم النظريات التي فسرت أسس إدارة السيولة في البنوك:[2]

[1]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 171

[2]- فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد2، 2018، ص 182.

2. 1. **نظرية القرض التجاري:** وفقا لهذه النظرية يجب على البنك أن يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل فقط مما يعزز مركز السيولة لديه، على أن تكون مواعيد استحقاق هذه القروض متلائمة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك 15، وتقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيًا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح .وطبقًا لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات.
2. 2. **نظرية التحول:** إن هذه النظرية تشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.
2. 3. **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن البنك من من قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.
2. 4. **نظرية إدارة الخصوم:** ظهرت نظرية إدارة الخصوم في مطلع الستينات من القرن الماضي من طرف البنوك الكبرى لمدينة نيويورك الأمريكية بسبب الضغوط القوية التي كانت تواجهها البنوك في تلك الفترة والتي تلت أزمة الركود الاقتصادي (1960-1961) نظرا للطلب المتزايد على القروض مقابل النمو الضعيف للودائع، ووفقا لهذه النظرية أصبحت البنوك قادرة على توفير السيولة التي تحتاجها عن طريق اللجوء إلى السوق المالية (إصدار شهادات الإيداع، الأوراق المالية قصيرة الأجل وغيرها) دون الاعتماد على سيولة أصولها[1].

ثالثا: طرق قياس مخاطر السيولة.

[1]- فاروق فخاري، نورة زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 183.

هناك ثلاث طرق يمكن استعمالها لقياس مخاطر السيولة:[1]

أ- **طريقة الفروقات المتتابعة:** وذلك من خلال حساب الفرق بين الأصول و الخصوم لكل مرحلة من المراحل الاستحقاقية، حيث يعتبر هذا المؤشر مؤشرا حول المبلغ، الفترة والآجال لعملية تحويل الاستحقاقية المتخذة من قبل البنك، مما يسمح للبنك بمعرفة أهم استحقاقاته و موارد في الفترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين خصوم و أصول البنك.

ب-**طريقة الفروقات المجمعة:** وتسمى أيضا بطرقة الفجوات المتراكمة، حيث يتم جمع كل فترة من الفترات الاستحقاقية مع الفترة التي تليها، وتتمثل في تجميع عناصر الأصول و الخصوم من فترة زمنية لأخرى على أساس عامل الأجل المتراكم بين مختلف عناصر الميزانية ثم القيام بحساب الفجوات المتراكمة، حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك .إذن فخطر السيولة يتمثل في عدم وجود توازن بين مدة استحقاق بنود جانب الأصول وجانب الخصوم

ت-**طريقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشر السيولة):** وتسمى أيضا طريقة الأرقام تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول و الخصوم لكل مرحلة من المراحل الاستحقاقية بمتوسط السنوات لكل مرحلة ثم نقوم بحساب النسبة التالية :[2]

مؤشر مخاطر السيولة = مجموع الخصوم / مجموع الأصول المرجحة

إذا كانت هذه النسبة اكبر من 1، فهذا يعني ان البنك لا يقوم بعملية تحويل الاستحقاقية، حيث ان استحقاقية الموارد تكون اكبر من استحقاقية الاستخدامات، و بالتالي ليست هناك مخاطر سيولة.

كلما قلت هذه النسبة فهذا يعني ان البنك يقوم بتحويل الاستحقاقية، بمعنى يقوم بمنح استخدامات أو قروض طويلة الأجل من خلال موارد قصيرة الأجل، بمعنى هناك مخاطر سيولة كبيرة.

مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

[1]- خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008 - 2012)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 3، العدد 3، 2016، ص82.

[2]- خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي، مرجع سبق ذكره، ص82.

إضافة إلى النسب التقليدية التي رأيناها في المبحث الأول، هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مخاطر السيولة بشكل دوري. والتي تعتمد عليها البنوك في قوائمها المالية السنوية وهي:[1]

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد + الأرصدة النقدية لدى البنك}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لدى البنك و التي يواجه بها التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية + الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة النقد والاستثمارات التي يوجه البنك بها التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة وقت الحاجة إلى سيولة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لان ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية المتداولة التي يواجه البنك بها التزاماته الأخرى.

ويمكن أن نضيف أيضا هذه المجموعة من النسب مع النتيجة المثلى لها، كما هي موضحة في الجدول الآتي:[2]

[1]- حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الإدارة والمخاطر، دار اليازوري العليمة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 176.

[2]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 271.

جدول رقم (2-6): بعض النسب المهمة في قياس السيولة و مستواها الأمثل

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
الأصول النقدية شديدة السيولة / إجمالي الأصول	تتراوح ما بين: 20 % و 30 %	تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة: الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية المضمونة.
الأصول النقدية شديدة السيولة / إجمالي الودائع	تتراوح مابين: 30 % و 45 %	كلما ارتفعت هذه النسبة كما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه.
القروض / الودائع + الأموال المقترضة	تكون اقل من 70 % مع مقارنتها مع النسبة السابقة و مراعاتها	تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء و الأموال المقترضة من بنوك أخرى.
القروض / إجمالي الأصول	تكون اقل من 60 %	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع الدراسة.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

أولا: إدارة مخاطر السوق.

1-تعريف: كما جاء في الفصل السابق فإن مخاطر السوق تعرف بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة قي القيمة السوقية للأدوات المالية، كما تعرف أنها مخاطر التقلبات في قيمة الموجودات نتيجة التغير في معدلات الربح وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية،[1]

[1]- فخاري فاروق، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020، ص 179.

ومن خلال هذا التعريف فإن خطر السوق يمكن أن يأخذ عدة أشكال وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع،[1] وقد أوصت لجنة بازل باستخدام طريقة القيمة المعرضة للخطر VaR (Value at Risk) في حساب هذا النوع من المخاطر ومعالجتها وقد سبق التطرق لهذه الطريقة .

ولإدارة المخاطر السوقية لابد من إدارة أهم أجزائها كمخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف وهي كالأتي:

2- إدارة مخاطر سعر الفائدة:

يقصد بخطر معدل الفائدة تلك التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الفائدة في المستقبل،[2] وترتبط مخاطر أسعار الفائدة التي يتحملها البنك بحجم تقلبات أسعار الفائدة في السوق، مما يولد الأثر السلبي على العوائد وقيمة الأصول، ولذلك تتخذ البنوك تدابير وسياسات للتحكم في أي تقلب محتمل لأسعار الفائدة، استخدام عدة طرق لإدارة مخاطر التغيرات في سعر الفائدة.

2- 1 استخدام نموذج تحليل الفجوة:

من خلال هذا النموذج يمكن قياس و مراقبة مدى عدم تطابق الأصول والخصوم من حيث حصول عدم التماثل بين الفجوة التمويلية وفجوة الاستحقاق، ويقوم البنك بحساب الفجوات المتمثلة في الفارق بين الأصول والخصوم لكل فترة زمنية للاستدلال على التوقيت المناسب لإعادة تسعير الأصول والخصوم، ويمثل الفرق بين إيرادات البنك من الفوائد المحصلة من الأصول والفوائد المدفوعة على الخصوم خلال تلك الفترة الزمنية فجوة إعادة التسعير، وبالتالي تكون الفجوة موجبة كلما كانت الأصول الحساسة اكبر من الخصوم الحساسة المسعرة خلال نفس الفترة، والعكس صحيح.[3]

2- 2 استخدام معدل الفائدة المتغير في القروض متوسطة و طويلة الأجل (تعويم سعر الفائدة):

تلجأ أغلب البنوك إلى اعتماد معدل فائدة متغير عند منحها القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل، وهذا من أجل الاحتياط لمواجهة التغيرات في سعر الفائدة، حيث يتفق البنك مع العميل المقترض على سعر فائدة الإقراض عند تسليم القرض أو وضعه تحت تصرف العميل، ولكن في نفس الوقت يتفق

[1]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 283.

[3]- شاوش اخوان سهام، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49، ديسمبر 2017، ص 442.

معه أيضا على مراجعة دورية لمعدل الفائدة المطبق على القرض مسايرة لتغيرات في السوق وتفاديا للخسائر الناجمة عن تلك التغيرات وهو ما يعرف بتعويم سعر الفائدة.[1]

2- 3 الدفع المسبق للفوائد كاملة:

من بين آليات مواجهة خطر التغيرات في سعر الفائدة وتفاديها، تطلب بعض البنوك من العميل المقترض دفع الفوائد كاملة (بعد حسابها) كأول خطوة في تسديد القرض ثم تسديد الأصل على أقساط بعد ذلك، وهذا بعد تحديد معدل فائدة يأخذ بعين الاعتبار كل التوقعات المستقبلية بشان ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في السوق ويحدث هذا عادة في القروض متوسطة أو طويلة الأجل.

2- 4 استخدام المشتقات المالية:

ونعني بذلك استخدام بعض المشتقات المالية كأداة للتحوط ضد التغيرات في سعر الفائدة وأهم هذه المشتقات:[2]

أ- **عقود المبادلة:** إي مبادلات أسعار الفائدة حيث ان البنك هنا هو أحد الأطراف الداخلة في المبادلة يوافق على ان يستلم سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة من طرف آخر وليكن بنك مثله وفي نفس الوقت يدفع سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة المتغيرة أو العائمة يقبضها من عميله، وفي المقابل يوافق الطرف الآخر الداخل في عقد المبادلة على القيام بعكس هذه العملية، وعادة ما يتحدد سعر الفائدة المتغير على أساس سعر لندن للفائدة مابين البنوك LIBOR وذلك لفترة زمنية معينة يتم تحديدها بين الطرفين.

ب-**عقود الخيارات أو المبادلة الخيارية:** هي عقد خيار المبادلة لأسعار فائدة يعطي حامله الحق وليس الإلزام بالدخول في صفقة مبادلة أسعار فائدة ثابتة مع متغيرة أو العكس، خلال مدة محددة مستقبلية بشروط يتم الاتفاق عليها وقت التعاقد على الخيار، وهذه العملية يمكن ان يقوم بها البنك (مشتري حق الخيار) مع بنك أخر (بائع حق الخيار)، والغرض من هذه المبادلة هو أن يستفيد البنك المشتري لهذا الخيار من تلقي فوائد ثابتة والتخلص من الفوائد المتغيرة ومخاطرها، وبالتالي يمكنه احتواء تكلفة التمويل عندما يتمكن من تثبيت سعر الفائدة عند نسبة معينة، ويدفع مشتري الخيار حامل الحق

[1]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 279.
[2]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 280-281.

علاوة للبائع للاستفادة من هذا الحق وبذلك يكون قد حصل على ضمان بأن سعر الفائدة الذي سيقبضه عن القرض تم تثبيته سلفا.

3- إدارة مخاطر سعر الصرف:

يختص خطر سعر الصرف بالتغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف في مجال الأسواق المالية ويكون ذلك في حالة قرض اعتمادي، وهذه التغييرات تحدث نتيجة للتطورات المتعددة والمتجددة التي تحدث يوميا على مستوى النشاط الاقتصادي،[1] يظهر خطر التغيرات في سعر الصرف عند امتلاك البنك لأصول وخصوم مسجلة بالعملة الصعبة والتي لها سعر صرف عائم، وبالتالي يمكن ان ينجم عن ذلك أرباح أو خسائر، ويمكن إدارة مخاطر التغيرات في أسعار الصرف باستعمال مجموعة من الطرق وهي:

3- 1 استخدام طريقة التغطية:

ونعني بها التغطية بنوعيها النظامية وغير النظامية وهذا عندما يتعلق الأمر بتعامل البنك مع دول مختلفة عملاتها تتميز بعدم الثبات أو الانتقائية وذلك بتحديد منهجية لتحديد متى يقوم بتغطية سعر الصرف إي تحديد مستويات القبول والتعرض لهذا الخطر وهذا بوضع هيئة متابعة مهمتها التوقعات وتسيير هذا الخطر وان كان ذلك مكلفا للبنك وقد تكون تكاليف هذه الهيئة أكبر من خسائر سعر الصرف إذا كان للبنك نشاط ضعيف على المستوى الخارجي، وتقتضي إدارة المخاطر لبنك يمارس كل يوم عدد كبير من المعاملات العاجلة والآجلة وضع إجراء رسمي لاحتساب المكاسب والخسائر المحققة يوميا على الأقل، والقيام بهذا الإجراء ينبغي ان يتضمن دفتر الصرف الأجنبي بأكمله، وهذا شرط مسبق للإدارة الفعالة والتي تزود البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي والمخاطرة المرتبطة بها.[2]

3- 2 تثبيت سعر الصرف:

بحيث يتفق البنك مع عميله في عمليات التجارة الخارجية خاصة على هذه العملية، وهذا تفاديا لتغيرات سعر العملة الأجنبية المتعامل بها مستقبلا، إذا توقع البنك ان التغيرات المستقبلية تضره ولكن قد ينتج عن ذلك أن تغيير سعر الصرف عكس توقعات البنك وبالتالي يتعرض للخسارة.

3- 3 استخدام المشتقات المالية:

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

[2]- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 720.

وذلك باستخدام أنواع المشتقات المالية في التحوط ضد المخاطر في هذا المجال و أهمها:

أ- **العقود المستقبلية:** وهي العقود التي تتم فيها عملية الصرف بين العملات في تاريخ معين وبسعر محدد مسبقا، على أن يتم التسليم والتسلم في وقت لاحق في المستقبل،[1] وبهذا يتخلص البنك من المخاطرة لأنها يعرف مسبقا كم سيدفع أو كم سيقبض حسب السعر المحدد في العقد.

ب-**عقود الخيارات:** وهي العملية التي تعطي لمشتري الخيار الحق بشراء أو بيع عملة ما في فترة معينة، ولا يكون هنا الإلزام بتنفيذ الاتفاق بل الخيار للمشتري، ويلزم البائع ببيع العملة بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة الزمنية مقابل مبلغ محدد يدفعه مشتري العقد، يسمى بعلاوة الصفقة الشرطية.[2]

ت-**عقود المبادلة SWAP:**[3] وهو عبارة عن اتفاق أو مبادلة بين طرفين لسلسلة من التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو قيمة عملات أجنبية خلال فترة لاحقة، وتتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا ان تاريخي استحقاقهما مختلف يفصل بينهما فترة زمنية، وعقود المبادلة تستخدم للتغطية عن مخاطر التغير في سعر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كليهما معا.[4]

4- إدارة المخاطر التشغيلية:

تنتج مخاطر التشغيل نتيجة تراكم عديد الأخطاء والمتمثلة في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة أو خسائر مالية ناتجة عن الخطْأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو انجاز العمل البنكي بطريقة غير سليمة، مثل تجاوز موظفي مصلحة الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، أو قد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات، فالمخاطر التشغيلية ما هي إلا خطر حدوث خسارة ناتجة عن عمليات داخلية فاشلة أو غير ملائمة أو عن الأفراد أو النظم المستخدمة، أو من جراء وقوع أحداث خارجية، وأفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والذي عرفها على أنها "**مخاطر تحمل خسائر تنتج عن فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية** "[5]

---

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر –الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية-، ج2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 631.

[2]- شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور أسلامي، دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001، ص 222.

[3]- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 213.

[4]- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار الغريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 112.

[5]- بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 –دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، العدد 46، 2015، ص401.

يعتمد البنك في اختبار المنهج الصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية على مجموعة من العوامل، نذكر منها:[1]

- حجم البنك.
- مدى تطور البنك.
- طبيعة أنشطة البنك ومستوى تعقد هذه الأنشطة.
- مدى كفاءة مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية.
- إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ.
- مدى توفر أسس راسخة ومتينة للرقابة الداخلية الفعالة تضمن مستويات محددة للمسؤولية والفصل بين الواجبات.

ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا،[2] وعليه تعتبر عملية تقييم المخاطر التشغيلية عملية دورية ومستمرة تشتمل ثلاث خطوات وهي:[3]

الخطوة الأولى: يقوم البنك في هذه الخطوة بعمليات تحليلية دقيقة لتحديد وتعين هذه المخاطر قدر المستطاع، وفي حالة عدم قدرة البنك على قياسها تقوم الإدارة بتحديد كيفية حدوث المخاطر المتوقعة وما هي الخطوات العملية للحد من هذه المخاطر، و تقوم بوضع حلول المناسبة لمواجهتها.

الخطوة الثانية : يقوم بها مجلس الإدارة العليا في تحديد قدرة البنك على تحمل هذه المخاطر.

الخطوة الثالثة : تقوم فيها الإدارة بمقارنة قدرة تحملها للمخاطر مع تقييم مقدار المخاطر للتأكد من ان حالات التعرض تتناسب مع حدود التحمل.

وتوجد هناك إجراءات أخرى يستخدمها البنك في تقييم و تحديد المخاطر التشغيلية وهي:[4]

- **التقييم الذاتي (تقييم المخاطر):** يقوم البنك بتقييم عملياته و أنشطته في المقابل قائمة من المخاطر التشغيلية، وتتم هذه العملية بجهد داخلي وغالبا ما تتضمن إعداد قوائم للمراجعة أو ورش عمل لتحديد أوجه القوة و الضعف في بيئة إدارة المخاطر التشغيلية.

[1]- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 170.
[2]- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 74.
[3]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[4]- بلسم حسين رهيف، مرجع سبق ذكره، ص405.

- **مسح المخاطر:** حيث يتم مسح مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل حسب نوع المخاطر، حيث يتم كشف نقاط الضعف، ويتم بعدها منح الأولويات للإجراءات الإدارية التصحيحية اللاحقة .
- **المؤشرات الرئيسية للمخاطر:** تكون هذه الأخيرة إما على شكل إحصاءات أو مقاييس مالية يمكن من خلالها معرفة وضع المخاطر في البنك، وتتم المراجعة الدورية (شهريا أو كل ثلاثة أشهر) لتنبيه البنك إلى أية تغيرات ويمكن أن تكون مؤشرا على زيادة المخاطر، ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الفاشلة، معدلات حضور الموظفين، حوادث الإهمال.
- **القياس:** وذلك بواسطة الاستعانة بالمعلومات الإحصائية التاريخية، حيث تتم حصر الخسائر المتحققة سابقا والناتجة عن المخاطر التشغيلية والاستعانة بهذه المعلومات مستقبلا في تطوير السياسات الخاصة بمراقبة هذه المخاطر والتخفيف منها، حيث أن المعلومات الإحصائية تلك يجب ان تتضمن مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى درجة خطورتها.

وكما تطرقنا له سابقا في الفصل الأول، فقد وضعت لجنة بازل ثلاث طرق لقياس مخاطر التشغيل مع ازدياد واستمرار التعقد و الحساسية للمخاطر وذلك عن طريق تخصيص وقياس متطلبات رأس المال الكافي لمواجهتها وهي:[1]

- منهج المؤشر الأساسي The Bais Indicator Approach
- المنهج المعياري Standardized Approach
- منهج أساليب القياس المتقدمة Advanced Measurement Approach

إذ يتعين على البنك اختيار الاسلوب الذي يتلاءم مع حجم نشاطه ومدى تعقد عملياته وكذا مستوى المخاطر التي يواجهها كما يمكن للبنك اختيار أحد الأساليب لنوع معين العمليات وأسلوب آخر لبقية عملياته.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية وفق نموذج COSO.

المطلب الأول: ماهية نموذج COSO لإدارة المخاطر.

[1]- صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 173.

أولا- التعريف بالنموذج:

بعد الفشل الذي أصاب أنظمة الرقابة والحوكمة للشركات الأمريكية نهاية سبعينيات القرن الماضي، ظهر مصطلح COSO كمؤشر رقابي مهم، وهو اختصار للعبارة (The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission)،[1] وهو عبارة عن مبادرة مشتركة لخمس منظمات دولية مهنية، تابعة للقطاع الخاص تعنى بالرقابة والمحاسبة والتدقيق، مكرسة لتطوير فكر القيادة من خلال وضع أطر وتوجيهات بشأن إدارة مخاطر المؤسسة ERM وتعزيز الرقابة الداخلية وردع الاحتيال المالي،[2] وكان جيمس جيم تريدواي هو أول رئيس للجنة COSO التي أنشئت بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985، تتألف من:[3]

- معهد المحاسبين الإداريين (IMA).
- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).
- الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA).
- معهد المدققين الداخليين (IIA).
- معهد المدراء الماليين (FEI).

ركز تقرير COSO على الرقابة الداخلية بوصفها أهم مكون في إدارة المخاطر، إذ تعتبر عملية متكاملة متعلقة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنظمة، بحيث يتم تصميمها من اجل الحصول على تأكيد مناسب بتحقيق كلي للأهداف التالية:[4]

- الأهداف التشغيلية: كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- أهداف التقارير المالية: مصداقية البيانات المالية.
- أهداف الالتزام: الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة المصممة لتحقيق أهداف المنظمة.

أصدرت لجنة COSO عام 1992 إطار متكامل لتقييم وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، يقوم هذا الإطار بتقديم المساعدة لإدارة المؤسسات على تقييم وتعزيز إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وهي مكرسة

[1] - www.coso.org , page consultée le : 04/12/2020.

[2]- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 337.

[3]- Hurt L. Robert, Accounting Information Systems Basic Concepts and Current Issues, Third Edition, McGraw-Hill, 2013, P43.

[4]- ثابت حسان ثابت، تقييم أداء التدقيق البيئي وفق توصيات إطار COSO لإدارة مخاطر المؤسسات، مداخلة في مؤتمر علمي، كلية شط العرب الجامعة، العراق، 2019، ص 06.

لتوفير البيئة الملائمة لتطوير أطر عمل وتوجيهات بشأن الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر المؤسسات (ERM)، ويُعَّد هذا النموذج مرجعا مقبولا بشكل واسع لاعتماد المؤسسات عليه عند رسم مختلف السياسات الرقابية، ووضع القوانين، وسن اللوائح المستخدمة في ضبط أنشطة إدارة المخاطر.[1]

وقد عرّف تقرير COSO الرقابة الداخلية كمكون لأداة لإدارة المخاطر، ووصف عناصرها وقدم المقاييس التي يمكن تقييم النظم الرقابية على أساسها. وقد عرض التقرير إرشاداً عاماً عن الرقابة الداخلية، كما قدم الأدوات التي يمكن أن تستخدمها كل من الإدارة والمدققين وغيرهم من أجل تقييم الرقابة الداخلية. وكان الهدفان الرئيسان للتقرير هما:[2]

1) إنشاء تعريف عام للرقابة الداخلية يخدم العديد من الإطراف.
2) تقديم معيار والذي على أساسه تستطيع المنظمات تقييم نظمها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين هذه النظم.

تتمثل مهمة نموذج COSO في "توفير قيادة فكرية من خلال تطوير أطر عمل شاملة وإرشادات حول إدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية وردع الغش بهدف تحسين الأداء التنظيمي والحوكمة وتقليل مدى الاحتيال في المؤسسات".[3]

ثانيا – أهم المفاهيم والخصائص الأساسية لنموذج COSO:

أ- **المفاهيم:** يرتكز نموذج COSO على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل إطاره النظري وهي كما يلي.[4]

- عملية الرقابة الداخلية ليست غاية في حد ذاتها بل هي مجرد وسيلة لبلوغ نهايتها.
- يتم التحكم في العمل للشركة ويجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد بعض النماذج والأدلة التي تتألف من سياسات الشركة.

[1]- رومني مارشال، وستينبارت بولج، "نظم المعلومات المحاسبية "،ترجمه للعربية قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، 2009، ص 282.
[2]- دهمش ، نعيم و أبو رز ، عفاف اسحق ، "الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات" ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 2005. ص 13.
[3] - The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary, June 2017, P3.
[4]- خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 338.

- نظام الرقابة الداخلية لا توفر سوى ضمان الحد الأقصى وليس ضمانة كاملة بأن إدارة الشركة تعمل على قدراتهم على أكمل وجه.
- تحقيق أهداف مماثلة في فئات عدة هو ما تهدف إليه الرقابة الداخلية.

ب- الخصائص: هناك أهمية بالغة لمعرفة الإطار من خلال عديد الخصائص التي يتميز بها كما يلي.

- يعتبر النموذج أن الإدارة الجيدة للمخاطر والرقابة الداخلية عنصران ضروريان لنجاح أداء المؤسسات على المدى الطويل.
- يعزز استخدام هذا النموذج على نطاق واسع من قبل الإدارة قدرة المنظمة على إدارة عدم اليقين والنظر في مقدار المخاطر التي يجب قبولها لأنها تسعى جاهدة لزيادة القيمة.
- يوفر هذا النموذج الإطار بنية جديدة في خضم بيئة أعمال متزايدة التعقيد بحيث يمكن للمؤسسات تحقيق قيمة أفضل من إدارة مخاطر المؤسسة.[1]

ثالثا – معايير نموذج COSO الأساسية لإدارة المخاطر.

اشترط نموذج COSO مجموعة من المعايير الواجب توفرها لبناء نظام إدارة مخاطر سليم وفعال للرقابة الداخلية وهي:[2]

- ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف المتوخى من هيكل الرقابة الداخلية، حيث يجب على المنظمة إدراك أن الهدف من وجود هيكل فعال للرقابة هو ضمان للإعداد ونشر قوائم مالية عادلة يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها.
- تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية بحيث تكون إدارة المنظمة مسئولة عن تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية بأجزائها ومكوناته الخمسة وهي بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلوماتية والمتابعة.
- فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة ويشمل هذا المعيار عدد من المعايير الفرعية هي:

1. **معيار فعالية بيئة الرقابة:** إن فعالية الرقابة الداخلية تعتمد على سياسات مجلس إدارة المنظمة ومدى اقتناعهم بأهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية للمنظمة.

[1]- خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2]- COSO (2004), Internal Control - Integrated Framework: Executive Summary, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, COSO Report, September 2004.

2. **معيار فعالية تقييم المخاطر:** تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر.
3. **معيار فعالية نظام المعلومات والاتصال:** يجب أن يكون للمؤسسة نظام فعال للمعلومات والاتصال المحاسبي يقوم على توصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات في المنظمة لضمان تحقيق أهدافها.
4. **معيار فعالية المتابعة المستمرة لمكونات نظام الرقابة:** تؤدي عملية المتابعة والتقييم المستمر وبفاعلية لمختلف مكونات وأجزاء هيكل الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في نظام الرقابة.
5. **معيار فعالية أنشطة الرقابة:** الاعتماد السليم للعمليات والأنشطة وكذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء ومعالجة الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية.[1]

- كفاءة إدارة التدقيق الداخلي من خلال وجود إدارة مستقلة ذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالمنظمة وبما لها من خبرات ومؤهلات مناسبة وأدوات رقابية تزيد من تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة.
- مدى استخدام تقنيات المعلومات والاستفادة منها.

المطلب الثاني: مكونات نموذج COSO لإدارة المخاطر.

تضمن إطار إدارة المخاطر حسب نموذج COSO ثمانية عناصر مترابطة ومتكاملة فيما بينها، يتم من خلالها وضع السياسات والإجراءات التي تساعد في الوصول إلى أهداف المنشأة ضمن نظام متكامل لإدارة الوحدة الاقتصادية، وهي: البيئة الداخلية، وضع الأهداف، تحديد الحدث، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المراقبة،[2] كما هو موضح في الرسم أدناه :

[1]- حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] - COSO (2004), Internal Control - Integrated Framework: Executive Summary, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, COSO Report, September 2004.

شكل رقم (2-2): عناصر نموذج COSO

المصدر: (COSO, 2004, p2)

فيما يأتي نقدم تعريفا لكل مكون من تلك المكونات:

أولا : البيئة الداخلية Environment Internal:[1] تعتبر البيئة الداخلية من أهم العناصر المكونة لإدارة المخاطر، إذ تعد المكون الأساس لكيفية النظر للمخاطر ومعالجتها من قبل الإدارة، وهي تعكس فلسفة بيئة إدارة المخاطر في المؤسسة، ومدى تطبيق النزاهة وسلامة القيم الأخلاقية والقدرة على الالتزام بذلك، تصميم فلسفة الإدارة (العمليات التشغيلية)، والرغبة في المخاطرة والتحدي، وتوزيع المهام والمسؤوليات، إضافة إلى متابعة أسلوب التقييم الداخلي، سياسات ومعايير تسيير الموارد البشرية، حيث تؤثر على جميع العناصر الأخرى من خلال وضع إستراتيجيات وأهداف الوحدة الاقتصادية لتحديد وتقييم المخاطر الناتجة عن عملياتها ومراقبة وتنظيم أنشطة الرقابة وأنظمة الاتصال.

وقد تضمنت المعايير الأساسية للمبدأ الخامس عشر من اتفاقية بازل أنه على مجلس إدارة البنك إرساء ثقافة إدارة مخاطر سليمة في البنك، وأن سياسات وإجراءات المخاطر الموضوعة متوافقة مع استراتيجيات إدارة المخاطر وقدرة التحمل التي تم تحديدها.[2]

[1]- هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2016، ص ص 49-50.

[2]- عبد الناصر حميدان، رضوان العمار، كندا حلبية، تقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 6، 2017، ص 280.

ثانيا: تحديد الأهداف Setting Objective: مكون تحديد الأهداف هو أهم ثاني عنصر من مكونات إدارة المخاطر حسب COSO، فوضع الأهداف وتحديدها يمكن المؤسسة من تمييز الأحداث المحتملة مستقبلا التي تستخدم كقاعدة مهمة يمكن من خلالها صياغة الأهداف على مستوى المؤسسة وكذلك الرغبة في المخاطرة والاستجابة لها.[1]

ويتم تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية بشكل موضوعي تدعم رؤية المؤسسة وتتماشى مع أنشطتها، وتعمل على خلق قيمة لها، كما يتم وضع الأهداف على أساس فعالية وكفاءة أنظمة المعلومات والاتصال الموجودة في المؤسسة، بحيث تكون كاملة وموثوق بها، بحيث تساعد في تحسين عملية صنع القرار، كما يجب أن تكون متسقة مع الرغبة على في المخاطرة والتحدي والقدرة على تحملهما، وهي بطبيعة الحال تختلف من مؤسسة لأخرى بناء ظروفها الخاصة، ويجب أن تتميز الأهداف بالسهولة والفهم والانسجام مع الأهداف المحددة على المستوى المؤسسي وتتكامل مع سلسلة التدرج في تحقيق الأهداف الفرعية في مختلف الوحدات الفرعية، وبالنسبة لكل مجموعة منها، كما ينبغي وضع مقاييس الأداء وعوامل النجاح لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا، وبالتالي تحديد طرق بديلة لانجازها.

وقد ورد في معايير بازل الأساسية أنه ينبغي على الإدارة العليا أن تتخذ الخطوات الضرورية لمتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة، وأن تكون متوافقة مع الاستراتيجيات المعتمدة وقدرة التحمل.

ثالثا: تحديد الحدث Identification Event:[2] تقوم المؤسسة بتحديد الأحداث الداخلية والخارجية المحتملة والمتوقع حدوثها التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها وتعيقها في عملية التطور والنمو، وهنا يجب التفريق بين الأحداث ما إذا كانت تمثل فرصة اقتصادية على النجاح أو ما إذا كانت قد تؤثر سلبا تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، والأحداث ذات التأثير السلبي تمثل المخاطر، والتي تتطلب تقييم الإدارة والاستجابة لها. أما الأحداث ذات الأثر الايجابي فهي تمثل الفرص، والتي تساعد الإدارة في تنفيذ الإستراتيجية وعمليات تحديد الأهداف، هذا وفي سياق تحديد الأحداث على مستوى الوحدة الاقتصادية، يتم النظر إلى مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى المخاطر والفرص وقد عرفت COSO العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على تنفيذ

[1]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrated Framework, New York, United States Of America, 2004, P2

[2]- عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 103

الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وقد جاء في معايير بازل الأساسية أنه ينبغي على إدارة المخاطر في البنك أن تحدد الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على إنجاز أهداف البنك، ويجب أن تحدد وتبوب بين المخاطر والفرص (بازل، 2006).[1]

رابعا: تقييم المخاطر Assessment Risk: يعد تقييم المخاطر عملية تدخل في جوهر عمليات إدارة مخاطر المؤسسات (ERM)، حيث تقوم المنشأة بتقييم كمي وتقديري لدرجة تأثير الأحداث المحتملة على تحقيق الأهداف،[2] ويتم تقييم المخاطر بعد التعرف عليها وتحديدها، ويشمل عملية تقييم المخاطر معرفة حجم الخسارة المحتملة، ومن ثم تقييم الأحداث من منظور احتمال الوقوع وأثرها في حالة الوقوع، كما تشمل عملية التقييم المخاطر الملازمة لنشاط وعمليات المؤسسة والمخاطر المتبقية، فالمخاطر الملازمة (المتأصلة) كما عرفها COSO هي "المخاطر التي تهدد المنشأة في غياب أي إدارة قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطر"، أما المخاطر المتبقية فهي تلك المخاطر التي تبقى بعد الاستجابة للمخاطر بأي شكل من الأشكال، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب النوعية والكمية، ثم يتم دراسة مدى تقبل المخاطرة من عدمه من طرف المؤسسة.[3]

خامسا: الاستجابة للمخاطر Response Risk : وتعني كيفية تعامل الإدارة مع المخاطر التي تواجه المؤسسة، وتحديد مختلف الوسائل والإجراءات لمواجهتها، واتخاذ القرارات الصحيحة فيما يخص تجنبها أو التقليل منها، أو مشاركتها، أو قبولها. وتقوم الإدارة بتقييم احتمالية التعرض للمخاطر والآثار المترتبة عليها، فضلا عن التكاليف والفوائد التي تنتج عنها، وتحدد الإدارة الفرص التي قد تكون متاحة، وتحديد ما إذا كان إجمالي المخاطر المتبقية هي في حدود رغبة المخاطرة لديها، ويشير نموذج COSO لإدارة المخاطر إلى وجود أربع طرق لمواجهة المخاطر ومعالجتها هي:[4]

أ-**تجنب الخطر:** ويقصد به معالجة مسببات الخطر، والحد من الأحداث التي قد تؤثر على أنشطة المؤسسة.

ب-**تقليل الخطر:** وهذا بالتقليل من الأحداث المشكلة للخطر أو احتمال حدوثه.

---

[1]- عبد الناصر حميدان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[2] - Pierre Schick, et autres, Audit interne et référentiels de risques, Dunod édition, Paris, 2eme édition, 2014, p16.

[3] - Jasmine Harvey, Enterprise Risk Management, Charted Institute Of Management Accountants, London, United Kingdom, 2008, p8.

[4] - Abderraouf yaich, Le cadre de management des risques de l'entreprise (COSO), La revue comptable et financière, Tunis, N° 85, 2009, p68.

ج-قبول الخطر: ويتم بتحديد المخاطر التي تكون المؤسسة قادرة على تحملها دون أي تكاليف إضافية

د-مشاركة الخطر: تقوم الإدارة بتغطية المخاطر التي تؤثر على أهداف المؤسسة عن طريق نقلها أو تحويلها.

وقد جاء في المعايير الأساسية لبازل أن:

أ-عمليات إدارة المخاطر متلائمة مع حجم مخاطر البنك وأهميته بالنسبة للنظام البنكي.

ب-عمليات إدارة المخاطر في البنك تقدم نظرة شاملة على مستوى البنك عن المخاطر الكبيرة بجميع أنواعها.

سادسا: أنشطة الرقابة Activities Control : تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات التي يتم تفعيلها من طرف الإدارة لتساهم في ضمان تنفيذ الاستجابة للمخاطر وتطبيقها في جميع أنحاء المؤسسة بفعالية وبكفاءة،[1] وعلى جميع المستويات وفي جميع الوظائف. وهي تشمل مجموعة من الأنشطة المتنوعة مثل الموافقات والتراخيص، التحقق، والتسويات والتعليقات على الأداء التشغيلي، وحماية الأصول، والفصل بين الواجبات. وبشكل عام تندرج إجراءات الرقابة في المهام التالية:

أ- التفويض السليم للمعاملات والأنشطة

ب-الفصل بين الواجبات

ج-الرقابة على تطوير الأنشطة

د- الرقابة على إدارة التغيير

هـ-تصميم واستخدام الوثائق والسجلات

و- الحفاظ على الأصول والسجلات والمعلومات

ي-الفحص المستقل للأداء.

سابعا: المعلومات والاتصالات Communication & Information: تعد المعلومات ونظم الاتصالات ذات أهمية خاصة في عملية إدارة المخاطر، فهي العملية التي تربط بين كل المكونات الأخرى مع بعضها البعض وعند كافة المستويات داخل المؤسسة وعليه يجب توفر القدر الكافي من

[1]- محمد فرحات عبد الحليم، مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداة إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018، ص 33.

الرقابة عليها،[1] وقد يكون مصادر المعلومات داخلية أو خارجية أو حالية أو تاريخية أو مستقبلية متوقعة، وقد تتطلب إدارة المخاطر في المنشأة توفر مجموعة أكبر من المعلومات مما هو ضروري لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية.[2]

هناك حاجة إلى المعلومات على جميع مستويات المؤسسة لتحديد وتقييم المخاطر، والاستجابة لها، هذا ويتم الحصول على المعلومات سواء من مصادر خارجية أو داخلية، ويتم تحليلها في ضوء الإستراتيجية والأهداف التي تحددها المؤسسة مع تحليل المخاطر، وتحديد درجة الاستجابة للخطر، أما بالنسبة للاتصال فيقصد به تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس، مع وجود إمكانية الاتصال بصورة فعالة مع الأطراف الخارجية.[3]

ثامنا: المراقبة Monitoring : تهدف المراقبة إلى تصحيح الاعتلال وإضافة التعديلات الضرورية، نتيجة القيام بعملية التقييم سواء كانت ذاتية أو عن طريق المدقق الخارجي أو الداخلي،[4] وبالتالي فهي عنصرا ضروريا في إدارة مخاطر المؤسسة، كما يجب على إدارة المؤسسة في مختلف المستويات القيام بمراقبة إدارة مخاطر المؤسسة ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي كجزء من واجباتهم الأساسية، كما يجب أن تتميز بالاستمرارية وتدار بشكل منفصل، أو الاثنين معا، استنادا لإجراءات وأنشطة محددة سلفا.[5]

مما سبق يبدو جليا ان جميع عناصر ومكونات إدارة المخاطر مترابطة فيما بينها وتتأثر بطرق تسييرها، والشكل الموالي يلخص هيكل إدارة المخاطر وفق نموذج COSO.

[1]- علي حسين الدوغجي، أيمان مؤيد الخيرو، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09 ، العدد 71 ، العراق، ص 413.

[2] - Jasmine Harvey, Op-cit, p9.

[3]- خالد صباح علي، وآخرون، أنموذج مقترح لتقويم إدارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وفق إطار COSO، مقال في مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية، العراق، إصدار خاص، العدد 2، الجزء A، 2018، ص 163.

[4] - Pierre Schick, et autres, Op-cit, p16.

[5]- وجداني علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 37.

الشكل (2-3): هيكل إدارة المخاطر وفق لجنة COSO

المصدر: علي عبد الحسين راجي، دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ص 4
https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final-may20.pdf

اعتمدت لجنة COSO أنموذج عبرت عنه بمصفوفة ثلاثية الأبعاد (مكعب) تبين وتعبر عن العلاقة بين المحاور الثلاث، تمثل الأعمدة فيها الأهداف الأربعة، وتمثل الصفوف المكونات الثمانية المشكلة لنظام إدارة المخاطر، والبعد الثالث للمصفوفة يمثل أقسام وفروع المؤسسة أو أنشطتها، وعليه نجد أن كل صف من الصفوف يتقاطع مع كل عمود من الأعمدة، بمعنى أنه لتحقيق أي هدف من الأهداف الأربعة يجب ان تشترك فيه المكونات الثمانية، بالإضافة إلى ان إدارة تخص كل فرع من فروع المؤسسة وكل قسم من أقسامها وكل وظيفة من وظائفها.[1]

المطلب الثالث: إصدارات وتحديثات نموذج COSO لإدارة المخاطر.

أولا: أسباب وأهداف تحديث النموذج:

يعد نموذج COSO المتكامل لإدارة المخاطر من أكثر النماذج التي لاقت اهتماما وقبولا واسعا في مجال إدارة مخاطر المنظمة،[2] إذ يعد خط أساس لتقييم، والإبلاغ، وتحسين الرقابة الداخلية، ونظرا للتغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال، قامت لجنة COSO بتحديث إطار الرقابة الداخلية من خلال تدوين

[1]- كشرود بشير، محيوت نسيمة، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة خميس مليانة، العدد رقم 11، ديسمبر 2016، ص 227.

[2]- OBLAKOVIC. G. Risk Management at the strategic and Operational Levels of Swiss banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis, 2013, DPH Thesis. Swiss, P143.

مبادئ فاعلة للرقابة الداخلية لمقابلة التغييرات الرئيسة في بيئات الأعمال والتشغيل، والاستجابة للرقابة ولتوقعات أصحاب المصلحة.[1]

لم يتم تغيير أو تعديل نموذج إدارة المخاطر رغم مرور عشرين سنة على إصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية سنة 1992، لكن بيئة الأعمال قد تغيرت وأصبحت أكثر تعقيد واعتمادا على التكنولوجيا، إذ أن تطور أنظمة التقنية، والتركيز المتزايد على إدارة المخاطر والحوكمة، وكذلك العولمة وكبر حجم التجارة الدولية إلى جانب حدوث العديد من الأزمات المالية وحالات الفشل للمنشآت، كانت كلها أمثلة أساسية للحاجة إلى ضرورة تجديد نموذج COSO، لهذا قامت لجنة COSO بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في ماي 2013 بهدف معالجة الاختلالات والانتقادات التي وجهت للنموذج.

في عام 2004 قدمت لجنة Treadway إطاراً محدثاً من أجل تقديم تصور أفضل لعملية إدارة المخاطر وتوسيع مفهوم تقييم المخاطر من خلال رصد مجمل الأخطار المحتملة في خضم نشاط المنظمة ومن ثم تقييم خطورتها وتحديد نوع المعالجة التي توافقها ,حيث عرف الإطار عملية إدارة المخاطر بوصفها وظيفة يتعاون على تنفيذها كل من مجلس الإدارة والمدراء والعاملين بهدف وضع خطة إستراتيجية لمجابهة الأخطار المعروفة والمحتملة والتي يمكن أن تتعرض لها المنظمة خلال مزاولتها لنشاطها في ظل تطور البيئة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف المنظمة.[2]

ثانيا: مكونات وعناصر نموذج COSO 2013 لإدارة المخاطر.

تضمن نموذج COSO الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية في عام 2013 على خمسة مكونات، تم تصميمها لتنفيذ وتحقيق أهداف إدارة المخاطر من قبل إدارة المؤسسة، حيث أن المكونات الخمسة لم تتغير في النموذج الجديد المحدث وإنما كان التغيير في داخل هذه المكونات من خلال إضافة سبعة عشر مبدأ.

من خلال عديد الأهداف التي سعى إليها التحديث وهي وضع مبادئ واضحة لتسهيل عملية وضع وتقييم الرقابة الداخلية، وتوسيع نطاق التركيز على العمليات التشغيلية والامتثال والأهداف للإبلاغ المالي، وعكس التغييرات في بيئات الأعمال والتشغيل وخصوصا استخدام تقنية المعلومات وما تستلزمه

[1]- Richardson J. Vernon, Chang, C. Janie, Smith, Rodney, Accounting Information Systems, McGraw-Hill, 2014, P199.

[2]- COSO (2004). Internal Control—Integrated Framework, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, COSO Report, p 04.

من إجراءات رقابية، فإن التحديث أو التحسين ركز أولا على إضافة سبعة عشر مبدأ موزعة على مكونات الرقابة الداخلية، خمسة لبيئة الرقابة وأربعة لتحديد المخاطر، وثلاثة لأنشطة الرقابة، وثلاثة للمعلومات والاتصالات، واثنان للمراقبة أو المتابعة، وكذلك ركز على التقارير غير المالية والتقارير الداخلية، فضلا عن توضيح وتعزيز الإطار بما يتلاءم مع التغييرات الجديدة، وهذه المكونات هي:[1]

1. بيئة الرقابة (Control Environment):

تعرف بيئة الرقابة على أنها الركيزة الأساس للمكونات الأربعة الأخرى لنموذج COSO، وهي مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل المتعلقة بالرقابة الداخلية والتي تعد أساساً لتطبيقها في المؤسسة، وتتضمن قيم المؤسسة فيما يتعلق بالنزاهة والقيم الأخلاقية، والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالتدقيق والحوكمة، والهيكل التنظيمي، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، وعملية استقطاب الكفاءات، وتنمية قدراتهم والاحتفاظ بهم، والاهتمام اللازم بمقاييس كفاءة الأداء، والحوافز، والمكافآت، لتنمية الشعور بالمسؤولية الكاملة عن الأداء،[2] والجدول التالي يلخص المبادئ الخمسة لبيئة الرقابة ونطاق تركزها:[3]

جدول (2-7): المبادئ الخمسة لبيئة الرقابة وجانب التركيز لكل منها

	المبادئ	نطاق التركيز
1	الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية	1. تحديد الإدارة بالقدوة 2. وضع معايير السلوك 3. تقييم الالتزام بمعايير السلوك 4. تحديد الانحرافات الأساسية في الوقت المناسب
2	يوضح مجلس الإدارة استقلاليته عن الإدارة ويمارس الرقابة على تطوير وأداء الرقابة الداخلية.	5. يحدد مسؤوليات الرقابة 6. استخدام الخبرة الملائمة 7. العمل بشكل مستقل 8. توفير الإشراف على الرقابة الداخلية

[1]- Arens ،Alvin ،Randal J. Elder and Mark S. Beasley, Auditing and Assurance Services: an integrated Approach, Pearson Education. Inc. (11th ed), 2012, P 314.
[2]- COSO, (2013), Committee of Sponsoring Organization of the Tread Way Commission Internal Control, P4
[3]- Piazza. L. Michael, Quick Reference Guide, Committee of Sponsoring Organizations (COSO) Internal Control Integrated Framework 2013, 2014, P.P 39-43.

3	تقوم الإدارة، بإشراف مجلس الإدارة، الهياكل، وخطوط تقديم التقارير، والسلطات والمسؤوليات المناسبة في السعي إلى تحقيق الأهداف المسطرة.	9. الأخذ في الاعتبار جميع أقسام وهياكل المؤسسة 10. إنشاء خطوط التقارير 11. تحدد وتعيين حدود السلطات والمسؤوليات
4	تتبنى المؤسسة التزاما باجتذاب الأفراد المختصين وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتوافق مع الأهداف.	12. وضع السياسات والممارسات 13. تقييم الكفاءة والعناوين وأوجه القصور 14. جذب وتطوير والمحافظة على الأفراد 15. وضع الخطط والاستعدادات لتغيير واستبدال الأفراد
5	تحمل المؤسسة الأفراد المسؤولية عن أعمالهم في مجال الرقابة الداخلية للسعي إلى تحقيق الأهداف.	- فرض المساءلة من خلال الهياكل والسلطات والمسؤوليات - تحديد تدابير الأداء والحوافز والمكافآت - تقييم مقاييس الأداء، والحوافز، والمكافآت وتقييمها باستمرار - الأخذ في الاعتبار الضغوط المفرطة - تقييم الأداء والمكافآت أو تخصصات الأفراد

المصدر: (Piazza:2014: p39-43)

2. تحديد المخاطر (Risk Assessment):

تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطأ أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الممكن ان يسبب الخطر نفسه، وقد تتضمن احتمال الانحراف عن الوصول إلى نتيجة متوقعة ومرغوبة،[1] فالمؤسسة خلال دورة نشاطها تتعرض للعديد من المخاطر عند مزاولة أعمالها مثل المخاطر التشغيلية، والقانونية وغيرها، ولابد من تحديد وتحليل هذه المخاطر والتعرف على مسببات حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة،[2] وتُعَّد عملية تحديد أهداف المؤسسة الخطوة الأولى لتقييم المخاطر فالأهداف هي بمثابة معيار يستخدم في تقييم أداء الإدارة، وعلى الإدارة وضع الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع ضرورة وجود تقارير مستمرة تنبه إلى وجود أي خطر يتعلق بعدم تحقيق الأهداف، وقد يحدث هذا الخطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصادر الداخلية للخطر يمكن للإدارة معرفتها وتحديدها، والبعض الآخر لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجهات الخارجية مثل عدم فاعلية مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وبعد التعرف على المخاطر

[1]- بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، جوان 2009، ص 331.
[2]- فضيلة بوطورة، دراسة وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007، ص 22.

الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة والسيطرة عليها.[1]ويمكن توضيح المبادئ الأربعة الخاصة بهذا المكون ونطاق التركيز لكل منها كما يلي:[2]

جدول (2-8): المبادئ الأربعة لتقدير المخاطر وجانب التركيز لكل منها

	المبادئ	جانب التركيز
6	تحدد المؤسسة الأهداف بوضوح كافي للتمكن من تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف.	**16. أهداف العمليات** • عكس خيارات الإدارة • الأخذ في الاعتبار تحمل المخاطر • شمول عمليات وأهداف الأداء المالي • تشكيل أساس للالتزام بالموارد **17. التقارير المالية الخارجية** • تتوافق مع المعايير المحاسبية المطبقة • الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية • عكس أنشطة الوحدة الاقتصادية **18. التقارير الخارجية غير المالية** • تتوافق مع المعايير والأطر • الأخذ بالاعتبار المستوى المطلوب من الدقة • عكس أنشطة الوحدة **19. أهداف التقارير الداخلية** • عكس خيارات الإدارة • الأخذ بالاعتبار المستوى المطلوب من الدقة • عكس أنشطة الوحدة الاقتصادية – الداخلية **20. أهداف الالتزام** • عكس القوانين واللوائح الخارجية • الأخذ بالاعتبار تحمل المخاطر
7	تحدد المؤسسة المخاطر التي تحول دون تحقيق	21. تتضمن الكيان، الفرعية، الشعبة، وحدة التشغيل،

[1]- عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 27.

[2] - Piazza. L. Michael, Op-cit, P.P 43-46.

	أهدافها وتحلل المخاطر كأساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر	ومستويات وظيفية 22. تحليل العوامل الداخلية والخارجية 23. تتضمن مستويات مناسبة من الإدارة 24. تقديرات أهمية المخاطر المحددة 25. تحديد كيفية الاستجابة للمخاطر
8	تنظر المؤسسة في إمكانية الاحتيال عند تقييم المخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف	26. الأخذ في الاعتبار أنواع مختلفة من الاحتيال 27. تقييم الحوافز والضغوط 28. تقييم الفرص 29. تقييم المواقف والتبريرات
9	تقوم المؤسسة بتحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الرقابة الداخلية	30. تقييم التغيرات في البيئة الخارجية 31. تقييم التغييرات في نموذج الأعمال 32. تقييم التغيرات في القيادة

المصدر (Piazza:2014: p43-46).

3. أنشطة الرقابة (Control Activities):

وهي السياسات والإجراءات التي يتم تفعيلها للتأكد من أن طرق الاستجابة للمخاطر التي تواجهها المؤسسة تنفذ بصورة صحيحة وبكفاءة، وفي الوقت المحدد.[1]

وتعد الرقابة على التشغيل والرقابة على الالتزام من أهم أنشطة الرقابة التي تقوم بها الإدارة، وهذا بتقييم الأداء في جميع المستويات الإدارية عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، واتخاذ الإجراءات التصحيحية وكذلك متابعة تقارير التشغيل داخل كل قسم، ولأهمية التسيير الآلي للبيانات على أنظمة المعلومات فقد اهتم تقرير لجنة COSO المحدث بالرقابة سواء أكانت رقابة عامة أم رقابة على البرمجيات والتطبيقات أو الرقابة المتعلقة بالحماية من الاستخدامات العشوائية غير المعروفة وغير المصرح بها.

كما تصنف الإجراءات الرقابية وتندرج ضمن أربعة فئات هي:[2]

- الرقابة المانعة (الوقائية) Preventative.
- الرقابة التوجيهية Directive.

[1]- محمد فرحات عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[2]- عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- الرقابة الاستكشافية Detective.
- الرقابة التصحيحية Corrective.

وتهتم أنشطة الرقابة حسب النموذج المحدث لـ COSO بما يلي:[1]

- العمل على فصل المهام المنوط القيام بها من أجل تقليل قدرات العاملين على تغطية وتمويه التجاوزات والأخطاء التي قد تُرتكب ضمن السياق الاعتيادي للمهام الموكلة لهم. ويشمل الفصل بين المهام الآتية:

أ- فصل مهمة حيازة الموجودات عن مهام المحاسبة عنها.

ب-فصل مهمة التصريح بالمعاملات عن مهام حيازة الموجودات.

ت-الفصل بين المهام المختلفة في سياق المعالجة الآلية للبيانات.

- تنفيذ مهام رقابية على معالجة المعلومات من أجل فحص صحة ودقة واكتمال كل معاملة من المعاملات.

أما المبادئ التي تمت إضافتها إلى هذا المكون في إطار COSO المحدث ونطاق التركيز لكل مبدأ فهي كما يأتي :[2]

جدول (2-9): مبادئ أنشطة الرقابة ونطاق تركيزها

	المبادئ	نطاق التركيز
10	تختار المؤسسة وتطور أنشطة الرقابة التي تساهم في التخفيف من حدة المخاطر إلى المستويات المقبولة والتي تواجه تحقيق الأهداف	33. التكامل مع تقييم المخاطر 34. الأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالوحدة الاقتصادية 35. تحديد العمليات الملائمة 36. تقييم مزيج من أنواع أنشطة الرقابة
11	تختار المؤسسة وتطور أنشطة الرقابة العامة على التقنية لدعم تحقيق الأهداف	37. يحدد الاعتماد بين استخدام التكنولوجيا في العمليات التجارية والتكنولوجيا 38. إنشاء أنشطة مراقبة البنية التحتية التقنية الملائمة 39. إنشاء أنشطة رقابة على عملية إدارة الأمن 40. إثبات اكتساب التكنولوجيا الملائمة، والتنمية، والصيانة

[1]- Bodnar, George H., & William S. Hopwood, Accounting Information Systems, Prentice – Hall / Pearson Education, Inc., (9th ed.), 2004, P117.

[2]- Piazza. L. Michael, Op-cit, P.P 46-47.

12	توظف المؤسسة عمليا أنشطة الرقابة من خلال سياسات والتي تحدد ما هو المطلوب، ومن خلال إجراءات تجعل السياسات قيد التنفيذ	41. وضع السياسات والإجراءات لدعم نشر المبادئ التوجيهية للإدارة 42. تحديد المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ السياسات والإجراءات 43. الأداء في الوقت المناسب 44. اتخاذ الإجراء التصحيحي 45. الأداء باستخدام الموظفين المختصين 46. إعادة تقييم السياسات والإجراءات

المصدر (Piazza:2014: p46-47).

4. المعلومات والاتصال (Information & Communication):

يعتبر هيكل المعلومات والاتصال داخل المؤسسة ذو أهمية بالغة لكي تكون إدارة المخاطر كفؤة وذات فاعلية، فمتابعة المخاطر والسيطرة عليها تقتضي الحصول على معلومات كافية عنها، كما يجب ضمان توفر هذه المعلومات بشكل ملائم وفي الوقت المناسب، ويجب على أنظمة المعلومات المعتمدة أن تقوم بتحديد المعلومات المطلوبة من بيانات وتقارير بدقة، وهذا يحتاج إلى تقييم مدى ملائمة نظام المعلومات والاتصال في المؤسسة وتطابقه مع المعايير، لذلك ينبغي الأخذ بالإجراءات التالية:[1]

- الحصول على اكبر قدر من المعلومات (الخارجية والداخلية)، وتزويد المديرين بالتقارير الضرورية عن أداء إدارة المؤسسة والمتعلقة بتحقيق الأهداف المحددة.
- العمل على ضمان تقديم المعلومات المتحصل عليها لجميع الأطراف ذي الصلة داخل المؤسسة، وبتفصيل مناسب وفي الوقت المحدد لتنفيذ مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.
- القيام بتطوير أو تعديل نظام المعلومات كلما اقتضى الأمر ذلك.
- الالتزام بدعم وتطوير أنظمة المعلومات من طرف إدارة المؤسسة، من خلال الالتزام بالمصادر الملائمة.

تشمل هذه العناصر متطلبات أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية ، كما تستخدم بيانات ومعلومات حول الأحداث الخارجية ونشاطات المؤسسة لإنتاج التقارير المالية وتزويد الإدارة بمعلومات عن المخاطر وبالتالي اتخاذ قرارات لتحقيق الأهداف، لهذا السبب فان عناصر نظام المعلومات له تأثير

[1] - Konrath, Larry. F, Auditing: a Risk Analysis Approach, South-Western, 5th ed, 2002, P210.

مباشر في التقرير المالي من خلال مجموعة من الأهداف الرقابية ، وقد أشارت معايير (بازل، 2006) إلى وجوب:[1]

- نشر سياسات واستراتيجيات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل البنك.
- وجود أنظمة معلومات كافية لدى البنك لمختلف الأوقات سواء كانت ظروف عادية أو استثنائية (فترات الضغط) لقياس وتقييم وإعداد التقارير حول نوعية المخاطر التي يمكن التعرض لها وحجمها وتركيبتها.

أما فيما يخص الاتصال فإنه يعني تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل أو العكس، من خلال توصيل المعلومات من الإدارة العليا إلى الإدارة والموظفين ليقوموا بمسؤولياتهم في إدارة المخاطر، والرقابة على التقارير المالية تتطلب وضع التزامات محددة بوضوح للموظفين المسؤولين عن تنفيذ إجراءات الرقابة، وإن هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى معرفة كيفية عمل الرقابة وأدواتهم وحدود مسؤولياتهم في هذا النظام، وأهمية أداء المهام الموكلة إليهم بطريقة متناسقة وفاعلة فضلا عن حاجتهم إلى وصف وظيفي واضح وأدلة محاسبية وأدلة بالسياسات والإجراءات، وكذلك برامج تدريبهم من اجل تحقيق الاتصال، أما المبادئ التي تمت إضافتها لهذا المكون ونطاق التركيز لكل منها يمكن توضيحها كما يلي:[2]

جدول (2-10): مبادئ المعلومات والاتصالات ونطاق التركيز لكل منها

	المبادئ	نطاق التركيز
13	تستخدم إدارة المؤسسة معلومات ذات صلة وجودة لدعم عمل المكونات الأخرى لإدارة المخاطر وللرقابة الداخلية.	47. تحديد المعلومات المطلوبة 48. تحديد المصادر الداخلية والخارجية للبيانات 49. العمليات الملائمة لتحويل البيانات إلى المعلومات 50. المحافظة على الجودة في جميع عمليات المعالجة 51. الاخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع
14	تقوم إدارة المؤسسة داخليا بتوصيل المعلومات، بما في ذلك أهداف ومسؤوليات الرقابة الداخلية، اللازمة لدعم عمل العناصر الأخرى للرقابة الداخلية.	52. نقل معلومات الرقابة الداخلية 53. التواصل مع المجلس أو المديرين 54. توفير خطوط اتصال منفصلة 55. اختيار طريقة الاتصال الملائمة

[1] - BASEL, April 2006, Core Principles for Effective Banking Supervision, https://www.bis.org/publ/bcbs123.pdf
[2] - Piazza. L. Michael, Op-cit, P.P 47-49.

15	تتواصل إدارة المؤسسة مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر في عمل العناصر الأخرى للرقابة الداخلية.	56. الاتصالات بالأطراف الخارجية 57. استلام الاتصالات الواردة 58. التواصل مع مجلس الإدارة 59. توفير خطوط اتصال منفصلة 60. يختار طريقة الاتصال ملائمة

المصدر (Piazza:2014: p47-49).

5. المتابعة أو المراقبة (Monitoring):

يتم من خلال عملية المراقبة تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بصفة عامة، للتأكد من أن أهداف المؤسسة سيتم تحقيقها في الآجال المحددة، وعليه يجب على الإدارة متابعة الرقابة الداخلية لتحديد الظروف التي تؤدي إلى الفاعلية التشغيلية لاسيما أن المخاطر هي في تغيير مستمر، لذلك تحتاج المؤسسة في إدارة المخاطر إلى إعادة تصميم أنشطة الرقابة بشكل دوري عندما تتغير المخاطر، فكفاءة وفاعلية المراقبة تشمل:[1]

- تحديد معيار أساسي لفاعلية الرقابة.
- تصميم وتنفيذ إجراءات متابعة تستند إلى أهمية مخاطر الأعمال المتعلقة بأهداف المؤسسة.
- تقييم وإعداد التقارير عن النتائج بما في ذلك متابعة الإجراءات التصحيحية.

كما أن للمتابعة شكلين يمكن التمييز بينهما هما:[2]

1. الأنشطة المستمرة.
2. التقييمات المنفصلة في لحظة زمنية معينة.

تمت إضافة مبدأين جديدين في نموذج COSO المحدث ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:[3]

[1]- Messier F William, Steven M Glover, Prawitt F Douglas, Auditing & Assurance Services : A systematic Approach, 2010, 7th Ed, McGraw-Hill/Irwin, New York, P195.

[2]- E. H. J. Vaassen, Roger Meuwissen, Caren Schelleman, Accounting Information Systems And Internal Control , 2ed Ed, Wiley, 2009, P36.

[3] - Piazza. L. Michael, Op-cit, P.P 49-50.

جدول (2-11): مبادئ المتابعة ونطاق التركيز لكل منها

	المبادئ	جانب التركيز
16	تختار المؤسسة، وتطور، وتجري تقييمات مستمرة أو منفصلة للتأكد مما إذا كانت عناصر الرقابة الداخلية حاضرة وفاعلة.	61. الأخذ في الاعتبار مزيج من التقييمات الجارية والمنفصلة 62. الأخذ بالاعتبار معدل التغيير 63. تحديد الخط الأساس للتفاهم 64. يستخدم الموظفين ذوي المعرفة 65. التكامل مع العمليات التجارية 66. تعديل النطاق والتكرار 67. التقييم موضوعي
17	تقوم المؤسسة بتقييم أوجه القصور في الرقابة الداخلية وإبلاغها في الوقت المناسب إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حسب الحاجة.	68. تقييم النتائج 69. توصيل أو نشر أوجه القصور او الخلل 70. مراقبة الإجراءات التصحيحية

المصدر (Piazza:2014: p49-50).

ويمكن تلخيص المكونات الخمسة للرقابة الداخلية والمبادئ السبعة عشر للنموذج المتكامل للرقابة الداخلية COSO المحدث لعام 2013 بالجدول الآتي:[1]

جدول (2-12): المكونات الخمسة والمبادئ السبعة عشر للنموذج المتكامل (COSO)

ت	المكونات	المبادئ
1	**البيئة الرقابية:** هي الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية، بما في ذلك النزاهة والانضباط والقيم الأخلاقية، والكفاءة والبيئة التي تعمل فيها. فهي المحرك الذي يوفر الأساس لتنفيذ الرقابة بالمؤسسة.	1. الالتزام بالنزاهة والأخلاق 2. الإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل عن الإدارة 3. وضع الهياكل، خطوط عرض التقارير، والمسؤوليات المناسبة في السعي لتحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة ويشرف عليها المجلس 4. الالتزام بجذب الأفراد الأكفاء وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتفق مع الأهداف.

[1]- Romney Marshall B, and Paul John Steinbart, Accounting information Systems, Prentice-Hall, Inc, (14th Ed.), 2017, 203.

		5. محاسبة الأفراد حول مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية سعيا لتحقيق الأهداف
2	**تقييم المخاطر:** يجب على المنظمة تحديد وتحليل وإدارة مخاطرها. إدارة المخاطر هي عملية دينامكية. ويجب على الإدارة النظر في التغيرات في البيئة الخارجية وداخل الأعمال التي قد تشكل عقبات أمام أهدافها.	1. تحديد الأهداف بشكل واضح لتحديد المخاطر وتقييمها 2. تحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها 3. النظر في إمكانية الاحتيال 4. تحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية
3	**الأنشطة الرقابية:** وتساعد السياسات والإجراءات الرقابية على ضمان تنفيذ الإجراءات التي حددتها الإدارة لمعالجة المخاطر وتحقيق أهداف المنظمة بفعالية. يتم تنفيذ أنشطة التحكم على جميع المستويات وفي مراحل مختلفة ضمن عملية الأعمال وعلى التكنولوجيا.	1. اختيار وتطوير الضوابط التي قد تساعد على تخفيف المخاطر إلى مستوى مقبول 2. اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التقنية 3. نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات والإجراءات ذات الصلة
4	**المعلومات والاتصالات:** نظم المعلومات والاتصالات التقاط وتبادل المعلومات اللازمة لإجراء وإدارة والسيطرة على عمليات المنظمة. يجب أن يتم التواصل داخليا وخارجيا لتوفير المعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية اليومية. ويجب على جميع الموظفين فهم مسؤولياتهم.	1. الحصول على معلومات ذات صلة وذات جودة عالية أو دعمها لدعم الرقابة الداخلية 2. إبلاغ المعلومات داخليا بما في ذلك الأهداف والمسؤوليات اللازمة لدعم العناصر الأخرى للرقابة الداخلية 3. نقل مسائل الرقابة الداخلية ذات الصلة إلى الأطراف الخارجية
5	**المتابعة:** هي عملية الغرض منها تقييم نوعية وجودة الأداء لنظام الرقابة الداخلية، وإجراء التعديلات الضرورة. وتأكيد فعالية التقييمات حول ما إذا كان كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية حاضرا ويعمل. ويتم الإبلاغ عن أوجه القصور في الوقت المناسب، مع الإبلاغ عن مسائل خطيرة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.	1. اختيار وتطوير وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لعناصر الرقابة الداخلية 2. تقييم أوجه القصور وإبلاغها إلى المسؤولين عن الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حسب الاقتضاء

المصدر: (Romney & Steinbart :2017: p 203).

ثالثا: مكونات وعناصر نموذج COSO 2017 لإدارة المخاطر.

في بيئة تتسم بتغيرات سريعة ومحفوفة بالمخاطر، كان من الواجب على لجنة COSO أن تحدث نسختها المتعلق بالإطار المتكامل لإدارة المخاطر الكلية الصادر منذ عام 2004 وتصدر نموذجها الجديد لإدارة المخاطر المؤسسية ERM في 6 سبتمبر 2017، الأمر الذي أدى إلى تطوير فاعلية التكامل بين الإستراتيجيات والأداء(Enterprise Risk Management – ERM) ،[1] وأسهم في الوصول إلى نتائج جيدة لإدارة المخاطر في المؤسسات بكفاءة وفاعلية، كما أنها شملت تغيير هيكل النموذج نفسه حيث أنهت مكعب إدارة المخاطر والذي استمر 12 عاماً مع العلم بأنه كان إلى حد كبير يتشابه مع مكعب النموذج المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن نفس المنظمة، كما ركزت التغييرات على جعل إدارة المخاطر جزء من عملية صنع القرار في المؤسسة ابتداءً من وضع رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وانتهاءً بأدائها. ولقد تم نشر الإطار الجديد بهدف مساعدة المؤسسات على إنشاء القيمة والحفاظ عليها وتحقيقها لأهدافها بأسلوب منهجي منظم مع تحسين الطريقة التي تدير بها المخاطر.

وفي هذا الإطار أعدت لجنة COSO النسخة المحدثة من إطار العمل التي توفر بنية وثيقة جديدة وتسلط الضوء على الدور المهم لإدارة مخاطر المؤسسة في التخطيط الاستراتيجي، ولأن المخاطر تؤثر على كل من النتائج والإستراتيجية، فهي تشجع المؤسسات على دمج إدارة مخاطر المؤسسة في جميع وظائفها، كما يغطي الإطار الجديد مفاهيم إدارة مخاطر المؤسسة بالإضافة إلى الطرق الحالية والناشئة التي يتم بها تطبيق هذه المفاهيم لتلبية متطلبات الأعمال المتغيرة، ينقسم النموذج المحدث إلى خمسة مكونات سهلة الفهم، والتي يمكن تكييفها مع وجهات نظر مختلفة وهياكل تشغيلية لتحسين الإستراتيجية وصنع القرار والحرص على تنفيذه.[2]

[1]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary, June 2017, P5.

[2]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary, Op-cit, pp 5,6.

الشكل (2-4): النموذج المحدث لإطار COSO

Source: The COSO 2017, Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary. June 2017, p.06

يرى الباحث أن النموذج المحدث لسنة 2017 يتضمن تحديات وتوقعات متغيرة لإدارة مخاطر المؤسسة لسنة 2013، والتي يجب على الإدارة مراعاتها عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بشكل خاص في التغييرات التي تؤثر في ديناميكية السوق، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتغيرات الديمغرافية أيضا، وعن العلاقة بين نموذج إدارة المخاطر COSO 2013 بالنموذج المحدث لسنة 2017، يشير COSO إلى أن الرقابة الداخلية تبقى تعتبر أحد أهم الجوانب الأساسية لإدارة مخاطر المؤسسة في تحديث إطار العمل الجديد، لذلك تعد وثيقة COSO لسنة 2013 جزءًا أساسيًا من إدارة مخاطر المؤسسة، ووثائق COSO تكمل كل منها الأخرى، ولا تحل أحدها محل الأخرى، ومع ذلك، يظل الإطار أداة مفيدة لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية، وتقييم فعاليتها لأغراض إعداد التقارير.

تم إطلاق تحديث COSO لسنة 2017 كأسلوب متكامل بين الإستراتيجية المعتمدة من طرف المؤسسات لإدارة المخاطر والأداء، وهذا من أجل الاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضتها الحوكمة من حيث:[1]

- الشفافية والثقة التي يطلبها المتعاملون.
- بروز تقنيات جديدة ضمن سياق يتسم بمزيد من التعقيد.
- الحد من الأزمات والتوعية بأهمية مكافحة الجرائم الإلكترونية واعتداءات.

[1] - The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary, Op-cit, p6.

يقترح النموذج المرجعي ERM COSO 2017 لإدارة مخاطر المؤسسة، مجموعة مكونة من 20 مبدأ منظمًا في خمسة مكونات مترابطة، تتماشى مع دورة حياة المنظمات والمؤسسات، وهنا تطبيق نظام ERM توفر مجموعة من المقومات، تتمثل في الآتي:[1]

- وجود إستراتيجية محددة المعالم والأهداف.
- تكوين لجنة لإدارة المخاطر من الأقسام المختلفة بالمنظمة.
- استخدام أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية، ومنها تحليل التكلفة والعائد، والمقاييس الرئيسية للأداء.
- تطوير عدد من المقاييس الرئيسية للمخاطر، بحيث تقدم معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب وذلك لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال كافة مراحل تطبيق النظام.
- دعم الإدارة العليا لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير ثقافة المنظمة في الأجل الطويل نحو إدارة المخاطر.

لذلك يهدف نموذج ERM COSO 2017 إلى جعل إدارة المخاطر أداة إدارة فعالة ومقبولة، وأن تكون منهجا عمليًا ومتصلًا بالحوكمة الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

ويقترح النموذج المحدث مجموعة من المبادئ المنظمة في خمسة مكونات مترابطة وهي:[2]

1. **الحوكمة والثقافة (Governance and Culture):** تعتبر الحوكمة أهم مكون في المؤسسة، وذلك لأهمية إدارة المخاطر المؤسسية وتحديد مختلف المسؤوليات الرقابية لهذه العملية، كما تتوافق الثقافة مع القيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة وفهم المخاطر التي يمكن ان يواجهها الكيان.
2. **مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (Strategy and Objective-Setting):** تساهم إدارة المخاطر والإستراتيجية المتبعة والتحديد الجيد للأهداف بشكل مشترك في عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يضبط مستوى قابلية تحمل المخاطر وتعديلها من طرف إدارة المؤسسة، كما تمكّن

[1]- عبد الحليم، عمرو محمد سعيد، نظام إدارة مخاطر المنشأة –بين العوامل الموقفية واستخدام أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية- وانعكاسه على الأداء: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، العدد 3، 2013، ص 681.

[2]- Chethan Jayantha, COSO Enterprise Risk Management (ERM) Framework and a Study of ERM in Indian Context, The Chartered Accountant, Journal of The Institute of Chartered Accountants of India, Vol67, issue 5, November 2018, P84.

الأهداف التشغيلية الموضوعة إدارة المؤسسة من تنفيذ الإستراتيجية وتكون بمثابة أساس لتحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.

3. **مكون الأداء (Performance):** يتم تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تنفيذ الإستراتيجية والأهداف التشغيلية للمؤسسة، كما يتم تحديد أولويات إدارة المخاطر وفقًا لحجمها وأهميتها، في حدود قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر، وتساعد إدارة المخاطر المؤسسة على تقييم مستوى المخاطر المحتملة والاستجابة لها.

4. **مكون الرقابة والمراجعة (Review and Revision):** بمرور الوقت يمكن للمؤسسة أن تراجع أو تعدل من كيفية عمل أي مكون من مكونات إدارة المخاطر وهذا خلال مختلف مراحل الأداء، ووفقا للتغييرات التي قد تمس جوهر عملية إدارة المخاطر في المؤسسة.[1]

5. **مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (Information, Communication, and Reporting):** تتطلب إدارة مخاطر المؤسسة الحصول الدائم على المعلومات الضرورية المحدثة ومشاركتها، من المصادر الداخلية والخارجية، والتي يتم نقلها داخل المؤسسة بشكل تصاعدي أو تنازلي.

الشكل (2-5): المكونات الخمسة للنموذج المحدث لإطار COSO

Source : COSO. (2017). Enterprise Risk Management, Integrating with Strategy and Performance, (Executive Summary. , pp. 6-7)

[1] - Chethan Jayantha, Op-cit, P87.

وتستند المكونات الخمسة للنموذج الحديث "إدارة المخاطر المؤسسية – التكامل مع الإستراتيجية"[1] إلى مجموعة من المبادئ، تتبنى طرق ووسائل إدارة المخاطر في المؤسسات المختلفة باختلاف حجمها أو نوعها أو نشاطها، ومن خلال اعتماد هذه المبادئ يمكن للإدارة العليا في المؤسسة أن تتوقع وتتفهم بشكل تلقائي المخاطر المرتبطة بإستراتيجيتها وأهدافها التشغيلية وأن تسعى في المقابل جاهدة لإدارتها.[2]

I. **الحوكمة والثقافة:** ويضم هذا المكون خمسة مبادئ وهي:[3]

1. ممارسة الإشراف على المخاطر من قبل مجلس إدارة المؤسسة.
2. يحدد السلوكيات التنظيمية المرغوبة
3. تحديد الثقافة المرغوبة.
4. إظهار الالتزام بالقيم الأساسية.
5. يستقطب الأفراد الأكفاء ويطورهم ويحتفظ بهم.

II. **الإستراتيجية وتحديد الأهداف:**

6. تحليل السياق التنظيمي.
7. تحديد القدرة على تحمل المخاطرة.
8. تقييم الاستراتيجيات البديلة
9. تحديد الأهداف التشغيلية.

III. **الأداء:**

10. تحديد المخاطر
11. تقييم مدى أهمية المخاطر
12. تحديد أولويات المخاطر
13. تطبيق طرق معالجة المخاطر
14. تكوين رؤية شاملة لمحفظة المخاطر

IV. **المراجعة والتعديل:**

[1]- حاج قويدر قورين، وآخرون، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية – دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 40

[2]- Paul L. Walker, William G. Shenkir, Enterprise Risk Management: Tools and Techniques for Effective Implementation, IMA (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., USA, June 2018, P6.

[3]- Chethan Jayantha, Op-cit, PP 84-88.

15. تقييم التغييرات الجوهرية
16. مراجعة المخاطر والأداء
17. الاستمرار في تحسين إدارة مخاطر المؤسسة

V. المعلومات والتواصل وإعداد التقارير:

18. الاستفادة من نظم المعلومات.
19. الإبلاغ عن معلومات المخاطر.
20. التقارير عن المخاطر والثقافة والأداء.[1]

[1]- Report review of the COSO 2017, From the cube to the rainbow double helix: a risk practitioner's guide to the COSO ERM Frameworks - Review of the 2004 and 2017 Enterprise Risk Management (ERM) frameworks published by COSO and commentary on the use of these frameworks by risk professionals-, Institute of Risk Management (IRM), London, March 2018, P13.

خلاصة الفصل:

تهتم إدارة المخاطر في البنوك بتوفير الأطر المتكاملة والفاعلة لتغطية جميع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، من خلال تحديد أنظمة إدارة مخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال البنكية، وهدا ما يستوجب قيام الإدارة البنكية بتطوير ثقافة واليات التعامل مع متطلبات إدارة المخاطر البنكية، وتبيان خطورة غياب ذلك تحقيقا للانضباط والاستقرار المالي من جهة، وبالنظر إلى ما يمكن ان يترتب من انعكاسات سلبية على عوائد البنوك من جهة أخرى.

ويعد إطار COSO أحد النماذج التي تستجيب لمواكبة ومعالجة جميع الاختلالات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية، عن طريق طرحه لمختلف المكونات الأساسية للرقابة والعمل البنكي، وهو ما سنركز عليه بالبحث والتحليل في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، من خلال إبراز مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق بنود إطار COSO المحدث للتحوط من مخاطرها.

الفصل الثالث

واقع إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري

تمهيد الفصل:

ساعدت التحولات التي حدثت في القطاع البنكي الجزائري على تنوعه وتوسعه وانتشاره، بعد أن كان مقتصرا على مجموعة من البنوك العمومية المحدودة بعد الاستقلال، تؤدي دورها في إطار المهام التي تم رسمها لها من قبل السلطات العمومية خدمة لمخططات النمو الاقتصادية المتبعة، وساهم الانفتاح على العالم الخارجي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دخول بنوك عديدة عربية وأجنبية للعمل في البيئة البنكية الجزائرية، مما فتح الباب واسعا على احتمالات التأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية عند حدوثها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل لتبيان مدى موائمة القوانين والنظم الرقابية المطبقة في النظام البنكي الجزائري لتلك الذي نصت عليها اللوائح والتعليمات الرقابية والإشرافية الدولية، ولاسيما منها ما تعلق بتطبيق متطلبات لجنة بازل، خصوصا وأن الصناعة البنكية في الجزائر عرفت مشاكل هيكلية وتنظيمية، وتحديات كبيرة سببها عدم استقرار البيئة الاستثمارية من جهة نتيجة الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد، وضبابية التشريعات والتعليمات المنظمة للنشاط البنكي في الجزائر من جهة ثانية، وهذا ما أدى باتهام البنوك الجزائرية بضعف ارتباطها بالمنظومة البنكية العالمية، الشيء الذي ساهم في ضعف مواكبة القطاع البنكي الجزائري للتطورات والتغيرات البنكية.

المبحث الأول : نشأة النظام البنكي الجزائري وأهم إصلاحاته.

تكون النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال من 24 بنكا أجنبيا اغلبها فرنسية الجنسية، بالإضافة إلى وجود شركتي تأمين وصناديق البريد للودائع والادخار،[1] بعد الاستقلال كان أهم شيء هو الحفاظ على تقديم الخدمات البنكية ومواصلة النشاط في ظروف لا توجد فيها ضمانات عادية لتحقيق عمليات القرض والبنك وهي الظروف التي ورثها البلاد بعد سبع سنوات ونصف من الحرب و التدمير، وهكذا رفضت البنوك تمويل الأنشطة الزراعية بعد الاستقلال بسبب هجرة وفرار الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، وعدم وجود ضمانات لهم، مما أجبر المعمرين إلى سحب ودائعهم وتهريب أموالهم إلى فرنسا، وكنتيجة لذلك عرفت الجزائر أزمة مالية ومصرفية غداة الاستقلال، ولقد مر النظام البنكي الجزائري بثلاث مراحل وهي:[2]

- المرحلة الأولى – مرحلة التأسيس – (1962-1970).
- مرحلة التخطيط المالي وتثبيت مبدأ تخصص البنوك (1970-1986).
- مرحلة الإصلاحات المالية الأساسية والمعمقة للنظام البنكي بعد سنة 1990.

المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلة الأولى – مرحلة التأسيس – (1962-1970):

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على النموذج المخطط للتنمية عن طريق إطلاق المشاريع التنموية الخماسية، وبالتالي تم في هذه المرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق من خلال تأميم المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة داخل التراب الوطني، وتميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ووقائع سوف نتطرق لها كلا على حدا.

[1]- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص 29.

[2]- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 70.

أولا: المميزات الاقتصادية.

تميزت بداية هذه الفترة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:[1]

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80 % من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيين، ويحتل مساحة تقدر بـ ثلاثة ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.
- الهياكل القاعدية وهي احد العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم، و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا وشبكة الكهرباء و600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافية إلى منشآت أخرى، كميناء الجزائر والتي تتركز كلها في الشمال أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات البنكية.
- مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا البلاد قبيل إعلان الاستقلال. ترك فراغا كبيرا في الإطارات و العمال المحترفين . منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي، 35000 إطارا متوسطا و10000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الاقتصاد ولإدارة تماما.
- التخلي شبه التام عن المستثمرات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكييها الأوروبيين.
- وجود قطاع بنكي متكون فقط من فروع أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.
- عند مغادرة المعمرين الفرنسيين، حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قنوات البنوك حوالي 750 مليون فرنك فرنسي، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض، وبالتالي قلة الاستثمارات.

[1]- صالح مفتاح، مداخلة بعنوان: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 01.

ثانيا : واقع النظام البنكي الجزائري خلال هذه المرحلة:

سعت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى إعادة تنظيم قطاعها البنكي، وذلك بتأميم المنشات البنكية الموروثة من المستعمر إضافة إلى استرجاعها لكامل سلطاتها النقدية بإنشاء بنوك عمومية تمثلت فيما يلي:[1]

1- البنك الوطني الجزائري (BNA): تأسس بموجب القانون 144/66 بتاريخ 1966/06/13، مهمته تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح القروض الزراعية ودعم وحدات الإنتاج الزراعي، وهو بنك تجاري يعمل على دعم التمويل الاشتراكي الفلاحي، وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات البنكية الأخرى لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يتكفل هذا البنك لوحده بالميدان الفلاحي حيث تمثلت وظائفه في مايلي:[2]

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982 سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- إقراض المنشآت الصناعية العامة.
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.
- حتى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.

2- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس بموجب الأمر رقم 366/66 بتاريخ 1966/12/29، اختص في تمويل قطاع السياحة الفندقية، إضافة إلى الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع والتسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط، ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلديات والشركات

[1]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[2]- Visite de page : (www.bna.dz) et https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_nationale_d%27Alg%C3%A9rie, consulter le 19/02/2021.

الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك، ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات البنكية الأخرى.[1]

3- **البنك الخارجي الجزائري (BEA):** أنشئ بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر بتاريخ 1967/10/01، تتمثل وظيفته الأساسية في تسهيل المعاملات الاقتصادية للجزائر مع الخارج، وتمويل التجارة الخارجية، وتقديم الاعتماد على الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم عند التصدير،[2] وهو أيضا شأنه شأن البنوك الرئيسية الأخرى حيث يستطيع ممارسة الأعمال البنكية و التمويل الداخلي ويقوم بالمهام التقليدية للبنوك.

4- **البنك الجزائري للتنمية BAD:** تأسس الصندوق الجزائري للتنمية CAD بموجب القانون رقم 63-165 في 07 ماي 1963، وكانت مهمته الرئيسية تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل، بينما تمثلت مهمته الإقراضية في تمويل عمليات التراكم من خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل.[3]

5- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:** تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64، تتمثل مهمته في تجميع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد والقيام في مرحلة أولى بتمويل السكن إضافة إلى أنشطة تمويلية أخرى.

ظهرت عدة نقائص على عمل هذا الجهاز البنكي، من بينها غياب قانون بنكي موحد ينظم علاقات عمل الخزينة العمومية بالبنك المركزي والبنوك التجارية، كما لوحظ وجود تداخل ونزاعات بين السلطات النقدية الثلاث وزارة المالية، البنك المركزي والخزينة العمومية، بالإضافة إلى ذلك فإن تمثيل البنوك على التراب الوطني لم يكن عادلا، فهناك بنوك ممثلة في كامل الوطن و أخرى غير ممثلة.

المطلب الثاني : مرحلة التخطيط المالي وتثبيت مبدأ تخصص البنوك (1970-1988)

أولا: الواقع الاقتصادي خلال هذه الفترة :

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين، اقتصادا إداريا ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، حيث عرفت هذه المرحلة الكثير من التغيرات بموجب قانون المالية لسنة

[1] - Visite de page : http://www.cpa-bank.dz/?p=cadre , consulter le 19/02/2021.
[2]- http:// www.bea.dz , consulter le 19/02/2021.
[3]- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015، ص 330.

1970 والأمر رقم 107/96 الذي وضع إجراءات تمويل المؤسسات العمومية الوطنية بالإضافة إلى قانون المالية لسنتي 1973 و1975، الذين وضعا الخطوط العريضة التي تبين كيفية تمويل المؤسسات العمومية المحلية، ومع بداية السبعينيات باشرت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية ومالية مست جميع القطاعات بما فيها المنظومة البنكية.[1]

جاء القانون 88-01[2] ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تميزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية على هذا الأساس توضع نصوص الإصلاح نهائيا نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

شكلت المصادقة على القانونين 88-01 و88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها في مجملها في الفترة الحالية على الأقل تابعة للقطاع العمومي، وعليه أصبح القانون البنكي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 ليدعم استقلالية صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية، ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء استقلالية مالية في التسيير، فأصبح بإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة، مهمتها الرئيسية مراقبة وتسيير التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية.[3]

ثانيا : واقع النظام البنكي الجزائري خلال هذه المرحلة.

تميز النظام البنكي خلال هذه الفترة بتسيير إداري ومركزي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وتحولت البنوك بموجب ذلك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، وبالتالي كان منح القروض يخضع لقرارات إدارية دون الأخذ في الاعتبار مردودية المؤسسات، فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها، وكان مصدر هذه الموارد النقدية غالبا هو البنك المركزي من خلال

[1]- نورة زبيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 134.

[2]- المرسوم رقم 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي يصفها على أنها شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الحصص أو الأسهم.

[3]- ياسين الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2013، ص52.

عملية الإصدار النقدي، وابتداء من سنة 1986 تم الشروع في بلورة النظام البنكي الجزائري بمطالبة البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة واتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القروض.[1]

كما تميزت هذه المرحلة باستعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض، بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذا أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

وابتداء من الإصلاح المالي لعام 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث خصائص هي:[2]

- ✓ التمركز.
- ✓ هيمنة دور الخزينة حيث كانت تمول وبنسبة 100% كل الاستثمارات في شكل قروض مسيرة وطويلة الأجل كما أنها تضمن جميع القروض الأجنبية المخصصة للاستثمار.
- ✓ إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وفي هذا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل قطاع الإنتاج التي أصبحت الخزينة العمومية بموجبه وسيطا ماليا أساسيا، أي بتعبير آخر أصبحت مركز النظام المالي الاقتصادي وهذا بالاعتماد الكلي على الخزينة.

1- إصلاح السبعينيات 1971:

لم تكن أثار الإصلاح المالي لعام 1971 محدودة من ناحية العملية.حيث أدت إلى انتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية وزارة المالية، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق النقدية" كما تراجع دور البنك المركزي الجزائري عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، وخلال هذه الفترة أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع متطلبات الاقتصاد، وهكذا ارتبط إصدار النقود لصالح الخزينة الوسيط المالي الرئيسي للاقتصاد بشكل هائل بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير، والجدير بالذكر ان إصلاح

[1]- نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[2]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 222.

عام 1971 جاء ليكرس تعزيز تخطيط عمليات التمويل، كما حدد الإصلاح المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة هي:[1]

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار التي تمت تعبئتها من طرف الخزينة الممنوحة من قبل المؤسسات المالية المتخصصة.
- القروض البنكية متوسطة الأجل القابلة للخصم من قبل بنك الإصدار.
- المساعدات الخارجية الناتجة عن مختلف العقود مع الخزينة أو المؤسسات المالية.

ومن أهم الإجراءات التي جاءت بها الإصلاحات المالية لسنة 1971، تكليف البنوك بمهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات المالية وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونصت هذه الإجراءات على مايلي:[2]

- ✓ إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال.
- ✓ تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وفق الأنماط الثلاثة المذكورة سابقا.
- ✓ تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وذلك بتخصيص مبالغ الاهتلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية.
- ✓ اشتراط الاستفادة من التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بعملية التوطين المسبق والوحيد، فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفقا لما هو متاح، لكن تمنح للمؤسسات الموطنة لعملياتها في هذه البنوك فقط.
- ✓ دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة وإلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير.
- ✓ تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية وغير خاضعة لاعتبارات السوق.

[1]- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان الخدمات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2006، ص 35.
[2]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- ✓ تقنين عملية التوطين الإجباري للمؤسسات التي لا يحق لها التعامل إلا مع بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص البنكي الذي يقصد به تكفل كل بنك بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد ويمنع من تمويل فروع من تخصصات بنوك أخرى.

فالملاحظ انه وبعد الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة صفات هي: التمركز – تغلب دورة الخزينة – إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

2- إعادة هيكلة البنوك 82-85: اعتمد الاقتصاد الجزائري إلى غاية منتصف سنة 1980 ما يسمى بالنمو الموجه، وذلك من أجل دعم وتطوير القوة الصناعية التي عرفتها هذه المرحلة، وكذا التسيير المركزي للاقتصاد، وقد شهدت الفترة الموالية من سنة 82 ظهور عدة بنوك وطنية وكانت أهم البنوك التي أسست خلال هذه الفترة هي:[1]

أ- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (LA BADR):** تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وأخذ صلاحياته في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي، والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا، وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على انه بنك الإيداع والتنمية، ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:[2]

- ➢ تمويل القطاع الفلاحي بنوعيه العام والخاص، وذلك بتقديم قروض من اجل ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية.
- ➢ تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة الريفية التقليدية المختلفة.

ب-**بنك التنمية المحلية (BDL):** تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، الذي ورث قسما من أسهم مملوكة له، يقوم هذا البنك بممارسة الأنشطة التالية:[3]

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك – دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007، ص 190.

[2]- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص90.

[3]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 135.

- تمويل أنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المخططة للجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.
- منح الائتمان للقطاع العمومي المحلي.
- تمويل عمليات الرهن الحيازي.

ويلاحظ أنه قد تغير نوعا ما مع تأسيس هذين البنكين (BADR–BDL) هيكل نظام التمويل وأداءه، وكان إجراء تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة يهدف إلى ترسيخ تخصص البنوك، وفي هذا الإطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها، فأسند للبنك الأول مهام تمويل القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

3-الإصلاح النقدي لسنة 1986: أدت الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر بين سنتي 1983 – 1984 وما تبعه من تراجع كبير للموارد إلى إجراء إصلاحات عديدة مست النظام البنكي من خلال إصدار قانون البنوك والقروض في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض،[1] وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام البنكي الجزائري، موضحا الفروق بين مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية العمومية، حسب ما يقتضيه اقتصاد السوق، ومن أهم الإجراءات التي جاء بها:[2]

- ✓ الأخذ بالتدابير اللازمة لمتابعة استخدام القروض الممنوحة للمؤسسات وضرورة متابعة الوضعية المالية لهذه المؤسسات واتخاذ جميع التدبير الضرورية لتقليل من خطر عدم استرداد القرض.
- ✓ استعاد البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية حيث عمد في هذا الإطار لإعداد وتسير أدوات السياسة النقدية، كتحديد سوق إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.
- ✓ وضع نظام بنكي على مستويين ثم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض، وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ✓ استعادة مؤسسات التمويل ذات الطابع العام "البنوك" دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القرض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها وإمكانية منح القروض دون تحديد لمدتها أو الأشكال التي تأخذها.

[1]- قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام القرض والبنوك.
[2]- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص137.

- ✓ تحديد الأدوار التي يسمح لمؤسسات التمويل المتخصصة القيام به حسب المادة 18 من القانون البنكي رقم 86-12، إذ يسمح لها إلا بجمع بعض أنواع الودائع، وبالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع القروض، وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها.[1]
- ✓ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية حيث انسحبت الخزينة العمومية سنة 1987 من تمويل المؤسسات، وتعد هذه الخطوة منح فرصة للبنوك التجارية للقيام بالتمويل وإبعاد جزئي للدولة من اجل التحول إلى الاقتصاد السوق.
- ✓ وأعيد النظر في العلاقات التي تربط البنك المركزي الجزائري بالخزينة العامة، إذ أصبحت القروض الممنوحة لها تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.
- ✓ استعادة البنك المركزي لصلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وأعيد النظر في العلاقات التي تربط البنك المركزي والإصدار والخزينة.

ثالثا : خصائص النظام البنكي خلال فترة الثمانينات:

تميز النظام البنكي الجزائري خلال فترة الثمانينيات بمجموعة من الخصائص أهمها:[2]

1- **مبدأ مركزية الموارد المالية:** تجمع الموارد في الخزينة العمومية باعتبار الجزائر تتبنى النظام المخطط، الذي يستوجب معرفة حجم الموارد المالية والاستعمال الأمثل لها يتطلب حصرها في جهة واحدة وهي الخزينة العمومية، هذه الأخيرة التي تقوم بجمع جميع مواردها من عائدات النفط والضرائب الأخرى، كما كانت تجبر المؤسسات العامة على المساهمة في الميزانية بنسبة معينة.

2- **التوزيع المخطط للائتمان:** قامت به السلطات في تلك الفترة لتقييم الوساطة المالية، حيث حددت مهام البنوك التجارية والخزينة العامة عن طريق تقسيم تمويل الاستثمارات، حيث تتولى الدولة مجسدة في الخزينة العامة تمويل الاستثمارات العامة والاستثمارات المنتجة الطويلة الأجل عبر حساب التجهيز أما البنوك فتتولى تمويل الاستثمارات المنتجة قصيرة الأجل.

3- **مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية:** أسندت وظيفة مراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل قروض واعتمادات إلى البنوك، باعتبارها حلقة وصل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي وبين

[1]- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة: مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 149.

[2] عبد الحق رايس، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية –دراسة لعينة من البنوك الأجنبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص121

المؤسسات العامة، فألزمت البنوك بتقديم كشوفات ومحاضر استعمال الأموال من طرف هذه المؤسسات سواء كان بالعملة الوطنية أو أجنبية للبنك المركزي ووزارة المالية.

4- **التوطين البنكي الموحد:** معناه أن كل مؤسسة عامة ملزمة بالتعامل مع بنك واحد فقط بفتح حسابين هما: حساب الاستغلال (دورة المنتوج قصير الأجل)، وحساب الاستثمار (يخلق دورات إنتاج جديدة يفوق السنة عادة)، ويمنع إي تدخل بين هذين الحسابين نستنتج ان المبدأ السابق عظم دور الخزينة العامة وأعطتها أهمية كبيرة في إحداث القرض بالمقابل انكماش دور البنك المركزي الجزائري وأصبح عرض النقود في إطار التخطيط المتغير داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد (احتياجات الخزينة)، بعد هذه الفترة حدثت مراجعات للمخططات الإنمائية السابقة مما أعطى إشارة انطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية قصد إعطائها نوع من الاختصاص في أنشطتها.[1]

رابعا: إصلاح سنة 1988: جاء قانون استقلالية المؤسسات العمومية رقم 06/88 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 12/86 السالف الذكر من اجل إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وجاءت نقاطه الأساسية كتالي:[2]

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و هذا يعني أن البنك يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية، و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الإتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي، كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تطلب ديون خارجية.
- على المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

[1]- عبد الحق رايس، مرجع سبق ذكره، ص121

[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 195.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات النقدية الأساسية والمعمقة للنظام البنكي بعد سنة 1990.

رغم عديد الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري والتي سبقت فترة التسعينيات إلا أن النتائج كانت غير مرضية، ولم تتحسن الوضعية المؤسسات الإنتاجية ولا أدائها، ولم تقم البنوك بدورها كوسيط مالي بسبب الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر نتيجة التدهور الحاد في أسعار المحروقات وتزايد عبء خدمة المديونية، مما استدعى اللجوء إلى إصلاحات هيكلية معمقة للمنظومة البنكية، وكانت البداية بإصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض،[1] والذي سنستعرضه فيما يأتي:

أولا: مضمون الإصلاحات البنكية من خلال قانون 90-10:

قصد إصلاح سلبيات المرحلة السابقة جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي في الجزائر وجعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريع البنكي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة، وتستدعى المهام البنكية الجديدة الواردة في القانون النقد والقرض أن تجدد مناهج التنظيم والتشغيل،[2] إذ أن القطاع البنكي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة، وتشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات البنكية والأنظمة المشتركة للتنافس بين البنوك، ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير البنكية العصرية وذلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة وفعالة عن طريق:[3]

- خلق المنافسة بين البنوك التجارية.
- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية.
- ضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك.
- إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك بما يتلاءم واقتصاد السوق.
- ضرورة تكوين إطارات مسيرة كفاءة.
- ضرورة توسيع نشاط السوق النقدي والمالي.
- إعطاء البنك الاستقلالية التامة في التمويل والإقراض.

1- أهداف قانون النقد والقرض:

[1]- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2]- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16، تاريخ 1990/04/14.
[3]- عبد الحق رايس، مرجع سبق ذكره، ص 126.

جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية، وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له وبصفة عامة فان أهداف قانون النقد والقرض هي:[1]

- إنشاء نظام بنكي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان، ويرجع دورها كصندوق للدولة.
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خلق علاقة بين الجهاز البنكي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية في ظل جو تنافسي.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة يضعها بنك الجزائر وتمهد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية و التضخم ومختلف أشكال التسربات النقدية.
- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم للادخار والاستثمار، وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب.
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي، تحت إشراف البنك المركزي الجزائري والذي أصبح يسمى بداية من صدور هذا القانون ب "بنك الجزائر".[2]

2-ركائز النظام البنكي في ضوء قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض 90-10 بمبادئ وركائز ترجمت الواقع الذي يجب ان يكون عليه النظام البنكي في المستقبل وهذه المبادئ هي:[3]

2- 1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: قبل إصلاحات 1990 التي جاء بها قانون النقد والقرض كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، بحيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة،

[1]- بخوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 2006، الجزائر، ص 13.

[2]- بن عبد الفتاح دحمان، أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، المنعقد أيام 11 :و 12 مارس 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 52.

[3]- كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية –دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 107.

بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية المخططة، وبموجب هذا القانون أصبحت القرارات النقدية مبنية على أسس وأهداف نقدية تحددها السلطة النقدية بناءا على الوضع النقدي السائد، الذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية، كما أن تبنى هذا المبدأ في قانون النقد والقرض سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

- استعادة البنك المركزي لدورة في قمة النظام النقدي، المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- منح قروض بشروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة والخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2- 2 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض إي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، فلم تعد تتميز بتلك التلقائية ولم تعد تتم بلا حدود بل أصبح ذلك يخضع لقواعد، حيث بلغ دين الخزينة العمومية اتجاه الجهاز البنكي نهاية سنة 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و10 مليار دج تجاه البنوك التجارية وهذا المبلغ يشكل 50% من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة.[2]

ولقد تضمن قانون النقد و القرض المبادئ اللازمة لوضع حد لهذه الحالة:[3]

- إرجاع الديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي وفق جدول يمتد على 15 سنة.
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 8 أشهر مع تسديد هذه التسبيقات كل سنة مالية.

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 197.
[2]- كتفي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[3]- المواد 11-78-213 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.
- تحديد قيمة السندات اليومية التي يمكن ان يقبلها البنك المركزي في محفظته والتي لا تتعد نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.

2- 3 إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان: ضلت الخزينة العمومية لغاية نهاية الثمانينات تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد وتوزيع القروض وبخاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى، ولكن بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية منذ عام 1988 بدأت تتخلى عن وظيفة إي تمويل للاستثمارات التي تقررها المؤسسات العمومية، وتكتفي بالتدخل في تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة.

لقد أكد قانون النقد والقرض إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني، وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي عبر البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى، ويسمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض ببلوغ الأهداف التالية:[1]

- تقليص التزامات الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون المتراكمة عليها.
- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة عن تمويل الاقتصاد.

2- 3 إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: تمثلت السلطة النقدية في وزارة المالية والخزينة العامة والبنك المركزي، فجاء هذا القانون ليلغي التعدد، وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سماها مجلس النقد والقرض، لضمان انسجام السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النقدية المسطرة وتفادي التعارض بين هذه الأهداف.

كما وضع هذا القانون مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين وذلك للتميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي بنكا

[1]- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 2 ، الجزائر ، 2006 ، ص 187.

للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملها، كما أصبح الملجئ الأخير للإقراض،[1] له تأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي السائد.

والشكل التالي يوضح مختلف الركائز الأساسية التي بني عليها قانون النقد والقرض.

الشكل رقم (3-1): الركائز الأساسية لقانون النقد والقرض 90-10.

المصدر: إعداد الطالب بالارتكاز على مواد قانون النقد والقرض 90-10

ثانيا: مختلف الإصلاحات والتعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10.

بعد الشروع في تطبيق قانون النقد والقرض بدأت تظهر بعض الاختلالات والثغرات القانونية التي تستدعى معالجتها وتقويمها، وفي هذا الخصوص قامت السلطات بتحيين القانون في ظل التغيرات والمستجدات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خاصة.[2]

1-الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التعديل الهيكلي:

لم تكن التدابير المالية المعتمدة سابقا كافية لجعل القطاع المالي والبنكي يتماشى مع ما يتطلبه السوق في هذا المجال، حيث كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 199.
[2]- بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4, العدد 2، 2013، ص 36.

العامة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دور نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق، وفي هذا الإطار لجأت الجزائر ابتداء من سنة 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى تبني مجموعة إصلاحات في إطار برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتصحيح الاختلالات وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للتحول إلى اقتصاد السوق، وقد طلب من جميع البنوك التجارية في إطار إعادة رسملتها التقدم لبنك الجزائر للحصول على ترخيص لمزاولة النشاط البنكي، وتمت إعادة رسملة كل البنوك بعد إجراء عمليات تدقيق كبيرة بالتعاون مع البنك الدولي وذلك على أساس نسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر والتي بلغت 5% سنة 1996، كما تم التوقيع على عقود أداء بين الحكومة ومدراء البنوك يتحمل بموجبها هؤلاء المدراء مسؤولية احترام نسبة كفاية رأس المال المحددة من طرف بنك الجزائر، ومن خلال عملية إعادة الرسملة فإن بعض البنوك استفادت سنة 1995 من تحويلات الخزينة قدرت بـ 10 مليار دينار، كما عمدت السلطات إلى إعادة تمويل البنوك على النحو التالي:[1]

- تقديم 24.9 مليار دينار من اجل تمويل البنوك العمومية (باستثناء بنك الجزائر الخارجي)، تمتد حصصها إلى 20 سنة.
- تقديم 8 مليار دينار سنة 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وهذا بهدف تحويله إلى بنك متخصص في تمويل المشاريع السكنية.
- وكان هناك مشروع قانون في سنة 1996 قصد فتح رأس مال بعض البنوك العمومية وخاصة القرض الشعبي الجزائري، إلا انه تم رفضه ولم يصادق عليه.

2- إصلاحات سنة 2001.

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات التي مست الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي فقط دون المساس بجوهر القانون ومواده الأساسية المطبقة، وجاء أول تعديل لذلك عن طريق الأمر الرئاسي 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين، الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص

[1]- بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.

عليها في القانون، والثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.[1]

يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونوابه كأعضاء وثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، والذي أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة أعضاء بعدما كان سبعة أعضاء.

ويتم تسيير مجلس النقد والقرض كما يلي:[2]

- يستدعى المجلس من طرف المحافظ الذي يرأسه ويعدل جدول أعماله ويكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته؛
- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس؛
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا؛
- يجتمع المجلس كل 03 أشهر بناءا على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من أربعة أعضاء منه.

3- التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03 لسنة 2003:

جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون 90-10 مع إدخال بعض التعديلات عليها، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، وكان لإفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري الدافع الأساسي لهذه التعديلات، حيث لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمنظم للنشاط البنكي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:[3]

3- 1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

[1]- حديدي أدم، تقويم أداء البنوك باستخدام أدوات التحليل المالي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2009، ص85.

[2]- بلهاشمي جيلالي طارق ، الإصلاحات المصرفية في الجزائر ، مجلة الأفاق ، العدد 04 ، الجزائر ، 2005 ، ص59

[3]- كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 13.

- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.

3- 2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- إتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية.

3- 3. تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخارات الجمهور من خلال:[1]

- تقوية شروط ومميزات اعتماد البنوك ومسييرها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون البنكي أثناء القيام بالنشاطات البنكية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري البنك؛
- تقوية حقوق جمعية البنوك والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.

4- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاءت هذه التعديلات لسنة 2010 من خلال الأمر رقم 10-04 الصادر في 2010/08/26، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ليؤكد على ما يلي:[2]

- أهم ما جاء به الأمر 10-04 هو التطرق إلى الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية لأول مرة، حيث أن مهمة بنك الجزائر حسب الأمر 10-04 تكمن في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفا أساسيا للسياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

[1]- كمال زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 14
[2]- بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- مسؤولية بنك الجزائر على ضمان سلامة وأمن وصلابة النظام البنكي من خلال تعزيز الإطار القانوني بما يكفل الاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر.
- تعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لاسيما ما تعلق برفع رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، والقواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية.
- تعزيز صلاحيات مفتشي بنك الجزائر بما يسمح بقدرة اكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية في سبيل تحقيق إدارة كفؤة للمخاطر البنكية.
- التأكد من سلامة وسائل الدفع وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءتها، إذ يحق لبنك الجزائر رفض اعتماد أي وسيلة دفع لا تقدم ضمانات سلامة كافية.
- تعزيز صلاحيات مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر لتقوية وتمتين شروط ممارسة النشاط البنكي، وكذا ضمان حقوق الزبائن لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- الترخيص بمساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، في إطار شراكة مع رأس مال محلي تمثل المساهمة الوطنية فيه 51% على الأقل من رأس مال المؤسسة المالية والبنكية.
- دعم الإطار التنظيمي والقانوني لممارسة الرقابة البنكية بشقيها الداخلي والخارجي، والحرص على احترام المؤسسات البنكية للمبادئ والمعايير الدولية في مجال التسيير البنكي.[1]

5-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

نتيجة التغيرات التي عرفتها الوضعية المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري، جراء انخفاض سعر البترول إلى ما دون السعر المرجعي المحدد لإعداد الميزانية بداية من شهر أكتوبر 2014، وما أدى إلى تآكل احتياطي الصرف الأجنبي، كل ذلك حتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى أداة تمويلية استثنائية، تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر كثير من دول العالم، والمعروفة تحت تسمية " التمويل غير التقليدي " أو " التسهيلة الكمية " كآلية لضمان استمرار تمويل التنمية الاقتصادية، ووفقا للتعديل الذي مس قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017، فإنه يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات

[1]- بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فبالإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل الموارد المالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض 90-10 وهي كالآتي:[1]

- فيما سبق ووفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض 90-10، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وذلك بفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، ولكن مع التعديل الجديد فقد أعفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.
- قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة من السوق الأولية إلا في السوق الثانوية (سوق ما بين البنوك) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح له بذلك، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.
- فيما سبق قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017، كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا في السوق النقدي حسب الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل، ولكن في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم شراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، وبدون اعتبار لجودتها المالية، هذا ما يوفر للخزينة العمومية سيولة هائلة تمكنها من دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، لكن وفق التعديل الجديد

[1]- صالح الدين سعودي، كزار رمضان، إنعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 452.

تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

- وفق الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض، يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتاليا أو غير متتال، أما بعد التعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 تم تمديد المدة إلى حد أقصاه 5 سنوات.

ثالثا: تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط القوة والضعف .

1-تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط القوة:

أحدث قانون النقد والقرض 90-10 قطيعة تامة مع الممارسات الاقتصادية والمالية السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل البنكي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة، وسمح للبنوك بالمقابل النشاط والعمل البنكي وفق معايير اقتصاد السوق، ومنذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير في الشبكة البنكية من حيث عدد وطبيعة البنوك، بالإضافة إلى العمل البنكي المرتكز على الرشادة الاقتصادية والطابع التجاري والمنافسة إلى حد معين، بالإضافة إلى ذلك أيضا أصبح العمل البنكي يتم في إطار الرقابة وتحمل المخاطر وتجسد ذلك بإنشاء لجنة الرقابة البنكية التي تسهر على حسن سير وتطبيق واحترام التشريعات والقوانين البنكية ومنها القواعد الاحترازية، بالإضافة إلى مختلف أجهزة الرقابة الحديثة الأخرى، وعموما يمكن توضيح مختلف الايجابيات التي أحدثها قانون النقد والقرض 90-10 على القطاع البنكي الجزائري فيما يلي:[1]

- ✓ رد الاعتبار للبنك المركزي الجزائري، وتوضيح مكانته في النظام البنكي والنقدي، وإعادة تنظيمه تنظيما داخليا محكما.
- ✓ تقليص صلاحيات الخزينة العمومية وإبعادها عن إحداث العملة ومنح القروض.
- ✓ إعادة تقييم ورد الاعتبار للعملة الوطنية من خلال وظائفها الداخلية كوسيمة للتبادل ومخزن للقيمة.
- ✓ استعادة البنوك التجارية لاستقلاليتها ووظائفها التقليدية.

[1]- أبوبكر خوالد، مجلة العلوم السياسية والقانون، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد77 فبراير 2018- المجلد02، ص 203.

- ✓ منح تراخيص بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية وبالتالي فتح السوق البنكية الجزائرية أمام المنافسة، وما يترتب عن ذلك من تحسين مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري، وتحقيق جودة المنتجات والخدمات المقدمة.
- ✓ وضع قانون بنكي معدل ومتمم قادر على إرساء نظام بنكي فعال وقادر على التسيير الأمثل للموارد.
- ✓ إلغاء مبدأ التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص النقد والقرض.
- ✓ إلغاء مبدأ التخصص البنكي وبالتالي السماح بظهور عّدة منتجات وخدمات بنكية جديدة.
- ✓ المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ إنشاء سوق للأوراق المالية في الجزائر وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل مختلف المتعامين الاقتصاديين.
- ✓ تحسين العالقة بين البنك والمؤسسة وتسيير جيد للأخطار.

2- تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط الضعف:

على الرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 بمثابة النقطة الحاسمة التي مثلت انتقال النظام البنكي الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق الحر، حيث جاء هذا القانون لتأسيس بيئة بنكية ومالية تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الليبرالي حيث أنه أعطى للبنك المركزي السلطة النقدية العميقة التي كان يستحقها على هرم النظام النقدي، وتبث الإطار العام لقيام المنافسة البنكية إلا أن هذا القانون قد تخللته بعض السلبيات أو بعض نقاط الضعف نوجز أبرزها فيما يلي:[1]

- ✓ الاهتمام بالجانب الشكلي أكثر من المضمون، فنلاحظ أن بنك الجزائر أعطيت له كل المهام وهو عاجز عن أدائها لوحده.
- ✓ إعطاء صلاحيات واسعة لبنك الجزائر تفوق قدرته التقنية وإمكانياته المادية والبشرية.
- ✓ إعطاء صلاحيات واسعة لمحافظ بنك الجزائر فقد كان مدير البنك المركزي، وممثل البنك المركزي في الخارج، ورئيس مجلس النقد والقرض، ورئيس لجنة الرقابة البنكية، وهي تعتبر مهام كثيرة لا يمكن أن يتحملها شخص واحد.
- ✓ صعوبة تجسيد العالقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.
- ✓ مجلس النقد والقرض هو الذي يدير السياسة النقدية دون استشارة الجهاز التنفيذي.

[1]- أبوبكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- ✓ صعوبة تطبيق مبادئ قانون النقد والقرض على المؤسسات المالية العاجزة.
- ✓ غياب جهة قضائية متخصصة لحل النزاعات التي تكون في المجال البنكي والمالي.
- ✓ استحالة وضع نظام بنكي على مستويين، لأن قانون 90-10 لم يضع حدا نهائيا للعلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية وإنما قام بتحديد قيمة التمويل بـ 10 %.
- ✓ عجز قانون 90-10 عن إرساء ثقافة بنكية متينة في الوسط البنكي والمالي الجزائري، وحتى لدى المواطن العادي.
- ✓ الثغرات التي تخللت هذا القانون خصوصا فيما يخص معايير الرقابة وقواعد الحيطة والحذر.

المبحث الثاني: أساليب وإجراءات إدارة المخاطر في المنظومة البنكية الجزائرية.

المطلب الأول: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها النظام البنكي الجزائري حسب تنظيم بنك الجزائر.

واكبت السلطات النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض واللجنة البنكية (اللجنة البنكية هي جهاز رقابي تقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التنظيمية والتشريعية المطبقة عليها، والمعاقبة على الاخلالات التي تتم معاينتها)[1] على إرساء قواعد ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، إذ فرض على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر ضرورة التقيد واحترام معايير التسيير الموجهة لضمان السيولة والقدرة على الوفاء اتجاه الغير– بالخصوص المودعين –وكذا في ما يخص توازن هيكلهم المالي، وبالتالي ضرورة احترام نسبة كفاية رأس المال وتنويع المخاطر، ومنه عمل بنك الجزائر على إصدار مجموعة من التنظيمات والقوانين التي تحدد مفهوم وطرق قياس المخاطر البنكية حيث عرف النظام رقم 02–03[2] محتوى الرقابة الداخلية وألزم البنوك والمؤسسات المالية بضرورة الخضوع لقواعدها وبالخصوص أنظمة قياس وتحليل المخاطر وأنظمة مراقبتها والتحكم فيها، كما عرف من خلال المادة الثانية من نفس القانون والمعدلة بالمادة 02 من النظام 11–08[3] مجمل المخاطر البنكية التي قد تتعرض لها المنظومة البنكية الجزائرية.

أولا: المخاطر البنكية وأنظمة قياسها حسب تنظيم بنك الجزائر:

حدد بنك الجزائر في النظام رقم 11–08 المؤرخ في 2011/11/28 مفهوم وأنظمة قياس المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

1–أنواع المخاطر البنكية وفقا لتنظيم بنك الجزائر: يلخص الجدول التالي أهم المخاطر البنكية وفقا للمادة 02 من النظام المذكور أعلاه:

[1] - BEN HALIMA Ammour, Le Système Bancaire Algérien, op. cit, p. 76.

[2]- النظام 02-03 الصادر في 2002/11/14 المتعلق بالرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية.

[3]- النظام 11-08 الصادر في 2011/11/28 المتعلق بالمراقبة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية.

الجدول رقم (3-1): ملخص المخاطر البنكية المحددة وفقا لبنك الجزائر

نوع المخاطرة	تعريفها
المخاطر الائتمانية	الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كالمستفيد نفسه.
خطر التركيز	الناجم عن القروض أو الالتزامات الممنوحة للطرف المقابل نفسه ولأطراف مقابلة تعتبر كالمستفيد نفسه ولأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية، أو الناجم عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط أو عن طريق تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض.
خطر معدل الفائدة الإجمالي	هو الخطر الذي يمكن التعرض له حالة حدوث تغير في معدلات الفائدة والناتج عن مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء تلك المتعلقة بمخاطر السوق.
خطر التسوية	هو الخطر الذي يمكن التعرض له لاسيما في عمليات الصرف والذي يتضمن خطر تسوية طرف مقابل وخطر تسوية التسليم.
خطر السوق	مخاطر خسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق.
خطر السيولة	خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية نظرا لوضعية السوق وذلك في آجال محددة وتكلفة معقولة.
خطر قانوني	خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض أو خلل أو نقص مهما كانت طبيعته
خطر عدم المطابقة	خطر العقوبة القضائية، الإدارية والتأديبية وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة الناشئة عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية
خطر عملياتي	ناجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين وإلى أنظمة داخلية أو عوامل خارجية.

المصدر: النظام رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: أنظمة قياس وتحليل المخاطر:

ضمن هذا الإطار حدد بنك الجزائر من خلال المادتين 37-38 من النظام رقم 11-08 المذكور آنفا أهمية و إلزامية وضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر وتكييفها مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر المحتملة و ضرورة تقيم نتائج عملياتها، ووضع أنظمة و إجراءات تسمح بحيازة

خريطة المخاطر التي تحدد و تقيم مجموع المخاطر الممكنة و التي يجب أن تكون معدة طبقا لصنف النشاط و المهنة وتحدد العمليات التي يجب اتخاذها من اجل الحد من المخاطر.[1]

الجدول الموالي يلخص مختلف أنظمة قياس المخاطر في المصاريف الجزائرية حسب المواد (39...53) من الأمر أعلاه.

الجدول رقم (3-2): أنظمة قياس المخاطر في البنوك الجزائرية.

أنظمة قياس المخاطر	أهميته
مخاطر القرض	يسمح من خلال هذا النظام بما يلي - تحديد مخاطر الميزانية و خارج الميزانية إزاء طرف أو أطراف مقابلة تعتبر مستفيدا واحدا. - تفادي مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من معلومات نوعية وكمية. - توزيع الالتزامات على الأطراف المقابلة حسب درجة الخطر الذي يمكن التعرض له حسب قطاع النشاط أو المنطقة الجغرافية، وحسب المدينين المتصلين فيما بينهم بغرض تفادي مخاطر التركيز المحتملة. - ضمان ملائمة المخاطر المحتملة مع سياسة القروض.
المخاطر مابين البنوك	- بغرض قياس و توزيع قائم القروض و الاقتراض مابين البنوك.
السيولة	- بغرض تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحملها، ووضع تقديرات لإحصاء مصادر التمويل و سيناريوهات أزمة لتحديد إمكانيات مواجهتها.
معدل الفائدة الإجمالي	- تبني نظام معلومات داخلي يسمح بتقدير ومتابعة مخاطر معدل الفائدة وتوقع المعالجات الممكنة.
مخاطر الدفع	- أهمية تبني نظام لقياس وتقدير مخاطر الدفع المحتملة وبالخصوص تلك المتعلقة بعمليات الصرف.
مخاطر السوق	- أهمية التسجيل اليومي لعمليات الصرف على حسب ما ينص عليه القانون، ووضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق ولحسابها بهدف القياس و الرقابة.

المصدر: النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

[1]- صباح شنايت و كريمة منصر، النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الإجراءات الاحترازية للجنة بازل. مقال منشور عبر الانترنيت، http://www.enssea.net/enssea/majalat/2540.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/15.

المطلب الثاني: الأساليب الرقابية المعتمدة من طرف النظام البنكي الجزائري لمواجهة المخاطر.

يعد قانون النقد والقرض 90-10[1] بمثابة الإسناد التشريعي الأول لمختلف الإصلاحات التي عرفها التنظيم الجزائري خصوصا ما تعلق بجانب الحيطة والحذر في العمل البنكي، فقد نصت المادة 92 منه على أن بنك الجزائر يحدد جميع النسب التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها بشكل دائم، كما نصت "الفقرة ز" من المادة 44 على أنه يخول لمجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما ما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة. ومواكبة لما جاءت به اتفاقية بازل الأولى من توصيات نحو تطبيق قواعد الحيطة والحذر، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المحدد لقواعد الحذر[2]، ثم اصدر التعليمة رقم 74-94 في 1994/11/29 التي حددت أوزان المخاطر وكيفية حساب نسب الملاءة.

سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند أهم الأساليب والقواعد الاحترازية المطبقة في التنظيم الجزائري، مرورا بمختلف مشاريع القوانين الإصلاحية التي حاولت سد كل الثغرات والنقائص من اجل ضمان سلامة البنوك واستمرارية نشاطها.

1- الحد الأدنى لرأس مال البنوك:

حظي الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة بالجزائر على أهمية بالغة من طرف المشرع الجزائري، إذ تعد أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم البنوك بوضع حد أدنى لرأس مالها للسماح لها بالقيام بوظائفها، وحفاظا على سلامتها ومن ثم سلامة النظام البنكي ككل، اذ من المعلوم أن رأس مال البنك يمثل هامش أمان وخط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين في حال أي أزمة أو خسارة يتعرض لها البنك.[3]

بالنسبة للتنظيمات الجزائرية فإنه بموجب التنظيم رقم 90-01 الصادر في 1990/07/04، فقد كان الحد الأدنى لرأس مال البنوك التي تقوم بجميع العمليات البنكية من خلال تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، تسيير وإدارة وسائل الدفع هو 500 مليون دج، وبالنسبة للمؤسسات المالية العاملة

[1]- القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالقرض والنقد، الملغى بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المعدل والمتمم.
[2]- الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 29، الصادرة في 24 رمضان 1412 الموافق 29 مارس 192، ص ص 737 – 738.
[3]- صباح شنايت و كريمة منصر، مرجع سبق ذكره، ص12.

بالجزائر والتي بإمكانها القيام بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور وإدارة وسائل الدفع هو 100 مليون دج، ثم رفع هذا الحد إلى 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية[1]، وذلك بموجب التنظيم رقم 04-01 الصادر في 2004/03/04. ثم رفع هذا الحد إلى 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج للمؤسسات المالية وذلك بموجب التنظيم رقم 08-04 الصادر في 2008/12/23.

وقد تضمن آخر تعديل مس هذه القاعدة مايلي: [2]

- 6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية.
- 20 مليار دج بالنسبة للبنوك.

أما بالنسبة لفروع البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة بالجزائر والكائن مقرها الرئيسي في الخارج، فعليها أن تضع حدا أدنى لرأس مالها مساويا على الأقل لرأس المال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.

2-معيار الأموال الخاصة الصافية:

في حالة تعرض البنوك لأزمات وصعوبات ناجمة عن خسائر غير متوقعة ولا يمكن استيعابها من خلال الأرباح والمؤونات تشكل الأموال الخاصة الحل والمنقذ الأخير للبنك، كما أنها تمثل الرهن الأخير للمودعين، وبالتالي فإنها تعتبر ضرورية لما لها من أهمية في حساب مختلف النسب المنصوص عليها قانونا.

يتشكل معيار الأموال الخاصة الصافية من العناصر التالية[3]:

الأموال الخاصة الصافية = الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية - عناصر الخصم

حيث حدد بنك الجزائر العناصر التي تكون الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية واستبعد بعض العناصر الأخرى كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

[1] - سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك) ، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص 60.

[2]-Le Règlement de la BANQUE d'Algérie N°18/03 du 04/11/2018 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie .

[3]- Règlement de la BANQUE d'Algérie N°95/04 du 20 Avril 1995 Complétant et Modifiant le Règlement N° 91/09 du 14/08/1991 fixant les règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements financiers.

الجدول رقم (3-3): العناصر المكونة للأموال الخاصة

الشرائح	العناصر المكونة المقبولة	عناصر الخصم المستبعدة
الشريحة الأولى: الأموال الخاصة القاعدية	-رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص. - العلاوات ذات الصلة برأس المال. - الاحتياطات خارج فوراق إعادة التقييم أو التقييم. - الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد. - المؤونات القانونية على المخاطر. - ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها	- الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها. -الأرصدة المدينة المرحلة من جديد. - النواتج العاجزة قيد التخصيص. - الأصول الثابتة غير المادية الصافية. - المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة للمساهمات. المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة البنكية. - 50% من مبلغ المساهمات في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية	- 50% من مبلغ إعادة التقييم. - 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة - مؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض. - سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة. - الأموال المتأتية من اصدر سندات أو إقتراضات - الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة	- 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: إعداد الطالب استنادا إلى المواد 08-09-10-11 من النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[1]- النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة:

اعتبر التنظيم 04-04 لبنك الجزائر المؤرخ في 19 جويلية 2004 معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة معدلا لتغطية مخاطر السيولة على المدى الطويل، كما يهدف بشكل عام إلى وضع حد لخطر عدم التسديد من طرف المقترض في الآجال المتفق عليها، وذلك مع تحديد سقف لقدرة تمويل البنوك لقروض طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل وإيجاد نوع من التوازن بين الاستخدامات والموارد الطويلة الأجل بالعملة الوطنية. ويمكن حساب هذا المعامل بالعلاقة التالية: [1]

المعامل = [(الأموال الخاصة + الموارد الدائمة) / الاستخدامات الثابتة] ≥ 60%

يتم احتساب معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في 31 ديسمبر من كل سنة، حيث يجب أن يكون هذا المعامل يساوي على الأقل 60% في نهاية كل سنة، كما يجب التصريح سنويا بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، حيث يتم إعداد هذا التصريح استنادا إلى الوضعية المحاسبية في نهاية السنة وإرساله إلى اللجنة البنكية وفقا للنموذج المقدم من طرف بنك الجزائر، كما أنه لا يمكن الحصول على سداد الأموال الخاصة والموارد الدائمة والاستخدامات لمقرضيها أو لمودعيها إلا بعد مرور مدة تفوق خمس سنوات. [2]

4- معامل السيولة:

نسبة أو معامل السيولة هو العلاقة بين (في البسط) عناصر الأصول ومن خارج الميزانية(التعهدات المقبوضة، مثل اتفاقيات إعادة التمويل) السائلة أو لأقل من شهر، و(في المقام) عناصر الخصوم ومن خارج الميزانية (التعهدات الممنوحة) والمستحقة على الأكثر خلال شهر. [3]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} X\,100 \geq 100\%$$

[1]- Le Règlement de la Banque d'Algérie N°04-04 Du 19 juillet 2004 fixant le rapport dit coefficient de fonds propres et des ressources permanentes.

[2]- المواد (5-7-8) من النظام رقم 04-04 لبنك الجزائر المؤرخ في 19 جويلية 2004 المحدد للنسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة".

[3] سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك) ، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص 61.

معامل السيولة وفي كل الأحيان يجب أن يساوي على الأقل 100% في نهاية كل ثلاثي كما هو معمول به في كثير من الدول، ويصرح به لدى البنك المركزي لفترات قصيرة دورية، سابقة أو لاحقة.

وبالنسبة للمشرع الجزائري وتوضيحا لما ورد في التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، اصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 07-11 بتاريخ 2011/12/21 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أوضحت التعليمة العناصر التي تشكل بسط النسبة وكذا النسب المئوية التي تؤخذ من قيمها، والعناصر التي تشكل مقام النسبة وكذا النسب المئوية التي تمثل بها، والجداول التي يتم ملؤها والتصريح بها بهذه النسبة لدى بنك الجزائر، دون أن تحدد هذه التعليمة حدا أدنى لهذه النسبة أي ناتجها النهائي إلا أن التنظيم رقم 11-04 كان قد أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب ألا يقل عن 100%، كما أن كلا من التنظيم في مادته الرابعة والتعليمة في مادتها الثانية أشارا إلى أن البنوك والمؤسسات المالية يجب أن يصرحا بهذه النسبة لدى بنك الجزائر من خلال المؤشرات الآتية:[1]

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي.
- معامل السيولة (المسمى معامل المراقبة) لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

5-معيار توزيع المخاطر: تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الإفلاس، فتركيز المخاطر على عدد محدود من العملاء يجعل وضعية البنك ومركزه حساسا في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد ويجعل وضعية البنك المالية صعبة جدا. وبالتالي، فإن تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المحتملة هو بمثابة حماية للبنك، لذلك أوجبت قواعد الحذر تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم، في هذا الإطار نص التشريع الجزائري على ضرورة تحديد وحصر تدخل البنوك والمؤسسات المالية كوساطة مالية كالتالي:[2]

- إن أي ائتمان ممنوح لمقترض أو عميل (شخص طبيعي أو معنوي) يجب أن لا يتعدى 25% من الأموال الخاصة للبنك[3]، وهذا ابتداء من 1995/01/01، بعدما كانت في حدود 30% سنة 1993، و 40% سنة 1992.

$$\text{نسبة توزيع الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{المخاطر الصافية المرجحة}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}} \times 100 \leq 25\%$$

[1]- التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

[2]-Règlement de la Banque d'Algérie N°91/09 du 14/08/1991 fixant les règles prudentielles de gestion des BANQUES et des établissements financiers, modifié et complété par le Règlement N°95/04 du 20/04/1995.

[3]- المادة 04 من النظام رقم 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق المخاطر الكبرى وبالمساهمات.

- إن المبلغ الإجمالي لمجموع الأخطار (الائتمان والتعهدات) المترتبة عن المستفيدين الذين تعدوا نسبة 10% من الأموال الخاصة للبنك ويقل طبعا عن 25%، لا يجب أن تتعدى قيمتها ثمانية (08) مرات مبلغ الأموال الخاصة للبنك مهما كانت هذه التعهدات على شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، وتجدر الإشارة إلى ان هذا المبلغ كان عشرة (10) أضعاف ابتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014:[1]

$$\text{نسبة توزيع الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{المخاطر الصافية المرجحة}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}} \leq 10 \text{ مرات}$$

6- تغطية المخاطر وترجيحها:

يقصد بالخطر البنكي توقع خسارة أو تطور غير ملائم للنتائج، و هناك من يعرفه بأنه: "عدم التأكد من الربح المرتقب" وبالتالي وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك، فإن الخطر البنكي يعتبر هاجس كل بنك لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفة الرئيسية وهي تقديم الائتمان، ولإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتح إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من(0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفق نوعية العميل وطبيعة العملية. أما بالنسبة لعناصر أصول الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد احتساب كل المؤونات والضمانات اللازمة، مرجحة بمعامل ترجيح معين، كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

[1]- المادة 05 من النظام 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.

[2]- Instruction de la banque d'Algérie n° 74-94 du 29novembre 1994, relative al fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financières.

جدول رقم(3-4): معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية

المخاطر المصنفة	أوزان الترجيح
- قروض للزبائن - المحفظة المخصومة - سندات المساهمة وسندات التوظيف غير تلك المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية - قروض للأشخاص - حسابات التسوية - التمويل التأجيري - التثبيتات	%100
- قروض للمؤسسات البنكية والمالية المتواجدة بالخارج - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالخارج	%20
- قروض للمؤسسات البنكية والمالية المتواجدة بالجزائر - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالجزائر	%5
- حقوق على الدولة - سندات حكومية - ديون أخرى على الدولة - ودائع لدى البنك المركزي	%0

المصدر: إعداد الطالب استنادا إلى المادة 11 من التعليمة 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية، فان حساب المخاطر المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف، كما يلي:[1]

جدول رقم(3-5): معدلات ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

تصنيف الخطر	مرتفع	متوسط	ملائم	ضعيف
معامل الترجيح	%100	%50	%20	%0

المصدر: إعداد الطالب استنادا إلى المادة 11 من التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

[1]- وفق ما نص عليه الملحق رقم 03 من التعليمة رقم 94-74 لبنك الجزائر المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

7- معيار الملاءة البنكية (نسبة كوك):

تعتبر نسبة الملاءة البنكية (كفاءة رأس المال) كما حددتها اتفاقية لجنة بازل الأولى العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك إلى مجموع المخاطر المصنفة المرجحة، وحسب ما نصت عليه المادة الثانية من التنظيم 91-09 الصادر في 1991/08/14 وبعده التعليمة رقم 34-91 الصادرة في 1991/11/14،[1] فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام بصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل (8%)، وهو ما يعني ضرورة توفير ثماني وحدات نقدية على الأقل من الأموال الخاصة لإمكانية إقراض وحدة نقدية واحدة، وهي النسبة الشهيرة بنسبة كوك :

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الاموال الخاصة الصافية}}{\text{المخاطر المترتبة المرجحة}} \geq 8\%$$

8- متابعة التعهدات:

في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها ، نص التنظيم الاحترازي على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها. وفي هذا الإطار تم تصنيف ذمم البنوك حسب درجة الخطر المترتب عنها إلى:[2]

- ذمم جارية (Créances courantes).
- ذمم مصنفة (Créances classées).

9- التأمين على الودائع البنكية:

إن مسالة حماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان الذي يعتبر من الميزات الهامة لنشاط البنك فرضت على هذه الأخيرة القيام بالتأمين على الودائع* لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أو تخشى مواجهتها والمرتبطة بالإعسار أو التعثر، ففيما يتعلق بخصائص نظام التأمين، أكدت المادة 170 من القانون 90-10 والتنظيم رقم 97-04 الصادر بتاريخ 1997/12/21، على ما يلي:[3]

[1]- التنظيم 91-09 الصادر في 1991/08/14، التعليمة رقم 34-91 الصادرة في 1991/11/14، والمتعلقين بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

[2]- Article 17 de l'instruction de la banque d'Algérie N°74-94 du 29 novembre 1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers.

[3]- المادة 170 من قانون 90-10 لبنك الجزائر المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالقرض والنقد.

*« الودائع المصرفية: هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على ان يتعهد هذا الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها » عبد الله علي الصيفي، التامين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، أيام 11-13 ابريل 2010، ص 04.

- يجب على البنوك أن تكتتب في رأس مال شركة مساهمة ضمان الودائع البنكية بالعملة الوطنية.
- يخول للبنك المركزي الاضطلاع بدور المؤسس الوحيد لهذه الشركة دون أن يكتتب أسمها في رأسمالها، فضلا عن الأسهم التي يحوزها.
- رأس مال شركة ضمان الودائع البنكية مجزأ إلى أقسام متساوية بين المساهمين فيه (البنوك والخزينة العمومية)، حيث تسهر البنوك على المحافظة على المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال الذي تقرره قانونا الجمعية العامة للمساهمين.
- كل بنك ملزم بدفع علاوة سنوية إلى شركة ضمان الودائع البنكية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام، وقد حدد مجلس النقد والقرض هذه العلاوة بنسبة 0,25 %.[1]
- كما أن الخزينة العمومية ملزمة بدفع علاوة يعادل مبلغها العلاوة المدفوعة من قبل مجمل البنوك كما يتم توظيف موارد الصندوق في أصول مضمونة.
- حدد الحد الأقصى للتعويض بستمائة (600.000) دينار جزائري ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس الشخص المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية.[2]
- يطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة.
- تعتبر جميع الودائع العائدة للشخص الواحد لدى بنك ما كوديعة ولو كانت بعملات مختلفة وتكون الودائع بالعملة الوطنية وحدها مضمونة، ولا يطلب تحصيل مبلغ الضمان إلا في حال توقف البنك عن الدفع، كما أن هذا الضمان لا يشمل المبالغ المقرضة للمؤسسات المالية أو تلك التي تقترضها البنوك فيما بينها.

لم يلق نظام التأمين الدعم والمساندة الفعلية بسبب عدم وجود بنوك تجارية خاصة وطنية أو أجنبية ماعدا البنوك العمومية التي ودائعها محمية من طرف الدولة، فالانطلاقة الحقيقة لبداية نشاط نظام التأمين على الودائع كانت بعد إعلان إفلاس بنك الخلفية و البنك الجزائري التجاري و الصناعي وتصفيتهما، حيث طُرحت على بساط البحث والنقاش مسألة تسديد ودائع المدخرين في هذين البنكين الخاصين و من ثمة مسألة وجود برامج أو أنظمة أو آليات لحماية الودائع البنكية، وعليه تم تأسيس شركة

[1]- L'instruction N° 02-12 du Novembre 2012 Portant Détermination du Taux de la Prime due au titre de la Participation au Fonds de Garantie des Dépôts Bancaires.

[2]- طبقا لمفهوم الوديعة الوحيدة المنصوص عليه في المادة 170 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

ضمان الودائع البنكية في شهر ماي 2003 من طرف بنك الجزائر كعضو مؤسس، وقد أكد الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، من خلال المادة 118،[1] على انه يتعين على كل بنك أن يدفع لصندوق ضمان الودائع البنكية بالعملة الوطنية علاوة ضمان سنوية بنسبة 1٪ (واحد بالمائة) على الأكثر من مبلغ ودائعه، كما أكد التنظيم رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام الودائع البنكية، على الخصائص الرئيسية لنظام التأمين على الودائع في الجزائر[2].

10- مستوى الالتزامات الخارجية:

يجب على البنوك أن تحدد التزاماتها بالإمضاء فيما يتعلق بعمليات الاستيراد عند مستوى لا يتعدى أربع مرات الأموال الخاصة.[3]

11- مستوى الكشوف:

إن البنوك ملزمة بتحديد الكشوف الممنوحة عند مستوى يعادل 15 يوما من رقم أعمال المستفيد، كما أن السحب على المكشوف يجب أن يكون قرضا محدودا واستثنائيا على الخزينة.[4]

مما تقدم ، استنتج الباحث أن قواعد الحيطة البنكية المتضمنة في التنظيم الاحترازي الجزائري، هي في الأصل مستوحاة من تلك المقترحة في توصيات لجنة بازل، وخاصة فيما يتعلق بطرق حساب النسب المختلفة، مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات فيما يتعلق ببعض المعايير مثل معامل الترجيح والأموال الخاصة الصافية وهذا بسبب خصوصية النظام البنكي الجزائري وواقعة.

المطلب الثالث: التنظيم الاحترازي المطبق في الجزائر ومدى مسايرته لاتفاقيات بازل.

أولا: بالنسبة لاتفاقية بازل الأولى:

تم إصدار التنظيم رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/04 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر مسايرة لاتفاقية بازل I في المنظومة البنكية الجزائرية، حيث جاء في مادته الرابعة ما يلي "ينبغي ان تمثل الأموال الخاصة المحددة على هذا النحو (أي بعد تحديدها في المواد

[1]- المادة 118 من الأمر رقم 03-11 لبنك الجزائر المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
[2]- بالعودة إلى التنظيم رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.
[3]- Instruction de la Banque d'Algérie n°68/94 du 25/10/1994 fixant le Niveau des Engagements Extérieurs des Banques.
[4]- Instruction de la BANQUE d'Algérie n°74/94 du 29/11/1994 fixant les Règles Prudentielles de Gestion des BANQUE et des établissements financiers.

السابقة)، نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 08%"، ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14،[1] حيث نص في مادته الثانية على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك، والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، ولكن لم يحدد هذه النسبة كما في التنظيم السابق، بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمة من طرف بنك الجزائر. كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأس المال الأساسي والتكميلي، وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة، قبل ان يتم تعديل بعض هذه المكونات بموجب التنظيم رقم 95-04 الصادر بتاريخ 1995/04/20 المعدل والمتمم للتنظيم رقم 91-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.[2]

جاءت بعد التنظيم رقم 91-09 التعليمة رقم 34-91 بتاريخ 1991/11/14،[3] لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره في مادتها الثالثة بنسبة 08%، وذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 91-09، وتأكيدا لما ورد في التنظيم رقم 90-01.

إن احترام تطبيق هذه النسبة جاء بصفة تدريجية وهذا بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها، وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدريج إلى 8% كما حددتها النسبة العالمية أي نسبة بازل، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-6): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر لسنة 1991.

التاريخ أو الأجل	النسبة بـ (%)
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر 1993	5
بداية شهر جويلية 1995	8

المصدر: إعداد الطالب استنادا إلى التعليمة رقم 34-91 المؤرخة في 1991/11/14.

ولأن البنوك العاملة في الجزائر لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة، اضطر بنك الجزائر بعدها إلى إلغاء هذه التعليمة، وتعويضها بإصدار تعليمة أخرى[4] تبدأ بنفس الحد الأدنى للتعليمة السابقة، ولكن تبدأ

[1]- التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
[2]- سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، مرجع سابق، ص 99.
[3]- التعليمة رقم 34-91 بتاريخ 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية
[4]- التعليمة رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية

من حيث تنتهي الأولى، من حيث الأجل أو التاريخ، وبأريحية أكبر في تمديد أجل الانتهاء وسنوات المرحلة الانتقالية[1].

لقد حددت هذه التعليمة معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالمياً، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفق المراحل الآتية :

جدول رقم (3-7): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر لسنة 1994.

الأجل	النسبة المحددة بـ (%)
نهاية شهر جـوان 1995	4
نهاية شهر ديسمبر 1996	5
نهاية شهر ديسمبر 1997	6
نهاية شهر ديسمبر 1998	7
نهاية شهر ديسمبر 1999	8

المصدر: إعداد الطالب استنادا إلى التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 1994/11/29.

وقد وضحت المادة الخامسة من التعليمة السابقة[2] طرق حساب رأس المال الخاص للبنك في جانبه الأساسي، بينما حددت المادتين السادسة والسابعة للعناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزئين يشكل رأس المال الخاص للبنك مع توضيحات أكبر في ملحق التعليمة، بينما بينت المادة التاسعة منها مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها وهذا بالنسبة لعناصر الميزانية، أما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها نفس المادة إلى أربعة فئات حسب درجة مخاطرتها، مع تبيان مكونات كل فئة في ملحق التعليمة، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل1،[3] ومن خلال التعليمة السابقة، يلاحظ بالنسبة لاتفاقية بازل I تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999، بينما

[1]- سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، العدد 14 لسنة 2014، ص ص 51-52.
[2]- التعليمة رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية
[3]- جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2017، ص 182.

حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992. كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، بعد ان منحتها التعليمة السابقة والملغاة فترة ثلاث سنوات ونصف وفشلت في ذلك. ويبدو ان هذا التأخر في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وبالنسبة لتعديلات بازل I، فإن التنظيم الاحترازي الجزائري لم يسايرها في مواعيدها المحددة، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان، لكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن بنك الجزائر أصدر التنظيم رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14،[1] والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، الائتمانية، السوقية والتشغيلية، هذه الأخيرة يسميها بالعملياتية. وبالنسبة لمخاطر السوق فهو يعرفها في مادته الثانية بـ "خطر معدل (دون توضيح لطبيعة هذا المعدل)، خطر تقلب أسعار سندات الملكية، خطر تسوية – بمقابل وخطر الصرف، ولا يشير بوضوح إلى خطر تقلبات أسعار السلع، بينما يشير إلى خطر معدل الفائدة كنوع مستقل من المخاطر ويصفه بالإجمالي. وبالتالي فان التنظيم الاحترازي في الجزائر ومن خلال هذا التنظيم يعترف بما يسمى بمخاطر السوق، ولكن دون ان يدرجها في حساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية.

ثانيا : بالنسبة لاتفاقية بازل الثانية:

يعد تطبيق مقترحات بنود اتفاق بازل II من طرف البنوك الجزائرية محاولة لمعالجة اختلال نقاط ضعف تطبيق بازل I، ومن تم تمكينها من تبني مفهوم "رأس المال الاقتصادي"، الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة في كل عملية، بالإضافة إلى أنه تولدت لدى البنوك نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، لتأخذ في الاعتبار المخاطر التشغيلية، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال التنظيم رقم 02-03 السابق الذكر، ويشير إلى مخاطر التشغيل (الخطر العملياتي كما يسميه في النسخة العربية) ويعرفه في مادته الثانية بخطر ناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاصة

[1]- التنظيم رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك أو المؤسسة المالية المعنية، ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يشير بوضوح إلى الأحداث الخارجية للبنك.

كما يلاحظ على التنظيم، انه يعترف بمخاطر التشغيل منذ ان كانت اتفاقية بازل II قيد الإثراء والمناقشة، وقبل أن تصدر في صيغتها النهائية في جوان 2004، ولكن لا يدرجها في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية، تلك النسبة التي بقيت تحسب حسب طريقة بازل I.

كما أصدر بنك الجزائر بعد ذلك، التنظيم رقم 11-03 بتاريخ 2011/05/24،[1] والذي يحث فيه البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة والقروض المتحصل عليها، وشروط كل عملية، بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر وتسيير السيولة، ويمكن اعتبار هذا التنظيم تكملة لما ورد في التنظيم رقم 02-03 المشار إليه سابقا، والذي يجبر البنوك على إنشاء أنظمة للمراقبة الداخلية، والذي يعتبر إحدى مكونات الأركان الثلاثة لاتفاقية بازل II.

وبتاريخ 2011/11/28، أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،[2] وهو لا يختلف كثيرا عن التنظيم رقم 02-03 لسنة 2002، إلا أنه يشير هذه المرة بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، وأن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، ويوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا النوعين من المخاطر، ولكن دون صدور تعليمة تفصيلية تدرجهما ضمن حساب نسبة كفاية رأس المالأ كما يشير هذا التنظيم في الأخير إلى أنه يلغي أحكام التنظيم رقم 02-03 الصادرة بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، إلى أن صدر التنظيم رقم 14-01 والذي أدرج في حساب مقام النسبة كلا من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما سنرى لاحقا، والذي يعتبر مسايرة لاتفاقية بازل II في هذا الجانب، ولبازل III في جوانب أخرى.

ثالثا : بالنسبة لاتفاقية بازل الثالثة:

[1]- التنظيم رقم 11-03 الصادر بتاريخ 2011/05/24 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك

[2]- التنظيم رقم 11-08 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،

لم يرد لحد الآن أي تنظيم أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة تماما لما ورد في اتفاقية بازل III، لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 جاء ليعدل هذه النسبة وتصبح 9.5% بدلاً من 8% السابقة كمعامل أدنى للملاءة المالية وهذا ابتداءً من أول أكتوبر 2014، وتحدد النسبة كما يلي:[1]

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة الصافية / إجمالي المخاطر المرجحة ≥ 9.5 %

على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بواقع 7% على الأقل، إضافة إلى أنه يجب على البنوك تشكيل هامش وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي نسبة 2.5% من مخاطرها المرجحة[2]، مما يعني ان المجموع سيصبح 12%، وخول التنظيم للجنة البنكية منح مهلة للبنوك للتطبيق التدريجي لهذه الإجراءات، كما خولها أيضا فرض نسبة ملاءة أكبر إذا اقتضى الأمر ذلك، ويلاحظ هنا أن هذا التنظيم يأخذ من بازل II إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في نسبة كفاية رأس المال إضافة إلى حساب ترجيحات مخاطر الائتمان حسب تنقيط وكالة ستاندرد آند بوزر، ويأخذ من بازل III رفع النسبة الإجمالية ولكن ليس إلى 10.5% (كحد أدنى) كما تنص عليه الاتفاقية بل أكثر، إذا أخذنا بعين الاعتبار فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية باحتياطي الحفاظ على رأس المال، وبما ان الأمر يحتاج كالعادة إلى تعليمة تفصيلية لكيفية تطبيق هذا التنظيم، والذي أشار إلى انه يلغي التنظيم رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14،[3] فقد صدرت هذه التعليمة بالفعل بعد ذلك تحت رقم 04-14 والمؤرخة في 2014/12/30 والمتعلقة بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهي تلغي في نفس الوقت التعليمة رقم 74-94 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية وكذا التعليمة رقم 04-99 المؤرخة في 1999/08/12.[4]

أيضا وقبل ذلك، كان بنك الجزائر قد أصدر التنظيم رقم 11-04 بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وتوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة، واعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر، وقد ورد نفس التأكيد في التنظيم رقم 11-08

[1]- فاطمة الزهراء زغاشو وبوعتروس عبد الحق، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، العدد 50، المجلد ب، ديسمبر 2018، ص112.

[2]- المواد (2-3-4) من النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 2014/02/16 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[3]- التنظيم رقم 91 -09 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ:14-08-1991 والمحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

[4]- التعليمة رقم 04-99 المؤرخة في 1999/08/12 المتضمنة نماذج تصريحات البنوك والمؤسسات المالية لنسب التغطية وتقسيم المخاطر.

بتاريخ 2011/11/28 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية في مادته رقم 50 السالف ذكره، ومن المعلوم إن اتفاقية بازل III تدعو البنوك والمؤسسات المالية إلى ضرورة الاستجابة لنسب توزيع المخاطر،[1] وعليه تم وضع نسبتين لقياس السيولة ومراقبتها، الأولى على المدى القصير، والثانية على المدى الطويل، ولم يرد في هذين التنظيمين ما يشير إلى أن تكوين المؤشرات المذكورة يكون طبقا لما ورد في اتفاقية بازل III، رغم كون التنظيمين صدرا بعد أن تم نشر الصيغة النهائية لتلك الاتفاقية.

وبالنسبة لإجراء اختبارات الضغط كما دعت إلى ذلك اتفاقية بازل III، فقد جاء في التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في المادة 34 ما يلي:[2]

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة.

كما ورد في المادة 36 من الأمر السابق ما يلي:[3]

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية ان تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

وهذا الإجراء المطلوب في المادة 36 هو ناتج تقريبا عن اختبارات الضغط أو الإجهاد المالي الذي دعت إليه لجنة بازل لأنه هو الذي يكشف مستوى تعرضات البنوك والمؤسسات المالية للخطر.

[1]- الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2013، ص ، 415.
[2]- المادة 34 من النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 2014/02/16 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
[3]- المادة 36 من النظام اعلاه.

المبحث الثالث: مصالح الرقابة لبنك الجزائر على البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

بناءا على التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي أقرته بنود قانون النقد والقرض 90-10، يشكل فيه بنك الجزائر قمة الهرم البنكي الجزائري، فهو بنك البنوك التي يتولى مهمة الإشراف والرقابة على المؤسسات الناشطة في القطاع البنكي تحقيقا لسلامته وأمنه وتنميته، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني ككل. ولقد نص قانون النقد والقرض في هذا الشأن على أنه تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها، ولهذا الغرض يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة المتاحة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام البنكي وانسجامه مع القوانين الرقابية.

يعتمد بنك الجزائر في تنفيذه لهذه المهمة على مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم النشاط البنكي، وتوجيه الوجهة السليمة والمناسبة لتفادي ما قد تنجر عنخ من أزمات وكوارث مالية، ويقوم في هذا السياق بإصدار معلومات ولوائح وأنظمة تهدف كلها إلى توجيه العمل البنكي نحو أحسن وجهة، وضمان احترام القائمين به للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكمه، ويستعين في ذلك ببعض الهيئات التابعة له والتي تشاكه في إجراء الرقابة على البنوك من أجل الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام البنكي والتي قد تؤدي به إلى الانهيار، وتتمثل هياكل بنك الجزائر التي تلعب دور في الرقابة على البنوك في مركزية المخاطر والأسر ومركزية المبالغ غير المدفوعة ومركزية الميزانيات. [1]

المطلب الأول: مركزية المخاطر (مركزية مخاطر المؤسسات والأسر).

أولا: مفهوم نظام مركزية المخاطر.

تعتبر مركزية مخاطر جهاز من الأجهزة التي استحدثها قانون القرض والنقد 90-10، وهي " مصلحة لمركزة المخاطر تكلف بالقيام لدى كل بنك وكل مؤسسة مالية التي تدعى المؤسسات المصرحة، تتكفل بجمع ومعالجة ومركزة معلومات المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة وكذا الضمانات المعطاة بالنسبة لكل صنف من القروض، ثم توزيع هذه المعلومات على البنوك الأخرى لإفادتها بها في سبيل التقليل من المخاطر

[1]- يلهاشمي جيلالي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المستقبلية المحتملة، لاسيما مخاطر التركيز ومخاطر عدم التسديد، حيث لا يمكن لأي هيئة مالية أن تمنح قروضا ذات مخاطر إلى إي زبون جديد إلا بعد استشارتها.

ثانيا: مهام مركزية المخاطر.

نظم بنك الجزائر مصلحة مركزية المخاطر بواسطة النظام رقم 92-01 المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر[1] وأتبعه بعدة تعليمات لضمان حسن سيرها،[2] وتضم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر قسمين كما هو واضح من تسميتها، بالنظر إلى طبيعة الأشخاص المقترضين والمستهدفين بعملية الرقابة والاستعلام، هما قسم مركزية مخاطر المؤسسات، وقسم مركزية مخاطر الأسر.

1- **قسم مركزية مخاطر المؤسسات:** تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر، من تجار وحرفيين، وأصحاب مهن حرة، ويعد هذا القسم أهم قسم في مصلحة مركزية المخاطر لارتفاع حجم القروض الموجة للمؤسسات.

2- **قسم مركزية مخاطر الأسر:** وهو القسم الذي يسجل فيه المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد والأسر، ويأتي إنشاء هذا القسم في إطار السعي إلى تشديد الرقابة على عملية منح القروض الاستهلاكية للأفراد، لتجنب وضعية عدم القدرة على تسديد الديون، ومن أجل إعطاء فعالية أكثر لهذه المصلحة عن طريق اعتماد التقسيم المتخصص، ويحاول بنك الجزائر من خلال استحداث مركزية المخاطر إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من المخاطر التي تعترضه، وفي هذا الإطار نص قانون النقد والقرض في مادته 160 على أنها "هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركزية المخاطر" تقوم بما يلي:[3]

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر أو منحها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية في ذلك.

[1]- النظام رقم 92-01 المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر
[2]- بلعيد جميلة، الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، 2017، ص 105.
[3]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

وتلتزم البنوك بالتصريح لمركزية المخاطر بكل المعطيات المتعلقة بتعريف المستفيدين، وسقف وقوائم القروض والمبالغ الممنوحة لزبائنهم، مهما كانت قيمة هذه المبالغ، كما تصرح البنوك والمؤسسات المالية شهريا بجميع القروض الممنوحة لزبائنها من مؤسسات وأفراد مهما بلغت قيمتها، كما يضاف إلى ذلك الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، فهي إذن تضطلع بمهمة التعرف على المخاطر البنكية، وعمليات القرض الايجاري التي تعتبر قروضا نوعية لم يتناولها الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم،[1] وقد تم تخصيص نصين قانونين ينظمان الاعتماد الايجاري والسندات وهما على التوالي الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996، والنص القانوني الثاني هو القانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالسندات والقروض الرهنية، بحيث تعتبر هذه العمليات عمليات بنكية لم يذكرها قانون النقد والقرض، والتي يمكن أن تمارسها البنوك والمؤسسات المالية وكذلك مؤسسات القرض الايجاري، بحيث تزود مركزية المخاطر بالمعلومات المذكورة، بحيث لا يمكن لمؤسسات القرض أن تمنح قرضا خاضعا للإعلان لزبون جديد دون أن تستشير مسبقا مركزية المخاطر لبنك الجزائر.[2]

يقوم بنك الجزائر بتبليغ البنوك والمؤسسات بطلب منها المعلومات التي يتلقاها من زبائن المؤسسة ولا تستعمل هذه المعلومات إلا في حالة قبول القروض وتسييرها ولا تستعمل لأغراض أخرى لاسيما الاستشراف التجاري والتسويقي، تلتزم كل المؤسسات التي تنظم إلى مركزية المخاطر لبنك الجزائر بتبليغ وبصفة دورية بنك الجزائر باسم مركزية المخاطر قائمة الأشخاص الطبيعية التي تستفيد من القروض، وكذلك مبالغ القروض المقبولة تبلغ هذه المعلومات بواسطة الشبابيك التي تمنح القروض وتكون موضوع نقل إلى المقرات الاجتماعية التي تضمن تقديم مركزي لبنك الجزائر .[3]

تتسم المعلومات التي تبلغها مركزية المخاطر بالسرية التامة، وقد تخلت النصوص عن طابع الالتزام, بالنسبة لإفشاء المعلومات وخرق واجب السرية للمعطيات الخاصة بالزبون، خاصة أمام سلطات الرقابة وفي مجال الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتكون المؤسسات المصرحة مسئولة اتجاه بنك الجزائر عن دقة ووضوح وتناسق المعلومات التي ترسلها إلى مركزية المخاطر، وهي مسئولة أيضا عن الحماية والحفظ والإرسال الداخلي للمعطيات التي تتلقاها من مركزية المخاطر، دون أن يحدد

[1]- الأمر الصادر عن بنك الجزائر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض.
[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 206.
[3]- بلعيد جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

القانون نوع هذه المسؤولية، والعقوبات المترتبة على ذلك ويجب التصريح للجنة البنكية عن كل مؤسسة لا تمتثل للالتزامات السابقة، مع سكوت النص على نوع المتابعة التي تمارسها اللجنة البنكية في هذه الحالة.

نلاحظ نقصا في الأحكام المنظمة لمركزية المخاطر، بحيث لم يذكر المشرع كيفيات الإعلام ولا الآجال المتعلقة بذلك، ولا التدابير التأديبية أو العقوبات التي توقع على البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء الماليين الآخرين، الذين يتعين عليهم الانضمام إلى مركزية المخاطر في حالة مخالفتهم لهذه الأحكام، خاصة أن سياسة القروض تشكو في الجزائر من نقائص كبيرة، أهمها عدم تقدير مخاطرها كتقدير عجز الطرف المقابل عن التسديد، مع نقص تقدير تركيز القرض في مستفيد واحد، ووجود قروض وهمية تمنح دون وجود لإثباتات على صحة المشاريع الاقتصادية التي تمنح بشأنها، يضاف إلى كل هذه التحديات، ضرورة تكييف القانون المدني في المسائل المتعلقة بالإثبات لضمان فعالية أكثر للنظام القانوني ورفعه إلى مستوى المعايير الدولية.[1]

ثالثا: أهداف نظام مركزية المخاطر.

نصت الأحكام المنظمة لسير مصلحة مركزية المخاطر على أنها بالإضافة إلى وظيفتها الإعلامية تسعى لتحقيق أهداف وغايات متعددة نذكر منها:[2]

- تركيز المعلومات المرتبطة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية وتركيزها في خلية واحدة على مستوى بنك الجزائر مما يسمح بتسيير سياسة منح القروض بطريقة أفضل وأنجع؛
- مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ومدى التزامها إلى معايير وقواعد الحذر التي يحددها بنك الجزائر.
- نشر هذه المخاطر أو تقديمها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية في ذلك اتجاه غير المعني بالأمر، ولتحقيق هذا الغرض أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المانحة للقروض.

المطلب الثاني: مركزية المبالغ غير المدفوعة (مركزية عوارض الدفع).

[1]- المادة 14 من النظام رقم 12-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم مركزية المخاطر.
[2]- موسى امبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 150.

تعتبر مركزية المبالغ غير المدفوعة هيكلا من هياكل بنك الجزائر، يجب أن ينظم إليها جميع الوسطاء الماليين، منهم البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العامة والمصالح المالية للبريد والمواصلات، أو أية مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع، وتتولى تسييرها، من أجل إضفاء فعالية أكبر على عمل البنوك والمؤسسات المالية في مجال مكافحة إصدار شيكات بدون رصيد، وتحويلها إلى وسيلة رقابية يتمتع بها بنك الجزائر، تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو تلك التي لها علاقة باستعمال وسائل الدفع.

أنشأ بنك الجزائر مركزية للمبالغ غير المدفوعة بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 1992/03/22، وطبقا للمادة 98 من هذا النظام فإن مهمة مركزية المبالغ غير المدفوعة تتمثل في:[1]

- تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع، وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقية كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من متابعات، وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين أو إي سلطة أخرى معينة.

وقد نصت المادة 98 في فقرتها الأخيرة من الأمر رقم 11-03 "ينظم بنك الجزائر مركزية للمخاطر ومركزية للمستحقات غير المدفوعة".

كما نص القانون التجاري على توجيه المسحوب عليه أمر بالدفع لتسوية العارض طبقا لنص المادة 526 مكرر 2 فقرة 01، بينما نجد أن النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات إصدار شيك بدون رصيد المعدل والمتمم بالنظام رقم 11-07 يسميانه الأمر بالإيعاز، والذي تم إلحاقه بأربعة ملاحق حسب النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011، المعدل والمتمم للنظام رقم 08-01، المؤرخ في 20 يناير 2008.[2]

يعلم الوسطاء الماليون مركزية المبالغ غير المدفوعة بعوائق الدفع التي طرأت على القروض التي منحوها على وسائل الدفع المضمونة تحت تصرف زبونهم، ويتم إعلام اللجنة البنكية بكل مخالفات تتعلق بعوائق الدفع الخاصة بكل قرض أو وسيلة الدفع، تحت طائلة المتابعات التي يمكن أن توقعها اللجنة البنكية في حالة عدم الامتثال لهذه الالتزامات.[3]

[1]- نظام رقم 92-02 مؤرخ في 1992/03/22، يتضمن مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، الجريدة الرسمية العدد08، الصادرة في 1993/02/07.

[2]- النظام رقم 08-01، المؤرخ في 20 يناير 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها

[3]- النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011، و المتعلق بإجراءات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها.

يعتمد إجراء الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد على نظام مركزة المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات، بسبب نقص أو انعدام الرصيد، ونشرها على مستوى البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر، قصد الاطلاع عليها واستغلالها لاسيما عند تسليم دفتر الشيكات الأول لزبونها، إذ يجب على البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات وفقا لنص المادة 526 مكرر من القانون التجاري،* وذلك قبل تسليم دفتر الشيكات الأول للزبون، أن تطلع فورا وبصفة مباشرة على فهرس مركزية عوارض الدفع لبنك الجزائر.[1]

كما تلتزم كل مؤسسة مالية بأن تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتتولى تسييرها بالاطلاع على سجل مركزية عوارض الدفع لبنك الجزائر قبل تسليم دفتر الشيكات الأول للزبون، ويساهم البنك في تسوية عارض الدفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد، بقيامه بالإجراءات الأولية التي أكدت المحكمة العليا على طابعها الإلزامي، والتي تطور موقفها بعد ذلك بالنسبة لطبيعة الإجراءات الأولية من اعتبارها من النظام العام في البداية إلى الأخذ بفكرة البطلان المترتب على عدم مراعاتها وتتمثل هذه الإجراءات في:[2]

- تبليغ مركزية المبالغ غير المدفوعة وإن كان المشرع لم يلزم البنك بذلك بحيث استعمل في المادة 2 من النظام رقم 11-07 عبارة يتعين على البنك في حين أن الأمر يتعلق بالوجوب والإلزام.
- توجيه الأمر الأول بتسوية عارض الدفع للساحب.
- يمنع البنك الساحب من إصدار الشيكات خلال مدة 5 سنوات، إذ لم يقم بتسوية عارض الدفع خلال مدة 10 أيام وفق مقتضيات المادة 6 من النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد، المعدل والمتمم، بحيث يتعين على البنك بمجرد حدوث عارض دفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد وفقا لأحكام القانون التجاري أن يصرح بذلك لمركزية عوارض الدفع لبنك الجزائر، في غضون 4 أيام عمل الموالية لتاريخ تقديم الشيك، وفي هذا الإطار يتم إعداد وتسليم شهادة عدم الدفع للمستفيد من الشيك المستحق غير المدفوع وفقا للنموذج الموحد الملحق بهذا النظام، وذلك من طرف البنك المسحوب عليه عند تقديم الشيك للتسوية لدى شباك توطين الحساب، أو عند اللزوم لدى المقاصة اليدوية أو من طرف البنك المقدم للشيك عند رفض الشيك لدى المقاصة الإلكترونية، طبقا لنمط عمل نظام المقاصة الإلكترونية، وطبقا لمعايير تبادل وسائل الدفع ما بين

[1]- المادة 526 من الأمر رقم 76-59 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 2005/02/06.

* نص المادة 526 مكرر 2 على: "يجب على المسحوب عليه، بمناسبة أول عارض دفع لدعم وجود أو عدم كفاية الرصيد أن يوجد لصاحب الشيك أمر بالدفع لتسوية هذا العارض خلال مهلة أقصاها عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ توجيه الأمر".

[2]- النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد.

البنوك، ودون الإخلال بالأحكام المتعلقة بأجل 04 أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يجب على المؤسسة المقدمة إرسال بدون تأخر نسخة من شهادة عدم الدفع إلى المؤسسة المسحوب عليها، وبمجرد حدوث أول عارض دفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد تمت معاينته قانونا، يجب على البنك المسحوب عليه أن يرسل للجهة المصدرة للشيك أمرا بالدفع في الأجل المنصوص عليه في التشريع ,وهي مدة أقصاها 10 أيام ابتداء من تاريخ توجيه الأمر، وفي حالة عدم تسوية عارض الدفع خلال أجل 10 أيام فإنه يمنع من إصدار الشيكات خلال مدة 05 سنوات لدى كل المؤسسات المصرحة وهذا ابتدءا من تاريخ الأمر بالإيعاز.[1]

يتعين على الساحب للشيك رد صيغ الشيكات التي لم تصدر بعد، والتي يحوزه أو يحوزها مفوضوه، وخلال مدة 20 يوما الموالية لانقضاء أجل الأمر بالإيعاز المحدد 10 أيام التي يحددها القانون، يمكن لساحب الشيك غير المسدد الشروع في تسوية عارض الدفع، عن طريق تكوين رصيد كافي ومتوفر مع دفع غرامة التبرئة المنصوص عليها في القانون التجاري لصالح الخزينة من أجل استعادة إمكانية إصدار الشيكات، يتعين على البنك المسحوب عليه طبقا لأحكام المادة 526 مكرر 07 من القانون التجاري، أن يصرح بدون تأخر، لدى مركزية عوارض الدفع بأي إجراء للمنع من إصدار الشيكات تم اتخاذه ضد أحد زبائنه، كما يبلغ بنك الجزائر بانتظام البنوك والخزينة العمومية، والمصالح المالية لبريد الجزائر، القائمة المحينة للممنوعين من استعمال دفتر الشيكات، وبمجرد ما يبلغ بنك الجزائر قائمة الأشخاص الممنوعين من استعمال دفتر الشيكات يجب على البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر طبقا للمادتين 526 مكرر 8 و526 مكرر 9 من القانون التجاري، أن يطلب إرجاع نماذج الشيكات لكل شخص مدرج في القائمة التي يعدها بنك الجزائر للممنوعين من إصدار الشيكات، ويطبق منع إصدار الشيكات على كل الحسابات الجارية، وحسابات الشيكات التي يحتفظ بها الزبون المعني، ويطبق أيضا على وكلائه بالنسبة لذات الحسابات.

المطلب الثالث: مركزية الميزانيات.

أنشأت مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر بموجب النظام رقم 96-07 المؤرخ في 1996/07/03 الذي ينظم هذه المركزية وسيرها،[2] تتمثل مهامها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها

[1]- بلهاشمي جيلالي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2]- نظام رقم 96-07 مؤرخ في 1996/07/03، يتضمن مركزية الميزانيات وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 1996/10/27.

البنوك والمؤسسات المالية، قصد تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام البنكي.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الايجاري أن تنضم إلى مركزية الميزانيات لبنك الجزائر وأن تحترم قواعد سيرها، وتلتزم بتزويد هذه المركزية بالمعلومات المحاسبية والمالية التي تتعلق بالسنوات الثلاثة الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر.[1]

يجب أن تتضمن هذه المعلومات المحاسبية والمالية موضوع تسجيل ومراقبة، توافق المعطيات المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الايجاري، ووفقا لنموذج موحد وذلك قبل إرسالها إلى بنك الجزائر.

بعد الانتهاء من معالجة المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بزبائن البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الايجاري، تقوم مركزية الميزانيات بإرسال إلى هذه الأخيرة نتائج التحليل، التي تدرج ضمن ملف فردي خاص بكل مؤسسة على حدا.

وبناءا على وجود اتفاق مسبق، يمكن لكل من البنوك التجارية وكذا المؤسسات المالية وشركات الاعتماد الايجاري استشارة مركزية الميزانيات فيما يتعلق بالمؤسسات التي تم تعيين محل إقامتها حديثا.[2]

مما سبق ذكره نجد أن مركزية الميزانيات تعد وسيلة من وسائل رقابة بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعمل هذه المركزية على إقامة علاقات تشاوريه دائمة بين هذه البنوك وبنك الجزائر وذلك على ثلاثة مستويات تفاديا لوقوع أي خطر تتمثل في[3]:

- اعتماد طرق تحاليل مالية موحدة على مستوى البنوك؛
- تقدير ملاءة الزبون؛
- وضع معايير لتصنيف الديون البنكية طبقا لقواعد الحذر.

[1]- المادة 03 من النظام رقم 96-07، سبق ذكره.
[2]- المادتين 07 و 02 من النظام رقم 96-07.
[3]- ضويفي محمد، علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 1999، ص 115.

خلاصة الفصل:

ظلت السلطات النقدية في الجزائر تسعى للوصول إلى كفاءة بنكية تمكن القطاع من مواجهة مختلف المخاطر والأزمات التي قد تعترضه، وبالتالي عمد إلى تكييف أغلب التشريعات والقوانين لتصب في هذا المنحى، ورغم عديد الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي الجزائري إلا ان هذا الأخير لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب نظرا لعديد العراقيل والصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الإصلاحات، ولعل أهمها الطبيعة القانونية للبنوك العمومية والتي تفرض عليها تنفيذ مختلف سياسات وتوجهات الدولة المالكة، إضافة إلى نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية لدى المجتمع وموظفي البنوك، الأمر الذي يؤثر في فعالية أداء البنوك رغم عديد الإجراءات والأساليب المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية والتي تعكس دراية بواقع إدارة المخاطر في المنظومة البنكية الجزائرية.

الفصل الرابع

دراسة تقييمية وتحليلية لكفاءة المخاطر في عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر

تمهيد الفصل:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث أنها تعتبر الأداة الملائمة والمستخدمة في ميدان الدراسات الوصفية بصورة عامة وميدان الإدارة بصورة خاصة، وتضمنت استمارة الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تخدم الدراسة وفرضياتها، وقد تم تطويرها بناء على الدراسات السابقة والمعايير الخمسة لإطار COSO 2017 المحدث، كما اعتمد الباحث على الوسائل الإحصائية في برامج الحاسوب وهي SPSS V23 وMicrosoft Excel، إضافة إلى الاستعانة بحزمة برنامج التحليل الإحصائي (SmartPLS) عند اختبار الفرضيات وإجراء عملية التحليل.

ولأن برنامج التحليل الإحصائي (SmartPLS) غير متوفر بشكل مجاني على الانترنيت مثل بقية البرامج الإحصائية الأخرى، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد قام بشراء مفتاح تفعيل للبرنامج من الموقع الرسمي له على شبكة الانترنيت، وبالتالي النسخة المستخدمة في البحث هي نسخة أصلية وليست تجريبية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى الطريقة والأداة المستخدمة في الدراسة، والإشارة إلى منهج الدراسة وتحليل البيانات من خلال قياس ثبات وصدق أداة الدراسة والإشارة إلى أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: منهج الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الأداة المستخدمة في الدراسة والإشارة إلى عينة ومجتمع الدراسة وأهم العوائق التي واجهت الدراسة.

1. أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، وقد تم إعداد هذه الاستمارة للبحث حول مدى فعالية وكفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفق ما يتطلبه إطار COSO المحدث لسنة 2017، وقبل توزيعها خضعت للتحكيم لدى بعض الأساتذة الدكاترة المختصين بجامعة أدرار وجامعة خميس مليانة (انظر الملحق رقم 01)، وذلك بهدف التأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها ودقتها وترتيبها.

بعد ذلك تمت صياغة أسئلة الاستبيان من جديد بناء على ملاحظات وتوصيات الأساتذة المحكمين ليصبح في الشكل النهائي (انظر الملحق رقم 02).

تضمنت استمارة الاستبيان ستة محاور أساسية، حيث تم بناء الأسئلة بشكل يمكن من معرفة رأي أفراد العينة حول أهم الأفكار التي يعالجها الاستبيان، وتتوزع أسئلة الاستبيان بالشكل التالي حول المحاور الستة التالية:

- **المحور الأول:** اشتمل على الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الوصفية والخصائص الديمغرافية للعينة من خلال جمع بيانات ومعلومات شخصية عن البنوك التجارية وعن موظفيها، واحتوت على ثمانية أسئلة (تسمية البنك، طبيعة البنك، الجنس، الوظائف في البنك، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي وسؤال حول استفادة المستجيب لتكوين في إدارة المخاطر من عدمه)؛
- **المحور الثاني:** تضمن أسئلة تتعلق بمؤشرات لقياس متغير مكون الحوكمة والثقافة والذي تضمن 13 فقرة؛

- **المحور الثالث:** اشتمل على أسئلة لقياس متغير مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف والتي اشتملت على ستة فقرات؛
- **المحور الرابع:** فقد تضمن مجموعة من الأسئلة لقياس متغير مكون الأداء والتي اشتملت على ستة فقرات؛
- **المحور الخامس:** ارتبط بأسئلة لقياس متغير مكون الرقابة والمراجعة من خلال ستة فقرات أيضا؛
- **المحور السادس:** كانت أسئلته لقياس متغير مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير والتي اشتملت على سبعة فقرات.

المحاور الخمسة التي تمثل المتغيرات المستقلة قيست باستخدام مقياس ليكرت الخماسي حسبما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: إعداد الطالب

2. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك التجارية العاملة بالجزائر سواء بنوك عمومية أو بنوك خاصة، أما المستجوبين فكانوا ممن لهم علاقة بالائتمان وإدارة المخاطر على مستوى البنوك المشاركة في الإجابة والتي هي كالآتي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- بنك الجزائر الخارجي؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- مصرف السلام الجزائر؛
- بنك الخليج الجزائر؛
- ترست بنك الجزائر.

أما العينة الممثلة لهذا المجتمع فهي البنوك العاملة في الجزائر، ويتكون أفراد العينة من مسئولي إدارة المخاطر في البنوك (المدير، نائب المدير، رئيس مصلحة القروض)، إضافة إلى العاملين في مصلحتي إدارة المخاطر والائتمان.

تم توزيع 265 استبيان شملت العينة المذكورة في البنوك بمختلف الولايات بشكل شخصي، كما تم إرسال استبيان إلكتروني عبر البريد الالكتروني إلى البنوك التي لم يتمكن من الوصول إليها بشكل شخصي، تم توزيع الاستبيان خلال الفترة 2020/09/20 لغاية 2020/12/17، استرد منها 232 استبيانة من مجموع الاستبيانات الموزعة بنسبة 87%.

اعتمدنا في عملية توزيع استمارات الاستبيان من خلال تقديمها في أكثر من طريقة ونذكر منها: الاتصال المباشر بأفراد العينة لشرح بعض النقاط وتوضيح هدف البحث إضافة إلى إعطاء تفسيرات عن إجاباتهم، ونظرا للظروف الصحية التي يمر بها الوطن والعالم أجمع نتيجة تفشي فيروس كورونا، والتي تحد من التنقل والاتصال، فإنه تم الاستعانة بالأهل والأصدقاء في عملية التوزيع في الولايات الأخرى المعنية بالدراسة عن طريق البريد الالكتروني والفاكس، وبناء على اختلاف طرق التوزيع فقد اختلفت أيضا طرق استلام الإجابات من أفراد العينة، وكانت الإحصائيات كالتالي:

جدول رقم (4-2): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	265	% 100
عدد الاستبانات الورقية المسترجعة	190	% 72
عدد الاستبانات الالكترونية المسترجعة	75	% 28
عدد الاستبانات الملغاة	33	% 12
مجموع الاستبانات المسترجعة المقبولة	232	% 87

المصدر: إعداد الطالب بناءً على استمارات الاستبيان

3. مشاكل وعوائق الدراسة

يعتبر الاستبيان أداة مهمة في استقصاء وجمع آراء وإجابات المستجوبين حول مواضيع تكون ذات أهمية للباحث كي يتسنى له إبراز وجهة نظره حول الموضوع المطروح أمامه، ورغم ذلك فإن هذه الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل والعوائق نذكر منها:

- جاءت هذه الدراسة في ظرف صحي استثنائي حساس نتيجة انتشار وباء جائحة كورونا (كوفيد 19) التي صعبت كثيرا من فرص توزيع استمارة الاستبيان من جهة، ومن جهة أخرى تواجد بعض أفراد العينة المستهدفين في عطلة صحية استثنائية.
- رفض بعض المستهدفين الإجابة على أسئلة الاستبيان بحجة ان بعض الأسئلة تدخل في إطار السر المهني حسب رؤيتهم.
- عدم استجابة الكثير من أفراد العينة للتجاوب مع الاستبيان بسبب أن موضوع إدارة المخاطر هو موضوع حساس للبنوك، وإن الإجابة على الأسئلة يحتاج لوقت طويل وهم لا يملكون الوقت الكافي للرد على الاستبيان.
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق مختلفة وبعيدة عن الباحث، الأمر الذي حال دون التمكن من إعطاء التوضيح والشرح اللازمين لبعض أسئلة الاستبيان.

4. نموذج الدراسة:

استندت الدراسة لأسلوب إحصائي وفق نموذج يشمل كافة المتغيرات التي تتحكم في الحالة المراد التقصي بشأنها، وبناءً عليه تم تحديد مدى تحقق كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية بالاستناد إلى معايير إطار coso والمتمثلة في المتغيرات الخمس التالية:

أولا. مكون الحوكمة والثقافة؛

ثانياً. مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف؛

ثالثاً. مكون الأداء؛

رابعاً. مكون الرقابة والمراجعة؛

خامساً. مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير.

حيث يمثل كفاءة إدارة المخاطر المتغير التابع، والذي يتغير وفقا لتغير معايير نموذج coso معاً، بحيث شكلت كل قيمة محور من محاور أسئلة الاستبيان معيار من المعايير الخمسة لـ coso فضلا على كفاءة إدارة المخاطر التي تم قياسها بجميع أسئلة تلك المحاور مجتمعة، وعليه نموذج الدراسة يعرض في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): نموذج الدراسة

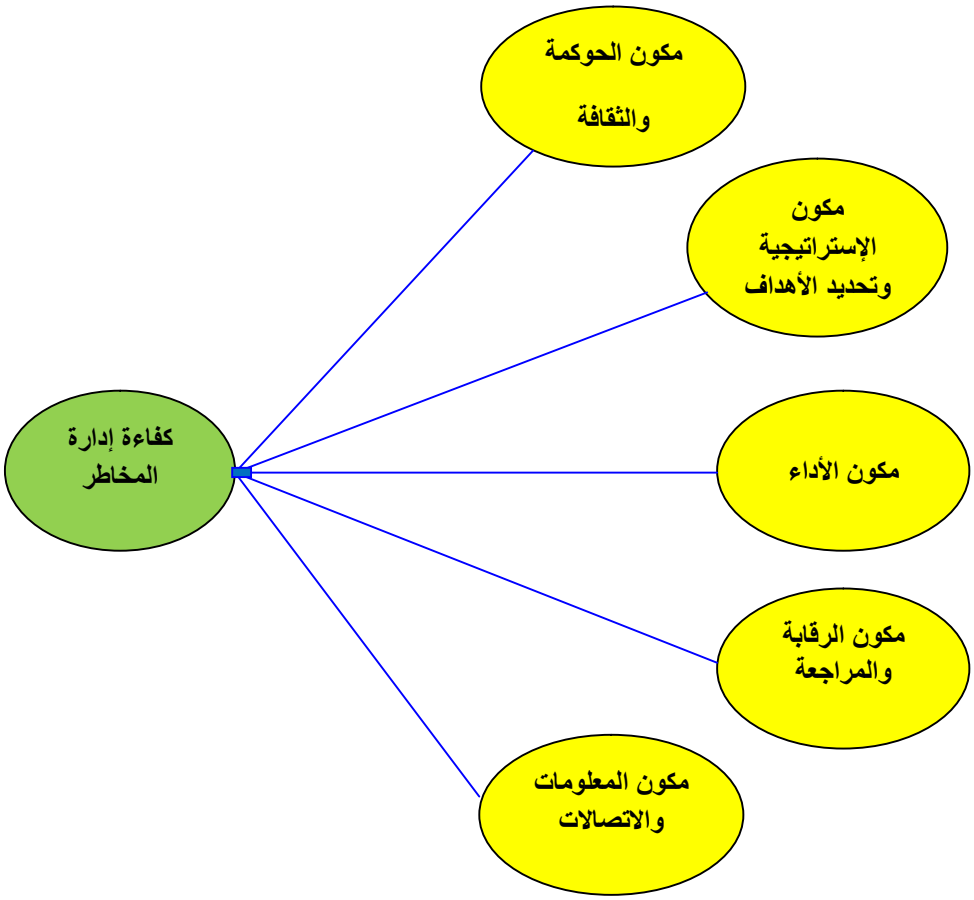

المصدر: إعداد الطالب

5. الأدوات الإحصائية:

معالجة البيانات المتحصل عليها تم استغلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS في نسخته 23 وبرنامج SmartPLS 3.3.3. ولأغراض التحليل الإحصائي فقد تم استخدام البعض من الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة التي سيتم عرضها في ما يلي:

- **نماذج المتغيرات الكامنة الهرمية:**

إن نماذج المتغيرات الكامنة الهرمية، أو نماذج المكونات الهرمية، أو البنيات ذات الترتيب الأعلى، هي تمثيلات صريحة للبنى المتعددة الأبعاد التي توجد على مستوى عالي من التجريد والتي ترتبط ببنيات أخرى على مستوى مماثل من التجريد تتوسط بالكامل في التأثير من أو إلى أبعادها الأساسية، وتعرّف البنية على أنها متعددة الأبعاد عندما تتكون من عدد من الخصائص أو الأبعاد المترابطة المتواجدة في مجالات متعددة الأبعاد، وعلى النقيض من مجموعة من التركيبات المترابطة ذات

الأبعاد الموحدة، يمكن تصور أبعاد البناء المتعدد الأبعاد في إطار تجريد شامل، ومن المجدي نظريا استخدام هذا التجريد الشامل كتمثيل للأبعاد، وعلى هذا النحو، فمن الممكن تمييز البنيات المتعددة الأبعاد عن البنيات أحادية الأبعاد والتي تتميز ببعد أساسي واحد.

إن المفهوم النظري لا يوصف في حد ذاته بأنه بناء متعدد الأبعاد أو أحادي البعد، ولكن من الممكن عادة أن يتم تحديده في أي من الحالتين، وهو ما يمثل مستويات مختلفة من التجريد النظري.

وتتميز عادة نماذج المتغيرات الهرمية الكامنة بـ:

(1) عدد المستويات في النموذج (غالباً ما تقتصر على نماذج الدرجة الثانية)

(2) العلاقات (التكوينية مقابل الانعكاسية) بين التركيبات في النموذج.

وبشكل عام، فإن بناء النظام الأعلى (أو الثاني) هو مفهوم عام إما أن يكون تمثيله (انعكاسي) أو مكوناً (تكويني) بأبعاده الأدنى (أو الأولى). وبالتالي فإن العلاقة بين بنيتي النظام الأعلى والنظام الأدنى ليست مسألة سببية، بل إنها مسألة تتعلق بطبيعة المتغير الهرمي الكامن، حيث أن بنية النظام الأعلى (المفهوم العام) لا وجود لها من دون بنيتها الدنيا (أبعادها). وإذا كان بناء النظام الأعلى انعكاساً، فإن المفهوم العام يتجلى في وجود عدة أبعاد محددة تكون كامنة (غير ملحوظة). وإذا كانت بنية النظام الأعلى تكوينية، فإنها عبارة عن مزيج من عدة أبعاد محددة (كامنة) في مفهوم عام لا يوجد اتفاق على المصطلحات الخاصة بنماذج المتغيرات الهرمية الكامنة، ولكن على أساس متغير هرمي كامن من الدرجة الثانية، يميز أربعة أنواع من النماذج التي تتوقف على العلاقة بين:

(1) المتغيرات الكامنة من الدرجة الأولى والمتغيرات المقاسة لها.

(2) المتغير (المتغيرات) الكامنة من الدرجة الثانية والمتغيرات الكامنة من الدرجة الأولى).[1]

[1] - Becker, J. M., Klein, K., &Wetzels, M. (2012). Hierarchical latent variable models in PLS-SEM: guidelines for using reflective-formative type models. *Long range planning*, *45*(5-6), 359-394.

الشكل رقم (4-2): أنماط نماذج المتغيرات الكامنة الهرمية

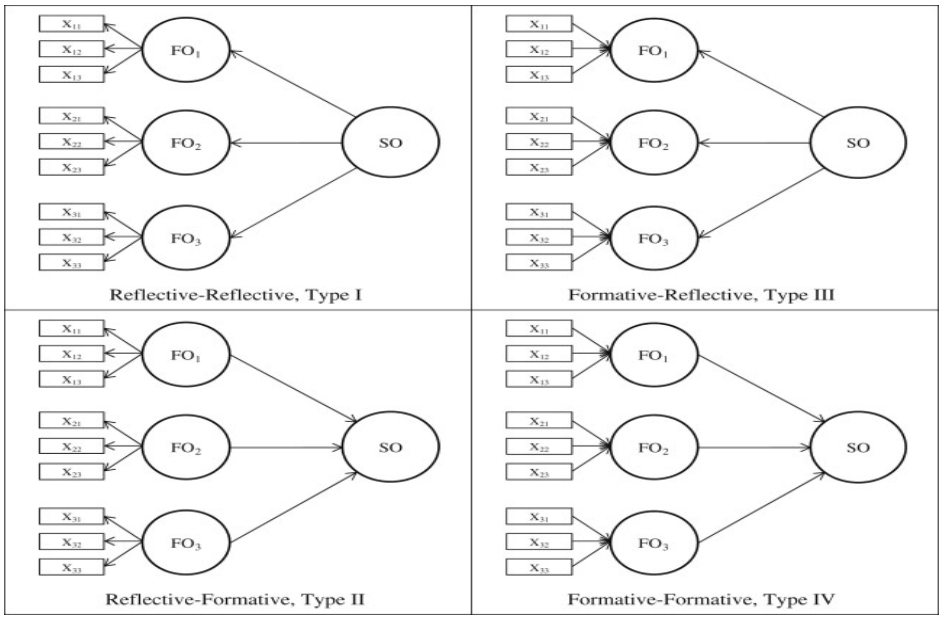

Source: Becker, J. M., Klein, K., & Wetzels, M. (2012). Hierarchical latent variable models in PLS-SEM: guidelines for using reflective-formative type models. *Long range planning*, *45*(5-6), P.P 359-394.

أولا: في النموذج الانعكاسي–الانعكاسي من النوع الأول، فإن التركيبات ذات الترتيب الأدنى هي تركيبات قابلة للقياس الانعكاسي، والتي يمكن تمييزها عن بعضها رغم أنها مرتبطة ببعضها البعض، ويطلق على هذا النوع من النماذج " نموذج العامل المشترك الهرمي "، حيث يمثل بناء الترتيب الأعلى العامل المشترك للعديد من العوامل المحددة، لذلك فإن هذا النوع من نماذج المتغيرات الهرمية الكامنة هو الأنسب والأكثر ملائمة إذا كان الهدف من الدراسة هو إيجاد العامل المشترك للعديد من البنيات الانعكاسية ذات الصلة والمتميزة، ومع ذلك يجادل البعض بأنه لا يوجد "شيء من هذا القبيل" باعتباره نموذجاً متغيراً كامناً انعكاسي–انعكاسي، وأن مثل هذا النموذج "في أسوأ الأحوال" مضلل، ولا معنى له "في أفضل الأحوال"، وينبغي أن تكون التدابير الانعكاسية أحادية الأبعاد وقابلة للتبادل من الناحية المفاهيمية، وتتعارض مع اعتبار الأبعاد الكامنة المتعددة متميزة في طبيعتها، وعلى هذا فمن غير الضروري نمذجة بنيات النظام الأدنى على أنها بنيات منفصلة، لأنه ينبغي أن تكون متطابقة وفقاً لمنطق انعكاسي، أو في حالة وجود أبعاد مميزة متعددة فعليا، فلابد من نمذجة هذه الأبعاد على أنها بنيات تكوينية، الأمر الذي يؤدي إلى نموذج متغير هرمي كامن من النوع الانعكاسي، ومع ذلك، فإن هذا البناء يعكس بالضبط الانتقادات التي وجهت له، لان الأبعاد متميزة في طبيعتها وبالتالي فهي غير قابلة للتبادل، ومن المحتمل أن يكون البناء ممثلا بشكل أفضل في نموذج النوع التكويني الانعكاسي.

ثانيا: في نموذج النوع الثالث الانعكاسي التكويني، يعتبر البناء الأعلى ترتيباً مفهوما مشتركا لعدة تركيبات تكوينية ذات الترتيب الأدنى، والأمثلة على ذلك في الأدبيات التجريبية نادرة إلى حد ما.

ثالثاً: تعد بنيات الترتيب الأدنى في النموذج التكويني الانعكاسي من النوع الثاني بنيات تقاس بشكل انعكاسي ليس لها سبب مشترك بل تشكل مفهوماً عاماً يتوسط بالكامل التأثير على المتغيرات الداخلية اللاحقة، تستخدم هذه الأنواع من المتغيرات الكامنة الهرمية أيضاً في تعليل خطأ القياس في مؤشرات البناء التكويني "العادي": حيث يتم تفعيل المؤشرات باعتبارها تركيبات انعكاسية لنمذجة خطأ القياس الذي ترتكبه بوضوح.

رابعا: في النموذج التكويني – التكويني من النوع الرابع، يتم قياس التركيبات ذات الترتيب الأدنى بشكل شكلي، والتي تشكل مفهومًا عامًا أكثر تجريدًا، وغالبا ما يتم ذلك إذا أدرجت عدة مفاهيم ذات صلة بالإدارة تحت المفهوم العام.

- **معامل الثبات Alpha Cronbach**

المقصود به قياس ثبات أداة الاستبيان، أي أنه في حالة إعادة توزيع الاستبيان كم من مرة وفي فترات مختلفة، يأخذ هذا المعامل قيمة تنحصر بين الصفر والواحد، وتكون القيمة مقبولة إذا كانت قيمتها اكبر أو تساوي 0.6، اي ان هناك ثبات وموثوقية لإجابات الأفراد للعينة المدروسة.

- **مقاييس الإحصاء الوصفي:**

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية لمعرفة خصائص ومتغيرات العينة محل الدراسة، بحيث تم استخدام كل من التكرارات والنسب المئوية لمعرفة البيانات الشخصية لكل مفردة من مفردات الدراسة، من حيث نسبة الذكور من الإناث ونسب وتكرارات الفئات العمرية التي تتوزع عليها العينة إلى غير ذلك من البيانات، إضافة إلى استخدام المتوسطات الحسابية للتعرف على إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة ومدى توافقها مع درجة الموافقة لسلم ليكرت الخماسي، والانحراف المعياري الذي يسمح بالتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبانة عن المتوسطات الحسابية.

- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson)**

سمح هذا المعامل بمعرفة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة منها والتابعة، بحيث تأخذ قيمته النسب من +1 إلى −1، وتكون العلاقة طردية بين متغيرات الدراسة إذا اخذ المعامل إشارة موجبة، بينما تكون العلاقة عكسية في حالة ما أخذ إشارة سالبة، وكلما اقتربت قيمته من الواحد تكون العلاقة قوية والعكس صحيح .

- **معامل الارتباط سبيرمان (spearman)**

يستخدم هذا المعامل في حالة الارتباط بين الظواهر الكمية والترتيبية ويستخدم في حالة البيانات الغير مبوبة.

- **اختبار معامل التحديد (R2)**

يستخدم لمعرفة درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

- **تحليل الانحدار البسيط Sample Regression**

هو نموذج بين متغيرين يصف العلاقة الخطية بينهما، الأول متغيرا مستقلا (X)، والثاني متغيرا تابعا (Y) ويكون نموذج الانحدار الخطي البسيط على شكل (y=b+ax)

- **اختبار ستيودنت.(T-test)**
- **معامل التحميل.(Factor Loading)**
- **موثوقية الاتساق الداخلي.**
- **معامل.Rho de Joreskog**
- **الموثوقية المركبة.(Composite Reliability)**
- **متوسط التباين المستخرج.(Average Variance Extracted)**
- **التباين بين الأسئلة.**
- **معامل التحديد.(R-square)**
- **تقييم حجم الأثر.(f-square)**
- **جودة التنبؤ.(Q2)**

المطلب الثاني: تحليل البيانات

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل البيانات من خلال قياس ثبات وصدق أداة الدراسة والإشارة إلى أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

1. اختبارات الثبات والصدق لأداة الدراسة.

1.1. اختبار صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1.1.1. الاتساق الداخلي:

من خلاله يتم قياس مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وهذا عن طريق حساب معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المحاور الخمسة للاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه.ويبين الجدول أدناه ان معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، وبذلك نعتبر أن المحور يتسم بالصدق.

جدول رقم (4-3): معامل الارتباط لفقرات الاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
المحور الأول: مكون الحوكمة والثقافة (Governance and Culture)			
1	يحدد البنك مستوى المخاطر التي يمكن تحملها من طرفه	0.562	0.000**
2	تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر	0.565	0.000**
3	تتوافق حدود المخاطر التي يحددها البنك مع حجم المخاطر التي يتعرض لها	0.647	0.000**
4	تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع حجم رأسمال البنك	0.618	0.000**
5	تضمن إدارة البنك إرساء ثقافة تسيير سليمة للمخاطر في جميع أقسامه	0.645	0.000**
6	تحدد مصلحة متابعة المخاطر في البنك استراتيجيات تسيير المخاطر المناسبة	0.631	0.000**
7	يتم إبلاغ الموظفين ذوي الصلة بحدود المخاطر بشكل دوري ومنتظم	0.662	0.000**
8	الحدود التي تفرضها إدارة البنك واضحة ومفهومة من جميع الموظفين	0.598	0.000**
9	تغطي وظائف تسيير المخاطر لدى البنك جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك	0.676	0.000**
10	يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الموارد الكافية لتسيير المخاطر التي يتعرض لها	0.686	0.000**
11	يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الاستقلالية التامة في اتخاذ القرار المناسب	0.660	0.000**
12	يطلع الموظفين بشكل عادي على الوضعية المالية للبنك بكل تفاصيلها	0.616	0.000**

13	ينشر البنك بشكل دوري بياناته المالية للعموم	0.579	0.000**
المحور الثاني: مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (Strategy and Objective-Setting)			
14	يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتحديد وقياس المخاطر	0.727	0.000**
15	يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة للحد من المخاطر أو تقليصها	0.741	0.000**
16	تلجأ إدارة البنك إلى نتائج ومؤشرات تسيير المخاطر عند اتخاذ القرارات	0.684	0.000**
17	وجود سياسات ونظم داخلية فعالة لتسيير المخاطر بالبنك	0.797	0.000**
18	إجراءات تسيير المخاطر المتبعة تعمل على تقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنك بصورة مستمرة ومنتظمة	0.824	0.000**
19	يمتلك البنك إستراتيجية وأهداف واضحة ومعروفة لمجابهة المخاطر البنكية	0.764	0.000**
المحور الثالث: مكون الأداء (Performance)			
20	يتوفر لدى البنك إجراءات وأدوات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمالها وسيولتها	0.632	0.000**
21	يقوم البنك بدورات تكوينية لموظفيه حول المخاطر البنكية التي يتعرض لها وسبل معالجتها والحد منها	0.762	0.000**
22	يقوم البنك بإدخال التحسينات اللازمة على عمليات تسيير المخاطر للرفع من كفاءتها	0.798	0.000**
23	يقوم البنك بمتابعة كفاءة وفعالية أداء الموظفين اتجاه المخاطر	0.782	0.000**
24	تقوم إدارة البنك بإعداد اللوائح والأطر والتنظيمات الهامة التي تؤطر عمليات تسيير المخاطر في البنك	0.646	0.000**
25	تتابع إدارة البنك كل التحديثات الواردة من مركزية المخاطر ولجنة بازل	0.737	0.000**
26	تعمل مصلحة تسيير المخاطر على اختيار الطرق المثلى للاستجابة للمخاطر ومعالجتها	0.761	0.000**
المحور الرابع: مكون الرقابة والمراجعة (Review and Revision)			
27	تراجع إدارة البنك استراتيجيات وسياسات عمليات تسيير المخاطر والسقوف (Plafonds) الموضوعة بشكل منتظم	0.748	0.000**
28	تخضع عمليات تسيير المخاطر في البنك إلى رقابة داخلية (Contrôle interne) فعالة ومستقلة	0.781	0.000**
29	تساعد الرقابة الداخلية (Contrôle interne) على عدم تخطي المخاطر للحدود المقبولة والمناسبة	0.683	0.000**
30	تخضع وظيفة تسيير المخاطر بالبنك للتدقيق الداخلي المنتظم (Audit interne)	0.759	0.000**
31	تستغل إدارة البنك نتائج المراجعة اليومية (Révision) لتحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات تسيير المخاطر	0.849	0.000**
32	يساهم نشاط المراجعة اليومية (Révision interne) الذي تقوم به إدارة البنك في ضبط تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية (contrôle interne)	0.800	0.000**
المحور الخامس: مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (Information, Communication, and Reporting)			

33	تضمن إدارة البنك وضع نظام معلوماتي في متناول الموظفين يحدد أساليب التعامل مع المخاطر	0.724	0.000**
34	يتوفر لدى إدارة البنك أنظمة معلومات مناسبة لقياس وتقييم حجم المخاطر	0.748	0.000**
35	يتم تقديم التقارير المتعلقة بتسيير المخاطر في الوقت المحدد للإدارة العليا للبنك	0.677	0.000**
36	تمتلك إدارة البنك قاعدة معلومات كافية بخصوص التاريخ الائتماني للزبائن والمؤسسات	0.687	0.000**
37	يمتلك البنك نظام إنذار مبكر ضد المخاطر البنكية	0.747	0.000**
38	تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لتسيير المخاطر	0.705	0.000**
39	توفر إدارة البنك المعلومات الكافية والمناسبة إلى الجهات المختصة في مكافحة الجرائم المالية	0.595	0.000**

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط جميع الأسئلة (الفقرات) كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 حيث تراوحت قيمة معاملات الارتباط ما بين (0.562) إلى (0.849)، وهي علاقة ارتباط قوية بين كل محور والأسئلة (الفقرات) التابعة له.

2.1.1 الصدق البنائي:

من خلاله يتم قياس مدى تحقق الأهداف المرغوب الوصول إليها، كما يظهر مدى درجة ارتباط كل محور من محاور الدراسة، ويبين الجدول أدناه معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 وبهذا نعتبر صدق محاور الاستبانة.

جدول رقم (4-4): معامل الارتباط لمحاور الاستبيان

المحور	معامل الارتباط بيرسون
مكون الحوكمة والثقافة (Governance and Culture)	0.902
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (Strategy and Objective-Setting)	0.854
مكون الأداء (Performance)	0.876
مكون الرقابة والمراجعة (Review and Revision)	0.821
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (Information, Communication, and Reporting)	0.811

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يوضح الجدول السابق أن قيمة معاملات الارتباط كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.01 لجميع الأبعاد كانت قوية جدا، تراوحت قيم معاملات الارتباط بين(0.811) إلى (0.902).

2.1. اختبار ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ومعامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين 0 و 1، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر،وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا.

ومن أجل التحقق من ثبات إستبانة الدراسة تم إخضاعها لاختبار الثبات على طريقة ألفا كرونباخ **(Cronbach's Alpha Coefficient)** ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات.

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ	معامل الصدق
مكون الحوكمة والثقافة	13	0.870	0.933
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	6	0.850	0.922
مكون الأداء	7	0.856	0.925
مكون الرقابة والمراجعة	6	0.863	0.929
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	7	0.825	0.908
المجموع	39	0.953	0.976

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيم معامل الفاكرونباخ لكل محور هي قوية جدا،إذ كانت أعلى من 60 % حيث تراوحت قيمة المعامل بين (0.870،0.825)، بينما بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.953) وهي قيمة جيدة جدا، وكذلك قيمة معامل الصدق الذاتي (الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفاكرونباخ) فإنها كانت مرتفعة تراوحت بين (0.933،0.908) في حين كانت القيمة الإجمالية لجميع المحاور 0.976 وهذا ما يدل على وجود ارتباط مقبول إحصائيا بين الإجابات مما يجعلها مقبولة لأغراض البحث العلمي والتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

2. تشخيص البيانات:

قبل البدء بإجراء أي اختبار يجب علينا أن نحدد إي نوع من الاختبارات يجب علينا ان نقوم به، حيث يوجد لدينا نوعين من الاختبارات هي الاختبارات المعلمية والاختبارات اللامعلمية، ويتوقف اختيار الاختبار على بعض الشروط منها اختبار التوزيع الطبيعي واختبار التعدد الخطي.

1.2 اختبار طبيعة البيانات:

يتم استخدام اختبار Smirnov – Kolmogorov لاختبار طبيعة البيانات، حيث نختبر فرضية العدم القائلة بأن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن التوزيع غير طبيعي، ومن خلال الاختبار نحصل على ما يلي:

الجدول رقم (4-6): اختبار طبيعة توزيع البيانات باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov

المؤشرات / المتغيرات	الإحصاء	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
مكون الحوكمة والثقافة	0.025	232	0.000
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	0.095	232	0.000
مكون الأداء	0.089	232	0.000
مكون الرقابة والمراجعة	0.091	232	0.000
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	0.092	232	0.000
كفاءة إدارة المخاطر	0.038	232	0.200

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

نلاحظ من الجدول ان قيم الدلالة الإحصائية اختبار كولموغروف – سميرنوف كانت كما يلي:

مكون الحوكمة والثقافة (0.000)، ومكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (0.000)، ومكون الأداء (0.000)، ومكون الرقابة والمراجعة (0.000)، ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (0.000)، وهي جميعها أكبر من قيمة مستوى الدلالة الاسمي 0.05، لذلك نرفض فرضية العدم ونقول بأن بيانات جميع المكونات المدروسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، بينما الدلالة الإحصائية لكفاءة إدارة المخاطر كانت 0.200 وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي 0.05 أي نقبل فرضية العدم على ان بيانات متغير كفاءة إدارة المخاطر تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة لاختبار طبيعة بيانات الخطأ العشوائي عند المتغير التابع كفاءة إدارة المخاطر تعرض في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): اختبار طبيعة توزيع الخطأ العشوائي عند كفاءة إدارة المخاطر

	الإحصاء	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
الخطأ المعياري	0.058	232	0.053

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم الدلالة الإحصائية اختبار كولموغروف – سميرنوف كانت لبيانات الخطأ العشوائي عند المتغير التابع كفاءة إدارة المخاطر (0.053) وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي 0.05، لذلك نقبل فرضية العدم ونقول بأن بيانات الخطأ العشوائي عند المتغير التابع كفاءة إدارة المخاطر تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): منحنى Q-Q اختبار طبيعة توزيع البيانات

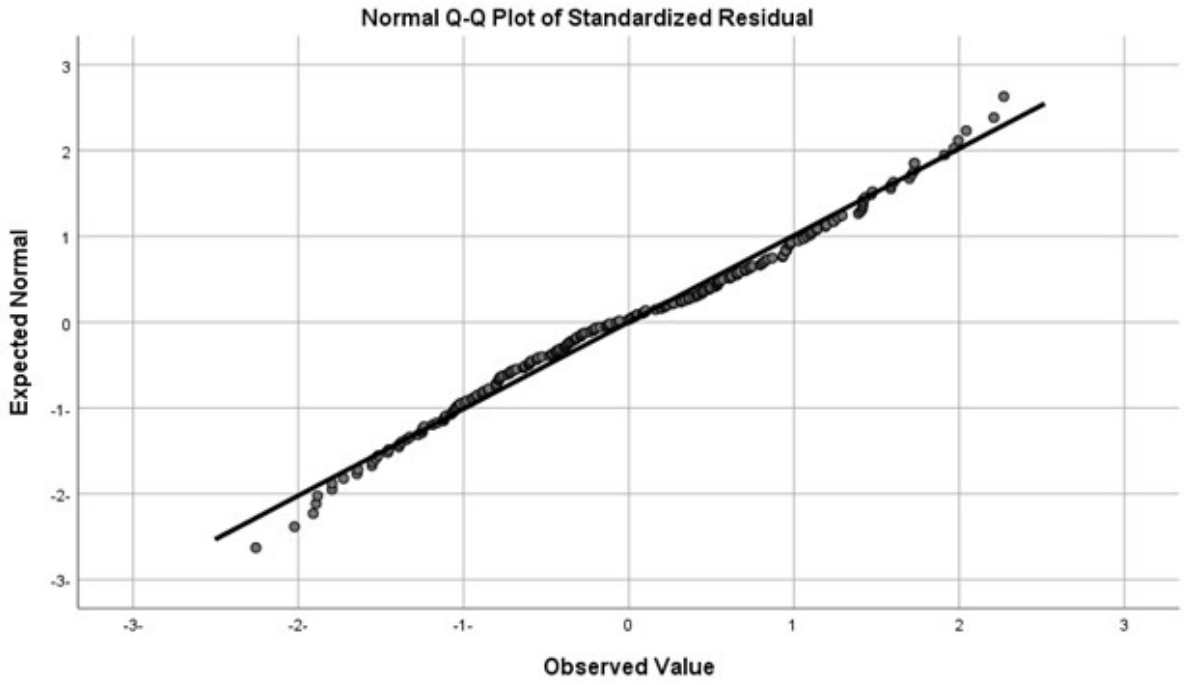

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن البيانات الخطأ العشوائي عند المتغير التابع كفاءة إدارة المخاطر تتجمع حول الخط المستقيم وعليه فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يدعم اختبار الدلالة الإحصائية كولموغروف – سميرنوف.

2.2 اختبار مشكلة التعدد الخطي:

يشير التعدد الخطي إلى الحالة التي يكون فيها بين متغيرين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار، بما يجعل من الصعب أو استحالة عزل تأثيراتها الفردية على المتغير التابع، إذ في وجود التعدد الخطي فإن تقدير معاملات نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى قد تكون غير معنوية إحصائيا، وقد تكون إشارتها خطأ بالرغم من كبر قيمة معامل التحليل، ومن بين المقاييس المستخدمة في الكشف عن مشكلة التعدد الخطي عامل التضخم التباين VIF الذي يعرض الجدول أدناه نتائجه.

الجدول رقم (4-8): اختبار كشف التعدد الخطي

المؤشرات / المتغيرات	عامل التضخم التباين VIF	التباين المسموح TOL
مكون الحوكمة والثقافة	1.739	0.575
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	2.579	0.388
مكون الأداء	2.567	0.390
مكون الرقابة والمراجعة	2.662	0.376
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	2.102	0.476

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل التضخم التباين كان:

مكون الحوكمة والثقافة (1.739)، مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (2.579)، مكون الأداء (2.567)، مكون الرقابة والمراجعة (2.662)، مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (2.102).

وكلها قيم أقل من 5 والذي يدل على غياب مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

3. تقييم نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في نموذج تحليل المكونات الهرمية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية، وعليه سيتم التركيز على نموذج النوع الثاني الانعكاسي التكويني وفيه المتغيرات الكامنة ذات الترتيب الأدنى ممثلة في:

أولا. مكون الحوكمة والثقافة؛

ثانياً. مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف؛

ثالثاً. مكون الأداء؛

رابعاً. مكون الرقابة والمراجعة؛

خامساً. مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير.

والتي تم قياسها بشكل انعكاسي وقياس تفسيرها للمتغير الكامن أو تأثيرها في المتغير الكامن ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر البنكية بشكل تكويني. والنموذج ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-4): نموذج المكونات الهرمية النوع II لكفاءة إدارة المخاطر البنكية

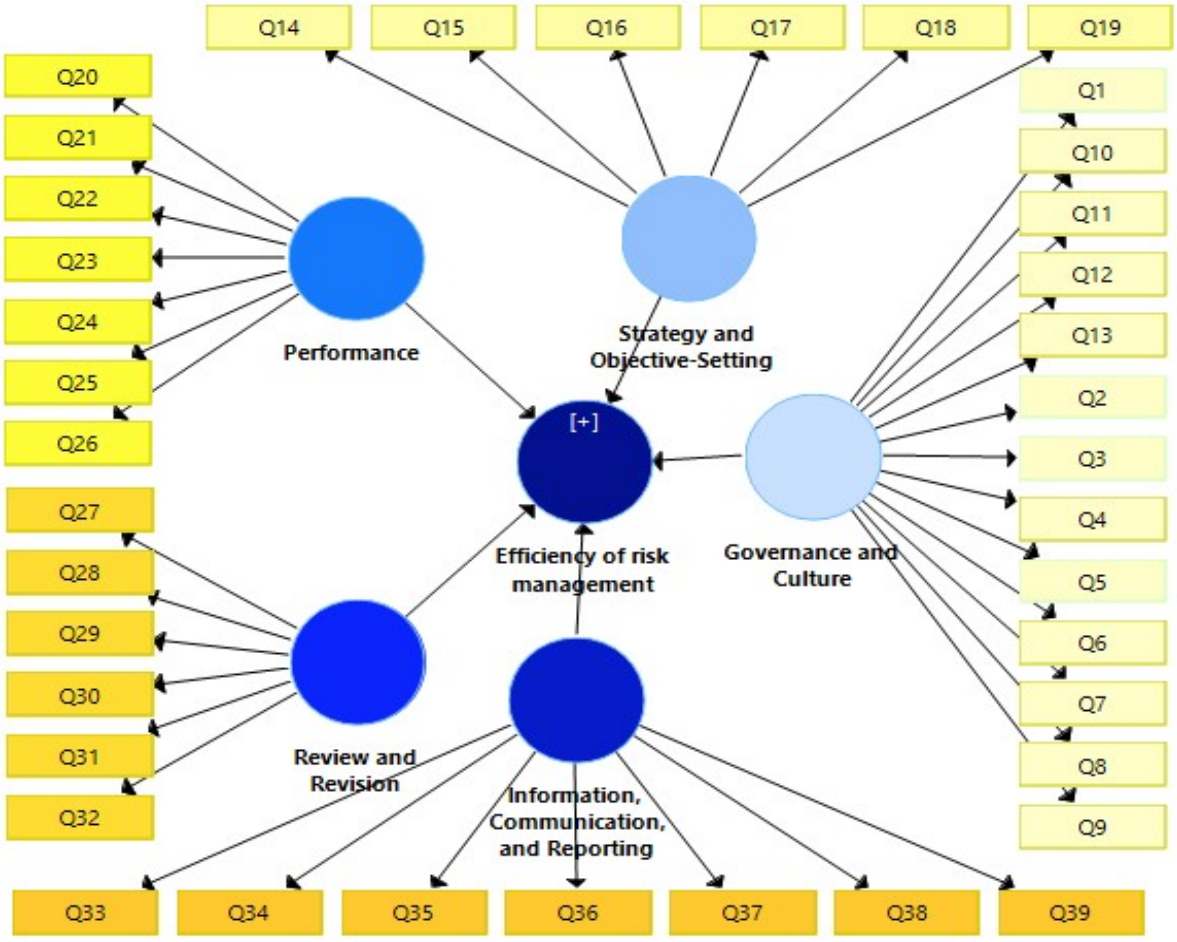

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

بعد تحديد النموذج يتم الانتقال لمرحلة تقدير النموذج وتقييم النموذج من حيث العلاقة بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات المقاسة، وبين العلاقات بين المتغيرات الكامنة في ما بعضها البعض، وذلك من خلال الصدق التقاربي للكشف عن أحادية المتغيرات والصدق التمايز للكشف عن جودة العلاقات بين المتغيرات المقاسة والكامنة. حيث يعرض الشكل أدناه التقديرات الأولية لنموذج الدراسة:

الشكل رقم (4-5): تقدير نموذج المكونات الهرمية النوع II لكفاءة إدارة المخاطر البنكية

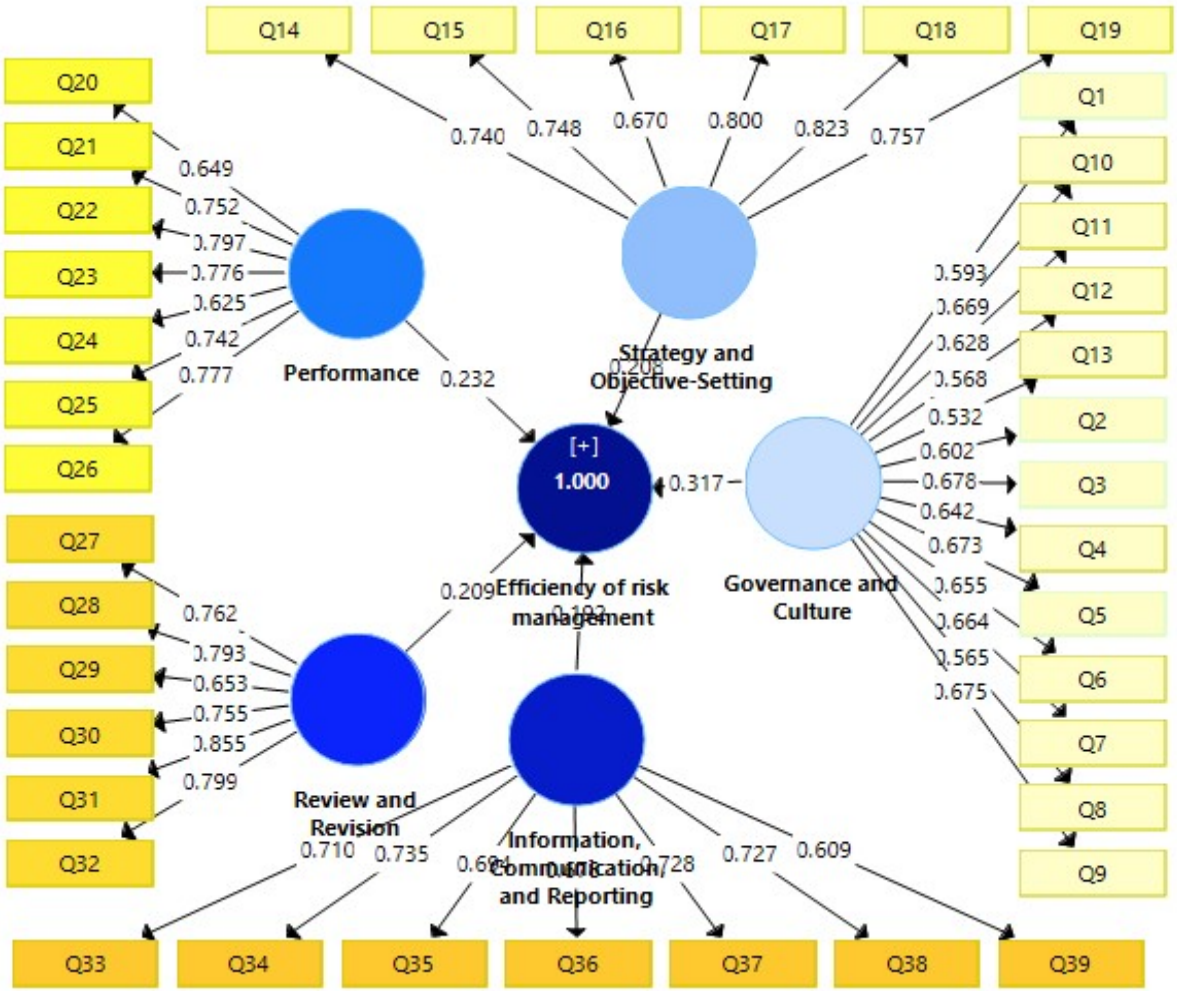

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232).

1.3. الصدق التقاربي لمتغيرات نموذج الدراسة:

المقصود بالصدق التقاربي مدى تجانس المتغيرات المقاسة مع بعضها البعض ضمن المتغير الكامن والتي يمكن إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة لاستخراج النتائج التي تعبر عن العلاقات المكونة للمتغيرات الكامنة في النموذج، وتتمثل مؤشرات الصدق التقاربي في معاملات التحميل ومعامل الفا كرونباخ، والموثوقية المركبة ومتوسط نسبة التباين المستخرج.

بالنسبة لمعامل التحميل فهو يعكس صحة التقارب البناء الانعكاسي والتي يجب ان تشترك في نسب عالية من التباين، حيث ان في البناء الخارجي ارتفاع معامل التحميل للمتغيرات المقاسة المرتبطة بمتغير كامن تعني الكثير من العوامل المشركة في هذا البناء، والتي أي معاملات التحميل يجب ان تكون تتعدى قيمة 0.708 والتي تمثل الجدر التربيعي للقيمة 0.5 أي قيمة التباين المفسر للبناء والذي يفوق التباين غير مفسر.

وبالتالي سيتم حذف كل متغير مقاس سجل معامل تحميل أقل من 0.4 مباشر، ثم الانتقال للمتغيرات المقاسة التي سجلت معامل تحميل محصور بين 0.4 و0.7 من الأصغر إلى الأكبر حتى تتحسن باقي المؤشرات الأخرى معامل الفا كرونباخ و**rho** والصدق المركب ومؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج.

أما معامل الفا كرونباخ والذي يقيس موثوقية الاتساق الداخلي للمتغيرات الكامنة حيث يتم التعامل معه عند حذف المتغيرات المقاسة ذات معاملات تحميل محصور بين 0.4 و0.7 والتأكد من تحسن معامل الفا كرونباخ وتكون قيم مرضية إذا تعدت 0.6 وقيمة جيدة إذا تعدت قيمة 0.7 على أن لا تتجاوز 0.9.

وبالنسبة لمعامل rho وهو أحسن من معامل الفا كرونباخ كونه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء في الحساب وله نفس مجالات التقييم مقارنة الفاكرونباخ.

أما معامل الصدق المركب والذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف التحميلات الخارجية، فكلما ارتفعت قيمته دلت على مستوى عالي من الموثوقية، ويكون جيد عندما يتعدى قيمة 0.7 أما إذا كانت قيمته تتعدى 0.95 لا يمكن الجزم على أنها تتمتع بموثوقية عالية، أي أن هناك عبارات زائدة عن الحاجة.

على ضوء ما سبق سيتم تقييم نموذج الدراسة والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-9): الصدق التقاربي لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغير الكامن	البعد	معامل التحميل	معامل الفا كرونباخ	rho_A	الصدق المركب	متوسط نسبة التباين المستخرج AVE
مكون الحوكمة والثقافة	Q1	0.593	0.871	0.875	0.894	0.395
	Q10	0.669				
	Q11	0.628				
	Q12	0.568				
	Q13	0.532				
	Q2	0.602				
	Q3	0.678				

	Q4	0.642				
	Q5	0.673				
	Q6	0.655				
	Q7	0.664				
	Q8	0.565				
	Q9	0.675				
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	Q14	0.74	0.851	0.854	0.89	0.575
	Q15	0.748				
	Q16	0.67				
	Q17	0.8				
	Q18	0.823				
	Q19	0.757				
مكون الأداء	Q20	0.649	0.855	0.86	0.89	0.538
	Q21	0.752				
	Q22	0.797				
	Q23	0.776				
	Q24	0.625				
	Q25	0.742				
	Q26	0.777				
مكون الرقابة والمراجعة	Q27	0.762	0.863	0.871	0.898	0.596
	Q28	0.793				
	Q29	0.653				
	Q30	0.755				
	Q31	0.855				
	Q32	0.799				
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	Q33	0.71	0.824	0.826	0.869	0.488
	Q34	0.735				
	Q35	0.694				
	Q36	0.678				
	Q37	0.728				
	Q38	0.727				
	Q39	0.609				
كفاءة إدارة المخاطر	Q1	0.554	0.954	0.956	0.957	0.368
	Q10	0.612				
	Q11	0.563				
	Q12	0.503				
	Q13	0.447				
	Q2	0.639				
	Q3	0.624				
	Q4	0.603				
	Q5	0.684				
	Q6	0.706				
	Q7	0.678				
	Q8	0.533				
	Q9	0.627				

	Q14	0.605				
	Q15	0.679				
	Q16	0.658				
	Q17	0.545				
	Q18	0.708				
	Q19	0.711				
	Q20	0.652				
	Q21	0.707				
	Q22	0.504				
	Q23	0.611				
	Q24	0.665				
	Q25	0.715				
	Q26	0.631				
	Q27	0.559				
	Q28	0.575				
	Q29	0.588				
	Q30	0.517				
	Q31	0.522				
	Q32	0.632				
	Q33	0.547				
	Q34	0.573				
	Q35	0.617				
	Q36	0.584				
	Q37	0.595				
	Q38	0.441				
	Q39	0.582				

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه جاءت كل مؤشرات المتغيرات في النموذج مقبولة ما عدا متوسط نسبة التباين المستخرج في المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر ومتغير ذو الترتيب الأدنى الحوكمة والثقافة اقل من قيمة العتبة 0.5.

كانت مؤشرات الموثوقية جيدة حيث يعرض الشكل أدناه معامل الفا كرونباخ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): معامل الفا كرونباخ لمتغيرات نموذج الدراسة

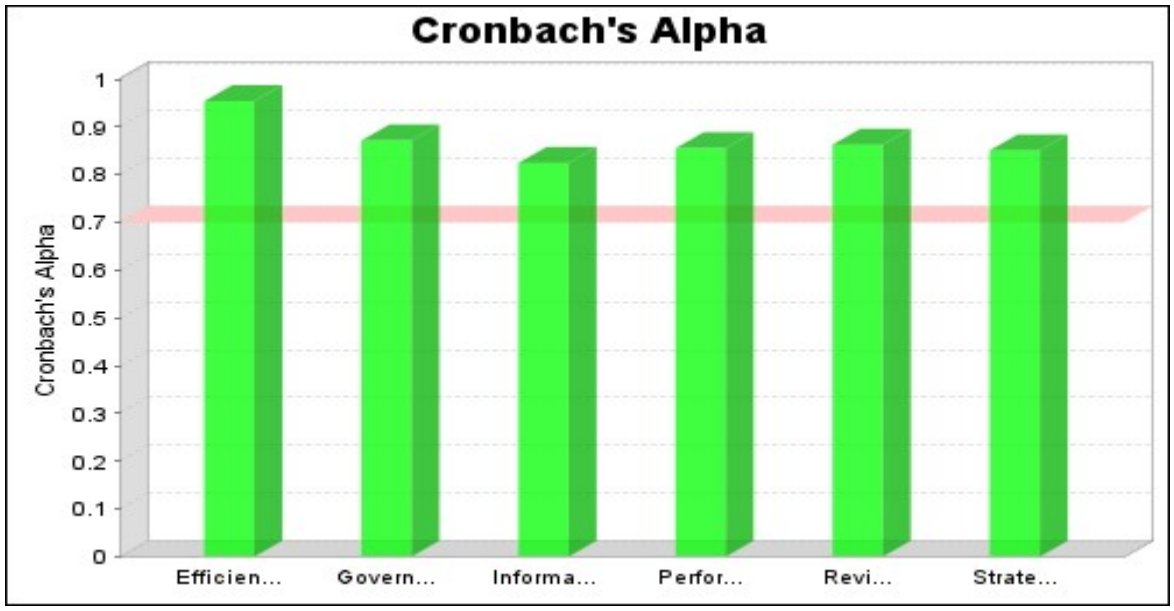

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معاملات الفا كرونباخ كانت في الحدود المقبول والجيدة حيث سجلت كلها قيم أعلى من 0.7

بينما معامل rho_A لمتغيرات النموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-7): معامل rho_A لمتغير نموذج التحليل الهرمي النوع الثاني لكفاءة إدارة المخاطر

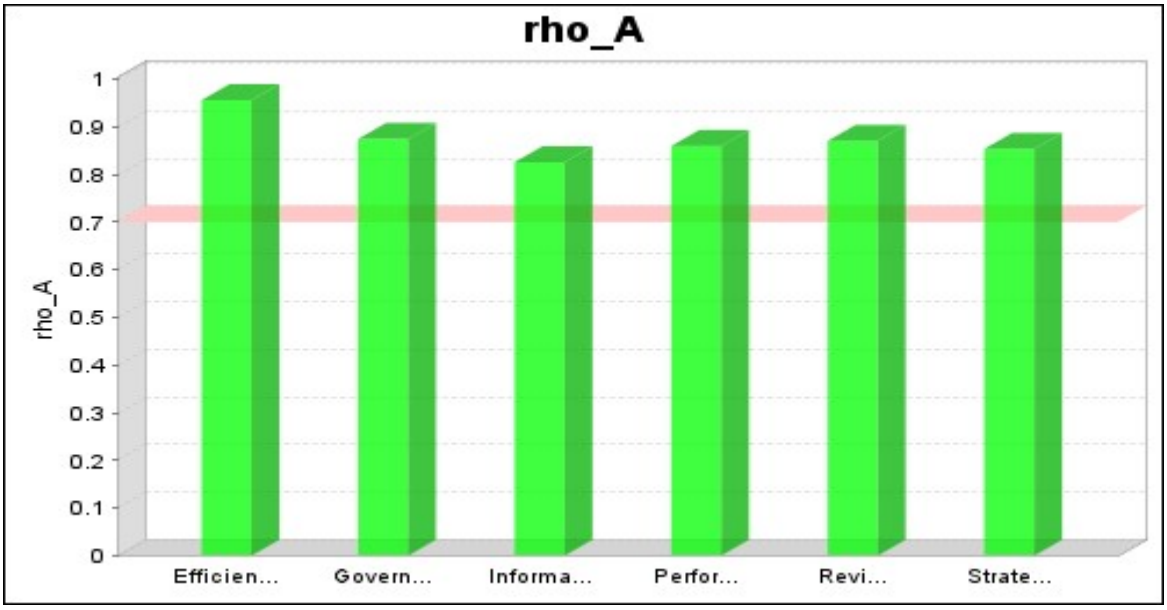

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يلاحظ من الشكل أعلاه ان معاملات rho_A كذلك كانت في الحدود المقبول والجيدة حيث سجلت كلها قيم أعلى من 0.7 وهي متقاربة مع معامل الفا كرونباخ.

أما معامل الصدق المركب لمتغيرات النموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-8): معامل الصدق المركب لمتغيرات نموذج الدراسة

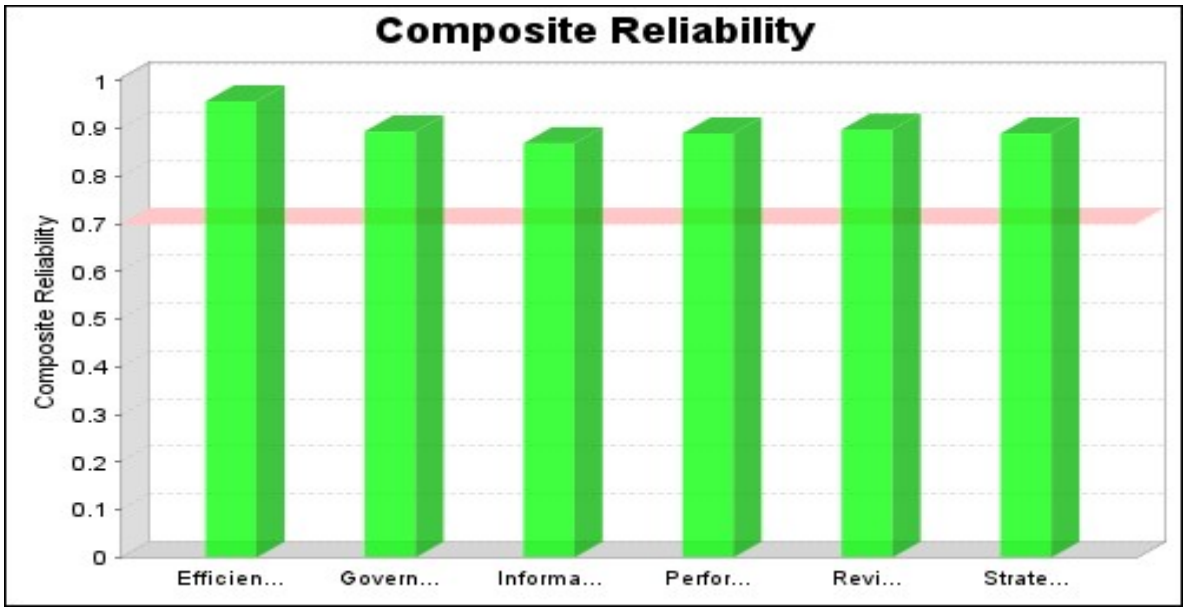

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يلاحظ من الشكل أعلاه ان معاملات كانت كذلك في الحدود المقبول والجيدة حيث سجلت كلها قيم أعلى من 0.7 وهي متقاربة مع بعضها البعض.

أما مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج لمتغيرات النموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-9): مؤشر AVE لمتغيرات نموذج الدراسة

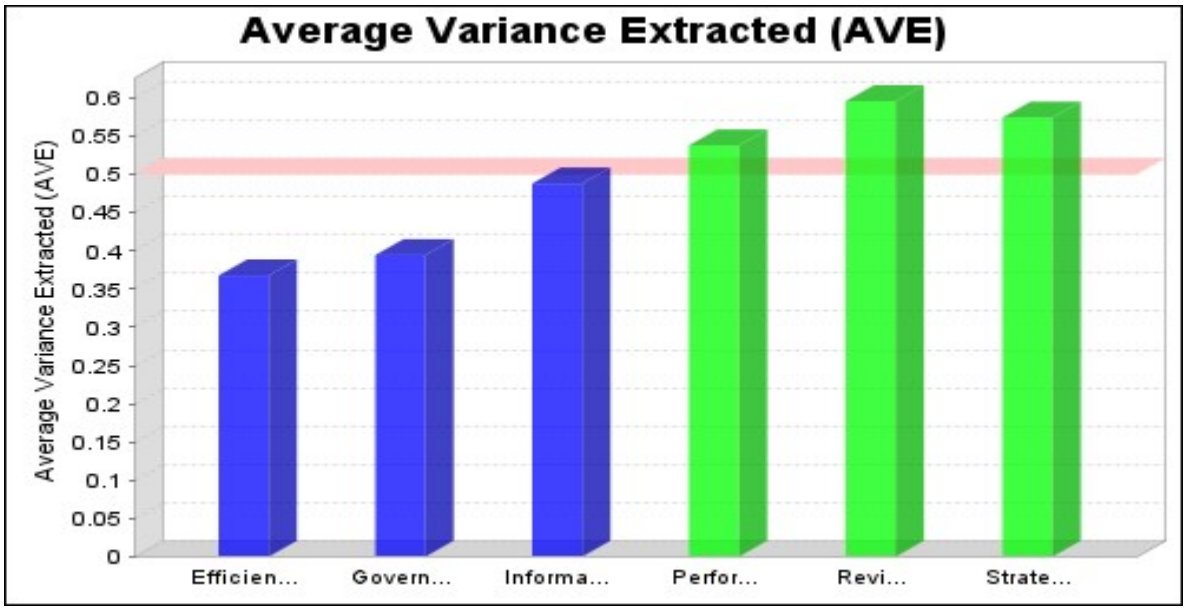

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يلاحظ من الشكل أعلاه ان مؤشرات متوسط نسبة التباين المستخرج لمتغيرات النموذج كانت من جيدة إلى غير جيدة، والتي لا تتعدى العتبة 0.5 حيث سجلت كل من المتغيرات مكون الحوكمة والثقافة ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير ومتغير كفاءة إدارة المخاطر مؤشرا أقل من 0.5، بينما حقق كل من مكون الأداء ومكون الرقابة والمراجعة ومكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف قيم جيدة تتعدى العتبة 0.5

وبالتركيز على المتغير ذو الترتيب الأعلى والمتغير ذو الترتيب الأدنى معا واختبار معاملات التحميل ومؤشرات الموثوقية والموضحة في الجدول والأشكال أعلاه يتبين التالي:

- ✓ بالنسبة لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف كانت مؤشرات جيدة، حيث سجلت معاملات التحميل الخاصة بمتغيراتها المقاسة قيم تتراوح ما بين 0.532 و0.823 وهي قيم من مقبولة إلى جيدة بالنظر للمؤشرات الأخرى، حيث سجل معامل الفا كرونباخ قيمة 0.851 ومعامل rho_A 0.854 ومعامل الصدق المركب 0.89 ومتوسط نسبة التباين المستخرج AVE قيمة 0.575 وكلها مؤشرات جيدة توحي بالإبقاء على هذا المتغير دون تعديل، غير أنه تم حذف المتغير المقاس Q16 حتى يساهم في تحسين المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر.
- ✓ بالنسبة لمكون الأداء كذلك كانت مؤشراته جيدة، حيث سجلت معاملات التحميل الخاصة بمتغيراتها المقاسة قيم تتراوح ما بين 0.625 و0.797 وهي قيم من مقبولة إلى جيدة بالنظر للمؤشرات

الأخرى، حيث سجل معامل الفا كرونباخ قيمة 0.855 ومعامل rho_A 0.86 ومعامل الصدق المركب 0.89 ومتوسط نسبة التباين المستخرج AVE قيمة 0.538 وكلها مؤشرات جيدة توحي بالإبقاء على هذا المتغير دون تعديل، غير أنه تم حذف المتغير المقاس Q20 و Q24 حتى يساهم في تحسين المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر.

- ✓ بالنسبة لمكون الرقابة والمراجعة كذلك كانت مؤشراته جيدة، حيث سجلت معاملات التحميل الخاصة بمتغيراتها المقاسة قيم تتراوح ما بين 0.755 و0.855 وهي قيم من مقبولة إلى جيدة بالنظر للمؤشرات الأخرى، حيث سجل معامل الفا كرونباخ قيمة 0.863 ومعامل rho_A 0.871 ومعامل الصدق المركب 0.898 ومتوسط نسبة التباين المستخرج AVE قيمة 0.596 وكلها مؤشرات جيدة توحي بالإبقاء على هذا المتغير دون تعديل، غير أنه تم حذف المتغير المقاس Q29 حتى يساهم في تحسين مؤشرات المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر.
- ✓ أما بالنسبة للمتغيرات التي كانت مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج أقل من العتبة 0.5 يأتي أولا مكون الثقافة والحوكمة، حيث كانت معاملات التحميل له محصورة بين 0.532 و0.669 كما سجلت مؤشرات الموثوقية قيم جيدة كانت قيمة معامل الفا كرونباخ0.871 وسجلت قيمة معامل rho_A0.826 وسجل معامل الصدق المركب قيمة 0.894 في حين كان مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج 0.395 ولتحسين هذا المؤشر تم حذف المتغيرات المقاسة التالية: Q9،Q8،Q7،Q6،Q4،Q13،Q12،Q11،Q10.
- ✓ أما بالنسبة لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير كانت معاملات التحميل له محصورة بين 0.609 و0.735 كما سجلت مؤشرات الموثوقية قيم جيدة كانت قيمة معامل الفا كرونباخ 0.824 وسجلت قيمة معامل rho_A0.875 وسجل معامل الصدق المركب قيمة 0.869 في حين كان مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج 0.488 ولتحسين هذا المؤشر تم حدف المتغيرات المقاسة التالية: Q37،Q33.
- ✓ أما بالنسبة للمتغير ذو الترتيب الأعلى، كانت معاملات التحميل له محصورة بين 0.441 و0.715 كما سجلت مؤشرات الموثوقية قيم غير جيدة كونها تتعدى قيمة 0.95 أي يحتوي هذا المتغير على قيم زائدة، حيث كانت قيمة معامل الفا كرونباخ 0.957 وسجلت قيمة معامل rho_A 0.956 وسجل معامل الصدق المركب قيمة 0.954 في حين كان مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج

0.368 وتم حذف المتغيرات المقاسة كما تم الإشارة إليه سابقا، أي التركيز على المتغيرات ذات الترتيب الأدنى وملاحظة تحسن مؤشرات المتغير ذو الترتيب الأعلى.

بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحذف البنود غير المنسجمة مع المتغيرات التي تقيسها، تم التوصل للنتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): الصدق التقاربي بعد التعديل لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغير الكامن	البعد	معامل التحميل	معامل الفا كرونباخ	rho_A	الصدق المركب	متوسط نسبة التباين المستخرج AVE
مكون الحوكمة والثقافة	Q1	0.807	0.805	0.805	0.873	0.634
	Q2	0.831				
	Q3	0.834				
	Q5	0.706				
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	Q14	0.765	0.845	0.846	0.89	0.618
	Q15	0.767				
	Q17	0.823				
	Q18	0.83				
	Q19	0.742				
مكون الأداء	Q21	0.772	0.846	0.847	0.89	0.619
	Q22	0.801				
	Q23	0.815				
	Q25	0.735				
	Q26	0.806				
مكون الرقابة والمراجعة	Q27	0.783	0.86	0.862	0.9	0.643
	Q28	0.793				
	Q30	0.746				
	Q31	0.871				
	Q32	0.811				
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	Q34	0.663	0.755	0.76	0.836	0.506
	Q35	0.74				
	Q36	0.702				
	Q38	0.753				
	Q39	0.693				
كفاءة إدارة المخاطر	Q1	0.579	0.94	0.942	0.946	0.423
	Q14	0.669				
	Q15	0.671				
	Q17	0.703				
	Q18	0.708				
	Q19	0.666				
	Q2	0.559				
	Q21	0.61				
	Q22	0.707				

	Q23	0.678				
	Q25	0.683				
	Q26	0.724				
	Q27	0.697				
	Q28	0.721				
	Q3	0.611				
	Q30	0.675				
	Q31	0.747				
	Q32	0.677				
	Q34	0.531				
	Q35	0.611				
	Q36	0.509				
	Q38	0.636				
	Q39	0.564				
	Q5	0.602				

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه جاءت كل مؤشرات المتغيرات في النموذج مقبولة ما عدا متوسط نسبة التباين المستخرج في المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر فقط، والذي ولكن قريبة من العتبة ونظرا للاحتفاظ بالمفهوم النظري ارتئ الباحث الاحتفاظ به وتحسين مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج قدر ما يمكن مع الاحتفاظ بالمتغيرات ذات الترتيب الأدنى.

كما كانت مؤشرات الموثوقية جيدة حيث يعرض الشكل أدناه معامل الفا كرونباخ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-10): معامل الفا كرونباخ بعد التعديل لمتغيرات النموذج

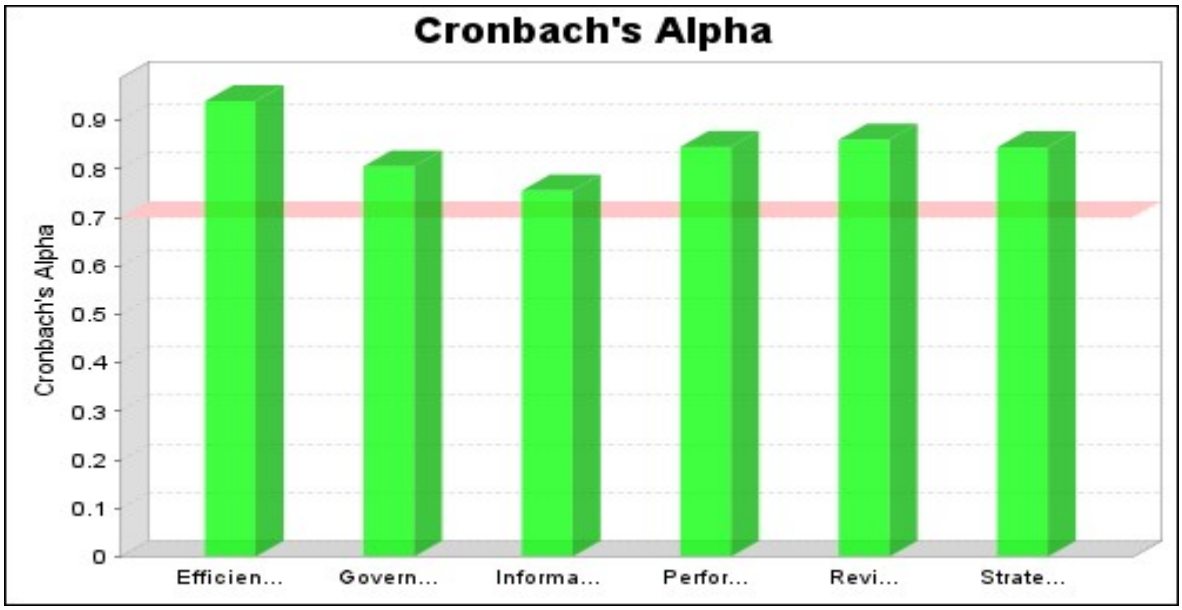

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن معامل الفا كرونباخ كان بقيم جيدة ومقبولة لكل متغيرات النموذج حيث تتعد قيمة 0.7 وأقل من قيمة 0.95.

أما معامل rho_A لمتغيرات نموذج الدراسة بعد التعديل موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-11): معامل rho_A بعد التعديل لمتغيرات النموذج

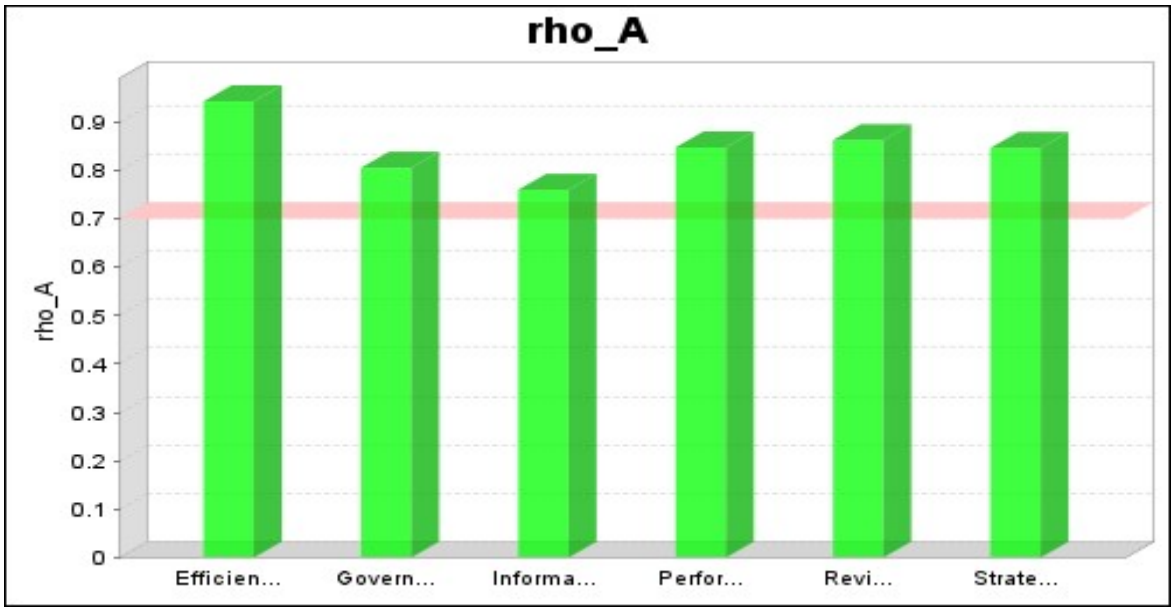

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الشكل يتضح ان معامل rho_A كذلك سجل قيم جيدة تتعدى قيمة 0.7.

أما معامل الصدق المركب فكانت نتائج بالنسبة لمتغيرات النموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-12): معامل الصدق المركب بعد التعديل لمتغيرات النموذج

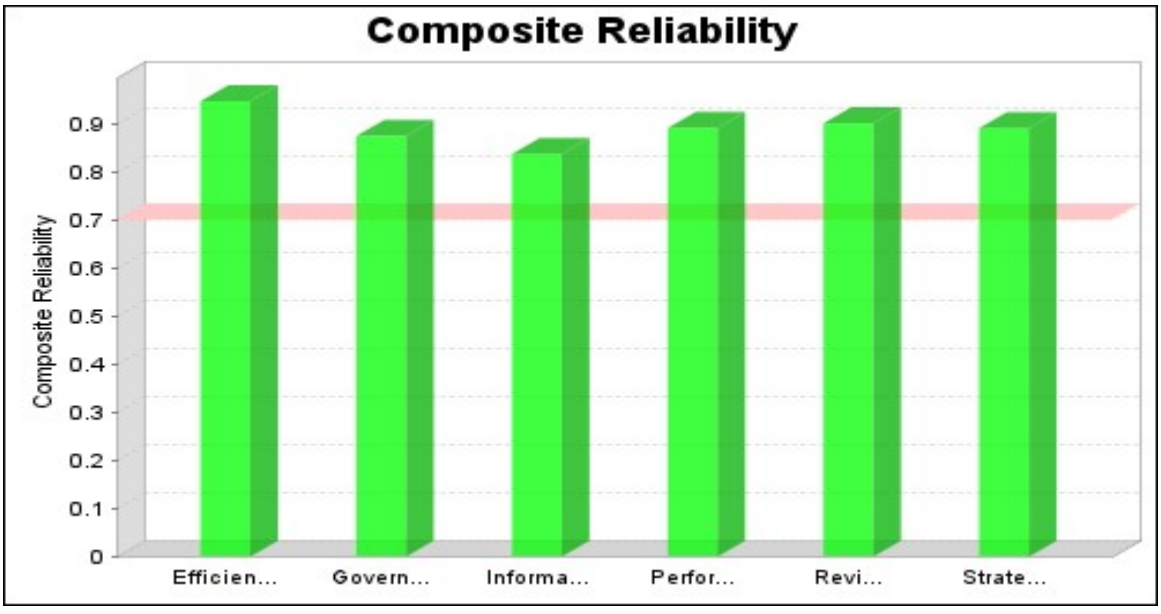

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معامل الصدق المركب كذلك سجل قيم جيدة تتعدى قيمة 0.8 وأقل من قيمة 0.95.

أما متوسط نسبة التباين المستخرج لمتغيرات النموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-13): مؤشر AVE بعد التعديل لمتغيرات النموذج

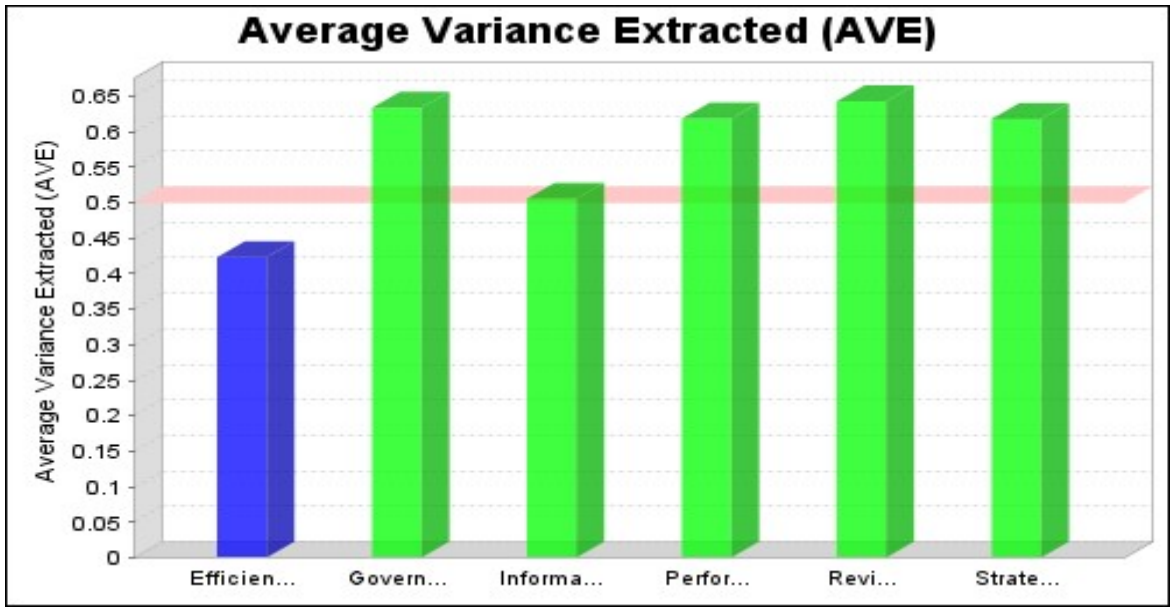

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

حيث يتضح من الشكل أعلاه أن كل القيم تحسنت وتعدت العتبة 0.5 ماعدا المتغير ذو الترتيب الأعلى الذي لا يمكن التعديل عليه، وتم تحسين مؤشر أفضل ما يمكن بحيث يقترب من العتبة، وبالنظر لمؤشر الصدق المركب يتضح أن بعض المؤشرات فيه زائدة فقط.

وبالنظر لجدول الصدق التقاربي بعد التعديل، يتضح على العموم أن كل المؤشرات صالحة، أي أن المتغيرات الداخلة في النموذج تتمتع بالصدق التقاربي وهي أكثر تجانس مع بعضها البعض، هذا ما يؤدي للخطوة الثانية وهي تقييم الصدق التمايزي.

2.3. الصدق التمايزي لنموذج الدراسة:

بعد تقييم الصدق التقاربي يتم الانتقال للصدق التمايزي والذي يعني تميز المتغيرات الكامنة بمتغيراتها المقاسة عن باقي المتغيرات الكامنة الأخرى في البناء، ويتم الاعتماد في ذلك على مجموعة من المقاييس وهي معيار Fornell –Larcker ومعاملات التحميل التقاطعية، ونسبة Heterotrait–Monotrait.

بالنسبة لمعيار Fornell–Larcker كانت نتائجه بالنسبة للبناء الخاص بنموذج الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): معيار Fornell –Larcker لبناء نموذج الدراسة

المتغيرات	كفاءة إدارة المخاطر	مكون الحوكمة والثقافة	مكون المعلومات والاتصالات	مكون الأداء	مكون الرقابة والمراجعة	مكون الإستراتيجية
كفاءة إدارة المخاطر	0.651					
مكون الحوكمة والثقافة	0.742	0.796				
مكون المعلومات والاتصالات	0.805	0.488	0.711			
مكون الأداء	0.868	0.56	0.669	0.787		
مكون الرقابة والمراجعة	0.878	0.544	0.63	0.707	0.802	
مكون الإستراتيجية	0.87	0.611	0.622	0.649	0.712	0.786

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يمكن التمييز بين المتغيرات ذات الترتيب الأدنى بعضها البعض، حيث جاء مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط نسبة التباين المستخرج أكبر من قيم معاملات الارتباط ما بين المتغيرات الكامنة في البناء بعضها البعض، حيث سجل الجذر التربيعي لمتوسط نسبة التباين المستخرج لمكون الحوكمة والثقافة القيمة 0.796 وهي أكبر من أكبر قيمة في العمود المقابل لمعاملات الارتباط مع المتغيرات الأخرى في البناء التي كانت قيمتها 0.611، وأكبر من أكبر قيمة في السطر التي كانت قيمة وحيدة وهي معامل الارتباط مكون الحوكمة والثقافة مع مكون المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر والتي سجلت قيمته 0.742

أما الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير سجل قيمة 0.711 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في العمود المقابل لمعاملات الارتباط مع المتغيرات الأخرى في البناء التي كانت 0.669، وأكبر قيمة من قيم معاملات الارتباط في السطر الخاص

بالمتغيرات ذو الترتيب الأدنى التي سجلت قيمة 0.488 بينما أقل من قيمة معامل الارتباط المقابل في السطر مع المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر التي سجلت قيمة 0.805

أما الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج لمكون الأداء سجل قيمة 0.787 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في العمود المقابل لمعاملات الارتباط مع المتغيرات الأخرى في البناء التي كانت 0.707، وأكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر من قيم معاملات الارتباط الخاص بالمتغيرات ذو الترتيب الأدنى التي سجلت قيمة 0.669 بينما أقل من قيمة معامل الارتباط مع المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر المقابل في السطر التي سجلت قيمة 0.868

أما الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج لمكون الرقابة والمراجعة سجل قيمة 0.802 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في العمود المقابل لمعاملات الارتباط مع المتغيرات الأخرى في البناء التي كانت 0.712، وأكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر من قيم معاملات الارتباط الخاص بالمتغيرات ذو الترتيب الأدنى التي سجلت قيمة 0.707 بينما أقل من قيمة معامل الارتباط مع المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر المقابلة في السطر التي سجلت قيمة 0.878

أما الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف سجل قيمة 0.786 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر من قيم معاملات الارتباط الخاص بالمتغيرات ذو الترتيب الأدنى التي سجلت قيمة 0.707 بينما أقل من قيمة معامل الارتباط مع المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر التي سجلت قيمة 0.878

من خلال ما سبق يمكن القول أن المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سجلت صدق تمايزي بعضها البعض في البناء بينما المتغير ذو الترتيب الأعلى لم يحقق صدق تمايزي في البناء، ذلك أنه يشترك في نفس المتغيرات المقاسة للمتغيرات الكامنة ذات الترتيب الأدنى، وعليه يمكن الحكم أن النموذج يتمتع بصدق تمايزي بالنسبة لمتغيرات ذو الترتيب الأدنى في البناء ويمكن اعتباره مناسب.

كما يمكن قياس الصدق التمييزي باستخدام معاملات التحميل التقاطعية، والذي يوضح نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): معاملات التحميل التقاطعية للبناء

البند	كفاءة إدارة المخاطر	مكون الحوكمة والثقافة	مكون المعلومات	مكون الأداء	مكون المراجعة	مكون الإستراتيجية
Q2	**(0.559)**	**(0.831)**	0.356	0.424	0.398	0.424
Q5	**(0.602)**	**(0.706)**	0.371	0.475	0.441	0.571
Q1	**(0.579)**	**(0.807)**	0.394	0.421	0.425	0.467
Q3	**(0.611)**	**(0.834)**	0.427	0.454	0.461	0.473
Q32	**(0.677)**	0.439	0.454	0.492	**(0.811)**	0.572
Q19	**(0.666)**	0.49	0.458	0.549	0.517	**(0.742)**
Q14	**(0.669)**	0.523	0.467	0.479	0.545	**(0.765)**
Q18	**(0.708)**	0.469	0.47	0.531	0.608	**(0.83)**
Q22	**(0.707)**	0.486	0.478	**(0.801)**	0.576	0.573
Q21	**(0.61)**	0.323	0.489	**(0.772)**	0.456	0.464
Q30	**(0.675)**	0.424	0.495	0.531	**(0.746)**	0.569
Q15	**(0.671)**	0.503	0.505	0.433	0.578	**(0.767)**
Q31	**(0.747)**	0.446	0.51	0.601	**(0.871)**	0.617
Q23	**(0.678)**	0.437	0.526	**(0.815)**	0.552	0.47
Q28	**(0.721)**	0.468	0.532	0.61	**(0.793)**	0.556
Q27	**(0.697)**	0.404	0.533	0.594	**(0.783)**	0.54
Q17	**(0.703)**	0.421	0.544	0.556	0.551	**(0.823)**
Q26	**(0.724)**	0.498	0.545	**(0.806)**	0.621	0.526
Q25	**(0.683)**	0.441	0.59	**(0.735)**	0.56	0.511
Q34	**(0.531)**	0.267	**(0.663)**	0.51	0.387	0.406
Q39	**(0.564)**	0.381	**(0.693)**	0.448	0.432	0.445
Q36	**(0.509)**	0.316	**(0.702)**	0.411	0.373	0.373
Q35	**(0.611)**	0.361	**(0.74)**	0.475	0.547	0.452
Q38	**(0.636)**	0.399	**(0.753)**	0.53	0.484	0.522

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات التحميل التقاطعية بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض سجل قيم جيدة، بالتركيز على المتغيرات ذو الترتيب الأدنى يتضح أن معاملات التحميل التقاطعية لنفس المتغير كانت أكبر من معاملات التحميل التقاطعية المقابلة للمتغيرات الأخرى في البناء.

بالنسبة لمكون الحوكمة والثقافة سجل أكبر معامل تحميل قيمة 0.834 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات التحميل التقاطعية مع المتغيرات الأخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.473، بينما أقل معامل تحميل كانت قيمته 0.706 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات تحميل تقاطعية مع متغيرات أخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.571

بالنسبة لمكون الأداء سجل أكبر معامل تحميل قيمة 0.815 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات التحميل التقاطعية مع المتغيرات الأخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.678، بينما أقل معامل تحميل كانت قيمته 0.735 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات تحميل تقاطعية مع متغيرات أخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.683

بالنسبة لمكون الرقابة والمراجعة سجل أكبر معامل تحميل قيمة 0.871 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات التحميل التقاطعية مع المتغيرات الأخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.747، بينما أقل معامل تحميل كانت قيمته 0.746 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات تحميل تقاطعية مع متغيرات أخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.675

بالنسبة لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف سجل أكبر معامل تحميل قيمة 0.83 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات التحميل التقاطعية مع المتغيرات الأخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.708، بينما أقل معامل تحميل كانت قيمته 0.742 وهي أكبر قيمة من أكبر قيمة في السطر والمقابلة لمعاملات تحميل تقاطعية مع متغيرات أخرى في البناء والتي كانت قيمتها 0.666، في حين المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر معاملات التحميل التقاطعية الخاصة به لم تسجل قيم أكبر.

كما يمكن إجراء اختبار الصدق التمايزي لنموذج القياس باستخدام أسلوب إحصائي والذي قدمه كل من (Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. ,2015) يستخدم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الكامنة يدعى نسبة Heterotrait–Monotrait والذي يرمز له بالرمز HTMT حيث يشترط أن لا تزيد قيمة اختبار HTMT عن نقطة القطع (0.85) أو بحد أقصى (0.9) حتى يتحقق الصدق التمايزي في نموذج البناء، حيث كانت نتائج موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): نسبة سمة اللاتجانس- الأحادية أو نسبة Heterotrait-Monotrait

القطاع	كفاءة إدارة المخاطر	مكون الحوكمة والثقافة	مكون المعلومات	مكون الأداء	مكون المراجعة	مكون الإستراتيجية
مكون المراجعة						
مكون الأداء	0.861					
مكون المعلومات	0.965	0.62				
مكون الحوكمة والثقافة	0.968	0.672	0.835			
كفاءة إدارة المخاطر	0.967	0.652	0.776	0.824		
مكون الإستراتيجية	0.972	0.74	0.774	0.765	0.836	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

كما يمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-14): نسبة سمة اللاتجانس- الأحادية أو نسبة Heterotrait-Monotrait (HTMT)

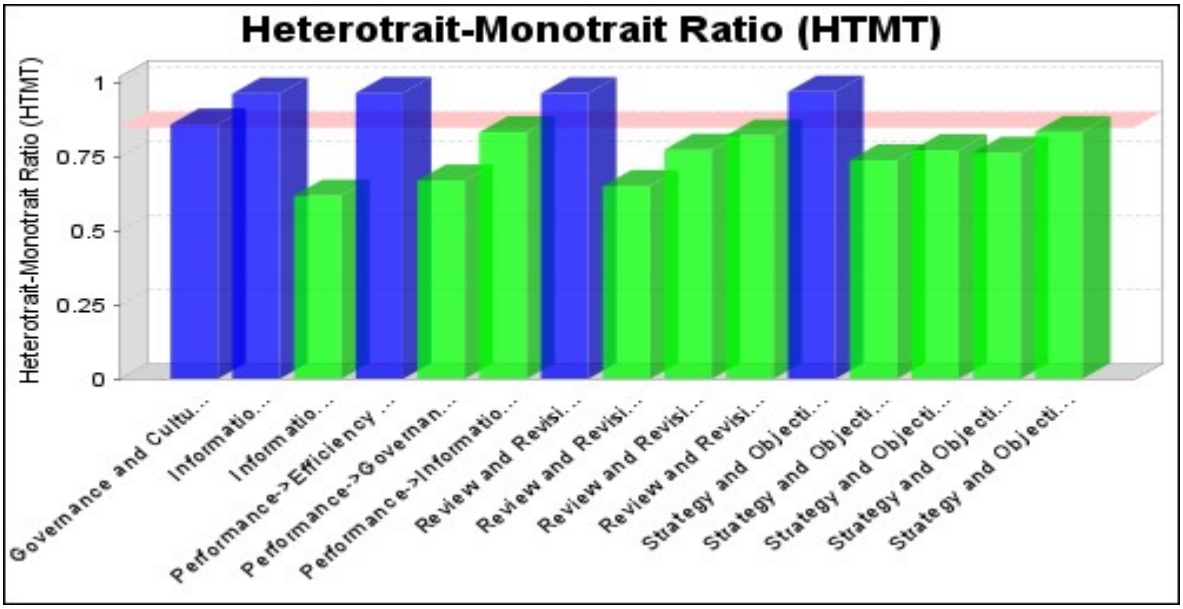

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الشكل والجدول أعلاه يتضح أن قيم HTMT كانت بالنسبة للمتغيرات ذات الترتيب الأدنى بعضها البعض أقل من قيمة العتبة 0.85، حيث سجل مكون الحوكمة والثقافة معاملات ارتباط محصورة بين (0.62 – 0.74) وهي قيم أقل من قيمة العتبة 0.85، كما سجل مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير معاملات ارتباط محصورة بين (0.774 – 0.835) وهي قيم أقل من قيمة العتبة 0.85، أما مكون الأداء سجل معاملات ارتباط محصورة بين (0.765 – 0.824) وهي قيم أقل

من قيمة العتبة 0.85، في حين سجل معامل الارتباط بين مكون الرقابة والمراجعة ومكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف قيمة 0.836 وهي قيمة أقل من 0.85

أما المتغير ذو الترتيب الأعلى كفاءة إدارة المخاطر فقد سجل قيم HTMT مع المتغيرات ذات الترتيب الأدنى قيم أكبر من 0.85 تمثلت في معامل HTMT مع مكون الأداء نحو كفاءة إدارة المخاطر الذي سجل قيمة 0.86 في حين باقي معاملات HTMT سجلت قيم أقصى من 0.9

يمكن النظر أيضا لتصحيح تحيز مجال الثقة لنسبة سمة اللاتجانس– سمة الأحادية أو نسبة HTMT أنها تختلف عن الواحد الصحيح والموضحة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): تحيز مجال الثقة لنسبة سمة اللاتجانس– سمة الأحادية

العلاقة	العينة الأصلية (O)	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى 2.50%	الحد الأعلى 97.50%
الحوكمة والثقافة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.861	0.86	0.794	0.918
المعلومات والاتصالات والتقارير -> كفاءة إدارة المخاطر	0.965	0.966	0.924	1.009
المعلومات الاتصالات والتقارير -> الحوكمة والثقافة	0.62	0.618	0.488	0.75
الأداء -> كفاءة إدارة المخاطر	0.968	0.968	0.933	1.001
الأداء -> الحوكمة والثقافة	0.672	0.668	0.545	0.78
الأداء -> المعلومات الاتصالات والتقارير	0.835	0.835	0.75	0.905
الرقابة والمراجعة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.967	0.967	0.933	1
الرقابة والمراجعة -> الحوكمة والثقافة	0.652	0.652	0.519	0.767
الرقابة والمراجعة -> المعلومات الاتصالات والتقارير	0.776	0.775	0.688	0.86
الرقابة والمراجعة -> الأداء	0.824	0.824	0.743	0.899
الإستراتيجية وتحديد الأهداف	0.972	0.971	0.917	1.014

-> كفاءة إدارة المخاطر				
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> الحوكمة والثقافة	0.74	0.739	0.609	0.852
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> المعلومات الاتصالات والتقارير	0.774	0.773	0.688	0.845
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> الأداء	0.765	0.763	0.64	0.865
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> الرقابة والمراجعة	0.836	0.834	0.724	0.92

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب مجال الثقة لنسبة سمة اللاتجانس– سمة الأحادية لعلاقات الممكنة ومقارنتها مع العلاقات في النموذج المقترح والممثلة في العلاقة بين المتغيرات ذات الترتيب الأدنى نحو المتغير ذو الترتيب الأعلى كانت مجالات الثقة لها تحتوي على الواحد الصحيح بينما العلاقة بين الحوكمة والثقافة نحو كفاء إدارة المخاطر تختلف اختلافاً كبيراً عن الواحد الصحيح.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

يتضمن هذا المبحث من الدراسة التطبيقية وصف لعينة الدراسة وكذلك وصف لمتغيرات الدراسة ومناقشة نتائجها بالإضافة إلى اختبار الفروض ومناقشة نتائجها.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة.

يتضمن هذا الجزء من الدراسة التطبيقية عرضا تحليليا لبيانات أفراد العينة المستجوبة، وذلك من خلال الوقوف على المعلومات الوصفية للاستبيان والتي اشتملت على (تسمية البنك، طبيعة البنك، الجنس، الوظائف في البنك، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، هل استفاد المستجيب من تكوين في إدارة المخاطر)، وتم الحصول على النتائج كما يلي:

1. توزيع العينة حسب متغير اسم البنك:

توزيع المستجوبين حسب اسم البنك تعرض نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): توزيع المستجوبين حسب اسم البنك

البنك	التكرار	النسبة المئوية %
بنك الفلاحة والتنمية الريفية LA BADR	115	49.6
البنك الوطني الجزائري BNA	36	15.5
بنك التنمية المحلية BDL	28	12.1
القرض الشعبي الجزائري CPA	25	10.8
بنك الخليج الجزائرAGB	14	6
مصرف السلام الجزائر AL SALAM	11	4.7
بنك الجزائر الخارجي BEA	2	0.9
ترست بنك الجزائر TRUST	1	0.4
المجموع	232	100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الشريحة الأكبر التي استجابت للاستبيان وكانت بنسبة مئوية بلغت 49.6 % تمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا راجع إلى عدد وكالاتها البنكية المرتفع مقارنة بباقي البنوك التجارية الأخرى (326 وكالة بنكية على المستوى الوطني وأكثر من 7000 عامل)، ثم 15.5 كانت من نصيب البنك الوطني الجزائري، 12.1 % لبنك التنمية المحلية بينما كانت استجابة

القرض الشعبي الجزائري 10.8 %، في حين كانت استجابة بنك الجزائر الخارجي 0.9 %، وفي الأخير بنوك أخرى خاصة (بنك الخليج الجزائر ومصرف السلام الجزائر وترست بنك الجزائر) بنسبة 11.2%.

والشكل التالي يوضح توزع نسبة المستجوبين ذكورا وإناثا حسب تسمية البنك:

الشكل البياني رقم(4-15): توزيع المستجوبين حسب اسم البنك

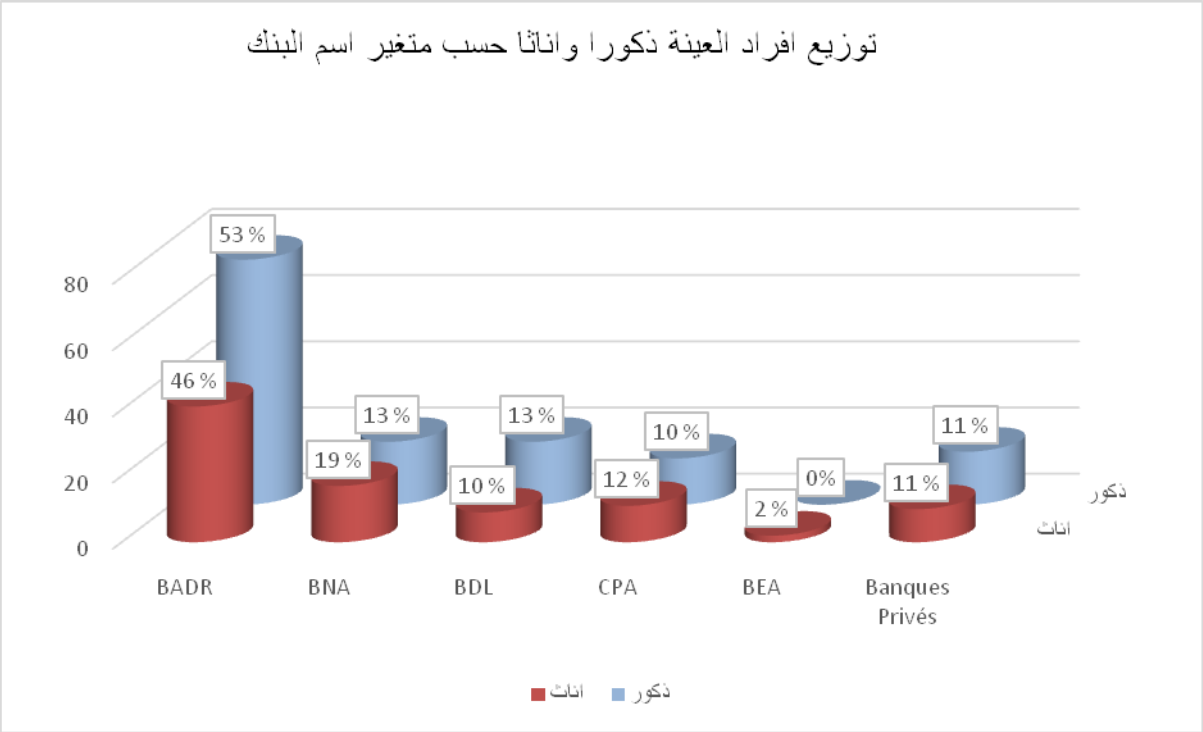

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسب المستجوبين تباينت من بنك لآخر وكانت النسبة الأكبر من نصيب بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 53% ذكور و46% إناث وهذا راجع إلى كبر حجم وكالات هذا البنك مقارنة بباقي البنوك الأخرى واستحواذه على أكبر نسبة موظفين (حوالي 8000 موظف حاليا)، ويأتي ثانيا البنك الوطني الجزائري بنسبة 13% ذكور و19% إناث وهو أقدم بنك في المنظومة البنكية الجزائرية ما يفسر نسبة الاستجابة العالية لهذا البنك.

2. توزيع العينة حسب متغير طبيعة البنك:

توزيع المستجوبين حسب طبيعة البنك تعرض نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-16): توزيع المستجوبين حسب طبيعة البنك

طبيعة البنك	التكرار	النسبة المئوية %
بنك عمومي	206	88.8
بنك خاص	26	11.2
المجموع	232	100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر التي استجابت للاستبيان كانت للبنوك العمومية بنسبة 88.8 %، وهو تقريبا حجمها في السوق مقارنة بالبنوك الخاصة التي استجابت بنسبة 11.2%، وهو ما يعكس حجم انتشارها في السوق الوطنية.

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب تسمية البنك:

الشكل البياني رقم(4-16): توزيع المستجوبين حسب طبيعة البنك

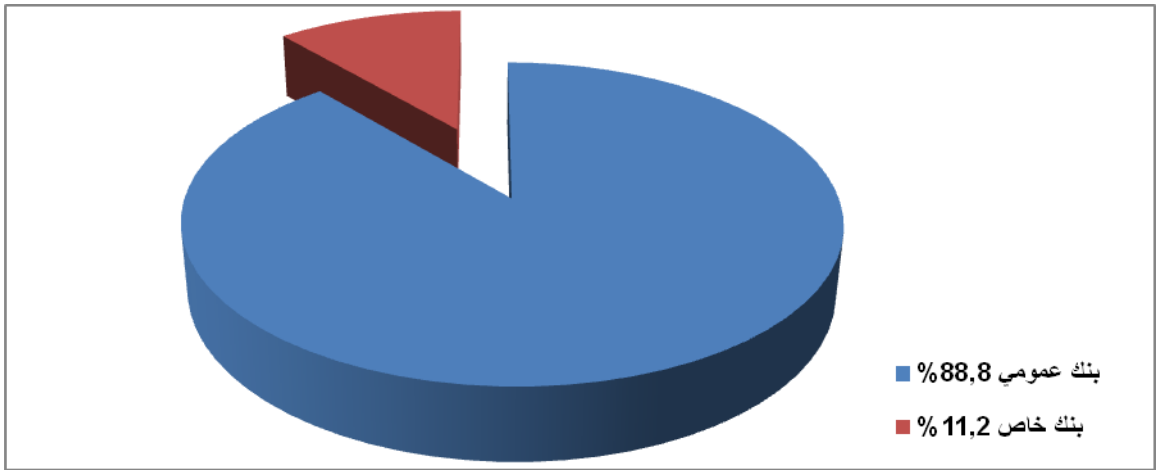

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

3. توزيع العينة حسب متغير الجنس:

توزيع المستجوبين حسب متغير الجنس تعرض نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-17): توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	142	% 61.2
الإناث	90	% 38.8
المجموع	232	% 100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة مشاركة الذكور بلغت 61% في حين بلغت نسبة الإناث 39% وقد يعزى هذا إلى هيمنة الذكور على المناصب الإدارية في البنوك.

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب الجنس:

الشكل البياني رقم(4-17): توزيع المستجوبين حسب الجنس

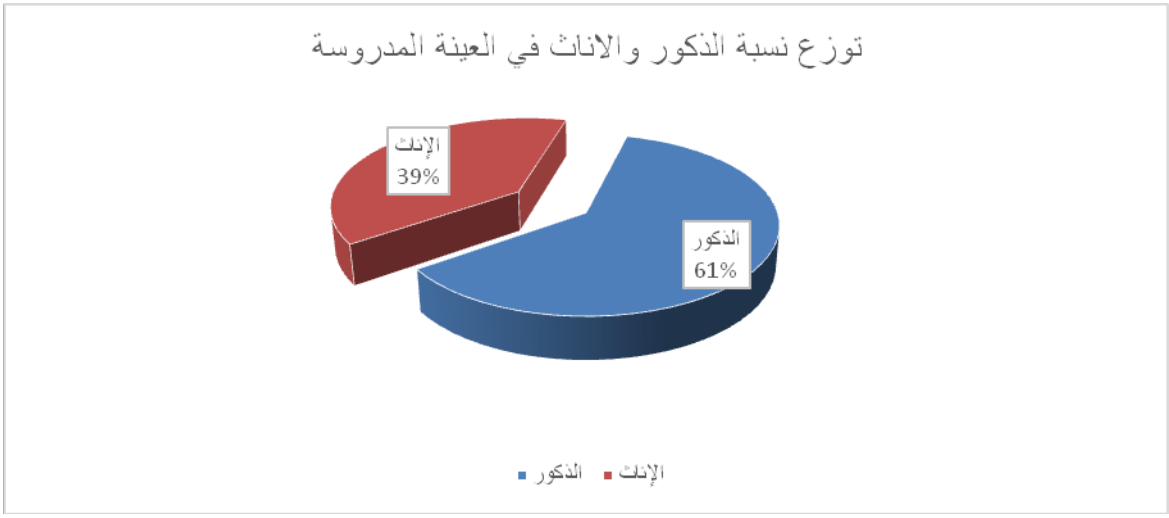

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور قد بلغت حوالي 61% في حين كانت نسبة الإناث تناهز 39%، وما يفسر أن أغلب موظفي البنوك هم ذكور، خصوصا بالبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة،وهو انعكاس لطبيعة المجتمع الذكوري المسيطر على اغلب المجالات المهنية.

4. توزيع العينة حسب متغير الوظيفة في البنك:

تنوعت المواقع الوظيفية الحالية للمستجوبين بين خمس فئات: موظف، إطار، مراقب، مفتش ومدير ويتضح من خلال الجدول أدناه أن غالبية المستجوبين كانوا من الإطارات بنسبة 41.8% تليها فئة الموظفين بنسبة 39.7% ثم فئة المدراء بنسبة 8.2%، وبعدها فئة المراقبين بنسبة 7.8% وفي الأخير فئة المفتشين بنسبة 2.6%، والجدول التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب الوظيفة الحالية في البنك:

جدول رقم (4-18): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة الحالية في البنك

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	92	%39.7
إطار	97	%41.8
مراقب	18	%7.8
مفتش	6	%2.6

مدير	19	%8.2
المجموع	232	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسميات الوظيفية:

الشكل البياني رقم (4-18): توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي

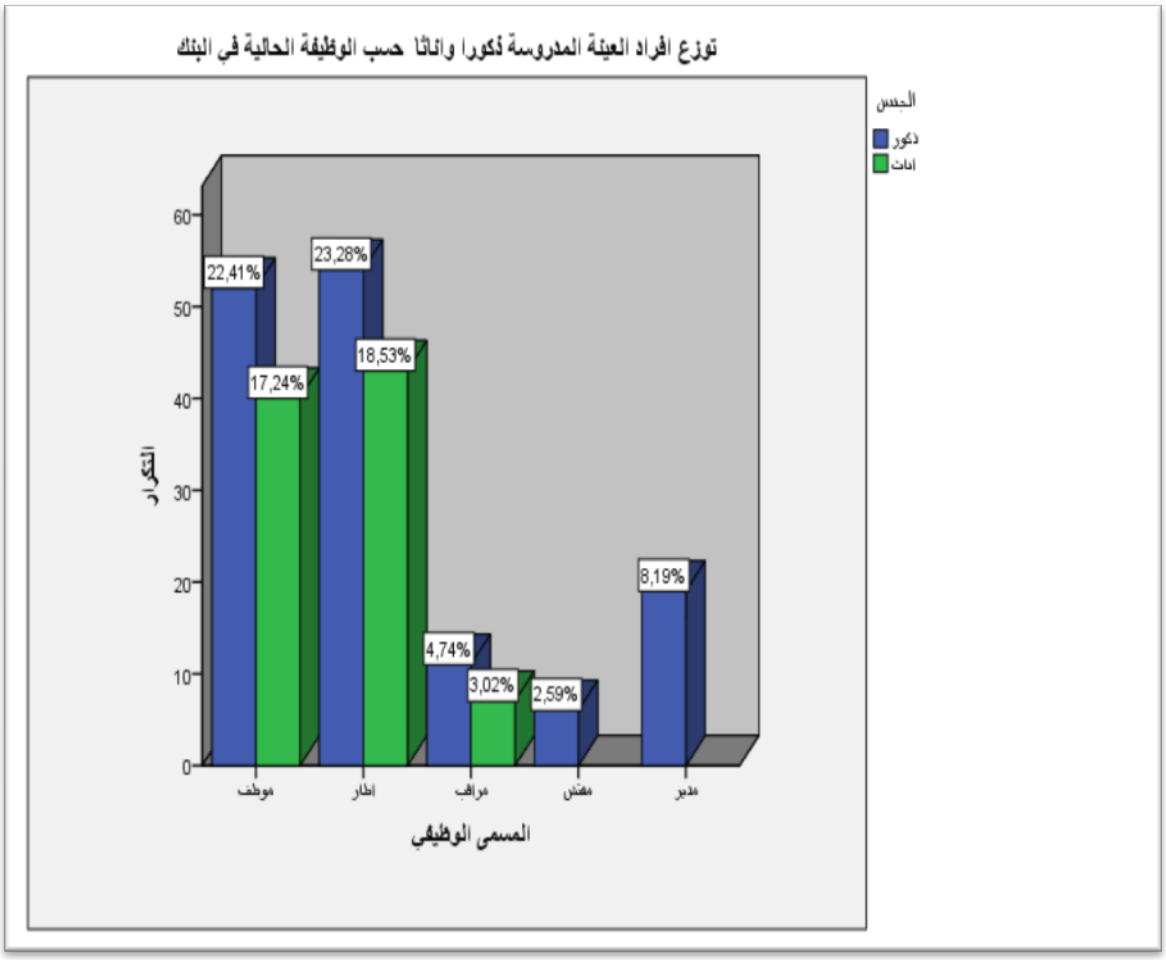

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من الشكل أعلاه يتبين النسبة الأكبر كانت لفئة الإطارات منها 23% ذكور و18% إناث، وهو ما يعكس إرادة إدارة مسيري البنوك في الجزائر إلى الرفع من الكفاءة التشغيلية لموظفي البنوك، من خلال توظيف حاملي الشهادات العليا، ثم تليه فئة الموظفين بنسبة 22% ذكور و17% إناث، ثم فئة المديرين التي كانت كل الاستجابات ذكور وهو ما يبين انعدام جنس الأنثى في منصب مدير على الأقل في عينة الدراسة الحالية.

5. توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

تم الاعتماد في تصنيف سنوات الخبرة العملية على أربع فئات، الفئة الأولى أقل من خمسة سنوات، الفئة الثانية من خمسة سنوات إلى عشر سنوات، أما الفئة الثالثة من إحدى عشر سنة إلى خمسة عشر سنة، والفئة الرابعة أكثر من 15 سنة، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (4-19): توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	68	%29.3
5 – 10 سنوات	93	%40.1
11 – 15 سنة	29	%12.5
أكثر من 15 سنة	42	%18.1
المجموع	232	%100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر المستجوبين خبرة ينتمون إلى الفئة الثانية من خمسة إلى عشر سنوات وذلك بنسبة 40.1%، تليها نسبة 29.3% من المستجوبين يتمركزون في الفئة الأولى أقل من خمسة سنوات، ثم الفئة الرابعة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 18.1% من المستجوبين، وأخيرا الفئة الثالثة من إحدى عشر سنة إلى خمسة عشر سنة بنسبة 12.5% هم ذوي الخبرة الأقل.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الشكل رقم (4-19): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

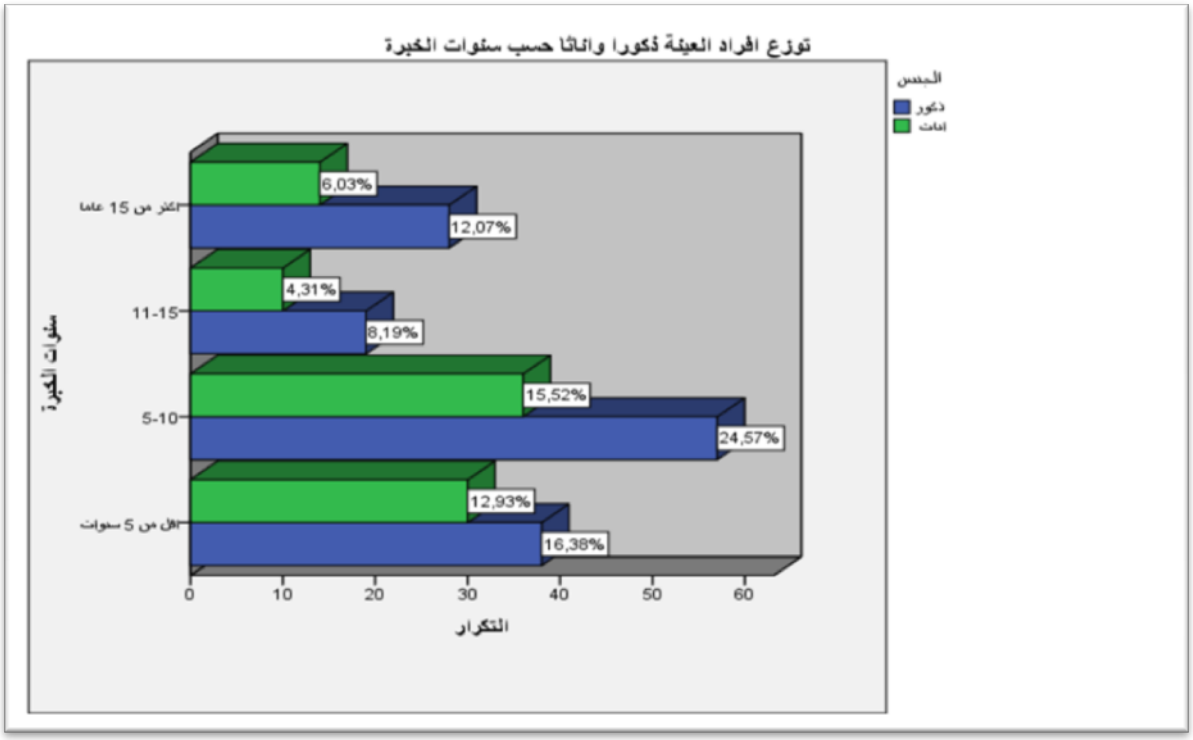

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يبين الشكل أعلاه ان أعلى فئة عمرية بالبنوك المستهدفة هي فئة من 05 سنوات إلى 10 سنوات، وهذا راجع إلى عمرهم الطبيعي فهم اغلبهم شباب وإطارات، ثم تليها الفئة الأقل من 05 سنوات وهذا بناءا على عمليات التوظيف العالية التي شهدتها اغلب البنوك، والتي تم من خلالها استقطاب حاملي الشهادات الجامعية.

6. توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

من خلال الدراسة تبين لنا أن 49.6% من المستجوبين حاصلين على شهادات الليسانس، ونسبة 24.1% حاصلين على شهادات ماستر، بينما 23.7% لهم مستوى ثانوي ويحمل 2.6% شهادات عليا، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (4-20): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	55	%23.7
ليسانس	115	%49.6
ماستر	56	%24.1

دراسات عليا	6	%2.6
المجموع	232	%100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الشكل رقم (4-20): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

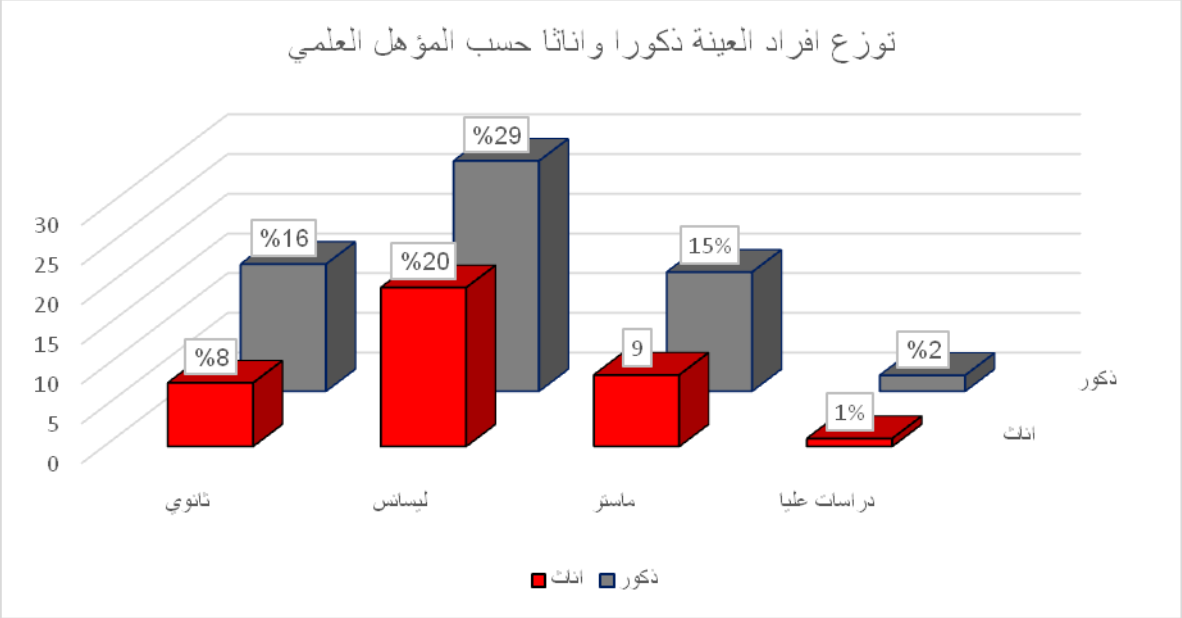

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

الشكل السابق يبين توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي حيث نجد ان فئة حاملي شهادة ليسانس هي الفئة الأكبر توظيف بالبنوك، تليها فئة مستوى الثانوي وهم أيضا حاملي شهادات معاهد التكوين المهني، وآخر فئة هم أصحاب الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه.

7. توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي:

تباينت التخصصات العلمية للمستجوبين حيث جاء تخصص العلوم الاقتصادية في الصدارة بنسبة 28.9%، في حين حلت ثانيا وبنسبة 22.4% التخصصات الأخرى العائدة لمعاهد التكوين المهني أو جامعة التكوين المتواصل(محاسبة، بنوك، إعلام آلي، قانون أعمال)، أما تخصص العلوم التجارية فكان ثالث شهادات المستجوبين بنسبة بلغت 17.7%، وبلغت نسبة تخصص علوم التسيير 16.8% وحل في الأخير تخصص العلوم القانونية والإدارية بنسبة 14.2%. والجدول التالي يوضح النسب والتكرارات.

جدول رقم (4-21): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
العلوم اقتصادية	67	%28.9
العلوم التجارية	41	%17.7
علوم التسيير	39	%16.8
العلوم القانونية والإدارية	33	%14.2
التخصص الآخر	52	%22.4
المجموع	232	%100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

الشكل رقم (4-21): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

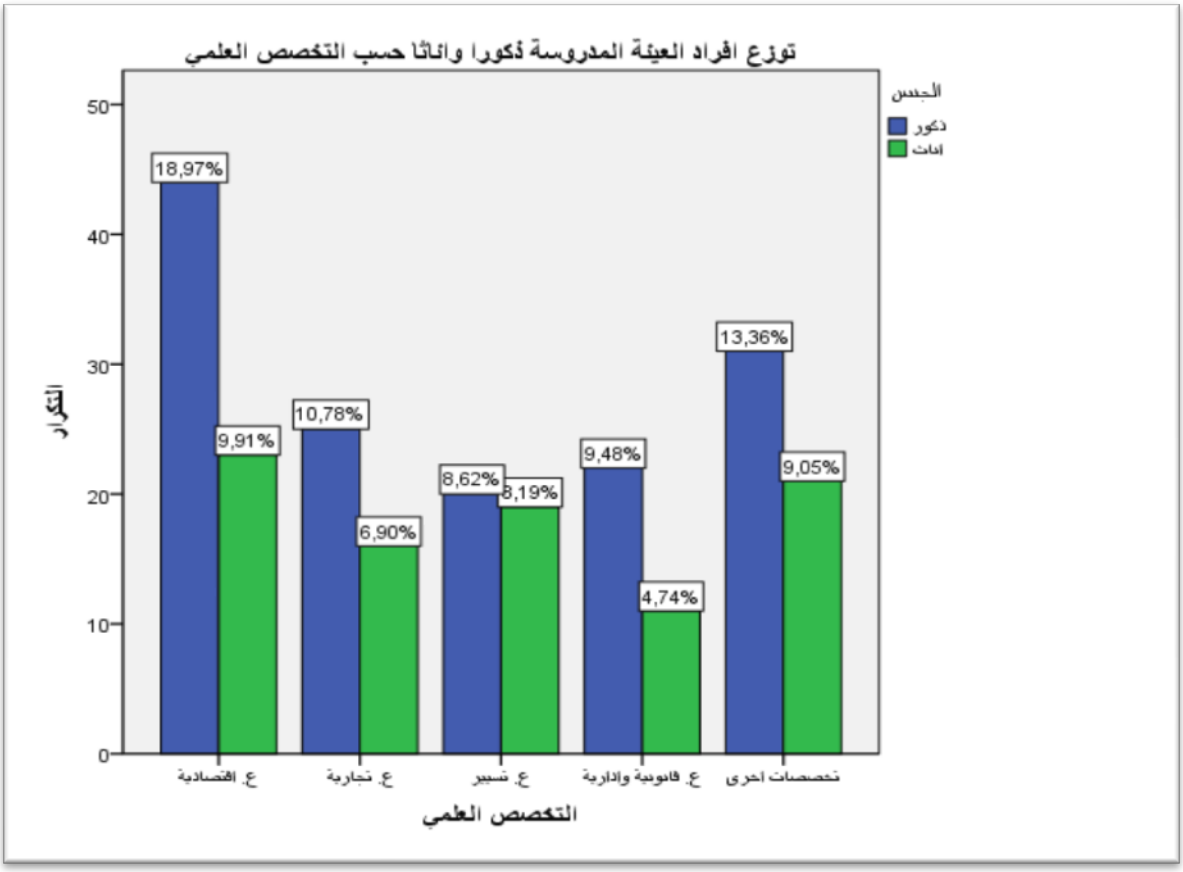

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

حسب الشكل أعلاه، تباين توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي بين العلوم الاقتصادية التي احتلت المرتبة الأولى بأعلى نسبة، تليها التخصصات الأخرى التي تمثل أفراد العينة حاملي شهادات

المعاهد ومراكز التكوين، ثم حل ثالثا تخصص العلوم التجارية، ثم علوم التسيير، وأخيرا تخصص العلوم القانونية والإدارية، وكلها تخصصات مطلوبة للعمل في البنوك والمؤسسات المالية.

8. توزيع العينة حسب الاستفادة من تكوين في إدارة المخاطر:

الجدول التالي يوضح توزيع المستجوبين بالبنوك محل الدراسة حسب استفادتهم من تكوين أو تدريب في إدارة المخاطر من عدمه، حيث عبرت أكبر نسبة عن عدم استفادتها من إي تكوين في مجال إدارة المخاطر بنسبة 54.7% ومرد هذا الأمر كون البنوك الجزائرية استجابت متأخرة لتوصيات لجنتي بازل وcoso في ما يخص تطبيق معايير الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، في حين عبر 45.3% من المستجوبين أنهم استفادوا من تكوين في إدارة المخاطر.

جدول رقم (4-22): توزيع المستجوبين حسب الاستفادة من التكوين في إدارة المخاطر

الاستفادة من تكوين في إدارة المخاطر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	105	%45.3
لا	127	%54.7
المجموع	232	%100

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب استفادتهم من تكوين في تقنيات إدارة المخاطر:

الشكل رقم (4-22): توزيع المستجوبين حسب الاستفادة من التكوين في إدارة المخاطر

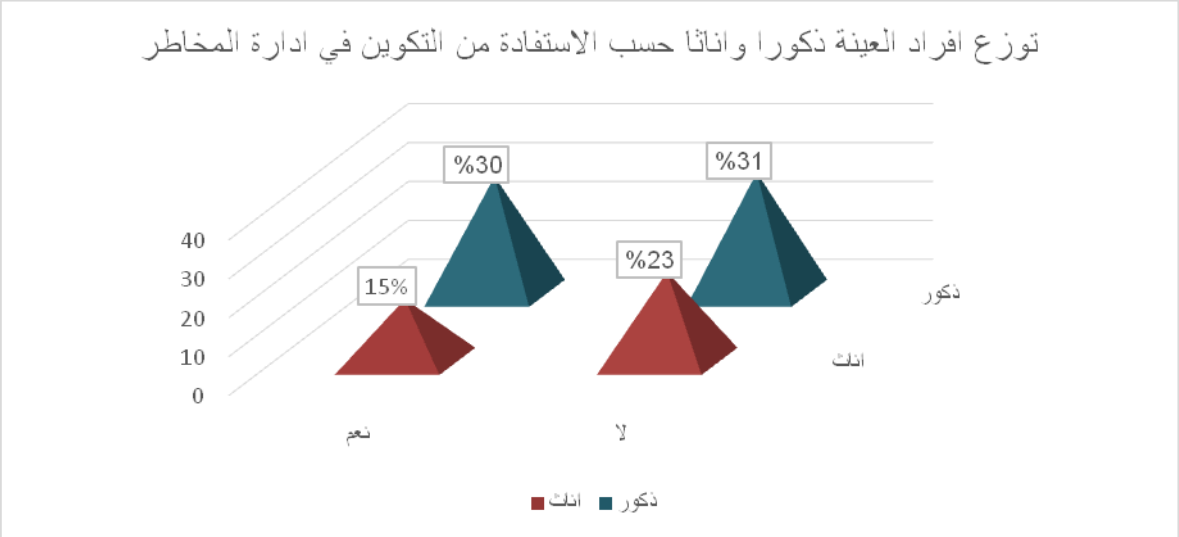

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

من خلال السؤال حول استفادة المستجوبين من تكوين في إدارة المخاطر، وجدنا أن اغلبهم لم يستفيدوا من هكذا تكوين، والذي يعد مؤشرا مهما حول طبيعة تسيير المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية والاحتراز منها.

المطلب الثاني : وصف متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجانب بتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وإبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق تحليل فقرات المحاور الخمسة.

جدول رقم (4-23): المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

قيمة المتوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
[1 – 1.8]	غير موافق تماما
[1.8 – 2.6]	غير موافق
[2.6 – 3.4]	محايد
[3.4 – 4.2]	موافق
[4.2 – 5]	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المرجع التالي: طويطي مصطفى، وعيل ميلود، أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014، ص111.

وبالتالي فإنه يمكننا حساب المتوسطات المرجحة والدرجة الموافقة لها حسب مقياس ليكرت الخماسي لكل محور من محاور الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-24): المتوسطات المرجحة لمحاور الدراسة والاتجاه العام لها

المحور	درجة الموافقة
مكون الحوكمة والثقافة	موافق
مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف	موافق جدا
مكون الأداء	موافق
لمكون الرقابة والمراجعة	موافق
مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير	موافق

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

أولا: تحليل نتائج فقرات المحور الثاني: مكون الحوكمة والثقافة.

الجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية الوصفية لتحليل فقرات المحور الثاني لمكون الحوكمة والثقافة، حيث جاءت كما يلي:

جدول رقم (4-25): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الحوكمة والثقافة

السؤال		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تكرار	76	126	15	10	5	4,11	,866	موافق
	%	32.8	54.3	605	4.3	2.2			
2	تكرار	58	126	26	17	5	3,93	,921	موافق
	%	25,0	54,3	11,2	7,3	2,2			
3	تكرار	45	113	36	34	4	3,69	1,001	موافق
	%	19,4	48,7	15,5	14,7	1,7			
4	تكرار	48	102	50	25	7	3,69	1,015	موافق
	%	20,7	44,0	21,6	10,8	3,0			
5	تكرار	55	112	37	23	5	3,81	,978	موافق
	%	23,7	48,3	15,9	9,9	2,2			
6	تكرار	41	126	32	31	2	3,75	,930	موافق
	%	17,7	54,3	13,8	13,4	,9			
7	تكرار	53	99	47	28	5	3,72	1,017	موافق
	%	22,8	42,7	20,3	12,1	2,2			
8	تكرار	51	98	44	31	8	3,66	1,069	موافق
	%	22,0	42,2	19,0	13,4	3,4			
9	تكرار	34	115	40	36	7	3,57	1,017	موافق
	%	14,7	49,6	17,2	15,5	3,0			
10	تكرار	24	97	56	46	9	3,35	1,033	محايد
	%	10,3	41,8	24,1	19,8	3,9			
11	تكرار	25	88	57	47	15	3,26	1,099	محايد
	%	10,8	37,9	24,6	20,3	6,5			
12	تكرار	39	82	55	42	14	3,39	1,142	محايد
	%	16,8	35,3	23,7	18,1	6,0			
13	تكرار	27	60	71	55	19	3,09	1,134	محايد
	%	11,6	25,9	30,6	23,7	8,2			

المتوسط المرجح	3.617	موافق
الانحراف المعياري المرجح	0.637	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول رقم (4-25) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول (مكون الحوكمة والثقافة) حيث جاء في المرتبة الأولى السؤال الأول (يحدد البنك مستوى المخاطر التي يمكن تحملها من طرفه) بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي حيث بلغت (4.11) وانحراف معياري (0.866) بإجمالي موافق وموافق تماما (202) مستجيب من أصل (232) شخص هم أفراد العينة المدروسة وبدرجة موافق، وجاء في المرتبة الثانية لأعلى متوسط حسابي السؤال الثاني (تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (3.93) وانحراف معياري (0.921) بإجمالي موافق وموافق تماما (184) مستجيب من أصل (232).

أما السؤال الثالث (تتوافق حدود المخاطر التي يحددها البنك مع حجم المخاطر التي يتعرض لها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.69) وانحراف معياري (1.001) بإجمالي موافق وموافق تماما (158) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

كما السؤال الرابع (تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع حجم رأسمال البنك) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.69) وانحراف معياري (1.015) بإجمالي موافق وموافق تماما (150) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

والسؤال الخامس (تضمن إدارة البنك إرساء ثقافة تسيير سليمة للمخاطر في جميع أقسامه) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.81) وانحراف معياري (0,978) بإجمالي موافق وموافق تماما (167) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السادس (تحدد مصلحة متابعة المخاطر في البنك استراتيجيات تسيير المخاطر المناسبة) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,75) وانحراف معياري (0,930) بإجمالي موافق وموافق تماما (167) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السابع (يتم إبلاغ الموظفين ذوي الصلة بحدود المخاطر بشكل دوري ومنتظم) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,72) وانحراف معياري (1,017) بإجمالي موافق وموافق تماما (152) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال الثامن (الحدود التي تفرضها إدارة البنك واضحة ومفهومة من جميع الموظفين) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,66) وانحراف معياري (1,069) بإجمالي موافق وموافق تماما (149) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال التاسع (تغطي وظائف تسيير المخاطر لدى البنك جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,57) وانحراف معياري (1,017) بإجمالي موافق وموافق تماما (149) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال العاشر (يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الموارد الكافية لتسيير المخاطر التي يتعرض لها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,35) وانحراف معياري (1,033) بإجمالي موافق وموافق تماما (121) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال الحادي عشر (يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الاستقلالية التامة في اتخاذ القرار المناسب) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,26) وانحراف معياري (1,099) بإجمالي موافق وموافق تماما (113) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال الثاني عشر (يطلع الموظفين بشكل عادي على الوضعية المالية للبنك بكل تفاصيلها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,39) وانحراف معياري (1,142) بإجمالي موافق وموافق تماما (121) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال الثالث عشر (ينشر البنك بشكل دوري بياناته المالية للعموم) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.09) وانحراف معياري (1,134) بإجمالي موافق ومحايد (131) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة محايد.

توزعت درجة الأسئلة في المحور الأول بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة الأسئلة التسعة الأولى مرتفعة بينما كانت درجة الأسئلة الأربعة الأخيرة متوسطة، إلا أن درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.617) وقيمة الانحراف المعياري(0.637) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

أي أن مكون الحوكمة والثقافة ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أظهر التحليل الإحصائي أن مكون الحوكمة والثقافة ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت

قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.617) وقيمة الانحراف المعياري(0.637) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثالث: مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف.

الجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية الوصفية لتحليل فقرات المحور الثالث لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف، حيث جاءت كما يلي:

جدول رقم (4-26): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف

السؤال		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تكرار	62	124	35	9	2	4,01	,808	موافق
	%	26,7	53,4	15,1	3,9	,9			
2	تكرار	63	120	31	17	1	3,98	,860	موافق
	%	27,2	51,7	13,4	7,3	,4			
3	تكرار	58	118	32	21	3	3,89	,927	موافق
	%	25,0	50,9	13,8	9,1	1,3			
4	تكرار	55	106	45	24	2	3,81	,944	موافق
	%	23,7	45,7	19,4	10,3	,9			
5	تكرار	55	102	45	27	3	3,77	,982	موافق
	%	23,7	44,0	19,4	11,6	1,3			
6	تكرار	53	101	53	20	5	3,76	,971	موافق
	%	22,8	43,5	22,8	8,6	2,2			
المتوسط المرجح		3,8714							
الانحراف المعياري المرجح		,69379							

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول رقم (4-26) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثاني (مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف) حيث جاء في المرتبة الأولى السؤال الأول (يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتحديد وقياس المخاطر) بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي حيث بلغت (4,01) وانحراف معياري (0,808) بإجمالي موافق وموافق تماما (186) مستجيب من أصل (232)

شخص هم أفراد العينة المدروسة وبدرجة موافق , وجاء في المرتبة الثانية لأعلى متوسط حسابي السؤال الثاني (يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة للحد من المخاطر أو تقليصها) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (3,98) وانحراف معياري (0,860) بإجمالي موافق وموافق تماما (183) مستجيب من أصل (232).

أما السؤال الثالث (تلجأ إدارة البنك إلى نتائج ومؤشرات تسيير المخاطر عند اتخاذ القرارات) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.89) وانحراف معياري (0,927) بإجمالي موافق وموافق تماما (176) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

كما السؤال الرابع (وجود سياسات ونظم داخلية فعالة لتسيير المخاطر بالبنك) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,81) وانحراف معياري (0,944) بإجمالي موافق وموافق تماما (150) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

والسؤال الخامس (إجراءات تسيير المخاطر المتبعة تعمل على تقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنك بصورة مستمرة ومنتظمة) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,77) وانحراف معياري (0,982) بإجمالي موافق وموافق تماما (157) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السادس (يمتلك البنك إستراتيجية وأهداف واضحة ومعروفة لمجابهة المخاطر البنكية) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,76) وانحراف معياري (0,971) بإجمالي موافق وموافق تماما (154) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

توزعت درجة الأسئلة في المحور الثاني بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة الأسئلة الأربعة الأولى مرتفعة بينما كانت درجة السؤالين الأخيرين متوسطة، إلا أن درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,871) وقيمة الانحراف المعياري(0,693) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

أي أن مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أظهر التحليل الإحصائي أن مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف في البنوك الجزائرية ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,871) وقيمة الانحراف المعياري (0,693) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الرابع: مكون الأداء.

الجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية الوصفية لتحليل فقرات المحور الرابع لمكون الأداء، حيث جاءت كما يلي:

جدول رقم (4-27): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الأداء

السؤال		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تكرار	57	125	37	13	0	3,97	,795	موافق
	%	24,6	53,9	15,9	5,6	0			
2	تكرار	54	111	37	26	4	3,80	,979	موافق
	%	23,3	47,8	15,9	11,2	1,7			
3	تكرار	47	107	53	23	2	3,75	,920	موافق
	%	20,3	46,1	22,8	9,9	,9			
4	تكرار	43	94	56	37	2	3,60	,993	موافق
	%	18,5	40,5	24,1	15,9	,9			
5	تكرار	54	121	34	19	4	3,87	,921	موافق
	%	23,3	52,2	14,7	8,2	1,7			
6	تكرار	41	85	72	28	6	3,55	1,001	موافق
	%	17,7	36,6	31,0	12,1	2,6			
7	تكرار	45	115	48	22	2	3,77	,899	موافق
	%	19,4	49,6	20,7	9,5	,9			
المتوسط المرجح		3,7586							
الانحراف المعياري المرجح		,68232							

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول رقم (4-27) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثالث (مكون الأداء) حيث جاء في المرتبة الأولى السؤال الأول (يتوفر لدى البنك إجراءات وأدوات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمالها وسيولتها) بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي حيث بلغت(3,97) وانحراف معياري (0,795) بإجمالي موافق وموافق تماما (182) مستجيب من أصل (232) شخص هم أفراد العينة المدروسة وبدرجة موافق، وجاء في المرتبة الثانية لأعلى متوسط حسابي

السؤال الخامس (تقوم إدارة البنك بإعداد اللوائح والأطر والتنظيمات الهامة التي تؤطر عمليات تسيير المخاطر في البنك) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (3,87) وانحراف معياري (0,921) بإجمالي موافق وموافق تماما (175) مستجيب من أصل (232).

أما السؤال الثاني (يقوم البنك بدورات تكوينية لموظفيه حول المخاطر البنكية التي يتعرض لها وسبل معالجتها والحد منها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,80) وانحراف معياري (0,979) بإجمالي موافق وموافق تماما (165) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

كما السؤال الثالث (يقوم البنك بإدخال التحسينات اللازمة على عمليات تسيير المخاطر للرفع من كفاءتها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,75) وانحراف معياري (0,920) بإجمالي موافق وموافق تماما (154) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

والسؤال الرابع (يقوم البنك بمتابعة كفاءة وفعالية أداء الموظفين اتجاه المخاطر) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,60) وانحراف معياري (0,993) بإجمالي موافق وموافق تماما (137) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السادس (تتابع إدارة البنك كل التحديثات الواردة من مركزية المخاطر ولجنة بازل) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,55) وانحراف معياري (1,001) بإجمالي موافق وموافق تماما (126) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السابع (تعمل مصلحة تسيير المخاطر على اختيار الطرق المثلى للاستجابة للمخاطر ومعالجتها) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,77) وانحراف معياري (0,899) بإجمالي موافق وموافق تماما (160) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

توزعت درجة الأسئلة في المحور الثالث بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة السؤال الأول والثاني والخامس مرتفعة بينما كانت درجة بقية الأسئلة متوسطة، إلا أن درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,7586) وقيمة الانحراف المعياري (0,68232) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

أي أن مكون الأداء ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أظهر التحليل الإحصائي وجود تحقيق فعال لمكون الأداء في البنوك الجزائرية وهو ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك

التجارية الجزائرية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,7586) وقيمة الانحراف المعياري (0,68232) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

رابعا: تحليل فقرات المحور الخامس: مكون الرقابة والمراجعة.

الجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية الوصفية لتحليل فقرات المحور الخامس لمكون الرقابة والمراجعة، حيث جاءت كما يلي:

جدول رقم (4-28): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون الرقابة والمراجعة

السؤال		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تكرار	48	130	36	17	1	3,89	,828	موافق
	%	20,7	56,0	15,5	7,3	,4			
2	تكرار	62	109	45	14	2	3,89	,828	موافق
	%	26,7	47,0	19,4	6,0	,9			
3	تكرار	64	114	38	13	3	3,96	,884	موافق
	%	27,6	49,1	16,4	5,6	1,3			
4	تكرار	62	109	38	21	2	3,90	,929	موافق
	%	26,7	47,0	16,4	9,1	,9			
5	تكرار	49	100	54	27	2	3,72	,955	موافق
	%	21,1	43,1	23,3	11,6	,9			
6	تكرار	58	115	37	21	1	3,90	,896	موافق
	%	25,0	49,6	15,9	9,1	,4			
المتوسط المرجح		3,8822							
الانحراف المعياري المرجح		,69112							

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول رقم (4-28) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الرابع (مكون الرقابة والمراجعة) حيث جاء في المرتبة الأولى السؤال الثالث (تساعد الرقابة الداخلية (Contrôle interne) على عدم تخطي المخاطر للحدود المقبولة والمناسبة) بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي حيث بلغت(3,96) وانحراف معياري (0,884) بإجمالي موافق وموافق تماما (178) مستجيب من أصل (232) شخص هم أفراد العينة المدروسة وبدرجة موافق، وجاء في المرتبة الثانية لأعلى

متوسط حسابي السؤالين الرابع (تخضع وظيفة تسيير المخاطر بالبنك للتدقيق الداخلي المنتظم (Audit interne)) والسادس (يساهم نشاط المراجعة اليومية (Révision interne) الذي تقوم به إدارة البنك في ضبط تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية (contrôle interne)) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكلا السؤالين (3,90) وانحراف معياري (0,929) بالنسبة للسؤال الرابع، وانحراف معياري (0,896) للسؤال السادس، بإجمالي موافق وموافق تماما (171) مستجيب من أصل (232) للسؤال الرابع، وبإجمالي موافق وموافق تماما (173) مستجيب من أصل (232) للسؤال السادس.

أما السؤال الثاني (تخضع عمليات تسيير المخاطر في البنك إلى رقابة داخلية (Contrôle interne) فعالة ومستقلة) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,89) وانحراف معياري (0,828) بإجمالي موافق وموافق تماما (171) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

كما السؤال الثالث (تساعد الرقابة الداخلية (Contrôle interne) على عدم تخطي المخاطر للحدود المقبولة والمناسبة) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,96) وانحراف معياري (0,884) بإجمالي موافق وموافق تماما (178) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

والسؤال الخامس (تستغل إدارة البنك نتائج المراجعة اليومية (Révision) لتحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات تسيير المخاطر) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,72) وانحراف معياري (0,955) بإجمالي موافق وموافق تماما (149) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

توزعت درجة الأسئلة في المحور الرابع بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة السؤال الثالث والرابع والسادس مرتفعة بينما كانت درجة بقية الأسئلة متوسطة، إلا أن درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,8822) وقيمة الانحراف المعياري (0,69112) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

أي أن مكون الرقابة والمراجعة ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أظهر التحليل الإحصائي أن مكون الرقابة والمراجعة ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، إذ توزعت درجة الأسئلة في المحور الرابع بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة السؤال الثالث والرابع والسادس مرتفعة بينما كانت درجة بقية الأسئلة متوسطة، إلا ان درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة

المتوسط الحسابي المرجح (3,8822) وقيمة الانحراف المعياري (0,69112) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

خامسا: تحليل فقرات المحور السادس: مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير.

الجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية الوصفية لتحليل فقرات المحور السادس لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير، حيث جاءت كما يلي:

جدول رقم (4-29): نتائج الإحصاءات الوصفية لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير

السؤال		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تكرار	44	91	58	36	3	3,59	1,007	موافق
	%	19,0	39,2	25,0	15,5	1,3			
2	تكرار	41	90	64	33	4	3,56	,996	موافق
	%	17,7	38,8	27,6	14,2	1,7			
3	تكرار	39	113	59	20	1	3,73	,858	موافق
	%	16,8	48,7	25,4	8,6	,4			
4	تكرار	54	118	37	20	3	3,86	,915	موافق
	%	23,3	50,9	15,9	8,6	1,3			
5	تكرار	29	100	62	34	7	3,47	,989	موافق
	%	12,5	43,1	26,7	14,7	3,0			
6	تكرار	32	119	55	22	4	3,66	,893	موافق
	%	13,8	51,3	23,7	9,5	1,7			
7	تكرار	50	124	39	17	2	3,88	,861	موافق
	%	21,6	53,4	16,8	7,3	,9			
المتوسط المرجح		3,6792							
الانحراف المعياري المرجح		,65181							

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS v23.

يتضح من الجدول رقم (4-29) أن التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الخامس (مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير) حيث جاء في المرتبة الأولى السؤال السابع (توفر إدارة البنك المعلومات الكافية والمناسبة إلى الجهات المختصة في مكافحة الجرائم المالية)

بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي حيث بلغت (3,88) وانحراف معياري (0,861) بإجمالي موافق وموافق تماما (174) مستجيب من أصل (232) شخص هم أفراد العينة المدروسة وبدرجة موافق , وجاء في المرتبة الثانية لأعلى متوسط حسابي السؤال الرابع (تمتلك إدارة البنك قاعدة معلومات كافية بخصوص التاريخ الائتماني للزبائن والمؤسسات) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,86) وانحراف معياري (0,915)، بإجمالي موافق وموافق تماما (172) مستجيب من أصل (232).

أما السؤال الأول (تضمن إدارة البنك وضع نظام معلوماتي في متناول الموظفين يحدد أساليب التعامل مع المخاطر) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,59) وانحراف معياري (1,007) بإجمالي موافق وموافق تماما (135) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

كما السؤال الثاني (يتوفر لدى إدارة البنك أنظمة معلومات مناسبة لقياس وتقييم حجم المخاطر) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,56) وانحراف معياري (0,996) بإجمالي موافق وموافق تماما (131) مستجيب من أصل (232) شخص وبدرجة موافق.

والسؤال الثالث (يتم تقديم التقارير المتعلقة بتسيير المخاطر في الوقت المحدد للإدارة العليا للبنك) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,73) وانحراف معياري (0,858) بإجمالي موافق وموافق تماما (152) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال الخامس (يمتلك البنك نظام إنذار مبكر ضد المخاطر البنكية) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,47) وانحراف معياري (0,989) بإجمالي موافق وموافق تماما (129) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

والسؤال السادس (تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لتسيير المخاطر) فقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3,66) وانحراف معياري (0,893) بإجمالي موافق وموافق تماما (151) مستجيب من أصل (232) مستجيب وبدرجة موافق.

توزعت درجة الأسئلة في المحور الخامس بين مرتفعة ومتوسطة، حيث كانت درجة السؤال السابع والرابع مرتفعة بينما كانت درجة بقية الأسئلة متوسطة، إلا ان درجة المحور بالمجمل كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,6792) وقيمة الانحراف المعياري (0,65181) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

أي أن مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أظهر التحليل الإحصائي أن مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير يتوفر بمستوى عال في البنوك الجزائرية، وهو ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار coso لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية,حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3,6792) وقيمة الانحراف المعياري (0,65181) وهي تقابل الدرجة المرتفعة في مقياس ليكرت الخماسي.

المطلب الثالث: اختبار فروض الدراسة

1. الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الحوكمة والثقافة نحو كفاءة إدارة المخاطر" ولاختبار هذا الفرضية يعرض الجدول أدناه نتائج اختبار البوتستراب كما يلي:

الجدول رقم (4-30): اختبار الفرض الأول

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاء T(|O/STDEV|)	القيمة الاحتمالية V-P
الحوكمة والثقافة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.184	0.183	0.013	14.699	0

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الأثر في العينة الأصلية بلغ 0.184 مقابل متوسط البوتستراب الذي سجل قيمة 0.183 بانحراف معياري 0.013 وقيمة إحصاء ستودينت 14.699 بقيمة احتمالية 0.00 أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي نقبل الفرض الأول على أنه : "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الحوكمة والثقافة نحو كفاءة إدارة المخاطر".

كما يمكن الاستدلال بمجال الثقة للأثر والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-31): مجال الثقة لأثر الفرض الأول

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى 2.50%	الحد الأعلى 97.50%
الحوكمة والثقافة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.184	0.183	0.157	0.205

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232).

يتضح من خلال الجدول ان الحد الأدنى للأثر بلغ 0.157 والحد الأعلى بلغ 0.205 وهما قيم موجبة معا يعني ان الصفر لا ينتمي للمجال مما يدعم قبول الفرض.

يتضح من التحليل الإحصائي ان مكون الحوكمة والثقافة يؤثر في كفاءة إدارة المخاطر بأقل تأثير ضمن مكونات coso أي يحتل المرتبة الأخيرة في قيمة معامل التأثير.

2. الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير نحو كفاءة إدارة المخاطر" ولاختبار هذا الفرضية يعرض الجدول أدناه نتائج اختبار البوتستراب كما يلي:

الجدول رقم (4-32): اختبار الفرض الثاني

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاء T(|O/STDEV|)	القيمة الاحتمالية V-P
المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير -> كفاءة إدارة المخاطر	0.2	0.2	0.013	14.907	0

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الأثر في العينة الأصلية بلغ 0.2 مقابل متوسط البوتستراب الذي سجل قيمة 0.2 بانحراف معياري 0.013 وقيمة إحصاء ستودينت 14.907 بقيمة احتمالية 0.00 اقل من مستوى المعنوية 0.05 أي يقبل الفرض الثاني على انه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير نحو كفاءة إدارة المخاطر".

كما يمكن الاستدلال بمجال الثقة للأثر والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-33): مجال الثقة لأثر الفرض الثاني

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى %2.50	الحد الأعلى %97.50
المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير -> كفاءة إدارة المخاطر	0.2	0.2	0.175	0.226

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الحد الأدنى للأثر سجل قيمة 0.175 والحد الأعلى بلغ 0.226 وهما قيم موجبة معا يعني ان الصفر لا ينتمي للمجال، مما يدعم قبول الفرض الثاني أنه يوجد أثر لمكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير نحو كفاءة إدارة المخاطر.

يتضح من التحليل الإحصائي أن مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير يؤثر في كفاءة إدارة المخاطر بتأثير أكبر من المكون ذو التأثير الأخير ضمن مكونات coso أي يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في قيمة معامل التأثير.

3. الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الأداء نحو كفاءة إدارة المخاطر" ولاختبار هذا الفرضية يعرض الجدول أدناه نتائج اختبار البوتستراب كما يلي:

الجدول رقم (4-34): اختبار الفرض الثالث

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاء T(|O/STDEV|)	القيمة الاحتمالية V-P
الأداء -> كفاءة إدارة المخاطر	0.263	0.263	0.011	23.48	0

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الأثر في العينة الأصلية بلغ 0.263 مقابل متوسط البوتستراب الذي سجل قيمة 0.263 بانحراف معياري 0.011 وقيمة إحصاء ستودينت 23.48 بقيمة احتمالية 0.00 اقل من مستوى المعنوية 0.05 أي يقبل الفرض الثالث على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الأداء نحو كفاءة إدارة المخاطر".

كما يمكن الاستدلال بمجال الثقة للأثر والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35): مجال الثقة لأثر الفرض الثالث

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى %2.50	الحد الأعلى %97.50
الأداء -> كفاءة إدارة المخاطر	0.263	0.263	0.242	0.284

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الحد الأدنى للأثر سجل قيمة 0.242 والحد الأعلى بلغ 0.284 وهما قيم موجبة معا يعني أن الصفر لا ينتمي للمجال مما يدعم قبول الفرض الثالث على أنه يوجد أثر لمكون الأداء نحو كفاءة إدارة المخاطر.

يتضح من التحليل الإحصائي ان مكون الأداء يؤثر في كفاءة إدارة المخاطر بتأثير أحسن من مكون الحوكمة والثقافة ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير ضمن مكونات COSO وبهذا يحتل المركز الأوسط ضمن المكونات في قيمة التأثير.

4. الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الرقابة والمراجعة نحو كفاءة إدارة المخاطر" ولاختبار هذا الفرضية يعرض الجدول أدناه نتائج اختبار البوتستراب كما يلي:

الجدول رقم (4-36): اختبار الفرض الرابع

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاء T(|O/STDEV|)	القيمة الاحتمالية P-V
المراجعة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.278	0.277	0.012	23.759	0

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الأثر في العينة الأصلية بلغ 0.278 مقابل متوسط البوتستراب الذي سجل قيمة 0.277 بانحراف معياري 0.012 وقيمة إحصاء ستودينت 23.759 بقيمة احتمالية 0.00 اقل من مستوى المعنوية 0.05 أي يقبل الفرض الثالث على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الرقابة والمراجعة نحو كفاءة إدارة المخاطر".

كما يمكن الاستدلال بمجال الثقة للأثر والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-37): مجال الثقة لأثر الفرض الرابع

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى %2.50	الحد الأعلى %97.50
المراجعة -> كفاءة إدارة المخاطر	0.278	0.277	0.255	0.303

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الحد الأدنى للأثر سجل قيمة 0.255 والحد الأعلى بلغ 0.303 وهما قيم موجبة معا يعني ان الصفر لا ينتمي للمجال مما يدعم قبول الفرض الرابع على أنه يوجد أثر لمكون الرقابة والمراجعة نحو كفاءة إدارة المخاطر.

يتضح من التحليل الإحصائي ان مكون الرقابة والمراجعة يؤثر في كفاءة إدارة المخاطر بتأثير أكبر من جميع المكونات ضمن مكونات coso وعليه يحتل المرتبة الأولى في قيمة التأثير ضمن تلك المكونات أي أنه أهم مكون ضمن مكونات coso ذات التأثير في متغير كفاءة إدارة المخاطر.

5. الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف نحو كفاءة إدارة المخاطر" ولاختبار هذا الفرضية يعرض الجدول أدناه نتائج اختبار البوتستراب كما يلي:

الجدول رقم (4-38): اختبار الفرض الخامس

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاء T(|O/STDEV|)	القيمة الاحتمالية V-P
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> كفاءة إدارة المخاطر	0.265	0.264	0.011	23.661	0

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأثر في العينة الأصلية بلغ 0,265 مقابل متوسط البوتستراب الذي سجل قيمة 0.264 بانحراف معياري 0.011 وقيمة إحصاء ستودينت 23,661 بقيمة احتمالية 0.00 أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي يقبل الفرض الثالث على أنه: "يوجد أثر معنوي عند مستوى دلالة 0.05 لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف نحو كفاءة إدارة المخاطر".

كما يمكن الاستدلال بمجال الثقة للأثر والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-39): مجال الثقة لأثر الفرض الخامس

الأثر	العينة الأصلية	متوسط العينة (M)	الحد الأدنى %2.50	الحد الأعلى %97.50
الإستراتيجية وتحديد الأهداف -> كفاءة إدارة المخاطر	0.265	0.264	0.243	0.285

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SmartPLS 3.3.3 (حجم العينة 232)

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الحد الأدنى للأثر سجل قيمة 0,243 والحد الأعلى بلغ 0,285 وهما قيم موجبة معا يعني أن الصفر لا ينتمي للمجال مما يدعم قبول الفرض الخامس على أنه يوجد أثر لمكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف نحو كفاءة إدارة المخاطر.

يتضح من التحليل الإحصائي أن مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف يؤثر في كفاءة إدارة المخاطر بتأثير أكبر بعد تأثير مكون المراجعة ضمن مكونات COSO وعليه يحتل المرتبة الثانية في قيمة التأثير ضمن تلك المكونات أي أنه ثاني أهم مكون ضمن مكونات COSO ذات التأثير في متغير كفاءة إدارة المخاطر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية تبين وجود تفاوت في كفاءة إدارة المخاطر في هذه البنوك، سببه التباين في تطبيق بنود ومعايير إطار coso، إذ أن البنوك الجزائرية تتفاوت من حيث تحقيقها لمكونات إدارة المخاطر في جزء من المكونات الخمسة للنموذج، وهي مكون الحوكمة والثقافة ومكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف، ومكون الأداء، في حين يوجد تفاوت في تحقيق هذه المكونات حسب اسم البنك، أما في باقي المكونات، مكون الرقابة والمراجعة ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير فيتم تطبيقها بنفس الدرجة في جميع البنوك ولا يوجد تفاوت من بنك لآخر تبعا لاسم البنك، كما أن البنوك الجزائرية تتفاوت من حيث تحقيقها لمكونات إدارة المخاطر وفق إطار coso في جزء من هذه المكونات تبعا لطبيعة البنك عمومي أو خاص، وهي مكون الحوكمة والثقافة ومكون الرقابة والمراجعة، إذ يتم تطبيق هذين المكونين في البنوك الخاصة بشكل أكبر منه في البنوك العمومية، أما في باقي المكونات مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف ومكون الأداء، ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير فلا يوجد تفاوت في تطبيقها بين البنوك الخاصة والبنوك العامة.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة التي حاولت الإجابة على إشكالية البحث الرئيسية: **ما مدى تمتع البنوك التجارية الجزائرية بالكفاءة اللازمة التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر التي تتعرض لها ؟** وفيها تم التركيز على أربعة عشر بنك تجاري جزائري –عمومية وخاصة– توفرت لنا معلوماتهم ومعطياتهم من خلال الاستبانة الموزعة على عمال وعاملات هذه البنوك، كنموذج عن باقي البنوك التجارية الجزائرية الأخرى، إذ تم التطرق في هذه الدراسة إلى الإطار النظري للمخاطر البنكية في البنوك التجارية، تعريفها، أسبابها وخصائصها ونتائج تأثيراتها، وتناولت واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية وما يكتسيه من تحديات ومتطلبات وفق نماذج بازل وإطار COSO، ثم دراسة لواقع إدارة المخاطر في النظام البنكي الجزائري واهم التحديات التي تواجه المنظومة البنكية الجزائرية وكيف تطورت الترسانة القانونية والإطارية للحد من المخاطر التي تواجهها البنوك، وذلك كله بالإسقاط على البنوك التجارية الجزائرية.

معالجة الإشكالية الرئيسية تطلب اعتماد تحليل المبادئ الخمسة لإطار COSO وإسقاطها على البنوك التجارية الجزائرية خلافا للدراسات السابقة، وخلص البحث إلى نتائج هامة استنبطت من التحليل النظري وتم إثباتها بشكل عملي، من خلال عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات والوقوف على واقع إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المنظومة البنكية الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى التكيف مع المعايير والتوصيات الدولية التي بات اعتمادها ضرورة ملحة لانفتاح الاقتصاد الوطني، وتقديم أهم التوصيات المقترحة في ظل النتائج والذي نأمل من خلالها الإسهام في تعزيز نقاط القوة وتسليط الضوء على مواطن القصور من أجل تحقيق غاية البحث وأهدافه.

أولا: النتائج

في ضوء الدراسة النظرية تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1– تختلف أساليب إدارة المخاطر وخاصة منها المخاطر الحديثة، التي تعترض العمل البنكي والمالي.

2– تسعى معظم البنوك التجارية إلى تحقيق الكفاءة البنكية وفهم أهم معالمها ومحدداتها وأساليب قياسها.

3– هناك علاقة بين إدارة المخاطر في البنوك التجارية كعمل رئيسي تقوم به البنوك وكفاءة تطبيق أسس الإدارة السليمة للحد والسيطرة على هذه المخاطر.

4– قياس مدى التزام المنظومة البنكية الجزائرية ببنود وتوصيات لجنة بازل وإطار COSO.

5- أهمية تطبيق المكونات الخمسة للنموذج المحدث لإطار COSO في المنظومات البنكية العالمية.

6- سن النظام البنكي الجزائري لمجموعة من القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل في سياق تعزيز الكفاءة التحوطية من المخاطر وإدارتها.

وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات، يمكن عرض النتائج التالية:

7- تتفاوت البنوك الجزائرية في تحقيق مكونات إدارة المخاطر تبعا لاسم البنك، إذ تتفاوت من حيث تحقيقها لمكونات إدارة المخاطر في جزء من هذه المكونات، وهي مكون الحوكمة والثقافة ومكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف، ومكون الأداء، ويوجد تفاوت في تحقيق هذه المكونات حسب اسم البنك، أما في باقي المكونات وهي مكون الرقابة والمراجعة ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير فيتم تطبيقها بنفس الدرجة في جميع البنوك ولا يوجد تفاوت من بنك لآخر تبعا لاسم البنك.

8- طبيعة البنوك التجارية الجزائرية تتفاوت من حيث تحقيقها لمكونات إدارة المخاطر وفق إطار COSO في جزء من هذه المكونات، وهي مكون الحوكمة والثقافة ومكون الرقابة والمراجعة، إذ يتم تطبيق هذين المكونين في البنوك الخاصة بشكل عالي وأكبر منه في البنوك العمومية، أما في باقي المكونات (مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف ومكون الأداء، ومكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير) فلا يوجد تفاوت في تطبيقها بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية.

9- يوجد تحقيق لمكون الحوكمة والثقافة وفق إطار COSO في البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة فهو ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار COSO لإدارة المخاطر، إلا أننا وجدنا أن البنوك الخاصة الجزائرية تطبق هذا المكون بشكل مرتفع وأكبر مقارنة بالبنوك العمومية.

10- يوجد تحديد واضح للإستراتيجية والأهداف وفق إطار COSO في البنوك التجارية الجزائرية، فالمكون هو ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار COSO لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، كما أنه لا يوجد فرق بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية في تطبيق معيار COSO من ناحية مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف.

11- يوجد تحقيق فعال لمكون الأداء وفق إطار COSO في البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة، فمكون الأداء ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير

إطار COSO لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، كما أنه لا يوجد فرق بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية في تطبيق معيار COSO من ناحية مكون الأداء.

12- توجد رقابة ومراجعة فعالة وفق إطارCOSO في البنوك التجارية الجزائرية، فمكون الرقابة والمراجعة ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار COSO لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، كما استخلصنا أن هذا المكون هو الأكبر استخداما من طرف البنوك في إدارتها للمخاطر التي تواجهها، وهو لصالح البنوك الخاصة، أي أن البنوك الخاصة تطبق معيار COSO بشكل مرتفع أكبر مقارنة بالبنوك العمومية من ناحية مكون الرقابة والمراجعة.

13- تتوفر المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير الفعالة وفق إطار COSO في البنوك التجارية الجزائرية، فهو ذو مستوى مرتفع (وهو من الدرجة المرتفعة) من حيث تطبيق معايير إطار COSO لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، كما أنه لا فرق بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية في تطبيق معيار COSO من ناحية مكون المعلومات والاتصالات والتقارير.

ثانيا: التوصيات

واستناداً إلى نتائج الدارسة النظرية والتطبيقية يمكن عرض التوصيات التالية:

1. **تفعيل وجود مكون الحوكمة والثقافة في البنوك من خلال مايلي:**

- زيادة اهتمام إدارة المخاطر بإجراءات تقييم شاملة لجميع أنواع المخاطر على مستوى البنوك التجارية.
- تركيز الاهتمام من قبل المشرفين على إدارة البنك لضمان توافق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر مع استراتيجيات إدارة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر.
- العمل على تأكيد التزام البنوك التجارية الجزائرية بتحسين إدارة المخاطر البنكية وتنويعها، والتي تتطلب ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والحوكمة والشفافية والإفصاح.
- تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في البنوك، لما لها من دور مهم في نجاح المؤسسات وتطورها على المدى الطويل.

2. **تفعيل وجود مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف من خلال مايلي:**

- توفير إجراءات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمال البنك وسيولته.
- الحرص على ملائمة إجراءات إدارة المخاطر لحجم مخاطر البنك.
- ضرورة توافق السياسات والاستراتيجيات المتبعة في تسيير البنوك التجارية الجزائرية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، سواء منها التي تمس الاقتصاد ككل أو قطاعات معينة.

3. **تفعيل وجود مكون الأداء في البنوك من خلال مايلي:**

- يجب ان تحرص البنوك التجارية الجزائرية على وجود إدارة مخاطر متخصصة، تهتم بكل نوع من أنواع المخاطر التي يمكن ان تؤثر على مردودية البنك، وتعمل على تحديد وقياس ومراقبة كل المخاطر، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.
- تحفيز البنوك التجارية على تحسين أداء ممارسة أعمالها، من خلال اعتماد الإفصاح والشفافية لمعلوماتها المالية وغير المالية التي تخص المخاطر الحالية والتي يحتمل ان يواجهها البنك مستقبلا، بما يكفل تقوية درجة الأمان والسلامة للقطاع البنكي ككل.
- تنمية قدرات الموارد البشرية للبنوك التجارية في مجال التنبؤ والتحليل المالي وإدارة المخاطر البنكية، وذلك عن طريق التكوين المستمر والاطلاع على مختلف توصيات أنظمة الرقابة الدولية لاتفاق بازل.
- عقد دورات تكوينية وتدريبية لموظفي البنوك التجارية، تتناول أساليب الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية، ومعايير بازل الثالثة وإطار COSO المحدث، ومختلف الأدوات الحديثة لقياس المخاطر البنكية، ومنها على وجه الخصوص قياس مخاطر التشغيل والائتمان.

4. **تفعيل وجود مكون أنشطة الرقابة والمراجعة في البنوك من خلال مايلي:**

- التأكيد على مراجعة استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل منتظم.
- زيادة اهتمام مجلس الإدارة بإعداد ترتيبات طوارئ ملائمة، من أجل معالجة المخاطر الشديدة التي تشكل خطر على استمرارية عمل البنك.
- تعديل مجلس الإدارة لاستراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل مناسب.

- ضرورة نشر استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل البنك.
- التركيز من قبل البنوك العمومية على تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحسين الالتزام بمكونات إدارة المخاطر الفعالة، وخاصة في ظل تفوق البنوك الخاصة الكبير على البنوك العمومية في هذا المجال، ومن أجل تحسين مستوى المنافسة في البيئة البنكية الجزائرية.

5. تفعيل وجود مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير في البنوك من خلال مايلي:

- تطوير تقنيات المعلومات والاتصال في البنوك، بحيث تساهم في تحديد مستوى مخاطر البنك، مما يتيح توفر مخزون للمعلومات عن الزبائن يساعد في عملية التحوط، ويسهل إمكانية التقييم وتطبيق الأساليب الأكثر تقدما في قياس وإدارة المخاطر البنكية.
- ضرورة اعتماد البنوك التجارية الجزائرية لتقارير تقييم الجدارة استنادا إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر وإدارتها، مما يفرض كذلك عليها ضرورة الاهتمام بتقارير وتقديرات تقييم الجدارة الصادرة عن مؤسسات التصنيف الدولية.
- التوصية بمزيد من الأبحاث والدراسات حول الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية وفق ما تناوله اتفاق بازل والإطار المحدث للجنة COSO.

ثالثا: آفاق الدراسة

يحتاج موضوع كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق إطار COSO إلى المزيد من البحث والتقصي، نظرا لما يكتسيه من أهمية خاصة في ظل التغير السريع الذي تشهده البيئة البنكية سواء على المستوى المحلي بفعل عوامل الاقتصاد الكلي كالتضخم ومشكلة نقص السيولة وغيرها، أو على المستوى الدولي كمختلف الأزمات المالية التي عرفتها الاقتصاديات العالمية، الأمر الذي يحتم أهمية مواصلة البحث في هذا الموضوع ويفتح آفاق عدة تحتاج للإثراء منها:

- الإصلاح البنكي وأثره على كفاءة إدارة المخاطر وفق إطار COSO.
- الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في القطاع البنكي وأثرها في كفاءة المخاطر وفق إطار COSO.
- كفاءة إدارة المخاطر وفق إطار COSO وأثرها في الأداء البنكي.
- التدقيق البنكي وأثره في كفاءة إدارة المخاطر وفق إطار COSO.
- دور نظام المعلومات البنكي في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر البنكية وفق إطار COSO.

قائمة المراجع

المراجع :

I. الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، مارس 2010.
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها" –، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2008 ، ص115 .
3. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. أكرم محمد حشيش، الموسوعة لإدارة المخاطر المصرفية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2017.
6. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
7. حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الإدارة والمخاطر، دار اليازوري العليمة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.
8. حسن صلاح، تحليل و إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، المجلد 1، القاهرة، 2010.
9. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
10. رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
11. رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
12. رومني مارشال، وستينبارت پولج، "نظم المعلومات المحاسبية "،ترجمه للعربية قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، 2009.
13. زهراء احمد محمد توفيق النعيمي، تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة البنكية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016.
14. سالم شاهين عكاب، المخاطر المالية، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2010.
15. سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك) ، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2019.

16.سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي وتطبيق عملي–، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008.
17.شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور أسلامي، دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001.
18.شهرزاد زغيب وأخرون، الاقتصاد الجزئي (أسلوب رياضي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزا ئر، 2010.
19.صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018.
20.صلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد رحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
21.طارق الله خان، ترجمة عثمان بابكر احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
22.طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
23.طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
24.طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
25.طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
26.طارق عبد العال حماد، تقييم البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
27.طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
28.الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.
29.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك – دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007.
30.عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم إدارة المخاطر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2008.

31.عبد الحميد كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي –أسس ومفاهيم وتطبيقات–، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

32.عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

33.عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

34.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004

35.عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

36.فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة: مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

37.محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

38.محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان الخدمات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2006.

39.محمد الصيرفى، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008.

40.محمد عطية مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للطباعة وللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006.

41.محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

42.مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار الغريب، القاهرة، مصر، 2001.

43.منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر–، المكتب العربي للطباعة والنشر، مصر، ط4، 1999.

44.منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر –الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية–، ج2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

45.موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

46.نبيل حشاد، دليلك إلى بازل II: المضمون، الأهمية، الأبعاد، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2004.

47.نبيل حشاد، موسوعة بازل II، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005.

48. هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014.
49. وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.

II. <u>الأطروحات والمذكرات الجامعية:</u>

1. آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك –حالة القرض الشعبي الجزائري–، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
2. أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة عينة عن البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2016.
3. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
4. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين – دراسة تحليلية – ، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية – غزة – ، 2008.
5. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية– أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
6. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة من 2003 إلى 2011، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص 145.
7. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
8. سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامي–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
9. شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، جامعة المنوفية، مصر، 2019.

10. صباح حسن عبد سلمان العكيلي، تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمته السوقية (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والإماراتية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
11. عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.
12. عبد الحق رايس، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية – دراسة لعينة من البنوك الأجنبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
13. علي سليمان الشطي، تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1996.
14. علي عبد الحسين راجي، دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر على وفق إطار (COSO)، بحث تطبيقي في مصرف بغداد، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.
15. فريد بن ختو و محمد الجموعي قر يشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، ع 2013/12
16. فضيلة بوطورة، دراسة وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007.
17. محمد فرحات عبد الحليم، مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداة إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018.
18. محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2018.
19. منال هاني، تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018.
20. موسى عمر أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
21. مولاي ختير صالح صابري، تأثير القواعد الاحترازية من بازل 1 إلى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2018.

22.ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية – غزة، 2007.

23.نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009.

24.نورة زبيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

25.هشام بحري، تسيير رأس المال في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006.

26.هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2016.

27.وجداني علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

28.يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008 ، ص 124.

III. المجلات والدوريات

1. بشير كشرود، نسيمة محيوت، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO–IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة خميس مليانة، العدد رقم 11، ديسمبر 2016، ص 227.

2. بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 – دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، العدد 46، 2015.

3. بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، جوان 2009.

4. بن ربيع حنيفة، بن زابة عبد الملك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 9، ديسمبر 2014.

5. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19 العدد 31، جامعة الجزائر3، 2015.
6. بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل III، مقال بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13، جوان 2013، ص 133
7. بوهريره عباس، دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي –دراسة حالة الاقتصاد فلسطين–، مجلة دراسات اقتصادية، الجلفة، المجلد 18، العدد 2020/01.
8. حاج قويدر قورين، وآخرون، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية – دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
9. حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون، علي بن ساحة، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011–2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018.
10. خالد بن جلول، استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية (دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي Scoring على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017.
11. خالد بن عمر وجيلالي بورزامة، استخدام تقنية القرض التنقيطي كأداة تنبؤية بالملاءة المالية للمؤسسات، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي (Revue d'économie et de statistique appliquée)، مجلد 14، العدد 2، 2017.
12. خالد صباح علي، وآخرون، أنموذج مقترح لتقويم إدارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وفق إطار COSO، مقال في مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية، العراق، إصدار خاص، العدد 2، الجزء A، 2018.
13. خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية – حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008 – 2012)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 3، العدد 3، 2016.
14. رانيا زرير، نرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر Z–Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 1، 2016.
15. رحماني احمد، تقييم كفاءة القطاعات المصرفية العربية دراسة تطبيقية على (18) دولة عربية لسنة 2013 ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، مجلد 6، عدد 1، 2018، ص 106.

16. سرمد كوكب الجميل وحسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 89 (30)، 2008.
17. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، العدد 14 لسنة 2014.
18. سهام شاوش اخوان، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49، ديسمبر 2017.
19. سيرين سميح أبو رحمة، اتفاقية بازل المضمون- الأهمية- الأبعاد- التأثيرات- التحديات، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2007.
20. شوقي بورقبة، طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 2، العدد 1، 2016.
21. صابر بن معتوق، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي – دراسة تجربة الأردن-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (1)، ديسمبر 2019، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.
22. صباح شنايت و كريمة منصر، النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الإجراءات الاحترازية للجنة بازل. مقال منشور عبر الانترنيت، http://www.enssea.net/enssea/majalat/2540.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/15.
23. طارق فيلالي، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي (حالة بنك الجزائر الخارجي BEA)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 1، العدد 4، 2017.
24. عائشة طبي وأحلام بوعبدلي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة 2017/2008 –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2020.
25. عبد الحميد بوشرمة، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية، دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018.
26. عبد القادر عبد الرحمان، ميموني بلقاسم، الأساليب الكمية في قياس الكفاءة البنكية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2017.
27. عبد الله علي القرشي، استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن ،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.
28. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

29.عبد الناصر حميدان، رضوان العمار، كندا حليبية، تقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 6، 2017.

30.عدالة العجال، نماذج التنبؤ الاقتصادي (دراسة مقارنة بين العمليات العشوائية والشبكات العصبية)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 14، 2010 .

31.علي حسين الدوغجي، أيمان مؤيد الخيرو، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09 ، العدد 71 ، العراق.

32.فاروق فخاري، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020.

33.فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد2، 2018.

34.فاطمة الزهراء زغاشو وبوعتروس عبد الحق، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، العدد 50، المجلد ب، ديسمبر 2018.

35.فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005–2014، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرابح ورقلة – الجزائر، العدد 18(01)، 2018.

36.فاطمة بوعروري، مصطفى بوارمة، دور الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ بالمبيعات لدعم صنع القرارات الإدارية بالمؤسسات، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد 1، 2018.

37.قارة عشيرة نصر الدين وحبار عبد الرزاق، إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06 العدد 02، جانفي 2020.

38.لمجد بوزيدي، رياض عيشوش، دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017.

39.ليلى مقدم، دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقاربة القيمة المعرضة للخطر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2017.

40. محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC (دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 5، ديسمبر 2018.
41. محمد عيادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012.
42. مصطفى طويطي، نماذج التنبؤ بوضعية المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة شركة النسيج للمواد الثقيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة غرداية، المجلد 11، العدد 2، 2018.
43. منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 16، المجلد 01-2017.
44. وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، 2015، العراق.

IV. المؤتمرات والملتقيات والمنشورات:

1. أحمد طفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، منشورات المعهد العربي للتخطيط2، أفريل 2005.
2. بخوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 2006، الجزائر.
3. بن عبد الفتاح دحمان، أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، المنعقد أيام 11 :و 12 مارس 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
4. ثابت حسان ثابت، تقييم أداء التدقيق البيئي وفق توصيات إطار COSO لإدارة مخاطر المؤسسات، مداخلة في مؤتمر علمي، كلية شط العرب الجامعة، العراق، 2019.
5. حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و7 جوان 2005.
6. حسين بن العارية، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مداخلة في إطار المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري "في

ظل التطورات العالمية الراهنة، أيام 11 و12 مارس 2008، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر.

7. دهمش نعيم، أبو رز عفاف اسحق، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005.
8. رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها ، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 26/25 نوفمبر 2008.
9. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.
10. صالح مفتاح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، أيام 09–10 سبتمبر 2013.
11. صالح مفتاح، مداخلة منشورة بعنوان: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
12. صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي، نشرة دورية لصندوق النقد الدولي، 2012/01/13.
13. عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية، الحوكمة العالمية، جامعة فرحات سطيف، 20–21 أكتوبر 2009.
14. عبد الله علي الصيفي، التامين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، أيام 11–13 ابريل 2010.
15. كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة المخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاديلفيا، الأردن، أيام 4–5 جويلية 2007.
16. معراج هواري وفيصل شياد، قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
17. نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية، أيام 14–15 ديسمبر، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

V. المراسيم والقوانين والأوامر:

1. الأمر 11-08 الصادر في 2011/11/28 المتعلق بالمراقبة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية.
2. الأمر رقم 03-11 لبنك الجزائر المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
3. التعليمة رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.
4. التنظيم رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.
5. الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 29، الصادرة في 24 رمضان 1412 الموافق 29 مارس 1992.
6. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16، تاريخ 1990/04/14.
7. قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام القرض والبنوك.
8. الملحق رقم 03 من التعليمة رقم 94-74 لبنك الجزائر المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.
9. المواد (5-7-8) من النظام رقم 04-04 لبنك الجزائر المؤرخ في 19 جويلية 2004 المحدد للنسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة".
10. النظام 02-03 الصادر في 2002/11/14 المتعلق بالرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية.
11. النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 2014/02/16 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
12. النظام رقم 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق المخاطر الكبرى وبالمساهمات.
13. Le Règlement de la banque d'Algérie N°18/03 du 04/11/2018 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.
14. Règlement de la banque d'Algérie N°95/04 du 20 Avril 1995 Complétant et Modifiant le Règlement N° 91/09 du 14/08/1991 fixant les règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements financiers.
15. Règlement de la banque d'Algérie N°04-04 Du 19 juillet 2004 fixant le rapport dit coefficient de fonds propres et des ressources permanentes.

16. L'instruction N° 02-12 du Novembre 2012 Portant Détermination du Taux de la Prime due au titre de la Participation au Fonds de Garantie des Dépôts Bancaires.
17. Instruction de la banque d'Algérie n°68/94 du 25/10/1994 fixant le Niveau des Engagements Extérieurs des Banques.
18. Instruction de la banque d'Algérie n°74/94 du 29/11/1994 fixant les Règles Prudentielles de Gestion des banques et des établissements financiers.

VI. المواقع الالكترونية :

1. https://www.bis.org/publ/bcbs128.htm. Consulté le 16/04/2020.
2. https://www.bis.org/publ/bcbs164.htm "Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Strengthening the resilience of the banking sector**, December 2009"
3. https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final-may20.pdf
4. BASEL, April 2006, Core Principles for Effective Banking Supervision, https://www.bis.org/publ/bcbs123.pdf
5. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 ، 2014، ص 78. https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf
6. ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، www.arabiclawinfo.com

VII. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abderrahmane Tahi, et al, Market risk estimation using non-parametric Value at Risk and Conditional Value at Risk: An empirical study of the Algerian stock market, Finance & Markets Review, N°01, Vol. 08, 2021.
2. Abderraouf yaich, Le cadre de management des risques de l'entreprise (COSOII), La revue comptable et financière, Tunis, N° 85, 2009.

3. Allan M. Malz, "Financial Risk Management: models, history, and Institutions", Published by john Wiley & sons, Volume 538, Canada, 2011.
4. Arens ،Alvin ،Randal J. Elder and Mark S. Beasley, Auditing and Assurance Services: an integrated Approach, Pearson Education. Inc. (11th ed), 2012.
5. Arnaud de Servigny, Le risque de crédit- nouveaux enjeux bancaires, Dunod, 2e édition, paris, 2003.
6. Basel Committee on Banking Supervision Basel II, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework, June 2006.
7. Basel Committee on Banking Supervision, 2017, Implementation of Basel standards a report to G20 Leaders on implementation of the Basel II regulatory reforms, Bank for International Settlements.
8. Becker, J. M., Klein, K., &Wetzels, M. Hierarchical latent variable models in PLS-SEM: guidelines for using reflective-formative type models. Long range planning, 45(5-6), 2012.
9. Bernard Barthélémy, Gestion des risques, méthode d'optimisation globale, édition d'Organisation, Paris, 2002.
10. Beverly Hirtle and Jose A. Lopez, «Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations», Economic Policy Review, Vol. 5, No. 1, April 1999.
11. Bodnar, George H., & William S. Hopwood, Accounting Information Systems, Prentice – Hall / Pearson Education, Inc., (9th ed.), 2004.
12. Carol Alexander, Elizabeth Sheedy, "Model-Based Stress Tests: Linking Stress Tests to VaR for Market Risk", Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 2008.
13. Chethan Jayantha, COSO Enterprise Risk Management (ERM) Framework and a Study of ERM in Indian Context, The Chartered

Accountant, Journal of The Institute of Chartered Accountants of India, Vol67, issue 5, November 2018.

14. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire Basel II, Convergence Internationale de la mesure et des normes de fonds propres, dispositif révisé, juin2004.
15. COSO, (2013), Committee of Sponsoring Organization of the Tread Way Commission Internal Control.
16. COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework , Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission (COSO) , New York, NY , September, 2004.
17. Deville, Aude, Branch Banking Network Assessment Using DEA: A benchmarking analysis-A note, Management Accounting Research, 2009
18. E. H. J. Vaassen, Roger Meuwissen, Caren Schelleman, Accounting Information Systems And Internal Control , 2ed Ed, Wiley, 2009.
19. Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. Journal of the Academy of Marketing Science, 43(1), 2015.
20. Hurt L. Robert, Accounting Information Systems Basic Concepts and Current Issues, Third Edition, McGraw-Hill, 2013.
21. Ilan Kelman, Defining Risk, Flood Risk Net, News letter, Issue 2, winter 2003.
22. Ilja Arefjevs, Girts braslins, Basel III countercyclical capital buffer proposal, the case of Baltics, procedia-social and behavioral sciences, vole 110, Elsevier, 2014.
23. Jasmine Harvey, Enterprise Risk Management, Charted Institute Of Management Accountants, London, United Kingdom, 2008.

24. Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, "Predicting banks' failure: The case of banking sector in Sudan for the period (2002-2009)", Journal of Business Studies Quarterly (JBSQ), Volume 4, Number 3, 2013.

25. Komárková. Z, Geršl. A, Komárek. L, Models for Stress Testing Czech Banks´ Liquidity Risk, CNB Working Paper Series, 11/2011, Available at: http://www.cnb.cz

26. Konrath, Larry. F, Auditing: a Risk Analysis Approach, South-Western, 5th ed, 2002.

27. Lamarque E, Management de la banque : risquer, relation client, organisation. Paris, Pearson éducation, 2110.

28. Ljubic. M, Stress testing As Instrument of Risk Control In Banks, Megatrend Review, 8(1), 2011.

29. Messier F William, Steven M Glover, Prawitt F Douglas, Auditing & Assurance Services : A systematic Approach, 7th Ed, McGraw-Hill/Irwin, New York, 2010.

30. Michel Dubernet, Gestion Actifs-Passifs et Tarification des services Bancaire, Economica, Paris, 1997.

31. Mireille Bardos, Analyse discriminante - Application au risque et scoring financier, Dunod, paris, janvier 2001.

32. OBLAKOVIC. G. Risk Management at the strategic and Operational Levels of Swiss banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis, 2013, DPH Thesis. Swiss.

33. Paradi , Joseph c, and Zhu, Haiyan, A survery on Bank Branch Efficiency and Performance Research with Data Envelopment Analysis, Omega, 2013, p 41.

34. Paul L. Walker, William G. Shenkir, Enterprise Risk Management: Tools and Techniques for Effective Implementation, IMA (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., USA, June 2018.

35. Pawe Smaga, The concept of systemic risk, SRC Special Paper No 5, The London School of Economics and Political Science, August 2014.

36. Perera Shrimal, and Skully Michael, « On the cross-methodological validation of bank efficiency assessments », Studies in Economics and Finance, 2012.
37. Philippe Garsuault et Stéphane Primi, La banque fonctionnement et stratégies, Edition, Economica, Paris, 1995.
38. Piazza. L. Michael, Quick Reference Guide, Committee of Sponsoring Organizations (COSO) Internal Control Integrated Framework 2013, 2014.
39. Pierre Schick, et autres, Audit interne et référentiels de risques, Dunod édition, Paris, 2eme édition, 2014.
40. Quagliariello. M, Stress-testing the Banking System, 1th edition, Cambridge, New York, 2009.
41. Rachev, S, E. Schwartz, & Khindanova, I, Stable Modeling of Market and Credit Value at Risk, Working Paper.2002.
42. Report review of the COSO 2017, From the cube to the rainbow double helix: a risk practitioner's guide to the COSO ERM Frameworks – Review of the 2004 and 2017 Enterprise Risk Management (ERM) frameworks published by COSO and commentary on the use of these frameworks by risk professionals–, Institute of Risk Management (IRM), London, March 2018.
43. Richardson J. Vernon, Chang, C. Janie, Smith, Rodney, Accounting Information Systems, McGraw-Hill, 2014.
44. Romney Marshall B, and Paul John Steinbart, Accounting information Systems, Prentice-Hall, Inc, (14th Ed.), 2017.
45. Srend Reuse, The Monte Carlo Simulation in Banks, Simplified Example in MS Excel and Practical Approach in German Savings Banks, Scholarly Essay, Auflage, Norderstedt Germany, 2010.
46. Sylvie de cousergues, Gestion de la banque : du diagnostic à la stratégie, 3eme éd Dunod, Paris, 2002.

47. Sylvie De Coussergues, Gestion de la Banque, 2eme édition, Dunod, Paris, 1996.

48. Tahar Musa, Modern Risk Management in Banking and Finance, Union of Arab Banks, 2004.

49. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management Integrating with Strategy and Performance, Executive Summary, June 2017.

50. The international monetary Fund, The Financial Sector Assessment Program, an official document, September 2014.

51. Venkatarman, S, Value at risk for a mixture of normal distributions: the use of quasi estimation techniques, Federal Reserve Bank of Chicago economic perspectives .1997.

52. Wezel, Torsten, Bank Efficiency Foreign Entry, International Monetary FUND, IMF Working Paper 10/95, 2010.

53. Yamada, Yuji, Value-at-Risk Estimation for Dynamic Hedging, International Journal of Theoretical and Applied Finance Vol. 5, No. 4.2001.

الملاحق

ملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الأستاذ	الجامعة
01	أ.د تيقاوي العربي	جامعة أدرار
02	أ.د صديقي أحمد	جامعة أدرار
03	أ.د بلال بوجمعة	جامعة أدرار
04	د. فودو محمد	جامعة أدرار
05	د. بلغالم حمزة	جامعة خميس مليانة

ملحق رقم (02): استمارة الاستبانة

سيدي المحترم، سيدتي المحترمة:

تحية طيبة و بعد....

بغرض إجراء دراسة حول "**كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية**"، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل في إطار بحث علمي لنيل درجة الدكتوراه، ويهدف إلى قياس كفاءة تسيير المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وأهمية ذلك على أدائها، ومن المتوقع أن يجيب هذا البحث على عديد تساؤلات واستفسارات المهتمين بتسيير المخاطر البنكية من أكاديميين ومهنيين سواء كانوا مسيرين أو موظفين عاديين.

لذا فإن تفضلكم بتقديم آراءكم وإجاباتكم الدقيقة والتامة على الأسئلة الواردة في الاستبانة ستكون محل تقدير من طرفنا وذات قيمة مضافة في هذا البحث، كما أنها ستساعدنا في الوصول إلى نتائج قيمة ومفيدة تخدم موضوع الدراسة، مؤكدين لكم بأن إجاباتكم سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، و شكرا على مساعدتكم وحسن تعاونكم.

الرجاء وضع علامة (x) على الإجابة المناسبة لكل من العبارات التالية :

المحور الأول: المعلومات الوصفية

- **تسمية البنك:**.....
- **طبيعة البنك:** عمومي ☐ خاص ☐
- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **الوظائف في البنك:**

Employé ☐ Cadre ☐ Contrôleur ☐ Inspecteur ☐ Directeur ☐

- **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ 5- 10سنوات ☐ 11 - 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

- **المؤهل العلمي:**

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

- **التخصص العلمي:**

علوم اقتصادية ☐ علوم تجارية ☐ علوم التسيير ☐ علوم قانونية و إدارية ☐

تخصص آخر ☐

في حالة وجود تخصص آخر أذكره.....

هل استفدت من تكوين في تسيير المخاطر: نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: مكون الحوكمة والثقافة (Governance and Culture).

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	يحدد البنك مستوى المخاطر التي يمكن تحملها من طرفه					
2	تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر					
3	تتوافق حدود المخاطر التي يحددها البنك مع حجم المخاطر التي يتعرض لها					
4	تحدد إدارة البنك حدود للمخاطر تتوافق مع حجم رأسمال البنك					
5	تضمن إدارة البنك إرساء ثقافة تسيير سليمة للمخاطر في جميع أقسامه					
6	تحدد مصلحة متابعة المخاطر في البنك استراتيجيات تسيير المخاطر المناسبة					
7	يتم إبلاغ الموظفين ذوي الصلة بحدود المخاطر بشكل دوري ومنتظم					
8	الحدود التي تفرضها إدارة البنك واضحة ومفهومة من جميع الموظفين					
9	تغطي وظائف تسيير المخاطر لدى البنك جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك					
10	يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الموارد الكافية لتسيير المخاطر التي يتعرض لها					
11	يتوفر لدى مصلحة تسيير المخاطر الاستقلالية التامة في اتخاذ القرار المناسب					
12	يطلع الموظفين بشكل عادي على الوضعية المالية					

	للبنك بكل تفاصيلها					
13	ينشر البنك بشكل دوري بياناته المالية للعموم					

المحور الثالث: مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف (Strategy and Objective-Setting).

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
14	يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتحديد وقياس المخاطر					
15	يعد تسيير المخاطر سياسات وإجراءات شاملة للحد من المخاطر أو تقليصها					
16	تلجأ إدارة البنك إلى نتائج ومؤشرات تسيير المخاطر عند اتخاذ القرارات					
17	وجود سياسات ونظم داخلية فعالة لتسيير المخاطر بالبنك					
18	إجراءات تسيير المخاطر المتبعة تعمل على تقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنك بصورة مستمرة ومنتظمة					
19	يمتلك البنك إستراتيجية وأهداف واضحة ومعروفة لمجابهة المخاطر البنكية					

المحور الرابع: مكون الأداء (Performance).

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
20	يتوفر لدى البنك إجراءات وأدوات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمالها وسيولتها					
21	يقوم البنك بدورات تكوينية لموظفيه حول المخاطر البنكية التي يتعرض لها وسبل معالجتها والحد منها					
22	يقوم البنك بإدخال التحسينات اللازمة على عمليات تسيير المخاطر للرفع من كفاءتها					

23	يقوم البنك بمتابعة كفاءة وفعالية أداء الموظفين اتجاه المخاطر					
24	تقوم إدارة البنك بإعداد اللوائح والأطر والتنظيمات الهامة التي تؤطر عمليات تسيير المخاطر في البنك					
25	تتابع إدارة البنك كل التحديثات الواردة من مركزية المخاطر ولجنة بازل					
26	تعمل مصلحة تسيير المخاطر على اختيار الطرق المثلى للاستجابة للمخاطر ومعالجتها					

المحور الخامس: الرقابة والمراجعة (Review and Revision).

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
27	تراجع إدارة البنك استراتيجيات وسياسات عمليات تسيير المخاطر والسقوف (Plafonds) الموضوعة بشكل منتظم					
28	تخضع عمليات تسيير المخاطر في البنك إلى رقابة داخلية (Contrôle interne) فعالة ومستقلة					
29	تساعد الرقابة الداخلية (Contrôle interne) على عدم تخطي المخاطر للحدود المقبولة والمناسبة					
30	تخضع وظيفة تسيير المخاطر بالبنك للتدقيق الداخلي المنتظم (Audit interne)					
31	تستغل إدارة البنك نتائج المراجعة اليومية (Révision) لتحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات تسيير المخاطر					
32	يساهم نشاط المراجعة اليومية (Révision interne) الذي تقوم به إدارة البنك في ضبط تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية (contrôle interne)					

المحور السادس: المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير (Information, Communication, and Reporting).

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
33	تضمن إدارة البنك وضع نظام معلوماتي في متناول الموظفين يحدد أساليب التعامل مع المخاطر					
34	يتوفر لدى إدارة البنك أنظمة معلومات مناسبة لقياس وتقييم حجم المخاطر					
35	يتم تقديم التقارير المتعلقة بتسيير المخاطر في الوقت المحدد للإدارة العليا للبنك					
36	تمتلك إدارة البنك قاعدة معلومات كافية بخصوص التاريخ الائتماني للزبائن والمؤسسات					
37	يمتلك البنك نظام إنذار مبكر ضد المخاطر البنكية					
38	تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لتسيير المخاطر					
39	توفر إدارة البنك المعلومات الكافية والمناسبة إلى الجهات المختصة في مكافحة الجرائم المالية					

شكرا جزيلا لكم

ملخص

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة إدارة المخاطر في البيئة البنكية الجزائرية وفق معايير بازل من خلال نموذج مقترح لتقييم الفعالية تمثل في نموذج COSO، تضمن النموذج خمسة عوامل (متغيرات مستقلة) تعتبر المكونات الأساسية لإدارة مخاطر البنوك وفق معايير بازل وإطار لجنة COSO.

اعتمدت الدراسة على إستراتيجية المسح في جمع البيانات، وذلك عن طريق استخدام إستبانة كأداة لجمع البيانات تمَّ إعدادها بناءً على معايير إطار COSO لإدارة المخاطر، تم توزيع 265 استبيان على موظفي إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية (عمومية وخاصة)، استرد منها 232 استبيانة صالحة للتحميل، وقد تم معالجة البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS وبرنامج SmartPLS، وقد خلصت النتائج التي توصل إليها البحث إلى أنه يوجد كل من المكونات التالية (مكون الحوكمة والثقافة، مكون الإستراتيجية وتحديد الأهداف، مكون الأداء، مكون الرقابة والمراجعة، مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير) كعوامل مشتركة لقياس كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، كفاءة إدارة المخاطر، معايير بازل، إطار COSO.

Abstract:

The study aims to assess the efficiency of risk management in the Algerian banking environment in accordance with Basel standards through a proposed effectiveness assessment model represented in the COSO model, which includes five factors (independent variables) that are the key components of bank risk management in accordance with Basel standards and the COSO Committee framework.

The study relied on the data collection survey strategy, using a questionnaire as a data collection tool developed based on COSO risk management framework standards, of which 265 questionnaires were distributed to risk management staff in Algerian banks (public and private), of which 232 were recovered. A downloadable questionnaire, the data was processed based on SPSS and SmartPLS, and the research's findings concluded that there are each of the following components (governance and culture component, strategy and goal setting component, performance component, control and review component, The information, communications and reporting component) as common factors for measuring the efficiency of risk management in Algerian commercial banks.

Keywords: Risk Management, Risk Management Efficiency, Basel Standards, COSO Framework.